جوانب
من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/7/2334)

اللهيبي، فتحي سالم

جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي: تفسير جديد/ فتحي سالم اللهيبي/ عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ: (2013/7/2334).

الواصفات:/ علم الاجتماع السياسي// التاريخ الاسلامي// 1517 - 1250

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-572-20-4

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلـــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمّان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

جوانب
من الحياة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي
" تفسير جديد "

تأليف

الدكتور فتحي سالم حميدي اللهيبي
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

الدكتور فائز علي بخيت الحديدي
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

جامعة الموصل / كلية العلوم الإسلامية

قسم الحضارة الإسلامية

الطبعة الأولى

2014 م - 1435هـ

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾

(سورة البقرة، الآية:286)

الإهداء

إلى كل من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً

إلى من نذروا حياتهم من اجل الاسلام والمسلمين

الى والدّينا نهدي هذا الجهد المتواضع

فتحي وفائز

الفهرس

المقدمة 11

الفصل الأول

المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية

(678- 922هـ/1279- 1516م)

أولاً: أصل المماليك 17

ثانياً: بدايات ظهور المماليك الجلبان 19

ثالثاً: المماليك الجلبان في العصر المملوكي الاول 20

رابعاً: المماليك الجلبان في العصر المملوكي الثاني 26

خامساً: المماليك الجلبان وأثرهم في الحياة السياسية والاقتصادية المملوكية 38

الفصل الثاني

إحياء المماليك للخلافة العباسية بعد الاحتلال المغولي لبغداد سنة 656هـ..... 43

الفصل الثالث

السلطان الظاهر بيبرس ومملكة أرمينية الصغرى..... 63

أولاً: عوامل الاصطدام المملوكي الأرميني 63

ثانياً: السلطان الظاهر بيبرس والملك هيثوم الأول 66

ثالثاً: هيثوم الأول وهدنة 666هـ/1267م 71

رابعاً: السلطان الظاهر بيبرس والملك ليفون الثالث. 73

الفصل الرابع:

دولة المماليك ومملكة جورجيا (656-790هـ/1258-1388م)..... 79

الفصل الخامس

النزاع على السلطة بين المماليك الأتراك والجراكسة(785-795هـ/1388-1392م) . 93

الفصل السادس

عوامل ازدهار التجارة المصرية في العصر المملوكي..... 111

أ ـ الموقع الجغرافي 115

ب ـ سياسة الدولة 116

ج ـ المعاهدات والاتفاقيات التجارية 120
د ـ حماية الطرق التجارية 124
هـ ـ طرق التجارة بين الشرق والغرب 124
و ـ المراكز التجارية (الموانئ) 126

الفصل السابع

وباء الطاعون وأثره على مدينة القاهرة في العصر المملوكي

المبحث الأول: وباء الطاعون ماهيته وأسبابه 131
أولاً: ماهية وباء الطاعون 131
ثانياً: الأسباب الرئيسة لتفشي وباء الطاعون 132
المبحث الثاني: القاهرة ووباء الطاعون في العصر المملوكي 135
المبحث الثالث: سبل الوقاية ومعالجة الإصابة بوباء الطاعون 148
المبحث الرابع: اثر الطاعون على مدينة القاهرة في العصر المملوكي 151
أولا:اثر الطاعون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي 151
ثانياً: اثر الطاعون على الجانب السياسي والعلمي 153

الفصل الثامن

المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر 157

الفصل التاسع

العلاقات المملوكية- القبرصية (785-922هـ/1383-1516م) 173

الفصل العاشر

أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة 205
أولاً: ظهور البرتغاليين 205
ثانياً: الدولة العثمانية وسياستها التوسعية 220
ثالثاً: سياسة الدولة الاحتكارية 235

الملاحق

ملحق رقم (1) سلاطين دولة المماليك البحرية (648 - 784 هـ /1250 -1382 م) . 241
ملحق رقم (2) سلاطين دولة المماليك الجراكسة (784 - 923هـ / 1382-1517 م) 244
المصادر والمراجع..... 245

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على خطاهم الى يوم الدين.

تُعَّد الدولة المملوكية من اكبر القوى الإسلامية التي قامت في النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي ودام حكمها لما يزيد على مائتين وسبعين سنة، وتعاقب على حكمها الكثير من السلاطين من ذوي الأصول المختلفة كالتركية واليونانية والمغولي والجركسية، فاكتسبت بفضلهم مكانة سياسية واقتصادية وعلمية مرموقة بين القوى التي عاصرتها انذاك، فعلى الصعيد السياسي والعسكري، إنها تمكنت من التصدي للأخطار الخارجية التي احاطت بها كالغزو المغولي والاحتلال الصليبي، وشكلا تهديدا مباشراً عليها، فضلاً عن علاقتها الخارجية التي امتازت بالهدوء تارةً والصدام تارةً أخرى مع مملكتي أرمينية الصغرى في آسيا الصغرى وجورجيا في بلاد القوقاز، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهدت تجارتها الخارجية مع القوى المعاصرة تطوراً ملموساً آنذاك، ولاسيما ان التجارة كانت الأساس الذي قامت عليه منذ تأسيسها.

لقد كان الهدف الرئيس من تقديم هذه الدراسات وجمعها في كتاب واحد، هو تسليط الضوء على تناول حقبة مهمة من حقب التاريخ الإسلامي، ولاسيما انها كانت حقبة انتقالية حرجة ما بين العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، ونتيجة لطول الفترة الزمنية التي عاشتها دولة المماليك من ناحية، وتناول الكثير من الباحثين لدراسة تاريخها بشكل مفصل من ناحية أخرى، فقد آثرنا التطرق والتركيز على مفاصل مهمة من تاريخ تلك الدولة، وخاصة التي لم تفصل فيها المراجع الحديثة المختصة، وعلى الرغم من دراساتنا في هذا الكتاب اتصفت بتفرق المواضيع وتنوعها بين ما هو سياسي ومنها واقتصادي واجتماعي، الا ان الشيء المهم الذي يجمعها كلها ويربطها برباط واحد متين هو ان معالجتها ركزت على جوانب متنوعة من تاريخ مصر في العصر المملوكي فقط.

وقد تم بناء خطة الكتاب وفق المنهج التاريخي القائم على استقراء المعلومات التاريخية الواردة عن الدولة المملوكية في المصادر الأولية والمراجع الحديثة، وفي ضوء ذلك تم توضيح نقاط مهمة وتسليط الضوء على مفاصل حيوية، وبغية تحقيق ذلك تضمن نطاق الدراسة عشرة فصول:

تناول الفصل الأول دراسة فرقة كبيرة من المماليك في مصر وهم المماليك الجلبان، كما ركز على ودورهم الكبير والمؤثر في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية خلال العصر المملوكي الأول والثاني. أما الفصل الثاني منه فقد تطرق لدور المماليك البحرية في إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد الاحتلال المغولي لبغداد في سنة 656هـ/1258م، في حين ركز الفصل الثالث على جانب مهم من تاريخ الدولة المملوكية، وتمثل بعلاقاتها مع مملكة أرمينية الصغرى كواحدة من القوى السياسية المعاصرة لها، وفي عهد واحد من ابرز سلاطينها وهو السلطان الظاهر بيبرس، ابتداءً بعوامل الاصطدام المملوكي الأرميني ومن ثم طبيعة سير واهم المعاهدات والهدن التي عقدت بين الطرفين.

كما جاء الفصل الرابع ليتناول العلاقات المملوكية مع مملكة جورجيا الواقعة في بلاد القوقاز للفترة (656 - 790هـ / 1258 - 1388م)، باعتبار هذه المملكة قوة ساندت القوى الصليبية في بلاد الشام، وسعت إلى أن تظهر بمظهر الحامي لنصارى الشرق في تلك الحقبة.

أما الفصل الخامس فقد نحى منحى آخر اختلف عن الفصول السابقة، فتناول شأناً داخلياً خاصاً بالسلطنة، إذ ركز على النزاع على السلطة بين المماليك من ذوي الأصول التركية والمماليك الجراكسة خلال السنوات (785-795هـ/1388-1392م)، فبين أبعاد هذا الصراع وطبيعته بشكل مفصل، ووضح مدى تأثيره على الحياة السياسية آنذاك.

في حين ارتأينا التطرق في الفصل السادس إلى مِفْصَلٍ مهمٍ من مفاصل الحياة الاقتصادية في مصر، ألا وهي التجارة في العصر المملوكي، فركزنا من خلاله على عوامل ازدهار التجارة المصرية الخارجية.

ولكي نضفي على هذا الكتاب صفة التنوع في المواضيع المتناولة ضمن فصوله، فقد آثرنا الخوض في جانب آخر من الجوانب التي كان لها أثرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الفصل السابع منه، وهي ظاهرة تكرار تفشي وباء الطاعون التي ضربت مدينة القاهرة تحديداً كنموذج للبلاد المصرية، وجاء تحديد مدينة القاهرة دون غيرها كونها عاصمة مصر ومقر ملك المماليك آنذاك، كما تعرضت مصر للخطر الصليبي مرة اخرى في العصر المملوكي، الا ان اسلوبه اختلف في هذه المرة عن المرات السابقة، إذ انتهج سياسة جديدة تمثلت بفرض الحصار الاقتصادي عليها على

مصر، مما جعلنا نفرد فصلاً مستقلاً لابراز الدور المملوكي في التصدي له، فجاء الفصل الثامن ليعالج ذلك.

اما الفصل التاسع فقد تناول دراسة العلاقات المملوكية – القبرصية للحقبة (785-922هـ/1383-1516م)، وذلك لما أدته قبرص من دور صليبي في شن الهجمات على مناطق نفوذ الدولة المملوكية. أما الفصل العاشر والأخير من هذا الكتاب فقد تناول أهم وابرز أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة بعد الدور الذي أدته في خدمة الإسلام والمسلمين من خلال التصدي للأخطار الخارجية لأكثر من قرن.

لقد اعتمدنا في هذا الكتابة على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات الأجنبية والرسائل العلمية التأريخية والبحوث المنشورة في الدوريات، فضلاً عن المقالات حيث أفادتنا بما احتوته من معلومات متناثرة بين صفحاتها أغنت الكتاب إلى حد كبير، ككتب التاريخ العام وكتب البلدانيين، فضلاً عن الكتب الأرمينية والانكليزية والفرنسية والألمانية.

المؤلفان

الفصل الأول

المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية

(678- 922 هـ/1279- 1516م)

الفصل الأول

المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية

(678- 922هـ/1279-1516م)

أولاً: أصل المماليك

المماليك مفردها مملوك وتعني العبد المولى، وهم جماعة عسكرية ترجع أصولهم إلى الأتراك أو المغول أو الجراكسة [1] وغيرهم من الأجناس الأخرى [2]، وكانوا يجلبون من البلاد الروسية والقفقاسية [3]، أو يقدمون في بعض الأحيان كهدايا وهبات أو بدلاً عن ضريبة أو جزية يدفعها حكام الولايات أو القادة العسكريون [4]، وفضّل شراء الرقيق الأبيض على الرقيق الأسود في أواخر العصر العباسي [5].

---

(1) الجراكسة: من الشعوب الآرية الهندو أوربية التي تقطن في بلاد القوقاز حتى يومنا هذا وتسمى بلادهم ببلاد الجركس، ويتكونون من أربعة طوائف هي (سركس و اركس و الاص و كسا) وتتفرع منهم بطون كثيرة، ينظر: احمد بن علي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بالخطط المقريزية (مطبعة الاوفست، بيروت: د.ت.): ج2/ص241؛ العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد الشيخ المحمودي، تحقيق: محمد شلتوت وآخرون (دار الكتاب العربي، القاهرة: 1967 م)، ص26. أما عن موطنهم الأصلي فهم يسكنون في الجزء الشمالي الغربي من بلاد القوقاز.
Bertold Spule, The Muslim World (No. p. , Leiden: 1960): Vol. 11/p. 77
وصلوا إلى مصر عن طريق الشراء والوقوع في الأسر أثناء والحروب من قبل السلاطين المماليك البحرية الأولى ومن ثم استطاعوا ان يؤسسوا دولة بقيادة السلطان برقوق والتي استمر حكمها مدة تزيد عن 138 سنة فقد كان عدد سلاطين الدولة 23 سلطاناً. للمزيد ينظر عبد الرحمن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت: 1979 م): ج5/ص472؛ احمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (دار الكتب العلمية، بيروت: 1987 م): ج4/ص472؛ ينظر: يوسف عزت، تاريخ القوقاز، تعريب: عبد الحميد غالب (مطبعة عيسى البابي، استانبول: 1912م)، ص69.

(2) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (دار صادر، بيروت: 1994م): ج2/ص493؛ محيي الدين بن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل (الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة: 1961م)، ص 60-61؛ موسى بن محمد اليونيني، ذيل مرآة الزمان (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد: 1961م): ج1/ص92.

(3) ابن منظور، لسان العرب: ج1 /ص493؛ لويس رحماني، مختصر تاريخ القرون الوسطى (دير الآباء الدومينيكيين، الموصل: 1877م)، ص 22.

(4) محمد مصطفى زيادة، تاريخ الحضارة المصرية (د.ت.، القاهرة: د/ت)، ص 481.

(5) احمد عطية الله، القاموس الإسلامي (دار النهضة العربية، القاهرة: 1968م): ج 2/ص557؛ عبد العزيز محمود عبد الدايم، مصر في عصري المماليك والعثمانيين(د.م.، القاهرة: 1996م)، ص 113.

بعد ضعف الدولة العباسية وإنقسامها إلى دويلات عديدة سعى بعضها إلى الإكثار من شراء المماليك، وتجنيدهم ضمن جيشها لتقويتها، وضمان حماية حدودها من الأخطار الخارجية، كما فعلت الدولة الأيوبية في مصر وبلاد الشام، ولاسيما في عهد آخر ملوكها الصالح نجم الدين أيوب(637-647هـ/1240-1249م) [1]، الذي لم يكتف بشراء المماليك الأتراك بل أسس حوله جماعة من المماليك البحرية في مصر[2] حتى ضاقت القاهرة بهم، وبدءوا بإيذاء الناس ونهب البضائع من الأسواق، فقرر الملك الصالح نجم الدين عزلهم في أماكن خاصة وبنا لهم قلعة على جزيرة في وسط النيل لإسكانهم فيها، وأطلق عليهم اسم المماليك البحرية، وخصص لهم الرواتب[3] ونتيجة للضعف الذي أحاط بالدولة الأيوبية بسبب الأخطار الخارجية من ناحية، كالهجمات الصليبية على مصر والغزو المغولي لبلاد الشام، وسوء الأوضاع الداخلية من ناحية أخرى، ظهر المماليك كقوة طارئة للدفاع عن أراضي المسلمين ومقدساتهم، فنجحوا في إقامة دولتهم على أنقاض الدولة الأيوبية في سنة 648هـ/1250م، بعد مرحلة انتقالية بدأت من عهد تورانشاه (647- 648هـ/1249-1250م)، ولاسيما أنهم أدوا دوراً كبيراً في ردع الصليبيين والتصدي للمغول في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م [4].

ثانياً: بدايات ظهور المماليك الجلبان

اخذ السلاطين المماليك منذ بداية دولتهم يكثرون من شراء المماليك الأجلاب الصغار السن، ويشرفون على تربيتهم تربية عسكرية إسلامية ، ويجعلونهم ضمن ما يسمى بالمماليك السلطانية [5]، وبعد استقرار الدولة المملوكية اخذوا يكثرون من شراء المماليك

(1) مناهل فخر الدين فليح، التعليم في ظل المماليك، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين (الموصل: 1979م) ع10 / ص 383.

(2) إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك (مطبعة الجامعة الأردنية ،عمان:1998م)، ص31.

(3) عمر موسى باشا، تاريخ الأدب العربي في العصر المملوكي (د.م.، بيروت: 1989م)، ص 16-17.

(4) رشيد الدين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ، ترجمة: فؤاد عبد المعطي الصياد (دار النهضة العربية، بيروت: 1983م): مج1/ص313؛ محمد بن شاكر الكتبي، عيون التواريخ، تحقيق: نبيلة عبد المنعم وفيصل السامر (دار الحرية، بغداد: 1991م):ج2/ص227 – 228؛

D. Lang , Armenia Cradle Of Civilization (No. p. , London: 1970) , p. 207 ; A. K.Sanjian ,The Armenian Communities In Syria Under Ottoman Dominion (Harvard University Press , Cambridge: 1965),p.15;

(5) أنطوان خليل ضومط، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، ط2 (الدار الحديثة، بيروت: 1982م)، ص 33-34.

الجلبان الكبار السن وضمهم إلى المماليك السلطانية مما شكّل لهم الكثير من المتاعب فيما بعد [1]، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل ضمن صفحات الفصل الآتية:

ينقسم المماليك السلطانية إلى ثلاث فرق حسب قربها من السلطان الأولى الخاصكية التي ينتقي السلطان أفرادها، ويشكل منهم حرساً ملازماً له دائماً في مجالسه وخلوته، ويكونوا على أهبة الاستعداد للدفاع عن السلطان، والفرقة الثانية: القرانيص وهم مماليك السلاطين القدامى الذين توفوا أو قتلوا وتعد هذه الفرقة من اشد فرق المماليك السلطانية خطورة وقوة، لأنهم كانوا يمثلون القوة الحقيقية للسلطان الجديد عند توليه المنصب، أما الفرقة الثالثة فتعرف بالسيفية وهي تضم مماليك الأمراء الذين توفوا أو قتلوا أو خلعوا من الإمارة سواء بسبب تآمرهم أو لعدم كفاءتهم، أما المماليك الأجلاب فهم رقيق يقوم السلاطين المماليك بشرائهم وهم صغار السن ويربونهم تربية إسلامية، ويخضعون لنظام عسكري صارم ودقيق يتعلمون من خلاله أساليب الفروسية [2]، فيكون ولاؤهم للسلطان فقط بعد عتقهم وهم على العكس من فرقة المماليك الجلبان التي ضعف ولاءها للسلطان [3].

يتكون المماليك الجلبان من أجناس مختلفة من الوافدين أو المستأمنة، وهم من الرقيق البالغين الذين دخلوا إلى أراضي الدولة المملوكية أما سراً، فيضطر السلطان للموافقة على دخولهم بعد ذلك، أو دخلوا بشكل رسمي عن طريق استدعاء السلطان لهم، وفي كلتا الحالتين فهم يدخلون ضمن المماليك السلطانية [4] ازداد عددهم بشكل كبير بعد تثبيت أركان الدولة المملوكية، كما إنهم لم ينالوا تدريباً محكماً في الفروسية باستثناء فرقة الأويراتية [5]، لذا فقد كانوا اقل خبرة من المماليك الأجلاب الذين نشأوا كتابية [6] في القلعة [7].

---

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص 33-34؛ الباز العريني، المماليك (دار النهضة العربية، د.م.، 1967م)، ص117.

(2) موسوعة الحضارة العربية الإسلامية،" بعض مظاهر الحياة اليومية في مصر في عصر سلاطين المماليك " (د.م.، بيروت: 1995م): ج3/ص289 عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 38.

(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص 34.

(4) العريني، المماليك، ص117.

(5) الأويراتية: سمو بالأويراتية نسبة إلى لفظ أويرات وهو اسم جنس يطلق على عدة قبائل مغولية سكنت الجزء الأعلى من نهر ينسى بأواسط آسيا. بدر الدين محمود العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1989م): ج3/ص304.

(6) أي تدريسهم على الكتاب والسنة.

(7) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 38.

بعد البحث والتمحيص في الروايات التاريخية لوحظ أن بعض المؤرخين المحدثين[1] يخلط بين المماليك الجلبان والأجلاب، ولا يميز بين اللفظين، وهذا ما قد يوقع القارئ في لبس كبير لذا فيجب الانتباه لهذه المسألة، ووفق ما تم إيضاحه في الفقرات السابقة.

ثالثاً: المماليك الجلبان في العصر المملوكي الاول

ترجع بدايات وجود المماليك الجلبان في مصر إلى العصر المملوكي الأول إلى عهد السلطان العادل كتبغا (694-696هـ/ 1294-1296م) [2]، ففي سنة 695هـ/1295م نزحت جماعة مغولية عرفت بالأويراتية إلى بلاد الشام، اثر تولي غازان خانية مغول بلاد فارس في سنة 695هـ/1295م، مما شكل تهديداً لها، فاستقدم السلطان كبار أمراء هذه الفرقة، وجعل الأمير طرغاي على إمرة طبلخانة [3]، وقرب من تبقى منهم وجعلهم من أجناد الحلقة[4] واقطعهم الإقطاعات، وخصص لهم الرواتب [5].

أسرف السلطان العادل كتبغا في إكرام أفراد الأويراتية، وقدم لهم الدعم المادي والمعنوي، بل ساواهم بالمسلمين، على الرغم من ديانتهم المغولية الوثنية المخالفة لديانة الدولة الرسمية، فضلا عن سوء أخلاقهم وتعاملهم مع الناس، مما أدى إلى حنق العامة

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (دار النهضة العربية، القاهرة: 1992م)، ص25-27؛ قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك (عين للدراسات والبحوث والإنسانية، القاهرة: 2007م)، ص 298.

(2) المقريزي، الخطط: ج 2/ص435؛ ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام العصور، ص 291؛ حكيم أمين عبد السيد، قيام دولة المماليك الثانية (الدار القومية، القاهرة: 1966م)، ص 18، قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 269.

(3) الطبلخانة: مرتبة حربية من مراتب أرباب السيوف في العصر المملوكي، يتولى صاحبها منصب أمير مائة، ويعادل درجة مقدم ألف، وسمي بأمير طبلخانة لأحقيته في دق الطبول على أبوابه كما يفعل السلاطين، ويطلق عليه أمير أربعين لوجود أربعين مملوكاً في خدمته، وقد يزيد هذا العدد إلى سبعين أو ثمانين. للمزيد من التفاصيل ينظر: عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط2(دار النهضة، القاهرة : 1976م)، ص414.

(4) أجناد الحلقة: وحدة من الجند وهي جزء من المماليك السلطانية لكن منزلتها بدأت تتدهور بعد سنة 715هـ/1315م بسبب إعادة توزيع الاقطاعات من جديد ففقد جند الحلقة ربع حصصهم، كما أن قسم منهم اخذ بالتنازل عن إقطاعاته مقابل تعويضات ورواتب. بنظر: عباس، تاريخ بلاد الشام، ص39.

(5) المقريزي، الخطط: ج2/ ص435-436؛ احمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قميحة (دار الكتب العلمية، بيروت: 2004م): ج1/ص187-188؛ عاشور، العصر المماليكي، ص111؛ قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 270-271.

عليهم، ولاسيما أنهم اخذوا يتمادون في ابتزاز الناس مستغلين سوء الأوضاع المعاشية والاقتصادية التي أدت إلى انتشار أزمات الغلاء والأمراض في تلك الحقبة [1]، وعلى الرغم مما تقدم لم يتخذ السلطان أي إجراء للحد من تصرفاتهم بل سعى إلى الإكثار منهم وأسرف في منحهم الأموال وقوى مراكزهم وتعداه إلى مصاهرتهم، لكي يأمن جانبهم ويكسب ولائهم [2]، كما أشار ابن أيبك الدواداري إلى أن السلطان كتبغا كان أويراتى الأصل لذا فقد أسرف في إكرامهم وتقريبهم منه [3].

وفي الحقيقة أن السياسة التي اتبعها السلطان العادل كتبغا تجاه المماليك الجلبان الأويراتية، لم يكن بدافع تقوية الدولة المملوكية او الاستفادة منهم في خدمة الإسلام والمسلمين في بلاده بقدر ما هي خدمة لمصالحه الشخصية، إذ هدف إلى تقوية سلطنته ودعم مركزه امام منافسيه من الأمراء المماليك الآخرين ممن لهم عصبية قوية [4]، ولاسيما وان المماليك من أبناء جنسه كانوا قليلين في الدولة المملوكية مقارنة بأجناس المماليك الأخرى.

على أن السياسة التي اتبعها العادل كتبغا تجاه الأويراتية انقلبت ضده بعد إن كانت لمصلحته، إذ زادت من حقد الأمراء المماليك عليه وعلى مماليكه الذين استقدمهم وقربهم منه على حساب الآخرين، فضلا عن كره العامة للعنصر المغولي، مما كان سبباً في انتهاء سلطنته على يد مجموعة من الأمراء الثائرين الذين دبروا مؤامرة لقتله، وهو في طريق عودته من بلاد الشام في سنة696هـ/1296م، بالقرب من طبرية [5]، الا انه استطاع الفرار

(1) المقريزي، الخطط: ج 2/ص436؛ ج3/ص177؛ عاشور، العصر المماليكي، ص 114.
(2) المقريزي، المصدر نفسه: ج2/ص436.
(3) أبو بكر بن عبد الله ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: هانس روبرت رويمر (المعهد الألماني للآثار، القاهرة: 1960م): ج8/ص361.
(4) كان هناك تنافس على تولي السلطنة بين الأمراء المماليك كالأمير حسام الدين لاجين الذي تولى السلطنة بعد خلع كتبغا، فضلاً عن سعي بعض الأمراء إلى إعادة السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة. ينظر: عماد الدين إسماعيل المعروف بابي الفدا،المختصر في أخبار البشر (المطبعة الحسينية، القاهرة: 1325هـ): ج4/ص34؛ ضومط، الدولة المملوكية، 36؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص 19.
(5) طبرية: مدينة مطلة على بحيرة طبرية وهي تعد من أعمال الأردن بينها وبين دمشق مسافة ثلاثة ايام. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط2 (دار الفكر، بيروت: 1995م): ج4/ص17-20.

من قبضتهم متجهاً إلى دمشق، فخلع اثر ذلك ونصب بدلاً عنه السلطان لاجين (696-698هـ/ 1296-1298م) على عرش السلطنة وبتأييد ومبايعة الأمراء الثائرين [1].

ومن الطبيعي، ان يسعى السلطان الجديد إلى كسب ود وتأييد الأمراء المماليك الكبار ولاسيما الثائرين والمعارضين للسلطان السابق، وكإرضاء لهم من ناحية وإدراك السلطان لخطر فرقة المماليك الجلبان من الأويراتية من ناحية أخرى، فقد قام السلطان لاجين بضرب الأويراتية،فقتل وسجن ومنح قسماً منهم للأمراء الكبار لاستخدامهم كخدم في المنازل [2].

وعلى الرغم من جميع الإجراءات الاحترازية التي قام بها السلطان لاجين، بقي التنافس بين الأمراء المماليك، الأمر الذي أودى بحياته سنة 698هـ/1298م وتولية الناصر محمد بن قلاوون (698-741هـ/ 1309-1340م) في سلطنته الثانية، إلا أن الصراع بين فرق المماليك لم تنته، وبقيت العناصر المملوكية ومن بينهم الجلبان الأويراتية تتحين الفرص للانقضاض على السلطان لاسترجاع مكانتهم التي أخذت بالتضاؤل بعد اعتماد الناصر على العناصر البرجية من العنصر التركي، لذا فقد سعى هؤلاء للقضاء على البرجية الذين بدأ نفوذهم بالتزايد، متحينين الفرصة المناسبة وهدف الأويراتية من هذه المؤامرة إلقاء القبض على العناصر البرجية وإعادة السلطان المخلوع العادل كتبغا إلى دفة الحكم [3] ، فنصب الأويراتية كميناً لهم لمباغتة قوات السلطان قبل اللقاء مع جيوش المغول في سنة 702هـ/1302م، مما زاد من كره المماليك البرجية لهم، ولم ينسوا ما قام به الجلبان الأويراتية، فالقوا القبض عليهم وشتتوهم في السنة ذاتها [4].

أما في عصر أبناء الناصر محمد بن قلاوون (741-762هـ/ 1340-1360م)، فقد تغيرت الأوضاع الداخلية، إذ امتازت هذه الحقبة بتولي سلاطين ضعاف غير قادرين على إدارة

(1) أبو الفدا، المختصر: ج4/ص34؛ النويري، نهاية الأرب: ج31 /ص195-197؛ عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك(دار النهضة العربية، بيروت: 1970م)، ص 206؛ ضومط، الدولة المملوكية، 36؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص 19.

(2) المقريزي، الخطط: ج2/ص436؛ ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص 293-294.

(3) عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص20.

(4) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه: محمد مصطفى زيادة (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1972م): ج1/ق1/ص100؛ النويري، نهاية الأرب: ج31/ص132؛ زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (دار الكتب العلمية، بيروت: 1996م): ج1/ص238، 319.

الدولة بسبب صغر سنهم أولا، وعدم امتلاكهم الخبرة الكافية في الأمور السياسية ثانياً، ولاسيما وان الناصر محمد بن قلاوون حاول تثبيت مبدأ وراثة العرش قبيل وفاته سنة 741هـ/ 1340م، فأوصى بالحكم من بعده لولد المنصور (741-742هـ/ 1340-1341م)، إلا أن الأخير لم يمكث في السلطنة أكثر من شهرين نفي بعدها إلى قوص [1]، ثم قتل اثر ذلك [2]، فخلفه أخوه السلطان علاء الدين كجك (742-742هـ/1341-1341م)، الذي لم يبلغ سن الخامسة آنذاك، فخلع لاعتراض نواب الشام على توليته وحل محله اكبر أولاد الناصر محمد ويدعى احمد ولقب بالناصر(742-747هـ/1341-1342م)، غير انه فر من القاهرة إلى الكرك بعد أن استولى على أموال بيت المال، فلم يجد أمراء المماليك الجلبان بداً من تنصيب أخيه الصالح على عرش السلطنة(743-746هـ/1342-1345م)، فأمر بمحاربة أخوه المخلوع وإلقاء القبض عليه وإعادة الأموال[3].

لم يكن عهد الصالح إسماعيل أطول أو أفضل عهود أشقائه، فتولى الحكم بعد وفاته سنة 746هـ/1345م أخيه السلطان الكامل شعبان (746-474هـ/1345-1346م)، فعمت الفوضى الداخلية، وانتشرت ظاهرة القتل والسلب والنهب إلى درجة أن السلطان نفسه أمر بقتل أخويه، مما أدى إلى ثورة أمراء المماليك الجلبان عليه، ولم يكن ذلك غضباً لأخويه، وإنما لما فيه من خدمة لمصالحهم الشخصية، ونجحوا في خلعه وإطلاق سراحهم ونصبوا احدهم في السلطنة ولقبوه بالمظفر حاجي (747-748هـ/ 1346-1347م) إلا انه لم يلبث أن قتل [4].

إن الظروف التي مرت بها دولة المماليك البحرية أدت دوراً فعالاً في انتقال السلطنة من أبناء الناصر محمد بن قلاوون إلى أحفاده، لتصبح الكلمة الأولى والأخيرة للأمراء الكبار، الذين نصبوا الاشرف شعبان (764- 781هـ/1362-1378م) على عرش السلطنة، وفي ظل

(1) قوص: مدينة كبيرة واسعة تقع في صعيد مصر، وتعد محطة تجارية للتجار القادمين من عدن وبينها وبين الفسطاط اثنا عشر يوماً، ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4/ص413.
(2) جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (مطابع كوستاتسوماتس، القاهرة: د. ت.): ج10/ص11؛ النويري، نهاية الأرب: ج31/ص241.
(3) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج10/ص71؛ عاشور العصر المماليكي، ص 127.
(4) ضومط، دولة المملوكية، ص 52.

هذا الوضع أصبحت الرئاسة الحقيقية لاتابك العسكر [1] الأمير يلبغا الخاصكي [2]، ولم يكن للاشرف من السلطنة سوى اسمها فقط، ولاسيما وان يلبغا ارتقى في المناصب، وأصبح عدد كبير من مماليكه الجلبان نواب البلاد ومقدمي الالوف، واستكثر من الجلبان الذين بلغ عددهم ثلاثة الاف مملوك فبالغ في الإحسان إليهم وإكرامهم حتى صاروا يلبسون الطرز الذهبية العريضة، التي إذا ما وقعت الشمس عليها تكاد من شدة اللمعان أن تخطف البصر[3].

وفي بداية عصر أحفاد الناصر محمد بن قلاوون بدأ عصر جديد كثرت فيه ثورات المماليك الجلبان بسبب استضعافهم للسلاطين الذين تولى معظمهم الحكم دون ان يبلغ سن الرشد، مما جعلهم ألعوبة في أيدي الجلبان[4]، فكثيراً ما عصى هؤلاء أوامر السلاطين وخالفوهم ونفذوا ما كانوا يصبون إليه من اجل تحقيق مكاسب مادية أو تثبيت مراكزهم في مفاصل الحكم على الرغم من عدم موافقة السلطان مستغلين ضعفهم أو غيابهم خارج مركز الدولة، كما حدث في اعتدائهم على خيمة السلطان الاشرف شعبان الذي قُتِل في سنة هـ/1378م، وهو في طريق عودته من الحج إلى القاهرة، فنهبوا الأموال السلطانية الموجودة في موكبه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اعتدوا على نساء السلطان المقتول[5].

بعد مقتل السلطان الاشرف شعبان اعتلى عرش السلطنة ولده علي (780-784هـ/ 1378-1382م) وما أن تولى مقاليد الحكم حتى أمر الأمير طشتمر مقدم العسكر أن يقاتل المماليك الجلبان الذين كانوا وراء مقتل والده، والقضاء على تمردهم، إلا أن الجلبان تمكنوا من إلحاق الهزيمة برجال الأمير طشتمر الذي وقع شخصياً في أسرهم، واستمر تمردهم

(1) اتابك العسكر: أصبح هو الأول بعد إلغاء منصب نائب السلطنة، وقد جرت العادة في الدولة المملوكية وخاصة الجركسية، أن يخلف السلطان، وهو قائد الجيش والمشرف على المماليك السلطانية، ويدعى أحياناً اتابك الجيش أو الجيوش ويختصر لقبه إلى الاتابكي. ينظر: عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 43.

(2) يلبغا الخاصكي: هو احد أمراء المماليك الأتراك الذين تمتعوا بنفوذ كبير في عهد السلطان حسن حفيد الناصر محمد بن قلاوون بعد سنة 759هـ/ 1373م واستمر في منصب مقدم العساكر حتى مقتله سنة 768هـ/ 1382م. ينظر: عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص 31، 33.

(3) عبد الحي بن احمد بن محمد العكري الحنبلي شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط (دار بن كثير، دمشق: 1406هـ): ج6/ص212؛ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي بن محمد العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعين خان، ط2 (حيدر آباد، الدكن: 1972م): ج6/ص208؛ المقريزي، السلوك: ج4/ص267-268؛ الخطط: ج3/ص179.

(4) ضومط، دولة المملوكية، ص 52.

(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص80؛ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار (د.م.، بيروت: د.ت.): ج1/ص36.

وكثر أتباعه، مما اضطر السلطان إلى مفاوضتهم، ووافق على تنفيذ مطلبهم بسجن الأمير طشتمر في القلعة وتنصيب مملوكين من الجلبان احدهما على رأس نوبة النوبة [1]، والثاني أميراً للسلاح [2]، وترفيع احد المماليك الجلبان وهو الأمير طشتمر اللفاف من إمرة عشرة إلى امرة ألف وجعله اتابكاً للعسكر [3]، واستمرت هذه الأوضاع تتجه نحو الأسوء وكانت سبباً في انهيار الدولة المملوكية الأولى وقيام الدولة المملوكية الثانية.

رابعاً: المماليك الجلبان في العصر المملوكي الثاني

عندما قامت دولة المماليك الثانية أو ما تسمى بدولة المماليك الجراكسة في سنة 784هـ/1382م على يد السلطان الظاهر برقوق[4] (784-801هـ/1382-1388م) ازداد عدد المماليك الجلبان عما كانوا عليه في عصر الدولة المملوكية الأولى، فكانت مهمة جلب عائلة السلطان برقوق وأبناء عمومته من أولوياته التي لم يتخلَّ عنها، إذ بذل لتجار الرقيق أموالاً كثيرة لإحضار والده وأقاربه من بلاد الجركس إلى مصر، وجعل تاجره الخاص عثمان بن مسافر على رأس هذه المهمة وخصه بالكثير من العطايا، فتمكن من جمعهم وأحضر عدداً كبيراً من أقارب السلطان إلى القاهرة، فخرج السلطان برقوق والأمراء لاستقبالهم واحتفل بقدومهم في شهر ذي الحجة سنة 782هـ/1379م فقربهم منه وضمهم إلى الحاشية السلطانية، ومنح والده إمرة ألف وأجلسه إلى جانبه في صدر المجلس، فضلاً عن توليته لبقية الأمراء من أبناء عمومته في مناصب مهمة [5]، كما استقدم السلطان برقوق أعداداً كبيرة من

(1) النوبة: أو رأس نوبة النوبة مسئول عن المماليك السلطانية وعن سلوكهم، وينفذون أوامر السلطان أو أوامر الأمراء المتعلقة بهم، ويتولى صاحب هذا المنصب عرض العسكر قبل خروجه في الحملات العسكرية. ينظر: ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص 41؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 44.

(2) أمير سلاح مهمته حمل أسلحة السلطان في المحافل العامة، وهو المسئول عن السلحدارية ويكون ضمن فئة أمراء الألوف. ينظر: عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 43.

(3) المقريزي السلوك: ج3 /ق1 / ص 285-286؛ الخطط: ج3/ص179.

(4) برقوق: المؤسس الحقيقي لدولة المماليك الجراكسة للمزيد من التفاصيل عن حياته السياسية ينظر: المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة (مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1957م)، ص142؛ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (دار مكتبة الحياة، بيروت: د.ت.): ج3/ص10 – 11.

(5) احمد بن علي بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بابناء العمر، تحقيق: حسن حبشي (دار التحرير للطباعة والنشر،القاهرة: 1969): ج1/ص148؛ ابن تغري بردي،النجوم الزاهرة: ج1/ص254؛عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص54.

الجلبان الجراكسة من أبناء جنسه [1]، ومن أشهر أعلام الجلبان الجراكسة الذين استقدمهم السلطان برقوق في سنة 779هـ/ 1377م، وكان لهم الدور الكبير في الحياة السياسية من خلال توليهم منصب السلطنة السلطان الصالح ططر(شعبان- ذي الحجة824 هـ/1421م)، والسلطان الاشرف برسباي الدقماقي(825-841هـ/1422-1438م) والسلطان الظاهر جقمق العلائي(842-857هـ/1438-1453م) [2].

وعلى ما يبدو أن تركيز السلطان برقوق على جلب أقاربه من بلادهم الأصلية بشكل خاص، وأبناء جنسه من العنصر الجركسي بشكل عام، لم يكن بدافع جمعهم أو تحسين أحوالهم المعاشية التي يعانون منها في بلادهم، وإنما من اجل تقوية عصبيته في الدولة الجديدة التي صبغها بالطابع الجركسي، سائرا على نفس السياسة التي انتهجها كتبغا من قبل، ولاسيما وإنها قامت على أنقاض دولة ذات أصول تركية من ناحية، فضلاً عن التفوق العددي للأتراك مقارنة بالأجناس الأخرى، وبقائهم متنفذين فيها من ناحية أخرى.

أما في بداية عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق (801-815هـ / 1398-1412م) فقد انقسم الجلبان الظاهرية إلى قسمين الأول إلى جانبه، والثاني ضده حيث كان يسعى إلى سلطنة الاتابك ايتمش البجاسي في سنة 802هـ/1399م فتجمع أمراؤهم وكان على رأسهم بيبرس الدوادار[3] ابن عم السلطان والأمير يشبك الشعباني الخازندار والأمير شيخ المحمودي وغيرهم واشتبك معهم السلطان الناصر فرج في القتال ونجح في إلحاق الهزيمة بالاتابك ايتمش البجاسي ومؤيديه من المماليك الجلبان، فاضطر الاتابك ايتمش ومن بقي معه إلى الفرار نحو بلاد الشام، بعد أن نهبوا ما في طريقهم من الخيول السلطانية، فأرسل السلطان خلفهم بعض الأمراء فقضوا عليهم واستردوا ما سلبوه [4].

(1) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، التبر المسبوك في الذيل على السلوك (مطبعة الاوفست، بولاق:1896م)، ص 269، 307؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص 54.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج12/ص199.

(3) الدوادار: مهمته تبليغ الرسائل عن السلطان، وإبلاغ عامة الامور والمشاورة على من يحضر إلى الباب، كما يقدم كل من تأخذ عليه العلامة السلطانية من المناشير والتواقيع والكتب، فكان يتولاها تارة من أمراء العشروات وتارة من أمراء الألوف، وفي عهد السلطان الاشرف شعبان جعل متوليها اكبر أمراء الألوف وزادت سلطاته في نهاية الدولة المملوكية الثانية منها تقرير أي جند الحلقة يخرج في الحملات العسكرية فضلا عن جمع الضرائب. ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ج4/ص19؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 45-46.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج12/ص187-188.

كما تنكر الجلبان الظاهرية للسلطان الناصر فرج مرة أخرى في السنة ذاتها، ونسوا فضل أبيه عليهم، فخططوا للقيام بثورة لخلعه من السلطنة اثناء توجهه من القاهرة إلى دمشق لقتال الأمير شيخ المحمودي سنة 802هـ/1399م، ويرجع سبب استياء الجلبان بشكل عام والجلبان الظاهرية بشكل خاص من السلطان الناصر فرج إلى تفضيله المماليك الأجلاب عليهم، فانسحب قسم منهم وانضموا إلى صفوف قوات الأمير شيخ المحمودي، وعلى الرغم مما قدمه الناصر فرج للمماليك الأجلاب، إلا أنهم كالجلبان لم يرغبوا في انتصار السلطان خشية من تفرغه لطرف ما والقضاء عليه إذا ما حقق النصر على الطرف الآخر [1]، ولاسيما أن الأجلاب قاموا بنهب وسلب أسواق دمشق وفتكوا بالأهالي، مما شكل موجة غضب عارمة ضد السلطان من قبل أهالي دمشق [2].

لم تتوقف ثورات المماليك الجلبان بل استمرت بشكل متتالٍ إذ أنهم لم يرضوا عن أي سلطان يتولى الحكم، فقد ثاروا في سنة 824هـ/1421م في عهد السلطان المؤيد شيخ المحمودي (815-824هـ/1412-1421م)، وامتنعوا عن قبض رواتبهم التي قلت عما كانت عليه في عهد السلطان برقوق، فاشترطوا أن تصرف على ما كانت عليه في تلك الحقبة، وسعى السلطان إلى التفاوض معهم، إلا أن المفاوضات معهم لم تجدِ نفعاً، لأنهم وحدوا موقفهم واتفقوا على عدم التراجع عما طلبوه، فخشي السلطان والأمراء بل وحتى العامة من حدوث فتنه كبيرة، وعندما تفاقم الأمر اضطر السلطان المؤيد إلى أن يوافق على طلبهم وصرف رواتبهم [3].

وعندما توفي السلطان شيخ في سنة 824هـ/1421م وتولى السلطنة ولده المظفر احمد (824هـ/1421) استمر الحال على ما هو عليه من سوء تصرفات الجلبان، فكانت سبباً مباشراً في خلعه بعد عدة أشهر من توليه الحكم، ليعتلي عرش السلطنة بدلاً عنه الظاهر سيف الدين أبي الفتح ططر في شعبان من السنة ذاتها، إلا انه لم يكن أكثر حظاً من السلطان المظفر احمد إذ خلع بعد أربعة وتسعين يوماً من توليه، فأُجلس على كرسي العرش ولده واصل الصالح محمد بن ططر لمدة أربعة وأربعين يوماً [4]، فآل العرش إلى السلطان

(1) المقريزي، السلوك: ج1 / ق1 / ص 100، 105.
(2) المصدر نفسه: ج4 / ق1 / ص 95.
(3) المصدر نفسه: ج4 / ق1 / ص480؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص80.
(4) عادل محمد دوينغ، الحياة العلمية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2003م)، ص331.

الاشرف برسباي ليقبض على أمور الحكم بيد من حديد، وبرغم ذلك بقي المماليك الجلبان في تغطرسهم مما زاد من استياء العامة، ولم يقتصر الأمر على العامة فقط بل اخذوا بالاعتداء على موظفي الدولة وأمرائها ونهب منازلهم، وزادت شكاوى الأمراء منهم، وحثوا السلطان الاشرف برسباي على ردعهم، إلا انه عجز عن ذلك وأجابهم ((قد عجزت عن إصلاحهم ثم كشف رأسه ودعا عليهم بالفناء والموت غير مرة))، فأشار عليه الأمير جارقطلو في سنة 832هـ/م باستخدام القوة وأعمال السيف فيهم واستبدالهم بمماليك غيرهم[1].

وأشار المقريزي [2] في أحداث السنة ذاتها إلى أن المماليك الجلبان تمكنوا من دخول بيت الأمير زين الدين عبد القادر الأستادار ونهبوا ما فيه، إذ كان غائباً عنه، وآذوا العامة في طريقهم، ثم مضوا في طريقهم إلى بيت ناظر الديوان ثم إلى بيت الوزير، فأدركهم زعيم المماليك، فطلب منهم التخلي عن هذه الأعمال، فأطاعوه ولم يدخلوا بيت الوزير، وأكد أن السبب في ذلك هو تأخر رواتبهم، فلما اشتكوا إلى السلطان قال لهم ((امضوا إلى المباشرين)) أي إلى أصحاب الخزانة.

نجح الأمير جارقطلو في إقناع السلطان لولا معارضة بعض الأمراء الآخرين، الذين حذروا السلطان من مغبة مثل هذا الفعل، ولكن معرفة الجلبان بما يدبره لهم الأمير جارقطلو زاد من غضبهم عليه واخذوا يتحينون الفرصة للإيقاع به، فاجمعوا على السير إلى بيته فحاصروه فيه مع مماليكه، فخشي الناس من أعمال السلب والنهب، لانتشار أهل الفساد في طرقات القاهرة، فاقبل الناس على شراء الخبز تحوطاً، فأرسل السلطان اليهم يطلب منهم الكف عن ذلك، الا انهم لم يذعنوا لطلبه، وأصروا على قتل الأمير جارقطلو، فأرسل إليهم مرة أخرى، ولم ينصاعوا فأرسل السلطان إلى الأمير جارقطلو يطلب منه أسماء رؤوس هذه الفتنة ومن بدأ بها، فأرسل إليه بأسمائهم، فقبض عليهم السلطان وضربهم وأمر بسجنهم، فضلاً عن إدراك الجلبان لعجزهم عن قتل الأمير جارقطلو لعدم اجتماع كلمتهم ولفرار أكثرهم، ولعدم وجود سلاح في أيديهم، فاضطر بقية الجلبان للرضوخ للصلح، فأخمدت الفتنة [3].

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص327.
(2) السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: 1997م): ج7/ص186.
(3) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص333.

كما اصطدم الجلبان مع العبيد السودان في سنة 834هـ/1431م واجتمع حول كل منهم عصبيته، فأصبحوا فريقين وقتل عدد من كل منهم، ومن ثم توقف القتال بينهما لتدخل السلطان الذي أمر الجلبان بعدم التعرض للعبيد، فأمرهم بان لا يحملوا عصا وسلاحا وسيفا،وان لا يخرجوا بعد المغرب [1].

كما ثار مماليك السلطان في سنة 838هـ/1435م وطالبوا بالقبض على المباشرين بسبب تأخر رواتبهم في ديوان المفرد أو ما يسمى بالأستادارية [2]، فنزلوا متجهين إلى بيت القاضي زين الدين عبد الباسط ناظر الجيش ونهبوا داره، ثم نهبوا بيت الوزير أمين الدين إبراهيم بن الهيعم، كما هاجموا بيت الوزير كريم الدين لحقدهم عليه منذ فتنة الأمير جارقطلو، إلا انه أحس بالمؤامرة، فأخلى داره من الأشياء الثمينة، فلم يظفروا به ولا بشيء من داره، فعادوا بعد أن افسدوا ونهبوا دور جيرانه، مما سبب غضب السلطان، فاخذ بالدعاء عليهم بالفناء والوباء عليهم، وكانت النتيجة أن طلب كريم الدين الإعفاء من منصبه، فوافق السلطان على طلبه وعين بديلاً عنه [3].

مرض السلطان برسباي في سنة 841هـ/1437م فحضر إلى جانبه في فناء القلعة الأمير خشقدم اليشبكي مقدم المماليك السلطانية ومعه الجلبان والقرانيص من مماليك السلطان،فضلا عن الخليفة العباسي المعتضد بالله أبو الفتح داود (816-844هـ/1413-1430م) والقضاة والأمير الكبير جقمق العلائي، وبدأ السلطان كلامه عن ولاية العهد لولد يوسف،وأمضى الخليفة العهد وشهد بذلك القضاة وجعل الأمير جقمق أتابكاً له، كما التفت السلطان إلى الأمير خشقدم بكلمة أراد من خلالها إسماع المماليك الجلبان، وهو يعتب عليهم بما كانوا يفعلونه، إلا انه عفا عنهم، وأوصاهم بطاعة ولده وعدم مناصبة العداء لأي من الأمراء، وان لا يختلفوا فيدخل الأجنبي بينهم فيهلكوا، ثم أمر بثلاثين ديناراً لكل واحد منهم،

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص330.

(2) ديوان المفرد أو الأستادارية: يرأس الأستادار ديوان المفرد أو ما يسمى بديوان الأستادارية، ومهمته توزيع الرواتب والعليق(علف الحيوانات)، كما كان يقوم بتوزيع الكسوة على المماليك السلطانية في مناسبات قليلة، وله نائب يسمى ناظر ديوان المفرد، وهو من المناصب المهمة ولكنه محفوف بالمخاطر حيث كان الأستادار يمثل كبش الفداء لثورات المماليك وتمرداتهم. ينظر: عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 45،80.

(3) المقريزي، السلوك: ج7/ص278.

ففرحوا بذلك ودعوا له بالعافية والسلامة، ولاسيما وإنها صرفت لهم جميعاً في ذات الليلة وبلغ مجموعها مائة وعشرون ألف دينار [1].

إن هذا الإجراء من قبل السلطان لم يكن إلا كسباً لرضا المماليك الجلبان وتأييدهم لولده إذا ما تولى السلطنة من بعده كي لا يناصبوه العداء، ولا يقوموا بتأييد أي مؤامرة يقوم بها أي من الأمراء الآخرين لخلعه، وهو الخبير بهذا الأمور وما يجري لوريث السلطان بعد وفاته.

وقد قام المماليك الجلبان في سنة 843هـ/1429م بمهاجمة القاضي عز الدين عبد الباسط عند نزوله من القلعة، فهرب منهم ودخل إليها مرة أخرى، فنجا من قبضتهم، فاخذ يطلب الإعفاء من الأستادارية، إلا إن الأمير الكبير جقمق نجح في إقناعه بالبقاء في منصبه[2]، كما أغار الجلبان في سنة 845هـ/1431م على دار الأمير تنم بن عبد الرزاق المؤيدي أمير المجلس [3] الذي شكاهم إلى السلطان الظاهر جقمق الذي أمر بحبس عشرة من أمرائهم في القلعة، فتعرضوا في اليوم الثاني لموكب الاتابك أينال العلائي ومعه الأمير تنم الذي أَنَبَهُ الجلبان على شكواه إلى السلطان وحاولوا قتله، إلا أن الاتابك أينال تدارك الموقف فهدأهم ووعدهم بإطلاق سراح الأمراء المسجونين، فتوقفوا عن فعلهم هذا، إلا أنهم لم يلبثوا ان هاجموا الأمراء الآخرين كالأمير زين الدين يحيى الأستادار في سنة 850هـ/1436م وأوسعوه ضرباً لكنه نجا منهم باعجوبة [4]، فتوجهوا بعد ذلك إلى القلعة لانتظار الأمير أبي الخير النحاس [5]، إلا انه لم يخرج من القلعة، فتوجهوا إلى داره واصطدموا مع مماليكه ونهبوا ما فيها، فضلا عن نهب الدور المجاورة، واحرقوا ما تبقى منها، وأغلقت الأسواق أبوابها خشية من أعمال السلب والنهب[6].

وفي اليوم الثاني توجه الجلبان إلى القلعة مصممين على الفتك بالأمير أبي الخير، وعزل الأمير جوهر النوروزي مقدم المماليك وزين الدين عن منصب الأستادارية، وعندما

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص104.
(2) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 337.
(3) أمير مجلس: هو من يتحدث بشؤون الأطباء والكحالين، وكان هذا المنصب في البداية ارفع من منصب أمير سلاح ثم أصبح دونه في عهد الجراكسة. ينظر: عباس، المرجع نفسه، ص 43.
(4) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 349.
(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص410.
(6) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج15/ص411.

حل المساء ونزل بعض الأعيان من القلعة خلسة إلى دورهم أحاط بهم الجلبان وأمروهم بالعودة إلى السلطان وإبلاغه بمطالبهم، فعادوا إلى السلطان واخبروه بذلك [1]، وكان الأمير تنم قد اعتصم بالقلعة وقرر أن لا يبرحها إلا بعد أن يتم أطلاق سراح مماليكه السجناء خشية من بطش الجلبان، وتم فعلا إطلاق سراحهم، كما تكلم مع السلطان في الرضا عن الجلبان، إلا أن السلطان رفض ذلك وأصر على إرسال عائلته إلى بلاد الشام والتنحي عن السلطنة، فنهاه الأمير تنم وحذره من عاقبة ذلك، ووصل به الأمر أن شق ثوبه من الغيظ والغضب عليهم، ونصحه بعض الأمراء بتطييب خاطر الجلبان بعزل الأمير جوهر وإخراج النحاس من القاهرة إلى مكة، فتوجه الأمير تمربغا إلى الجلبان وابلغهم الخبر فرضوا بذلك وهدأت ثائرتهم [2]، وفي ذات اليوم وبعد الظهيرة توجه جماعة من الجلبان إلى الأمير اسنبغا الطياري رأس نوبة النوبة، وطلبوا منه أن يذهب إلى السلطان ويكلمه في أمر تنفيد وعوده، فعندما اخبره الأمير اسنبغا بتنفيذ مطاليب الجلبان غضب السلطان واصدر مرسوماً بإبقاء الأمير جوهر مقدم المماليك والنحاس في مناصبهم، ودعا الأمراء الآخرين ليستعدوا لقتال الجلبان، ونصب عدة مدافع على القلعة للدفاع عنها، بعد أن صمم على قتالهم، وعندما أدرك الجلبان عزم السلطان على قتالهم أرسلوا إليه مع احد الخاصكية يطلبون منه أن يسمح لهم بالحضور بين يديه، فوافق السلطان على طلبهم،وعندما حضروا قبلوا الأرض وطلبوا العفو عنهم فأعفاهم، وأمرهم بالتوجه إلى طباقهم[3]، ولم يتكلم منهم احد [4]، وبذلك يكون السلطان قد قضى على فتنتهم، من خلال اتباع سياسة فرق تسد التي اتبعها معهم وشتت كلمتهم، فضلاً عن إدراكهم التام بعدم مقدرتهم على مواجهة السلطان وجنوده.

لم يتغير موقف الجلبان تجاه الأمراء ولم يكفوا عن مهاجمة منازلهم، ففي سنة 859هـ/1454م وفي عهد السلطان الاشرف أينال (857-865هـ/1453-1461م) هاجم الجلبان دار الأمير ناصر الدين محمد بن أبي الفرج الأستادار، ونهبوا جميع ما فيها دون أدنى سبب،

(1) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 349-350.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص412.
(3) الطباق:مكان سكن المماليك السلطانية ويقصد بها طوابق القلعة وعددها أثنى عشر طابقاً كل منها قدر حارة يشتمل على عدة مساكن ويتسع كل طباق لألف مملوك. ينظر: عباس، تاريخ بلاد الشام،ص26.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص413.

فاضطر الأستادار إلى طلب الإعفاء من منصبه، فأعفاه السلطان أينال وعين بديلاً عنه [1]، كما بدأ المماليك الجلبان في عهد الاشرف أينال بإشعال الحرائق في أسواق القاهرة، من اجل القيام بأعمال السلب والنهب في الأسواق ودور العامة، واستمرت هذه الأعمال عدة أشهر تضرر خلالها الناس كثيراً في بيوتهم وأموالهم، وفي سنة 865هـ/1461م وأثناء مرض السلطان خشي الناس من تكرار ما كان يقوم به الجلبان في السنوات الماضية من أعمال تضر بمصالحهم، فطلبوا من السلطان أن ينهاهم عنها، ولكن مرض السلطان كان سبباً في إهمال طلبهم [2]، في الحقيقة لم يهمل السلطان طلبهم لولا مرضه، ولاسيما وانه كان مستاء من الجلبان، لكن واقع الحال والمرض الذي ألم به شغله في أمور شخصية ذات أهمية من اجل ضمان انتقال منصب السلطنة إلى ولده احمد ، لذا فقد سعى مضطراً إلى استرضاء الجلبان وعدم إثارتهم، ليكسب بذلك تأييدهم الكامل لولده من بعده.

بقي تمرد الجلبان وتصرفاتهم البغيضة طيلة عهد السلطان الاشرف أينال الذي أكثر من شرائهم، إذ ثاروا أكثر من سبع مرات، هددت السلطان نفسه بالخلع [3]، واعتدوا على الناس كثيراً ونهبوا أموالهم، مستغلين طيبة السلطان وحسن خلقه، مما أدى إلى اضطراب البلاد سياسياً واقتصادياً وطرد الكثير من المماليك من أجناد الحلقة بسبب إفلاس الخزينة، فضلا عن سجن الخليفة في الإسكندرية، وكان السلطان أينال غير قادر على إيقاف الأمراء الذين نشروا الفوضى ونهبوا البلاد، وسلبوا القصور وهاجموا كبار الأمراء، ودب الخوف في قلب السلطان من مماليكه الخاصة لانعدام الثقة فيهم، فانزوى السلطان في قصره، كما هجرت الأسواق لقلة التجارة، وأصبح الجلبان من القوة ما مكنهم من التحكم في عزل الموظفين وتغييرهم دون علم السلطان [4].

وعلى الرغم من شكوى الناس منهم استمرت اعتداءاتهم على العامة وولاسيما النساء، ولم يكن السلطان قادراً على منعهم من إلحاق الأذى بالنساء في أيام الأعياد والمناسبات، فاضطر إلى ان يمنع القاهريات الجميلات من التمتع بالخروج في تلك المناسبات القليلة [5]، ومما زاد من غضبهم وتمرداتهم بشكل أكثر خطورة من ذي قبل، قيام

(1) المصدر نفسه: ج16/ص84.
(2) المصدر نفسه: ج16/ص123-124.
(3) عاشور، العصر المماليكي، ص 181.
(4) مفيد كاصد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي (د.م.، الأردن: 2003م)، ص 117.
(5) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص350.

السلطان أينال بتنصيب ولده اتابكاً للعسكر بدلاً منه، مخالفاً بذلك القواعد التقليدية للمماليك، لذا فقد جوبه بالرفض من قبل كبار الأمراء، فاضطر السلطان وتحت هذا الضغط إلى إلغاء هذا الأمر وعين الأمير تنبك البردكي بدلا من ولده، وبذلك امتاز عصر السلطان أينال الذي فشل في إدارة الدولة لكثرة ما واجهه من مشاكل سياسية واقتصادية، فعمد في نهاية حكمه إلى خلع نفسه وتنصيب ولده احمد بدلا عنه في السلطنة سنة 865هـ/1461م، إلا أن حكمه لم يدم أكثر من خمسة وخمسين يوماً، تنحى بعدها عن السلطنة بسبب تمرد المماليك الجلبان الظاهرية عليه، فضلا عن عدم طاعة مماليكه له عندما استدعاهم لمواجهة خطر الجلبان [1].

ترجع أسباب عدم طاعة الجلبان للسلطان أينال إلى خشيتهم من القبض عليهم والإيقاع بهم من ناحية، وإلى رفضه المستمر لطلباتهم التي كانت تصب في مصالحهم الشخصية وعلى حساب السلطان أولا والعامة من الناس ثانية من ناحية أخرى.

تقلد السلطان الظاهر خشقدم (865-872هـ/1461-1467م) [2] أمور الحكم في سلطنة المماليك، وكان أول خروج للجلبان عليه في سنة 865هـ/ 1461م طالبين ملابس من الصوف معدة لأغراض السفر والصيد، وأساءوا التصرف كثيراً أثناء هذا التمرد، إذ قاموا بالكثير من أعمال السلب والنهب [3]، وعلى الرغم مما حدث في بداية عهده، إلا انه بسط الأمن والسلام في جميع أنحاء سلطنته، وذلك بفضل مهارته في إيجاد نوع من التوازن بين القوى والفئات المتصارعة من خلال ضربها مع بعضها البعض مما أضعفها جميعاً، ففرح الناس بسلطنته لظنهم بأنه سيقطع دابر المماليك الجلبان [4]، إلا أن الأوضاع تغيرت في النصف الثاني من عهده، إذ ازدادت سطوة الجلبان، وأصبحت أيديهم مطلقة في أحداث الفظائع والقسوة والفساد والاستيلاء على أموال الناس، وبيعت المناصب الإدارية، وكان العدل منتهك بسبب الفساد المالي، حيث أصبح المال أساس الإدارة في نهاية عصر السلطان الظاهر خشقدم، وكان هذا اشد خطراً على كيان الدولة، إذ أصبحت المناصب تباع وتشترى بالرشوة، وهذا يعني إسناد المناصب إلى أناس ليسوا أهلا لها بل إلى من كان قادراً على

(1) الزيدي، موسوعة التاريخ، ص 117-118.
(2) عن حياة السلطان خشقدم ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص305.
(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص261.
(4) ابن تغري بردي، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز (دار الكتب المصرية، القاهرة: 1997م): ج2/ص174.

دفع مبالغ أكثر [1]، ولم يكتفوا بذلك بل كثرت طلباتهم من السلطان ذاته، وقاموا ببعض التمردات بسبب عدم تلبيتها[2]، واستمر هذا الحال حتى وفاته، وكان لقلة المماليك من أبناء جنسه في الدولة المملوكية اثر كبير في إضعاف حكمه في أيامه الأخيرة، فلم يتمكن من ردع الفرق المملوكية الأخرى،، ولاسيما انه من أصل رومي[3].

في الحقيقة اختلف السلطان الظاهر خشقدم عن غيره من السلاطين المماليك الآخرين، فهو حسب ما أشارت الروايات التاريخية لم يكن يكثر من شراء واستقدام المماليك من أبناء جنسه، لكي يقوي مركزه كما فعل غيره، فقد اعتمد على من كان موجودا منهم سابقاً، ومما يدلل على ذلك قلة شيعته من الروم، فضلا عن سعيه المستمر للتخلص من بعض فرق الجلبان من الطوائف الأخرى من خلال ضرب بعضهم بعضاً.

لم يكن عهد السلطان الظاهر يلباي (872-872هـ/ 1267-1267م) أفضل من عهد سابقه، إذ استمر تمرد الجلبان وإساءاتهم للعامة،مما شكل غضب وحقد العامة عليهم[4]،وعندما تولى السلطنة تمربغا (872-872هـ/1267-1267م) استمرت تهديدات الجلبان للعامة، بشكل عام وللسلطان بشكل خاص فوصل الأمر بهم إلى عزل السلطان بعد سبعة وخمسين يوماً، وتولية الأمير خير بك سلطاناً بديلاً عنه في ذات السنة [5].

اما في سلطنة الاشرف قايتباي (873-901هـ/1468-1496م) فقد ازداد جمع الضرائب والاموال للانفاق على الحروب الخارجية، فضلا عن انتشار وباء الطاعون الذي قتل فيه الكثير من الناس، وماتت فيه زوجه السلطان وابنته [6]، وترتب عليه قحط شديد وغلاء في الأسعار، مما دمر الجانب الاقتصادي للدولة، فزادت رواتب الجلبان من ثمانية الاف درهم في عهد السلطان برسباي إلى ستة وأربعين ألف درهم في عهد قايتباي [7] ،

(1) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص92.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص291.
(3) الزيدي، موسوعة التاريخ ، ص 121.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص363.
(5)المصدر نفسه: ج16/ص388.
(6) مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة (مكتبة دنديس، عمان:1999م): ج2/ص299.
(7) قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 299.

وعلى الرغم من ذلك لم يراع الجلبان خطورة الموقف الذي تمر به البلاد، فقاموا بتمرد في سنة 877هـ/1472م لقتل الأمير علي بأي الخاصكي احد أمراء الجلبان [1] أثناء عودته من المهمة التي أرسله فيها السلطان قايتباي إلى بلاد الشام للقضاء على إحدى التمردات التي نشبت في نيابة القدس، ومما زاد الطين بلة ما شاع آنذاك بان هذه المؤامرة حيكت باتفاق بين السلطان والأمير يشبك العلائي نائب غزة، وازدادت حدة هذا التمرد ولم تهدأ حتى قدم لهم السلطان اعتذاراً نفى فيه علاقته بهذه الحادثة وانه لم يأمر بقتل الأمير علي باي [2]، وفي العام التالي أراد المماليك قتل الأمير يشبك الدوادار، فأمر السلطان جيشه بالاستعداد لقتال الجلبان، مما ولد حالة من الفزع والفوضى أغلقت الأسواق على أثرها [3].

تحرك المماليك الجلبان في سنة 883هـ/1478م فأثاروا فتنة كبيرة بالقلعة مما أغضب السلطان عليهم، فضرب الخنجر والترس من يده على الأرض، فلما رأى الجلبان موقف السلطان وغضبه حاولوا تهدئة الموقف، وذلك لعدم قدرتهم على الوقوف بوجهه، كما أثار الجلبان المشاكل في سنة 896هـ/1490م من اجل الحصول على نفقة من السلطان [4].

استمرت الخلافات والنزاعات بين أمراء طوائف المماليك المختلفة وعلى رأسهم الأمير قانصوة والبردي اللذين سعيا إلى السيطرة على إدارة شؤون الدولة، ونجح الأمير قانصوة في انتزاع البيعة من السلطان ومنحها لولده محمد بن قايتباي (901-904هـ/1496-1498م)، الذي اشتهر بأمور اللهو والترف وشرب الخمور واغتصاب الأموال من العامة، ففقد احترام الناس وحبهم له، ففكر في الهرب إلا انه مُنِعَ من قبل المماليك الجلبان، فانقض عليه طومان باي صاحب المالية فقتلة في سنة 904هـ/1498م، وبويع بعده الأمير قانصوة الاشرفي بالسلطنة (904-905هـ/1498-1500م)، إلا أن خيوط المؤامرة كانت تحاك من حوله من قبل الأمير طومان باي لخلعه، فاضطر السلطان إلى الهرب [5]، ولكي يخفي طومان باي مطامعه في العرش، فقد رشح وبايع جنبلاط بالسلطنة (905-906هـ/1500-1501م) ولقب بالملك الاشرف، إلا أن المؤامرات والتنافس على منصب السلطنة أدت إلى خلعه، وتنصيب طومان باي سلطاناً في سنة 906هـ/1501م، تحت اسم العادل طومان باي

(1) المرجع نفسه، ص 289.
(2) العليمي، الأنس الجليل: ج2/ص299.
(3) قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 299.
(4) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص357،361.
(5) الزيدي، موسوعة التاريخ، ص 127-128.

ولكن سياسته التي اعتمدها امتازت بالظلم على العكس من اسمه، اذ اعتمد القسوة تجاه فرق المماليك وأمرائها والعامة مما زاد من كرههم له، فلقي مصرعه بعد ثلاثة أشهر، وبقيت البلاد تعمها الفوضى[1] التي ازدادت في نهاية العصر المملوكي حتى عزف الأمراء عن تولي منصب السلطنة، الذي أصبح غالباً ما يؤدي بهم إلى القتل أو السجن، فعندما تولى السلطان الاشرف قانصوة الغوري (906-922هـ/1501-1516م) بويع بالسلطنة رغم عدم رغبته فيها خشية أن يتعرض للقتل أو السجن، وتحت ذريعة معالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في البلاد، اتخذ عدة إجراءات منها انه أمر بجمع خراج عشرة أشهر مقدماً، وفرض الضرائب الكمركية على التجار، كما تلاعب بالعملة لتستفيد الدولة من الفارق على حساب الشعب الذي أخذت حالته تزداد سوءاً يوماً بعد يوم بسبب هذه الإجراءات، وبدلاً من الإنفاق لإصلاح البلاد اخذ الغوري بالإنفاق مماليكه الذين أكثر من إعدادهم عن طريق الشراء، من اجل إرضائهم وإبعادهم عن إجراء الاضطرابات والفوضى كما حدث في سنة 907هـ/1501م[2]، مما أدى إلى تمرد بعض المماليك الأجلاب الذين نقموا عليه بسبب سياسته الداعمة للمماليك الجلبان.

والواقع أن عجز السلاطين والأمراء عن منع المماليك الجلبان من الاعتداء على الأسواق والناس جعل المصريين يعتمدون على أنفسهم في التصدي لأولئك المماليك، وقد الحق الناس كثيراً من الضرر والأذى بالجلبان، ومما يدل على ذلك إصدار أمر سلطاني نودي به في القاهرة في سنة 921هـ/1515م بعدم تعرض الناس لمماليك السلطان، ومن يفعل ذلك يعاقب بقطع يده، مما أدى إلى ازدياد سوء الأوضاع السياسية الداخلية، مما انعكس على الوضع الأمني، وكان سببا في ترديه في العصر المموكي الثاني [3]، وهذا ما كان له دور كبير في معركة مرج دابق سنة 922هـ/1516م حيث تراخى المماليك الأجلاب، واتضح موقفهم في هذه المعركة امام العثمانيين، عندما تراجعوا عن القتال بعد أن أصبح النصر وشيكاً لهم، وذلك بسبب الدعاية التي بثها الأمير خاير بك بين صفوف الأجلاب، بان السلطان يقدم الأجلاب في القتال كي يبقى محافظاً على مماليكه الجلبان ويضمن سلامتهم[4].

(1) المرجع نفسه، ص 130.
(2) عباس، تاريخ بلاد الشام، ص365.
(3) قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 300.
(4) عاشور، العصر المماليكي، ص 185-186، 192؛ قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 300.

خامساً: المماليك الجلبان وأثرهم في الحياة السياسية والاقتصادية المملوكية

كان لزيادة أعداد الجلبان الاثر السلبي الواضح على الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة المملوكية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، وكانت هناك عوامل ساعدت على ازدياد موجات الجلبان إلى مصر ولاسيما في العصر المملوكي الثاني، منها ما هو سياسي وتمثل بانهيار خانية مغول القبيلة الذهبية [1]، ومنها ما هو اقتصادي تمثل بانتشار الطاعون الذي أودى بحياة الكثير من سكانها، مما اثر سلباً على الجانب الاقتصادي بسبب قلة اضمحلال التجارة معها، فضلاً عن ظهور الخطر التيموري الذي داهمها [2]، ومزق قوتها العسكرية، لما مارسه من قتل وسلب ونهب بين السكان، فكانت هذه العوامل سبباً في انتشار الفوضى على الصعيد الداخلي، بسبب التنافس بين أمرائها من اجل المكاسب الشخصية[3].

بقي المماليك الجلبان الذين وفدوا إلى القاهرة على نفس العادات والتقاليد التي نشأوا وترعرعوا عليها في بلادهم الأصلية، إذ أنهم جلبوا كبار السن على العكس من المماليك الأجلاب، لذا فقد كان إحساسهم بالولاء اضعف مما هو عند الأجلاب الذين يربون في حجور أسيادهم، فضلا عن قلة مهاراتهم العسكرية في القتال والقدرة على التحمل مقارنة بالعنصر التركي من جانب آخر [4]، كما قام السلاطين الجراكسة بتقريبهم منهم وضمهم إلى فرق المماليك السلطانية من اجل خدمة مصالحهم الشخصية، لكي يثبتوا سلطتنهم، ويقووا سيطرتهم ويديروا الدولة بيد من حديد [5]، مما أسهم في زرع بذور التفرقة العنصرية بين الجيش المملوكي، مما اضعف روح الولاء والترابط بينهم من ناحية، وأشاع حالة من

(1) القبيلة الذهبية: ، قامت ايلخانية القبيلة الذهبية المغولية في جنوب روسيا وكانت مناطق نفوذها تجاور مملكة جورجيا في بلاد القوقاز والتي تفصل بينها وبين خانية المغول في بلاد فارس. ينظر: فتحي سالم حميدي اللهيبي، مملكة جورجيا دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2005م)، ص 180، 191.

(2) الغزو التيموري: يرجع التيموريون في أصولهم إلى التتار الذين تجدد خطرهم بظهور شخصية قيادية جديدة تقودهم في غزوهم لمنطقة الشرق، وتمثلت هذه الشخصية بتيمورلنك الذي اقترن اسمه بجميع العمليات العسكرية بل وتعداه إلى انتساب قومه إليه. ينظر: المقريزي، السلوك: ج3/ ق2/ص542، 552 - 554؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص121؛ اللهيبي، مملكة جورجيا، ص196.

(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص 34.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى: ج1/ص462؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص333.

(5) ضومط، الدولة المملوكية، ص 38.

الاقتتال المستمر من ناحية أخرى، فأسهم ذلك في ضعف اداء الجيش وقلة المهارة العسكرية بين صفوفه بسبب التناحر، الذي دب بين الأمراء المماليك [1].

إن ابرز ما يدلل على ذلك عدم قدرة المماليك الجلبان على الانضباط سلوكياً، فضلاً عن عدم تنفيذ أوامر الأمراء المنتمين إلى قيادتهم، على الرغم من تسليحهم المستمر من قبل السلاطين والأمراء مقارنة بفرق المماليك الاخرى التي امتازت بالمهارة العسكرية والانصياع للسلاطين والأمراء، فكان للسلوك السيئ الذي اشتهر به الجلبان من فجور وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه الدولة أثره السلبي على المجتمع المصري آنذاك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

تولى المماليك الجلبان مناصب عليا في الدولة المملوكية الثانية وبدعم من سلاطينها الذين قربوهم منهم لأسباب مباشرة وغير مباشرة معتقدين أنها تصب في مصالحهم، ولاسيما أن معظمهم قد اعتلوا عرش السلطنة عن طريق الانقلاب على السلطان القديم وقتله، مما يؤدي إلى ضياع مماليكه الذين يتمتعون بخبرة عسكرية فيسعى إلى التخلص منهم من خلال إرسالهم إلى الحروب الخارجية، والإكثار من المماليك الجلبان الجدد في الوقت ذاته [2].

إن ما اشتهر به الجلبان عن غيرهم من الفرق المملوكية، كحبهم للسلب والنهب واستغلال الآخرين لمصالحهم الشخصية، فضلا عن سعيهم لإثارة الفتن والاضطرابات،واعتدائهم على الناس كثيراً لتأصل العادات القديمة في نفوسهم، مما سبب حالة من الغضب والحقد عليهم، إذ اعتدوا على الأعراض دون أن يتصدى لهم سلطان أو أمير وذلك خشية من انقلابهم عليه فضلا عن أن إسلامهم لم يكن إسلاما تاماً من حيث الالتزام بالتعاليم الدينية، ولهذا لم يشكل الدين رادعاً لهم عن مثل هذه الأعمال، فضلا عن أن بعضهم لم يدن بالديانة الإسلامية أساسا كالأويراتية[3].

لم تقتصر هذه الممارسات السيئة على العامة بل تعدته إلى أبناء الطبقة المثقفة من الفقهاء والعلماء من جورهم وظلمهم، اذ الزموهم في سنة 859هـ/1454م بعدم ركوب الخيل

(1) موسوعة الحضارة العربية الإسلامية " بعض مظاهر الحياة اليومية ":ج3/ص289.
(2) ضومط، الدولة المملوكية، ص 38.
(3) المقريزي، الخطط: ج2/ص22؛ ضومط، المرجع نفسه، ص 36.

يستثنى منهم الأعيان ومباشرو الدولة، اما البقية المتبقية فقد ابتاعوا البغال وركبوها حتى تزايد بسبب ذلك سعر البغال إلى أضعاف ما كان عليه [1].

لم يقتصر الأمر على عامة الشعب بل تعداه إلى الصراع فيما بين المماليك الجلبان أنفسهم من خلال ممارسة عمليات التصفية فيما بينهم، كما كان للسلاطين والأمراء دور كبير في انتهاج الجلبان لمثل هذا السلوك، ولاسيما أنهم أسرفوا كثيراً وعاشوا حياة ترف وبذخ بعيدة عن تعاليم الإسلام كالقتل والفجور وشرب الخمور وسلب الأموال بغير حق، كما فعل السلطان محمد بن قايتباي وغيره [2]، فكان أمراً طبيعياً ان يتبع الجلبان نهجهم نفسه، كما أن عدم ثبات مبدأ وراثة العرش في الدولة المملوكية، كان له الدور الكبير في كثرة التمردات والانقلابات التي قام بها الجلبان، والتي أدت إلى اضطرابات داخلية، بسبب تولي سلاطين صغار السن بعد وفاة آبائهم، فعلى الرغم من دعمهم من قبل الجلبان، فان ذلك لم يكن بهدف تطبيق مبدأ الوراثة، وإنما من اجل استغلال هؤلاء السلاطين الصغار الذين لا يمتلكون حنكة سياسية أو قدرة على إدارة الدولة وضبط أمورها، فيتمكنوا من تحقيق مكاسب مالية، فضلاً عن الهيمنة على المناصب العليا في الدولة، لذا فقد ازدادت هذه الصراعات بين كبار الأمراء من اجل تولي منصب الاتابك، ومن ثَمَّ يصبح الاتابك هو المتصرف الحقيقي في أمور الحكم ومن ثم خلع السلطان أو قتله وتشريد الأمراء الجلبان المؤيدين له على يد الاتابك الذي يجد في نفسه انه الأحق في ملك السلطان الراحل او المخلوع، وانه القادر على إدارة الدولة فلا مبرر أن يخضع لابنه من بعده، فيتم القبض عليه وقتله أو خلعه حسب ما يقتضيه الظرف السائد آنذاك [3] فيعمل على زج فرقة جديدة من المماليك الجلبان لدعمه، واستمر الحال على ذلك وكان سبباً في انهيار الدولة المملوكية، وقيام الدولة العثمانية على يد السلطان سليم الأول في سنة 922هـ/1516م.

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص 418، 423.
(2) الزيدي، موسوعة التاريخ، ص 127.
(3) عاشور، العصر المماليكي، ص 103، 159؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص27-28.

الفصل الثاني

إحياء المماليك للخلافة العباسية في القاهرة بعد الاحتلال المغولي لبغداد

الفصل الثاني

إحياء المماليك للخلافة العباسية في القاهرة بعد الاحتلال المغولي لبغداد

كانت الخلافة العباسية تمثل رمزاً دينياً كان له الصدى الكبير في جميع أنحاء العالم الإسلامي لحقبة استمرت زهاء خمسة قرون ونصف، كما كانت محط أنظار كل حكام الأقاليم التابعة لها لما تضفيه من شرعية على حكمهم [1]، وبهذا مارس خلفاء بني العباس نفوذاً سياسياً، وسلطة مركزية على جميع الأقاليم الإسلامية التابعة للخلافة، ولاسيما في العصر العباسي الأول (132-247هـ/749-861م)، إلا أن الضعف بدأ يدب في جسم الخلافة ليمزقها إلى أوصال، مما مكن القوى الأجنبية الطامعة كالبويهيين والسلاجقة من احتلال بغداد مقر الخلافة العباسية وعاصمتها [2]، ونتيجة لحالة الضعف والانحلال التي سادتها قام بعض حكام الأقاليم التابعين لها بإعلان الاستقلال عنها، والاعتراف بالتبعية لها بشكل اسمي فقط،ولم يكتف بعضهم بذلك بل سعوا إلى أكثر من ذلك، محاولين نقل مقر الخلافة العباسية إلى مناطق نفوذه[3].

لقد كان احمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية في مصر (254-270هـ/868-883م) [4]، أول من حاول تنفيذ ذلك، حيث سعى إلى استدراج الخليفة العباسي المعتمد بالله (256-279هـ /869-892م) من بغداد إلى مصر في سنة 269هـ/ 882 م مستغلاً الموقف المتوتر الذي ساد بين الخليفة وأخيه الموفق الذي جرده من صلاحياته كافة، وأصبح هو الرجل الأول في الدولة، فكان هذا محفزاً كبيراً لأحمد ابن طولون إلى السعي من اجل تحقيق هدفين:

---

(1) بيتر توراو، الظاهر بيبرس، ترجمة: محمد جديد (د.م.، عمان: 2002م)، ص 113؛ فؤاد عبد المعطي الصياد، المغول في التاريخ (دار النهضة العربية، بيروت: 1980م): ج1/ص279.

(2) عماد الجواهري، صراع القوى السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتى الحكم العثماني (مطابع التعليم العالي، الموصل: 1990م)، ص 17.

(3) لقد نقلت الخلافة العباسية من بغداد إلى إقليم خرسان في عهد الخليفة المأمون ودامت تسع سنوات ومن ثم عادت إلى بغداد سنة (204هـ/ 819م). أما في عهد الخليفة المعتصم نقل مقر الخلافة إلى سامراء. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي (دار النهضة العربية، بيروت: 1971م)، ص 102، 117.

(4) أحمد بن طولون: هو تركي الأصل من سبي فرغانة، أرسله نوح بن سامان عامل بخارى هدية إلى الخليفة المأمون، فتدرج في المناصب حتى أصبح من أمراء العسكر. للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ودورها السياسي والعسكري. ينظر: سهيل زكار، تاريخ العرب منذ ما قبل المبعث وحتى سقوط بغداد (د.م.، بيروت: 1975م)، ص 399؛ خاشع المعاضيدي وآخر، تاريخ الدويلات العربية الإسلامية في المشرق والمغرب (مطبعة الحرية، بغداد: 1979م)، ص 276.

1. نقل مقر الخلافة العباسية من بغداد إلى مصر للرفع من مكانتها، وجعلها تحتل مركز الصدارة في العالم الإسلامي، وهذا ما يدعم مركزه دينياً وسياسياً.
2. أراد تجريد الموفق من السند الشرعي له، فكتب يدعو الخليفة المعتمد بالله إلى المجيء إلى مصر، وترك بغداد حفاظاً على حياته، وعلى هيبة الخلافة العباسية، فكان نص رسالته ((وقد اجتمع عندي مائة ألف عنان، مؤلفة قلوبهم، مجتمعة آراؤهم، شديد بأسهم، وأنا أرى لسيدي أمير المؤمنين ... ويرجع بعد الامتهان إلى نهاية العز، ولكن فيه ما نخافه في كل لحظة منه عليه ...)) [1].

لا شك أن أحمد ابن طولون أراد من خلال تلك المحاولة دعم دولته الجديدة في مصر والشام لإضفاء الشرعية ها، والاهم من ذلك كله انه أراد التخلص من دفع الضرائب السنوية التي كان يرسلها إلى مقر الخلافة العباسية في بغداد، إلا أن أهدافه لم تتحقق بعد ان تمكن الموفق من إلقاء القبض على الخليفة المعتمد بالله في الموصل وأعاده إلى بغداد [2].

لم يتوقف الأمر عند محاولات احمد ابن طولون لنقل مقر الخلافة العباسية من بغداد إلى مصر، فكانت المحاولة الثانية من قبل محمد الإخشيد بن طغج (332-334هـ/943-945م) [3] في سنة 333هـ/ 944م لاجتذاب الخليفة المتقي إلى مصر (329-333هـ/ 940-944م)، ولاسيما بعد استبداد أمراء الأتراك في بغداد [4]، فلقيه في مدينة الرقة شمال الفرات، وطلب منه أن يذهب معه إلى مصر، إلا إن الخليفة رفض تلبية طلبه، وأصر على عدم ترك بغداد مقر الخلافة العباسية وأسرته [5]، وبفشل هاتين المحاولتين بقيت الخلافة العباسية في

(1) المعاضيدي، تاريخ الدويلات، ص 227؛ العبادي، في التاريخ العباسي، ص133.
(2) العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام(دار النهضة العربية، بيروت، 1969م)، ص180-181؛ في التاريخ العباسي، ص134.
(3) محمد الإخشيدي: هو مؤسس الدولة الإخشيدية في مصر والشام والحجاز، والإخشيد باللغة التركية تعني ملك الملوك توفي سنة 334هـ/945م. ينظر: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: احمد بن شعبان وآخر (د.م.، القاهرة: 2003م): ج11/ص185؛ شهاب الدين أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (د.م، بيروت: 1998م): ج3/ص41.
(4) بعد أن ساءت العلاقة بين الخليفة المتقي وبين أمير الأمراء التركي توزون بعد توليه المنصب (331هـ/ 942م) اضطر الخليفة إلى مغادرة بغداد متوجهاً نحو الموصل طالباً المساعدة من الحمدانيين سنة (332هـ /943م) للمزيد من التفاصيل ينظر: عز الدين ابي الحسن ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: خليل مأمون شحا (د.م.، بيروت 2002م):ج6/ص478، 483؛ المعاضيدي، تاريخ الدويلات، ص249250.
(5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج6/ص491؛ العبادي، قيام دولة المماليك، ص 181.

بغداد شامختاً لقرنين من الزمان مواجهة كل الظروف والأزمات السياسية الصعبة التي عاشتها، إلا أنها انهارت في النهاية على يد اكبر قوة همجية عرفها التاريخ آنذاك، إلا وهي الغزو المغولي.

ظهر المغول كقوة كبرى في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، ولم يتعرض العالم الإسلامي لظروف عصيبة مثل التي تعرض لها من جراء الغزو المغولي[1]، إذ دمرت الجيوش المغولية بقيادة جنكيز خان (601-624هـ/1204-1227م) [2] الكثير من المدن الإسلامية، وأخذت تقتل وتدمر كل ما يقع أمامها، ولم يكن المسلمون موحدي القوى للوقوف بوجه هذه الهجمة الشرسة، واستمر أبناء جنكيز خان وأحفاده في سياستهم التوسعية لإنشاء اكبر إمبراطورية مغولية حتى وصلوا إلى مشارف بغداد بقيادة هولاكو(649-664هـ/1251-1265م)[3].

لا شك أن ظروف وأحداث الغزو المغولي لبغداد، وما أحدثه من تدمير تخريب كان له انعكاسه الواضح على المستوى الرسمي والشعبي، فقد وصف احد الشعراء حال الخلافة العباسية آنذاك، وضياع الديار نتيجة لذلك الغزو[4]، إلا أن مصير الخلافة العباسية بعد

---

(1) طارق فتحي سلطان، التاريخ الإسلامي في العصر العباسي 334-656هـ/945-1258م (ابن الأثير، موصل: 2006م): ج2/ص201؛
W.B. Stevenson , The Crusaders in the East (No. p. , London: 1965) , p.333.

(2) جنكيزخان: يعد من ابرز قادة المغول وقد اختار لنفسه هذا الاسم، واسمه الحقيقي تموجين ومعناه في اللغة الصينية الصلب الخالص، وقد تمكن تموجين بعد حروب ومنازعات مع ابناء جنسه من تولي زعامة المغول سنة 601هـ/ 1204م.ينظر: العبادي، قيام دولة المماليك، ص 145؛ الصياد، المغول: ج 1/ص279.

(3) اصدر هولاكو أوامره بالتقدم نحو بغداد، فتوجه بايجو من آسيا الصغرى وأمره أن يعبر نهر دجلة بالقرب من الموصل وان يلتقي بجيوش بكاتيمور. أما القائد كتبغا فدخل إيران متوجهاً نحو العراق عن طريق لورستان. للمزيد من التفاصيل عن سير القوات المغولية. ينظر: ريجارو كوك، بغداد مدينة السلام، ترجمة: فؤاد جميل (مطبعة شفيق، بغداد: 1962م): ج1/ص214 وما بعدها.

(4) قال الشاعر تقي الدين بن أبي اليسر عن احتلال بغداد:

لسائل الدمع عن بغداد أخبارها فما وقوفك والأحباب قد ساروا
يا زائرين إلى الزوراء لا تفدوا فما بذاك الحمى والدار ديار
تاج الخلافة والربع الذي شرقت به المعالم قد عفا أقفار
يا نار قلبي من نار الحرب وغى شبت عليه وراضى الربع إعصار

منير العجلاني، عبقرية الإسلام في أصول الحكم (د.م.، دمشق: د.ت)، ص 150؛ الجواهري، صراع القوى، ص 17.

الاحتلال، وهل تم القضاء عليها بشكل نهائي ؟ أم أنها انتقلت إلى مكان أخر ؟ لتعود إلى النهوض مرة أخرى. والأسئلة التي تطرح نفسها هنا من الذي أحيا الخلافة العباسية ؟ ومن هم الأشخاص الذين ثبت نسبهم بأنهم ينتمون إلى النسل العباسي ؟ وما هي ابرز لنتائج التي ترتبت على ظهور الخلافة العباسية من جديد ؟ وما المكانة التي حظي بها الخلفاء العباسيون ؟ لذا ستكون الإجابة على هذه التساؤلات محور دراستنا في هذا الفصل.

بعد أن تمكنت القوات المغولية من اجتياح مدينة بغداد واحتلالها في سنة 656هـ/1258م، أمر هولاكو بقتل الخليفة المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م) أخر الخلفاء العباسيين في سنة 656هـ/1258م[1]، فأصبح العالم الإسلامي بدون خليفة [2]، مما أوجد فراغاً كبيراً شعر به جميع المسلمين، نتيجة لتلك المأساة الأليمة التي حلت بهم. أما على مستوى الحكام المسلمين المعاصرين، فقد وجدوا من جراء ذلك الحدث الكبير ان تهديدهم ازداد أيضا، وانه سيؤدي إلى تفكك العالم الإسلامي إلى دويلات متناحرة ومتصارعة.

وعلى ما يبدو أن دور الخلافة العباسية بدأ بالظهور من جديد في أوائل سنة 658هـ/1259م في دمشق على يد الملك الناصر يوسف الأيوبي (648-659هـ/1250-1260م) أمير دمشق وحلب، عندما علم من عيسى بن مهنا أمير العرب بالأطراف الشرقية والشمالية المتاخمة للحدود العراقية، بأن أحد أمراء البيت العباسي، هو أبو العباس احمد أحد أحفاد الخليفتين المسترشد بالله والمستظهر بالله يرغب في التوجه إلى دمشق، فبعث الملك الناصر رسالة إلى ابن مهنا يطلب منه إرسال أبو العباس إليه، لمبايعته بالخلافة، وذلك لأمرين:

1. تعزيزا لمركزه من خلال اتخاذه سلاحاً يشهره في وجه سلاطين دولة المماليك التي نشأت حديثاً في مصر.

(1) يذكر أن الخليفة العباسي قتل ومعه ابنائه أبا العباس احمد وأبو الفضائل عبد الرحمن وعدد من حاشيته، أما عن الطريقة التي قتل بها الخليفة، فيقال انه وضع في عدل وتم رميه في إسطبل للخيل فرفس حتى مات. للمزيد ينظر: علي حسني الخربوطلي، الإسلام والخلافة (د.م.، بيروت: 1969م)، ص 277؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص114.

(2) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص279؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي: ص 354؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص 114.

2. إن يكون له سنداً شرعياً أمام العالم الإسلامي، إلا أن ذلك الطموح قضي عليه من قبل القوات المغولية، عندما قامت بالهجوم على بلاد الشام مما اضطر أبو العباس إلى العودة مرة أخرى إلى الأمير عيسى بن مهنا [1].

حاول السلطان قطز حاكم مصر (655-658هـ/1257-1259م) إعادة الخلافة العباسية إلى بغداد سنة 658هـ/ 1259م بعد انتصاره على الجيش المغولي في معركة عين جالوت [2]، إذ أرسل إليه الأمير عيسى بن مهنا يخبره بوجود أمير عباسي يقيم عنده، فبعث السلطان قطز بدوره رسالة إلى الأمير عيسى يطلب منه إرسال أبو العباس إلى دمشق، وبعد وصوله إلى دمشق، قال السلطان قطز للأمير ابن مهنا: ((إذا رجعنا إلى مصر أنفذه إلينا لنعيده ان شاء الله))، ولكن هدف السلطان قطز لم يتحقق لمقتله على يد السلطان الظاهر بيبرس، فعاد الأمير العباسي مرة ثانية إلى الحدود الفراتية [3].

بعد فشل كل من الملك الناصر الأيوبي والسلطان قطز في إقامة خلافة عباسية سواء في دمشق أم في مصر، بقي المشروع قائما حتى تولى السلطان الظاهر بيبرس (659-676هـ / 1260-127م) أمر السلطنة في مصر، واقسم له المماليك يمين الطاعة والولاء، إلا انه أدرك عدم إختلافه عن غيره من المماليك، ولابد أنهم سيفعلون به ما فعلوه بمن سبقوه، فبدء يبحث عن سنداً قوياً، فوجد ضالته في الجانب الديني، ليتمكن من الوقوف بوجه أعداءه من جهة [4]، كما أراد إضفاء صفة شرعية على حكمه، كما فعل أسلافه من المماليك الأتراك من جهة أخرى، وان اختلفت أساليبهم عما اتبعه السلطان بيبرس [5]، الذي هدف في الوقت ذاته إلى توسيع رقعة مملكته لتشمل الأراضي المقدسة في بلاد الحجاز، فضلا عن

(1) العبادي، قيام دولة المماليك، ص 181؛
Stevenson , The Crusaders , p. 333.

(2) عين جالوت: مدينة بين بيسان ونابلس وهي من أعمال فلسطين. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان : ج4/ص177 .

(3) الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 228؛ عاشور، العصر المماليكي، ص354؛
Stevenson , The crusaders , p. 334.

(4) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص 39؛ ستيفن رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: الباز العريني، ط2 (دار الثقافة، بيروت: 1980م): ج3 /ص536-537.

(5) كان الأتراك يدعون أنهم حكموا مصر كأوصياء على الأمراء الأيوبيين الأطفال، فحكم أيبك مصر وصيا على طفل أيوبي من أحفاد صلاح الدين. أما قطز، فكان وصيا على أمير صغير، إلا أن السلطان بيبرس فقد رأى أن يستند إلى الخلافة العباسية في توطيد دعائم حكمه. ينظر: الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 230.

ذلك أراد أن يقف بوجه أطماع المماليك الآخرين، بل أن المماليك كانوا يشعرون بأنهم غير أصلاء، وأنهم اغتصبوا الحكم في مصر وبلاد الشام من أصحابه الشرعيين، فإحياء الخلافة العباسية يعطي حكمه صفة شرعية [1]، فأرسل في سنة 659هـ/1261م إلى أحد أفراد البيت العباسي، وهو احمد بن الإمام الظاهر الذي تمكن من الهرب من بغداد ليبايعه بالخلافة، فطلب منه الظاهر بيبرس أن يأتي إلى مصر، ويأخذ منه عهداً بحكم مصر[2]، والحقيقة أن الظاهر بيبرس أراد من وراء تلك الخطوة إحياء الخلافة العباسية أولا، لدعم مركزه من خلال اعتراف الخليفة بحكمه ثانياً [3].

وبناءاً على طلب الظاهر بيبرس توجه الأمير أبو العباس إلى دمشق، وفي الوقت ذاته علم أن شخص آخر ينتمي إلى البيت العباسي يدعى أبا القاسم احمد قد سبقه في الوصول إلى القاهرة بثلاثة أيام، فعاد أدراجه إلى حلب خوفاً من إلقاء القبض عليه من قبل المماليك، وكان مع أبي العباس عدداً من الأتراك، فتوجه من حلب إلى مدينة سلمية [4]، فوجد أهلها متحصنين خوفاً من نائب حلب الأمير شمس الدين العزيزي، الذي انتهز فرصة وجود أبو العباس، فاخذ البيعة له، ولقبه الحاكم بأمر الله ثم توجه إلى حران [5]' لأخذ البيعة من الشيخ شهاب الدين ابن تيمية والد شيخ الإسلام ابن تيمية [6].

على ما يبدو أن الأمير شمس الدين العزيزي أراد من هذا الأمر التمرد على السلطة المركزية في القاهرة وإعلان الانفصال عنها، لأنه أدرك أن وجود أحد أفراد البيت العباسي يعطي له سنداً قويا في حالة قيام الخلافة العباسية في بلاد الشام.

وقد أشار النويري إلى كيفية وصول الإمام احمد إلى القاهرة، فذكر انه في سنة 659هـ/ 1260م ورد كتاب من الأمير علاء الدين طيبرس، والأمير علاء الدين البند قدار

(1) الخربوطلي، المرجع نفسه، ص 231.
(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام العصور، ص 39.
(3) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة، مصر: 1952م)، ص 439؛ عبد الله بن اسعد بن علي اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: 1993م): ج4/ص151.
(4) سلمية: بلدة صغيرة وهي من أعمال حماة بينهما حوالي 70 كم. للمزيد. ينظر: الحموي، معجم البلدان : ج3/ص240-241.
(5) حران: مدينة بين الموصل وبلاد الشام. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج2/ص235.
(6) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (د.م.، بيروت: 2005م): ج14/ص 38-39.

الوزيري لنائب دمشق، وكان مضمونه: ((انه وصل إلى جهة دمشق في أول الغوطة رجل ادعى انه احمد ابن الإمام الظاهر ابن الإمام الناصر ومعه جماعة من عرب خفاجة في قريب من خمسين فارسا))، ومما يؤكد هذا ان الأمير سيف الدين قليج البغدادي عرف أمراء العرب، وقال: ((بهؤلاء يجعل القصد من العراق)) [1]، بينما يذكر المقريزي أن تلك الشخصية العباسية التي وصلت إلى دمشق كان اسمها أبو القاسم احمد الأسمر بن الإمام الظاهر بأمر الله بن الإمام الناصر لدين الله، وبهذا النسب يكون عم المستعصم بالله واخو المستنصر بالله [2]، ويذكر ابن الحنبلي أن المستنصر كان محبوساً في بغداد من قبل التتار، فلما أطلق سراحه توجه إلى بلاد الشام [3]، والذي يمكن ملاحظته من خلال الروايات الأنفة الذكر أنها جميعاً أجمعت على أن نسب هذا الخليفة يعود إلى الإمام الناصر لدين الله.

وبناءاً على تلك المعلومات المهمة التي وصلت إلى السلطان الظاهر بيبرس أرسل إلى نائبيه في بلاد الشام اللذان أرسلا له رسالتهما يأمرهما أن يقوما بخدمته وتعظيم أمره وان يرسلاه إليه مع توفير الحماية الكاملة له [4].

بعد كل تلك التوصيات المهمة بحق الشخصية العباسية، توجه الأخير نحو القاهرة في رجب سنة 659هـ/1260م، وعند وصوله إلى مشارفها خرج السلطان الظاهر بيبرس لمقابلته شخصياً بكل مظاهر الإجلال والتقدير، ومعه كبار رجال دولته منهم الوزير بهاء الدين بن حنا وقاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز والشيخ عز الدين عبد العزيز [5] وسائر الأمراء وجميع العسكر، فضلاً عن خروج اليهود بالتوراة، والنصارى بالإنجيل، وزينت مدينة القاهرة بالرايات السود التي تمثل شعار العباسيين، فانزل في مكان خاص يليق به كان قد هيئ له مسبقاً[6].

---

(1) شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز وآخرون (دار الكتب العلمية، بيروت: 2004م): ج30/ص14؛ تقي الدين أبي العباس المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية، بيروت: 1997م): ج1/ص 528.

(2) المقريزي، السلوك: ج 1/ص528؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص303؛ عماد الدين إسماعيل أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، تحقيق: محمود ديوب (بيروت: 1997م): ج2/ص324.

(3) ابن العماد، شذرات الذهب:ج5/ص433.

(4) المقريزي، السلوك: ج1 /ص528.

(5) أبو الفدا، المختصر:ج 2/ص324.

(6) المقريزي، السلوك: ج1/ص528؛ الكتبي، عيون التواريخ : ج2/ص251؛ عاشور، العصر المماليكي، ص355-356؛ الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص229.

في الحقيقة إن السلطان الظاهر بيبرس أراد أن يتأكد من صحة نسب الإمام العباسي من اجل أن يعينه خليفة في مصر، فبعد مضي ثلاثة أيام على وصول الإمام عقد له اجتماعاً بقاعة الأعمدة لإثبات نسبه، وقد حضر أثناء إقرار النسب كلاً من قاضي القضاة تاج الدين،ونواب السلطان، والفقهاء، وأكابر المشايخ، واعيان الصوفية [1]، ولما اكتمل حضور الجمع، وبوجود السلطان شهد العرب المرافقين له، وخادم البغاددة (أي من بغداد) بصحة نسبه إلى البيت العباسي، وانه الإمام احمد بن الإمام الظاهر بأمر الله وشهد له بالاستفاضة[2] القاضيان جمال الدين يحيى وصدر الدين موهوب الجزري وغيرهما من القضاة والفقهاء، فاقر النسب قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز [3]، وأطلق عليه لقب المستنصر بالله (659-660هـ/1261-1262 [4]، وأمر السلطان الظاهر بيبرس أن ينقش اسم الخليفة على السكة وان يخطب له على المنابر [5].

وعلى الرغم من حرص السلطان الظاهر على إثبات نسب الخليفة العباسي الجديد، إلا أن الذي يفهم من بعض نصوص المؤرخين أن نسبه كان فيه بعض الشك، فيروي أبو الفدا انه في رجب سنة 659هـ/1260م قدم إلى مصر جماعة من العرب، ومعهم شخص اسود اللون اسمه احمد، وزعم أصحابه الذين كانوا معه انه احمد ابن الإمام الظاهر بالله، وهو عم المستعصم بالله [6]، في حين يذكر ابن إياس أن الإمام العباسي احمد بن الظاهر كانت أمه حبشية [7]، ومما يؤكد ذلك أن هذا الشك الذي انتشر بين عامة الناس في القاهرة،

(1) المقريزي، السلوك: ج 1/ص528؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج5 /ص433؛ عاشور، العصر المماليكي، ص355-356؛ الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 229؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص114.

(2) الاستفاضة: فاض الخبر واستفاض أي شاع، وهو منتشر بين الناس، ولا تقل مستفاض. ينظر: محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر (مكتبة لبنان، بيروت: 1995م):ج1/ص216.

(3) المقريزي، السلوك: ج1/ص 528؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2 /ص304؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ص 252.

(4) لقب بهذا اللقب على لقب اخيه المستنصر بالله باني المدرسة المستنصرية ببغداد، وتسلسله الثامن والثلاثين من بين خلفاء بني العباس؛ المقريزي، السلوك: ج1/ص528.

(5) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام العصور، ص 39؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص465؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص 115.

(6) أبو الفدا، المختصر: ج2/ص324؛ العبادي، قيام دولة المماليك، ص 184.

(7) محمد بن احمد بن اياس، بدائع الزهور في وقائع الشهور (مطابع الشعب، القاهرة: 1960م)، ص 83.

بدليل انهم لقبوا الخليفة المستنصر بالله بلقب (الزراتيني، الزراتيقي، الزرابيني)، وكان هذا اللقب في مصر يطلق على الشخص الأسود [1].

ومهما يكن من أمر حول صحة نسب الخليفة الجديد، فان السلطان الظاهر بيبرس كان في حاجة ماسة إلى دعم مركزه، وبعد إقرار نسب الخليفة، بدأت عملية المبايعة، فكان أول من بايعه بالخلافة قاضي القضاة تاج الدين، ومن ثم السلطان الظاهر بيبرس على العمل: ((بكتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد (ﷺ) وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله واخذ أموال الله بحقها وصرفها في مستحقها)) [2]، ثم قام الشيخ عز الدين بن عبد السلام بمبايعة الخليفة، فلما تمت البيعة قلد الإمام المستنصر بالله السلطان الظاهر بيبرس حكم البلاد الإسلامية، فضلاً عما ما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار، واستمراً لعملية البيعة تقدم الناس، فبايعوا الخليفة، وفي المقابل كتب السلطان بيبرس إلى الملوك والنواب في سائر الممالك أن يأخذوا البيعة للخليفة المستنصر بالله أبي القاسم احمد بن الإمام الظاهر، وان يدعى له على المنابر ثم يدعى للسلطان بعده [3]، وتجسيدا لذلك خطب الخليفة يوم الجمعة بالناس فاثنا على السلطان الظاهر بيبرس في إحياء الخلافة العباسية في القاهرة [4]، وعندما رأى بيبرس انه في حاجة ماسة إلى تثبيت نفسه لمواجهة أعدائه من أمراء المماليك طلب من الخليفة المستنصر بالله، بان يعطيه تفويضاً شرعياً يستند إليه في حكمه، وان يمنحه التقليد بولاية مصر والشام والحجاز واليمن والعراق، وما يتجدد من فتوحاته، وفي مقابل ذلك التقليد طلب الخليفة من السلطان بيبرس بان يعيد الخلافة إلى بغداد قائلا له: ((وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه في الأيام الأول فأيقض لنصرة الإسلام...)) [5].

(1) أبو الفدا، المختصر: ج 2/ص304؛ المقريزي، السلوك: ج1/ ص528؛ العبادي، قيام دولة المماليك، ص 185؛ عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة : د.ت.)، ص181 .

(2)المقريزي، السلوك: ج1/ص530؛ الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 229؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص 115.

(3)المقريزي، السلوك: ج1/ص530؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص46.

(4) الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 229-330.

(5) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص 39؛ محمد جمال الدين سرور، دولة بني قلاوون في مصر(مطبعة الاعتماد، مصر: 1947م)، ص 68-69.

بعد أن اطمأن السلطان بيبرس على سلطته قرر تنفيد طلب الخليفة المستنصر بالله لإعادة مقر الخلافة العباسية إلى بغداد لذا جهز حملة عسكرية في رمضان بلغ عدد مقاتليها ما يقرب من ألفين وسبعمائة مقاتل للتوجه إلى بلاد الشام، وأثناء انطلاق الحملة سار الخليفة والسلطان بيبرس، فضلاً عن اشتراك أبناء أمير الموصل مع تلك الحملة [1]، وعند وصولها إلى مدينة دمشق عزم السلطان بيبرس على أن يزود الحملة بمقاتلين أضافيين، فتم ذلك حتى بلغ عددها عشرة ألاف مقاتل من اجل الاستعداد الكامل للتوجه نحو العراق لمقاتلة التتار، وإعادة ملك العباسيين [2].

والجدير بالذكر أن الظاهر بيبرس لم يف بعهده للخليفة المستنصر بالله بتسيير الحملة معه، وكان السبب في تغيير رأيه هو أن احد أبناء أمير الموصل، قد وشا للسلطان ونصحه بالعدول عن فكرة إعادة الخلافة العباسية إلى بغداد، وما يترتب على ذلك من هدم سلطنته في مصر وبلاد الشام لو تمكن فعلاً من القضاء على المغول وإعادة ملك العباسيين، ويعلق المقريزي على ذلك ذاكراً قول ابن أمير الموصل للسلطان بيبرس: ((فان الخليفة إذا استقر أمره ببغداد نازعك وأخرجك من مصر)) [3].

لذلك قرر السلطان بان يزود الخليفة بثلاثمائة مقاتل بدلا من عشرة ألاف مقاتل من العرب والترك بقيادة المع قادة الجيش المملوكي وهم بلبان الرشيدي وشمس الدين سنقر الرومي بان يسيروا إلى حلب متوجهين إلى الفرات، وإذا ورد إليهما كتاب الخليفة، وهو يأمرهم بالمسير إليه فعليهم التوجه إلى السلطان [4].

كان السلطان بيبرس ينوي فعلاً إحياء الخلافة العباسية، وإعادتها إلى بغداد، لولا انه غير موقفه بعد أن نصحه احد أبناء أمير الموصل، ولذلك لم يرغب في أن يزج اكبر عدد من جيشه لمقاتلة المغول، فإذا كانت النتيجة عكسية بخسارته في تلك المعركة، فان هذا

(1) لقد كان ابناء أمير الموصل بدر الدين لؤلؤ هم الصالح إسماعيل واسحق صاحب جزيرة ابن عمر والمظفر علي صاحب سنجار. للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2 /ص305؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ص 255؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص 118.
(2) المقريزي، السلوك: ج1/ص535-536؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص 69.
(3) السلوك: ج1/ص537.
(4) المقريزي، السلوك: ج1/ص537.

يهدد كيان دولته، لذا أراد الحفاظ على جزء من قواته العسكرية فأرسل قوة صغيرة مؤلفة من ثلاثمائة مقاتل وفاءاً بعهده للخليفة [1].

بعد اتخاذ الإجراءات الكاملة لتجهيز الحملة ودع السلطان الخليفة الذي توجه على رأس هذه القوة لمقاتلة المغول في الثالث عشر من شهر ذي القعدة ومعه أبناء أمير الموصل، إلا أنهم فارقوه أثناء الطريق إذ توجه كل منهم إلى مملكته، فوصل الخليفة إلى مدينة الرحبة [2].

فقدم إليه الأمير علي بن حذيفة من آل فضل بأربعمائة فارس من العرب، فضلاً عن وصول إمدادات أخرى إليه من الأمير عز الدين بركة صاحب حماة في ثلاثين فارس، وبعد تكامل الإمدادات توجه الخليفة بتلك القوة المتواضعة نحو منطقة مشهد علي شمال حلب، وهناك وجد رجلاً يدعي انه من بني العباس، وقد اجتمع إليه سبعمائة فارس من التركمان جهزهم إليه الأمير أقوش البرلي من حلب، فبعث الخليفة المستنصر بالله إلى التركمان فاستمالهم إليه،وأرسل إلى الرجل العباسي أيضاً، وأقنعه في اجتماع الكلمة وعن إقامة الدولة العباسية من جديد[3].

وعلى الرغم من ذلك فقد أشار الذهبي إلى أن الخليفة المستنصر بالله خدع الرجل العباسي من خلال قوله: ((فاعمل بحيلة، وافسد التركمان على الحاكم، ودخل الحاكم بطاعته، وانقاد له)) [4].

وعلى ما يبدو انه كانت هناك مراسلات بين الخليفة والسلطان، اذ كتب الخليفة إلى السلطان يخبره، بأنه وصل بقوته إلى عانة وحديثة متوجهاً نحو هيت [5]، وتمت له السيطرة عليها [6]، وفي أثناء ذلك وصلت رسائل من أهل العراق يطالبون بتقديم المساعدة لهم وتخليصهم

(1) أبو الفدا، المختصر: 2 / 324؛ المقريزي، السلوك: ج1/ص537.
(2) الرحبة: مدينة تقع بين بغداد والرقة شرق نهر الفرات. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج3/ص34-35.
(3) المقريزي، السلوك: ج1/ص537؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون (د.م.، بيروت: 1985م): ج23/ص171.
(4) تاريخ الإسلام: ج14/ص37.
(5) هيت: مدينة بين الرحبة وبغداد تقع على شاطئ الفرات ومعناها الهوة وسميت نسبة إلى هوة الأرض أي المنخفضة، وقيل سميت باسم بانيها هيت البلندي وهو من ابناء مدين بن إبراهيم عليهما السلام. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج5/ص420-421؛ المقريزي السلوك: ج1/ص537.
(6) أبو الفدا، المختصر: ج2/ص324.

من الاحتلال المغولي [1]، وفي المقابل توجه القائد المغولي كربغا من بغداد ساعياً لمقاتلة جيش المستنصر بالله، فاتجه نحو الأنبار، ودخلها، وقتل من كان فيها، وبعد ذلك التقى الجيشان غير المتكافئين، مما أضطر الخليفة المستنصر بالله إلى تقسيم جيشه إلى قسمين فجعل التركمان والعرب على طرفي العسكر، واختص هو ومن معه في القلب وانقض على الجيش المغولي وهزمهم في بداية الأمر، إلا أن عنصر الخيانة لدا بعض أفراد جيشه حول النصر إلى هزيمة، فيذكر المقريزي معلقاً على ذلك قائلاً: ((وخذله العرب والتركمان، فلم يقاتلوا)) [2]، فكانت النتيجة ان خرج عليه كمين من المغول، فانهزم العرب والتركمان، ومعهم الأمير أبي العباس احمد، فبقي هو وعدد قليل من جيشه، الذي أحاط به المغول، فقتلوا من كان في ساحة المعركة وجرح الباقي [3]، أما الخليفة المستنصر بالله ، فقد نجا من ميدان المعركة مجروحاً، والتجأ إلى جماعة من العرب، فمات عندهم، وبهذا كانت مدة خلافته في القاهرة اقل من سنة [4].

ومن الجدير بالذكر أن المأساة الأليمة التي حلت بالخليفة المستنصر بالله كان سببها الخيانة من قبل أبو العباس الذي دبر تلك المؤامرة، فحاول إقناع عناصر الجيش من العرب والترك بعدم القتال في المعركة يدفعه إلى ذلك عامل الانتقام، عندما التقى أول مرة مع الخليفة المستنصر بالله الذي استمالة أصحابه وخدعه أيضاً، فانقاد له في نهاية الأمر.

لم ينج من تلك المعركة سوى الأمير العباسي احمد ومعه خمسين فارساً [5]، وعندما وعندما علم السلطان الظاهر بيبرس بوصوله إلى دمشق ارسل إليه يستدعيه إلى القاهرة، وتلبية لطلب السلطان توجه الأمير العباسي ومعه أبنه [6]، فوصلا إلى القاهرة في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة 660هـ / 1262م [7]، فاحتفل السلطان بيبرس بلقائه،

(1) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص304؛ أبو الفدا، المختصر: ج2/ص324.
(2) المقريزي، السلوك: ج1/ص541.
(3) المقريزي، السلوك: ج1/ص541؛ الذهبي، سير أعلام: ج23 /ص171؛ العبادي، قيام دولة المماليك، ص 186-187؛ توراو، الظاهر بيبرس، ص 118.
(4) السلوك: ج1 /ص541.
(5)العبادي، قيام دولة المماليك، ص187.
(6) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج14/ص37؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ ص 266.
(7) المقريزي، السلوك: ج 1/ص541.

وانزله في البرج الكبير بقلعة الجبل، كما فعل ذلك مع الخليفة المستنصر بالله، وجهز له كل ما يحتاج [1].

وفي اليوم الخامس عشر من شهر رجب وصل جماعة من البغاددة [2] الذين نجو من مذبحة المغول بقيادة الأمير سيف الدين سلار [3] فأكرمهم السلطان في القاهرة [4] ومنحهم جزء من الاقطاعات في مصر [5].

(1)المقريزي، السلوك: ج1/ص542؛ الكتبي، عيون التاريخ: ج2/ص287؛ العبادي، قيام دولة المماليك، ص 187.

(2) البغاددة: هم مماليك الخليفة المستعصم بالله الذين فروا من مذبحة المغول بزعامة الأمير سيف الدين سلار.ينظر: العبادي، قيام دولة، ص 188.

(3) سيف الدين سلار: من الأمراء البارزين في الدولة المملوكية، اشتراه الخليفة العباسي الظاهر بامر اله ثم انتقل إلى خدمة الخليفة المستعصم، فأصبح والياً على واسط والكوفة والحلة، فبعد دخول المغول إلى بغداد توجه إلى مصر وعينه بيبرس والياً على نابلس ومن ثم أصبح أمير طبلخانه في مصر. ينظر: المقريزي، السلوك: ج1/ص541؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2 /ص305؛ العبادي، قيام دولة،ص188.

(4)المقريزي، السلوك: ج 1/ص542.

(5) أبو الفدا، المختصر: ج2/ص325.

وفي اليوم الثامن من شهر محرم أمر السلطان بيبرس بعقد اجتماعاً عاماً بقلعة الجبل لإثبات نسب الخليفة احمد [1]، فحضر الشهود فقرئ نسبه على الناس، فأثبت من قبل القاضي تاج الدين ابن بنت الاعز، ولقبه بالحاكم بأمر الله (661 - 701هـ/ 1262-1301م)[2]، وبعد تلك الإجراءات بايعة السلطان بيبرس بالخلافة وعلى العمل بكتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله[3]،وفي المقابل قلد السلطان الظاهر بيبرس من لدن الخليفة الحاكم بأمور البلاد ولقبه بـ ((قسيم أمير المؤمنين))[4].

تقدم الناس لمبايعة الخليفة الجديد، وهذا ما أكده المقريزي من خلال قوله: ((فلم يبق ملك ولا وزير ولا قاض ولا مشير ولا فقيه إلا وبايعه)) [5]، وخطب له على المنابر في مصر وبلاد الشام [6]، وفي اليوم الثاني اجتمع الناس وحضر السلطان بيبرس خطبة الخليفة الخليفة الحاكم بأمر الله الذي صعد على المنبر لأداء خطبة الجمعة، فقال: ((الحمد لله الذي أقام لكل بني العباس ركناً ظهيراً، وجعل لهم من لديه سلطاناً ونصيراً، واحمده على السراء والضراء ... فلو شاهدتم أعداء الإسلام حين دخلوا دار السلام، واستباحوا الدماء والأموال ... وهتكوا حرم الخليفة ... وهذا السلطان الملك الظاهر السيد الأجل العالم العادل المجاهد ... قد قام بنصر الإمامة عند قلة الأنصار، وشرد جيوش الكفر بعد أن جاسوا خلال الديار ...)) [7]، وبعد أن أنهى الخليفة خطبته أمر السلطان الظاهر بيبرس أن يخطب للخليفة الحاكم بأمر الله على منابر مصر وبلاد الشام، وكتب إلى الأعمال بذلك [8].

لقد كان السلطان الظاهر بيبرس يمتلك من الفطنة والحنكة السياسية الشيء الكثير، فأراد من خلال ذلك أن يبين للخليفة الحاكم بان أمور الدولة كلها بيده، فوجه إليه إنذاراً

(1) احمد بن علي بن حمد بن المسترشد أبو العباس الحاكم بأمر الله ثاني خلفاء بني العباس في القاهرة، نشأ في بغداد واختفى بعد دخول المغول اليها فتوجه إلى حسين بن فلاح أمير قبيلة خفاجة العربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي، السلوك: ج1/ص542.

(2) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص306؛ عبد الله بن فتح الغياثي، التاريخ الغياثي، تحقيق: طارق نافع الحمداني (مطبعة اسعد، بغداد: 1975 م)، ص 68؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ص 287؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 467.

(3) المقريزي، السلوك: ج1/ص547.

(4) يعد بيبرس أول من لقبه الخليفة بهذا اللقب. ينظر: العبادي، قيام دولة المماليك، ص 188.

(5) السلوك: ج1/ص547.

(6) العبادي، قيام دولة المماليك، ص 189.

(7) المقريزي، السلوك: ج1/ص547-548؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج5/ص443.

(8) المقريزي، المصدر نفسه: ج1/ص548.

بشكل غير مباشر، اذا ما حاول التمرد مستقبلاً على السلطان بيبرس، ففكر في جمع أبناء البيت العباسي بمصر لتجنب خطر التجاء بعضهم إلى احد ملوك الإسلام، فيعلن خلافته مثلما فعل الأمير أقوش البرلي في حلب مع الخليفة الحاكم بأمر الله عندما بايعه بالخلافة، فأصبح هناك خليفتان في وقت واحد في مصر وفي بلاد الشام، مما يدل على ذلك قدوم شخصين إلى السلطان بيبرس، وهو بدمشق سنة 664هـ/ 1266م، وادعى احدهما انه مبارك بن الخليفة المستعصم بالله ومعه جماعة من أمراء العرب، وادعى انه أحق بالخلافة من الحاكم بأمر الله، فعرضه السلطان على الأميرين جلال الدين بن الدوادار والطواشي مختار، فتبين أن نسبه غير صحيح إلا أن السلطان أرسله إلى مصر كإجراء احتياطي. أما الشخص الثاني فكان اسود اللون وادعى انه من أولاد الخلفاء، فبعثه السلطان بالأمر ذاته [1].

والذي يمكن ملاحظته أن ادعاءات هؤلاء الأمراء بانتمائهم إلى ذرية الخليفة العباسي المستعصم بالله هو غير صحيح، والدليل أن هولاكو عندما اقتحم مدينة بغداد واستباحها، قام بقتل الخليفة وأولاده.

وبهذا أحييت الخلافة العباسية للمرة الثانية في القاهرة، واستمرت لقرنيين ونصف، وما ترتب على هذا الأمر من نتائج مهمة انعكست على الدولة المملوكية، إذ أصبحت مدينة القاهرة المركز الديني والسياسي والعسكري والثقافي للعالم الإسلامي بدلا من بغداد، وهذا ما اكسب دولة المماليك مكانة روحية وسياسية، فضلاً عن اكتسابها أهمية كبيرة في نظر المسلمين كافة لكونها حاضرة الخلافة العباسية [2].

أما بالنسبة إلى مكانة الخليفة في الدولة المملوكية، فهي تعد من الأمور الهامة لحياة الخليفة وسلطته كخليفة للمسلمين عامة، فبعد أن أصبحت مصر مقر الخلافة العباسية، وقلب العالم الإسلامي النابض، أصبح وضع الخليفة العباسي ذليلا، إذ لم يكن الخليفة سوى ألعوبة بيد السلطان المملوكي يحركها كيف ما يشاء، وأصبح مظهرا خداعاً فقط أوجده المماليك حتى يدفعوا به أنظار الطامعين في السلطة، ولكي يقضوا على الشكوك في أحقيتهم بالحكم، وليس ذلك فحسب، بل لم يبق للخليفة دور فعلي في الحكم سوى حضور حفلات السلطنة،

(1) المصدر نفسه: ج2/ص36.

(2) فايد حماد عاشور، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الاولى (دار المعارف، المعارف، القاهرة: 1974م)، ص23؛ توماس ارنولد، الخلافة، ترجمة: جميل معلى (د.م.، د. م: د. ت) ص 49؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية (مطابع سجل العرب، القاهرة: 1971م): ج 2/ص 1143.

وولاية العهد، ولا يحق له التدخل في شؤون الدولة المملوكية الا قليلاً، وخاصة في تنصيب السلطان،ويعلق عاشور على الحالة التي وصلت إليها الخلافة العباسية آنذاك قائلا: ((ليس فيها أمر ولا نهي وحسبه أن يقال له أمير المؤمنين)) [1]، بل إن الخليفة كان سجيناً تقريباً في مكانه الذي خصص له في أبراج القلعة [2].

لقد كانت معاملة السلطان بيبرس للخليفة الحاكم خير دليل على أهدافه الحقيقية من إحياء الخلافة العباسية، فقد بذل كل ما في وسعه من اجل إضعاف الخليفة حتى يصبح كما أراد له رمزاً دينياً دون أن يكون له سلطة دنيوية، فقد منع الخليفة من الظهور في الأوساط العامة للمجتمع ليبقى بعيداً عن الناس ورجال الحكم، وليس ذلك فحسب بل وصل الأمر إلى عدم أخذه تفويضاً منه بولاية العهد لابنه الملك السعيد، وإنما اصدر بنفسه التفويض، وجاء فيه ((ولا تدبير ملك كلي بنا أو بولدنا ليعمل)) [3]، ولذلك فقد رضخ للأمر الواقع بعد أن أدرك انه لا جدوى من المناقشة أو محاولة مقاومة السلطان، فاقتنع بما خصص له السلطان من راتب شهري [4]، وفي الواقع ان معظم سلاطين المماليك اهتموا بالخليفة العباسي من اجل الحصول على تفويض منه بالحكم هذا من جانب، ومن جانب آخر كان السلاطين المماليك يستميلون الخليفة إلى جانبهم، ولاسيما في الوقت الذي يتعرضون له من قبل أي أمير ثائر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل طلبوا من الخليفة ان يخرج مع الجيش، وخاصة في حالة الحرب لرفع الروح المعنوية لدى الجنود، وكذلك لإضفاء روح من التبرك عليهم [5].

أما عن موقف العالم الإسلامي من الخلافة العباسية في القاهرة، وهل حظيت بتأييد كما في بغداد؟ فعلى ما يبدو أن الخلافة العباسية لم يكن لها الدعم الكافي والتأييد بل انقسم المسلمون بين مؤيد ومعارض لقيامها في القاهرة، لذلك فان نفوذ الخليفة العباسي لم يمتد خارج مناطق سلطة المماليك، والاهم من ذلك ان معظم حكام الإمارات الإسلامية لم يعترفوا بالخليفة العباسي في القاهرة، ولم يدعوا له على المنابر، كما كان الخليفة في بغداد، بل أن أميري مكة والمدينة، وهما يمثلان قلب العالم الإسلامي، لم يؤيدا الخلفاء العباسيين في القاهرة إلا خليفة واحد وهو المستعين بالله (808-815هـ/1405-1412م)، فضلاً عن أن كثير من

(1) سعيد عاشور، مصر في عصر، ص 183.
(2) العبادي، قيام دولة المماليك، ص 189؛ سعيد عاشور، المرجع نفسه، ص 183.
(3) المقريزي، السلوك: ج1/ص650.
(4) الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص235.
(5) سعيد عاشور، مصر في عصر، ص 183-184.

المسلمين ابدوا سخريتهم من الخليفة العباسي في القاهرة، وكذبوا ادعاءاته وشككوا في نسبه إلى البيت العباسي [1] بل أن بعض المسلمين راءوا أن الخلافة لم تدم أكثر من ثلاثين سنة بعد وفاة الرسول ﷺ مستندين إلى حديث الرسول محمد صلى الله علية وسلم ((الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك)) [2]، ويعلق المقريزي على ذلك قائلاً: ((إن الخلافة أصبحت ملكية مطبوعة بطابع العنف والاستبداد بعد الخلفاء الأربعة)) [3].

لقد أشار الخربوطلي إلى أن الخلافة انتهت بصورة حاسمة منذ استشهاد اخر خليفة عباسي في بغداد على ايدي المغول، وان الخلفاء في القاهرة لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها فقط[4]، واستمراراً لعملية المعارضة ضد اقامة الخلافة في القاهرة من قبل الحكام المسلمين، أنهم وجدوا أن التلقب بلقب الخلافة لابد أن يكون في شخص واحد ومن النسل العباسي، فحصل أن أبا عبد الله الحفصي حاكم تونس (647-676هـ/1249-1277) تلقب بلقب الخليفة دعماً له من شريف مكة، بل أن في سنة 668هـ/1269م عندما سقطت دولة الموحدين تلقب أبو عنان حاكم الدولة المرينية في مراكش بلقب خليفة أيضاً[5].

أما على مستوى الحكام الذين دخلوا في الإسلام مثل خانات المغول، فقد كانت علاقتهم بالخلافة متأرجحة ما بين التأييد المطلق وبين عدم إعطاء الأهمية للخلافة، فالمغول بعد دخولهم الإسلام أرادوا إبدال نظمهم القبلية بالشريعة الإسلامية، إلا أنهم لم يهتموا مطلقا بان يحصلوا على تفويض من الخلافة العباسية في القاهرة [6].

إما ملوك الهند كانوا على عكس خانات المغول فقد اعترف معظمهم بالخلفاء العباسيين بل أنهم حاولوا الاعتماد عليهم في تدعيم سلطتهم، إذ بعث احد ملوكهم، وهو باهمان شاه ملك الدكن إلى الخليفة المعتضد بالله (748-763هـ/1347-1361م) يطلب منه أن يعترف به ملكا على بلاده في سنة 756هـ /1356م، فتم له ذلك، كما أرسل محمد بن تغلق إلى الخليفة المستكفي بالله (845-855هـ/1441-1451م) يطلب منه تفويضاً بالحكم، فضلاً عن إرساله الهدايا الثمينة، وانه أمر بالدعاء على المنابر للخليفة، ونقش اسمه على السكة. أما السلطان العثماني بايزيد الأول (792- 806هـ/1389-1403م)، فقد أرسل في سنة 797هـ/1394م إلى

(1) الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 246-247؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص 101.
(2) محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي: تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون (دار إحياء التراث العربي، بيروت: د.ت.): ج4/ ص305.
(3) السلوك: 37/2؛ الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 247.
(4) الإسلام والخلافة، ص 247.
(5) أهدى الرحالة ابن بطوطة كتابه المعروف باسم رحلة ابن بطوطة (نزهة المشتاق في اختراق الافاق) هدية إلى حاكم الدولة المرينية، فكان يدعوه بالخليفة وأمير المؤمنين، وظل الله على أرضه. ينظر: الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 251.
(6) الخربوطلي، المرجع نفسه، ص 248؛ ارنولد، الخلافة، ص 62.

الخليفة العباسي المتوكل بالله (791-808هـ/1388-1405م) يلتمس منه أن يمنحه لقب سلطان [1] في الدولة العثمانية [2].

وبذلك استمرت الخلافة العباسية في القاهرة قرنين ونصف، كان خلالها الخليفة مجرد رمز ديني مسلوب من جميع السلطات الدنيوية التي كانت بيد الملوك الأيوبيين، ومن

الفصل الثالث

السلطان الظاهر بيبرس ومملكة أرمينية الصغرى

(1) يلاحظ أن لفظ سلطان ظهر أول الأمر في أواسط آسيا واستخدمه الغزنويون والسلاجقة، وغيرهم من الأتراك كرمز للسلطة الدينية، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر أيام الحكم الأيوبي. ينظر: العبادي، قيام دولة المماليك، ص190.

(2) الخربوطلي، الإسلام والخلافة، ص 249-250؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص 97.

(3) عبد القادر احمد اليوسف، علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر (منشورات المكتبة العصرية، بيروت: 1969م)، ص 209-210؛

Fillip , Hitti , History of Arab (No. p. , London: 1960) p. 674.

الفصل الثالث

السلطان الظاهر بيبرس ومملكة أرمينية الصغرى

أولاً: عوامل الاصطدام المملوكي الأرميني

بعد احتلال هولاكو لمدينة دمشق في سنة 658هـ/1260م تلقى أمر استدعائه من قبل شقيقه قوبلاي خان(658-693هـ/1260-1293م) لمواجهة تمر شقيقه الآخر الأمير اريق بوقا، وتحت الحاح هيثوم الأول (623–669هـ / 1226–1270م) ملك أرمينية الصغرى وافق على أن يترك قائده كتبغا، وتحت إمرته عشرة آلاف فارس مغولي لإتمام مشروع احتلال بلاد الشام، وبعد أن أتم كتبغا وحلفاؤه الأرمن احتلال المدن الفلسطينية وقع في اصطدام مع المماليك البحرية في مصر.

والمماليك البحرية هم في الأصل أتراك امتازوا بالشجاعة والقوة، إذ اضطر الأيوبيون إلى الاستعانة بهم في حروبهم وصراعاتهم، وادخلوا في خدمة الأيوبيين في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل[1]، وكانوا يشترون بالأموال ويجعلونهم نواة لجيوشهم في أثناء فترة ضعف الحكم الأيوبي في مصر ظهر من بين هؤلاء جيل جديد من الزعماء استطاعوا أن يستأثروا بمُلك البلاد وفي سنة 648هـ/1250م، وفي أثناء حقبة الغزو المغولي كان السلطان قطز ثالث زعماء المماليك الذين حكموا في القاهرة [2] بعد السلطان المعز أيبك(648-655هـ/1250-1257م) زوج شجر الدر(648-648هـ/1250-1250م)[3] ، وولده علي الملقب بالمنصور(655-657هـ/1257-1259م) [4].

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي، الخطط: ج1/ص 236 - 237.

(2) ستانلي لين بول، طبقات سلاطين الإسلام، ترجمة: مكي ظاهر الكعبي (دار منشورات البصرة، البصرة: 1968م)، ص 78 - 80؛ ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة: الياس شاهين (دار التقدم، موسكو: 1986م)، ص 316 - 317.

(3) شجر الدر: هي زوج الملك الصالح نجم الدين أيوب، وهي من أصل أرمني أهداها إياه الخليفة المستعصم بالله، وتمكنت بعد وفاة الملك الصالح، أن تحفظ العرش لولده تورانشاه، ومن ثم تآمرت مع الأمراء المماليك على قتله، وتولتْ زمام الأمور في حكم مصر لمدة ثمانين يوماً، وعدها البعض أول سلاطين الدولة المملوكية، وتزوجت أثناء ذلك من المعز أيبك الذي تولى السلطنة، وتآمرت على قتله في سنة 655هـ/1257م، إلا أنها قتلت بعد عدة أيام من مقتله. للمزيد من التفاصيل ينظر: فايد عاشور، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول، ص22-23.

(4) جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (دار إحياء الكتب، بيروت: 1968م): ج2/ص 38 - 39.

فقد أثار اشتراك الأرمن مع المغول حفيظة المماليك الذين اخذوا على عاتقهم مهمة مواجهة هذا الخطر الداهم، الذي استولى على بلاد الشام، بعد أن اسقط الخلافة العباسية التي كانت تمثل رمز القوة الروحية للعالم الإسلامي، وكانت المواجهة الحقيقية لهذا الخطر بعد أن بدأت التهديدات الأرمينية - المغولية تتجه نحو البلاد المصرية، ومن المؤكد أن هناك عوامل معينة جعلت سلاطين المماليك يعدون ملوك أرمينية الصغرى اكبر عدو للإسلام والمسلمين[1] ويأتي على رأس هذه العوامل عاملان رئيسيان هما :

الأول: تحالف مملكة أرمينية الصغرى مع المغول ضد عدوهم المشترك المتمثل بالخلافة العباسية في بغداد بوجه خاص، والعالم الإسلامي بوجه عام لتحقيق ما فشل الصليبيون في تحقيقه، وهو استعادة بيت المقدس، وإضعاف النفوذ العربي الإسلامي في بلاد الشام.

الثاني: السياسة الاقتصادية التي اتبعها ملوك أرمينية الصغرى ضد المماليك في مص[2].

فعن تحالف مملكة أرمينية الصغرى مع المغول فهو موقف خطير هدد الدولة العربية الإسلامية وترك ردة فعل قوية على المسلمين جميعاً، وهذا ما [3].

أما عن العامل الثاني فهو لا يقل خطورة وأهمية عن العامل الأول في نظر سلاطين المماليك في مصر، إذ أن دولة المماليك منذ بداية حكمها الفعلي الذي أقامته على أساس فكرة السيطرة على النشاط التجاري بين الشرق والغرب، وبالتالي احتكاره لصالحها الخاص، فمن المؤكد أن يثير هذا العمل العدائي حقد وغضب سلاطين المماليك، وحنقهم على أي قوة تحاول أن تجتذب أو تسلب منهم ذلك النشاط التجاري الواسع، الذي يعد أساس البناء الاقتصادي لدولتهم، الأمر الذي يؤثر في وارداتهم الاقتصادية، وبالتالي في قوتهم لمواجهة الأخطار الخارجية بل وحتى في زعزعت سلطتهم الداخلية على البلاد، والذي يمكن ملاحظته أن الزحف المغولي في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي أدى إلى عدم الاستقرار، وزعزعت الأمن على الطرق التجارية، مما زاد من مخاوف التجار بسبب تهديد طريق التجارة البرية عبر آسيا إلى البلاد الأوربية، مما أدى إلى انتعاش طرق

(1) شهاب الدين أبو العباس احمد بن يحيى بن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العاصمة، مصر: 1952م)، ص 56.

(2)العبادي، قيام دولة المماليك، ص 230.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: فتحي سالم حميدي اللهيبي، مملكة أرمينية الصغرى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2000م) الفصل الثالث .

التجارة عبر البحر الأحمر ومصر، إذ انه الطريق الوحيد الذي لم يقع تحت سيطرة المغول وسطوتهم، ولكن باستقرار دولة مغول فارس أدرك حكامها ما يمكن جنيه من أرباح عن طريق تنشيط التجارة عبر بلادهم[1].

لذلك لجأ المغول الايلخانيين في زمن غازان خان (695 - 704هـ/1295 – 1304م) إلى تأمين طرق التجارة عن طريق مكافحة محاولات السلب والنهب في المنطقة وطرقها التجارية، كما اتخذ إجراء آخر كان له دورا كبيرا في انتعاش طريق تبريز – أرمينية الصغرى إلاّ وهو تخفيض الضرائب والرسوم تشجيعا للتجارة عبر ممالكها بين الشرق والغرب[2].

لقد نتج عن هذه الإجراءات أن أصبح ميناء إياس الواقع في أرمينية الصغرى على ساحل البحر المتوسط من أهم المراكز التجارية النشطة خلال هذه الفترة، ولم يلبث حكام المماليك أن أحسوا بمنافسة مملكة أرمينية الصغرى عن طريق ميناء إياس، وأدركوا الخطط الخبيثة التي يبيتها لهم ملوك الأرمن، ولاسيما بعد أن لجأ هؤلاء إلى إعطاء الامتيازات الخاصة للتجار البنادقة والجنويين، وتخفيض الرسوم والضرائب التي تفرض على السلع والبضائع التي تمر بالمملكة، الأمر الذي شجع تجار جنوة والبندقية وبيزا وغيرها من تجار الغرب الأوربي إلى أن يتوجهوا إلى ميناء إياس لابتياع ما يحتاجون إليه من البضائع الشرقية بدلاً من الموانئ المصرية [3].

فعبر الرحالة الشهير ماركو بولو[4]، الذي قام بزيارة ميناء إياس في نهاية القرن السابع الهجري/نهاية القرن الثالث عشر الميلادي عن دهشته من ذلك النشاط التجاري الضخم في ميناء إياس، ووفرة ما كان فيه من البضائع والتوابل والمنسوجات والأقمشة الحريرية والصوفية الموشاة بالذهب، وغيرها من حاصلات الشرق، كما ذكر انه شاهد التجار من مختلف البلاد قد وفدوا إلى هذا الميناء، ومما زاد في هذا النشاط التجاري لميناء

(1) سعيد عاشور، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (مطبعة الأحد، بيروت: 1977م)، ص 246 - 247.
(2) المرجع نفسه، ص 247.
(3) Lang, Armenia, p. 203 ; Sirape Der Nersessian , The Armenians,(No. p. , Paris : 1977) , p. 47.
(4) رحلات ماركو بولو، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1977م)، ص 28؛
Lang , Armenia, p.204 ; Kenneth M. Setton, A History of the crusades (No. p. , Pennsylvania, 1955): vol. II/ p.655.

إياس ما سعت إليه مملكة أرمينية الصغرى من محاولات لفرض الحصار الاقتصادي على الدولة المملوكية في مصر، وإصدار المراسيم لمنع تصدير الأخشاب والحديد القادمة من آسيا الصغرى إلى الموانئ المصرية والتي يعتمد عليها المماليك في صناعة السفن الحربية والتجارية، لغرض مساومة المماليك[1])، فضلاً عن محاولة البابوية لفرض حصار اقتصادي على مصر، من خلال منع التجار الأوربيين من المتاجرة مع الموانئ المصرية، وتشجيعهم على التوجه إلى الموانئ الأرمينية[2])، وفي هذه الحالة سوف تكون النتيجة الطبيعية لهذا الإجراء توجه التجارة الأوربية إلى ميناء إياس بدلاً من الموانئ المصرية، فضلاً عن انه ميناء واقع في مملكة نصرانية، فسوف يساهم بدعم المخططات الصليبية، حيث يستطيع التاجر الأوربي عن طريقه شراء بضائع الشرق الضرورية، وبالتالي سوف يحرم هذا الإجراء مصر من الاستفادة من موارد تلك التجارة، وهذا ما سيؤدي بالنتيجة إلى إضعافها.

ومن الأساليب التي لجأت اليها مملكة أرمينية الصغرى لضرب التجارة المملوكية هي عرقلة التجارة البرية بين مصر وآسيا وخير ما يستدل به على ذلك ما ذكره ابن تغري بردي[3]) بان جماعة من التجار قد خرجوا في سنة 666هـ/1267م من بلاد فارس إلى مصر، فلما مروا بمملكة أرمينية الصغرى منعهم الملك هيثوم الأول من العبور بهدف الإضرار بتجارة مصر مع بلاد فارس، وأمام هكذا أعمال عدائية كان لابد أن يكون رد فعل المماليك على الأرمن سريعاً وحازماً، وهذا ما سنوضحه في المباحث التالية.

ثانياً: السلطان الظاهر بيبرس والملك هيثوم الأول

بعد هزيمة المغول في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م وتحرير بلاد الشام من سيطرتهم، وعلى الرغم من الخسائر التي ألحقها المماليك بالأرمن استمرت مملكة أرمينية الصغرى بسياستها العدائية، ومحاولة الإغارة على البلاد الإسلامية المتآخمة لحدودها، فقد أغار جيش الأرمن الذي تحرك من إمارة انطاكيا الصليبية على منطقة الفوعة وسرمين الواقعتان ضمن أعمال حلب في سنة 660هـ/1261م، وقام بعمليات السلب والنهب، إلاّ أن

(1) سعيد عاشور، الظاهر بيبرس (مطبعة مصر، القاهرة: د.ت.)، ص 103؛ رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية: ج3، ص 535.

(2) سعيد عاشور، قبرص والحروب الصليبية (مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة: 1957م)، ص 85؛ اليوسف، علاقات بين الشرق والغرب ، ص 233.

(3)النجوم الزاهرة: ج7 /ص 181.

الأمير عزالدين ايدمر نائب السلطنة بحلب اعد القوات الحلبية، ونجح في صد هذه الغارة، واخذ عدداً كبيراً من الأسرى، فأرسلهم إلى حضرة السلطان الظاهر بيبرس في مصر[1].

أعاد الملك هيثوم الأول الكرة ولم يعتبر من محاولاته الفاشلة والخسائر التي مني بها سابقاً، فجمع جيشه في العشرة الأولى من صفر سنة 661هـ/1262م، وأغار على أعمال حلب مرة ثانية حتى وصل العمق والمعرة والفوعة وسرمين، فاسر من الفوعة ثلاثمائة رجل، وأغار على سرمين وكان بها كل من الأمراء بهاء الدين الحموي وركن الدين السروي وعلم الدين قيصر الظاهري، وكانوا مجردين من السلاح، فانحازوا إلى دار الدعوة في سرمين، وانضم إليهم عددا كبيرا من أهلها، فركب الأمير ركن الدين السروي ومعه الأمراء المذكورين، وفتحوا باب الدعوة، والتقى الفريقان، وأصيب الملك هيثوم في هذه المعركة بجراح، مما كان له الأثر في إضعاف عزيمة رجاله بعد إن تكبدوا خسائر جسيمة، وأطلقوا سراح من كان بأسرهم من أهل سرمين والفوعة[2]، وفي سنة 662هـ/1263م جمع الملك هيثوم الأول قواته، وسار إلى مدينة هرقلة، فخرجت القوات المملوكية من قلعة الجبل إلى حمص وحماة، فقاموا بهجوم مفاجئ على معسكر الأرمن، وتم قتل من قتل من القوات الأرمينية، ولاذ الباقون بالفرار يطلبون نجدة المغول الموجودين في بلاد سلاجقة الروم، البالغ عددهم سبعمائة فارس، فسار هؤلاء لنجدة الأرمن، إلاّ أن سوء الأحوال المناخية وتساقط الأمطار والثلوج وانقطاع الميرة أدى إلى هلاك عدد منهم، فاضطر الباقون إلى الانسحاب بعد أن توغلوا حتى حارم[3].

قرر الملك هيثوم الأول في جمادى الآخر من السنة ذاتها مهاجمة بلاد الشام فاعد ألف قباء مغولي وألف سراقوج[4] البسها لجنوده ليوهم السكان أنهم نجدة مغولية للأرمن، ولما بلغ ذلك السلطان الظاهر بيبرس أمر نائب السلطنة في دمشق بالخروج بقواته إلى

(1)اليونيني، ذيل مرآة الزمان (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1954): ج1 / ص 496؛ ابن أيبك، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور (مطبعة عيسى البابي، القاهرة، 1971م): ج8 / ق1 / ص 90؛ المقريزي، السلوك: ج1 / ق2 / ص 476.

(2)اليونيني، ذيل مرآة الزمان: ج1/ ص 531؛ ابن أيبك، كنز الدرر: ج8 / ق1 / ص94 - 95.

(3)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر (د.م، الرياض، 1976م)، ص 196؛ المقريزي، السلوك:ج1/ ق2 / ص 510.

(4) القباء: هو ملابس العسكر المغول والسراقوج هو قلنسوة تترية وتجمع على سراقوجات. ينظر: المقريزي، السلوك، ج1/ ق2/ ص511.

حمص[1] وخرجت معه قوات حماة وصدر أمر السلطنة بعدم خروج العربان إلى البرية في تلك السنة وتوالت الغارات المملوكية من كل جهة على معسكر الأرمن فولوا منهزمين[2].

ويلاحظ أن الأرمن وتخوفا من حدوث تغييرات في علاقتهم بالمغول في أعقاب وفاة هولاكو سنة 663هـ/1264م، ورغبة منهم في تخفيف حدة العداء مع المماليك أرسل ملكهم رسولا عنهم يخبر السلطان الظاهر بيبرس بوفاة هولاكو[3]، إلاّ أن الظاهر لم ينسَ مواقف الأرمن المعادية ومحاولاتهم الفاشلة مع المغول لاحتلال بلاد الشام لذلك قرر السلطان توجيه حملة عسكرية تأديبية إلى أرمينية الصغرى[4]، وعندما شعر الأرمن بذلك بادروا بإرسال رسلهم إلى الظاهر بيبرس بغية ثنيه عن غزو بلادهم، غير انه رفض طلبهم، إلاّ إذا تخلوا عن المواقع التي سبق، وان احتلوها من البلاد الشامية، وان يدفعوا الجزية، ويفتحوا طرق التجارة بين أرمينية الصغرى وبلاد الشام حتى يتمكن التجار من شراء البضائع من الحنطة والشعير من الأراضي الأرمينية. كما طلب منه أن يرسل رعاياه إلى الشام ليتاجروا فيها[5]، ولما كان الملك هيثوم الأول معتمداً على خانات المغول في إبداء المساعدة له، ويعدّ نفسه من إتباعهم رفض هذا العرض لأنه لا يتوافق مع رغبات المغول، وعليه فما كان من السلطان الظاهر، إلاّ أن أمر بشن هجوماً على أرمينية الصغرى في الثالث من شهر ذي القعدة سنة 664هـ / 1265م، ولا تزال إخبار هذه الحملة منقوشة على ضريح القائد العربي المسلم خالد بن الوليد في مدينة حمص[6].

غادر الملك هيثوم الأول بلاده قبيل وقوع الهجوم المملوكي، وتوجه إلى بلاد المغول لمقابلة أبقا خان المقيم في تبريز لطلب العون والمساعدة منهم بعد أن امتنع أمراء عسكر المغول المقيمين في آسيا الصغرى من دعمه بحجة أنهم لم يتلقوا الأوامر من أبقا خان بهذا

(1) علاء محمود خليل قداوي، التحالف المغولي الأرميني الصليبي لاحتلال مصر وبلاد الشام، بحث منشور في مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة (المغرب: 1999م): ع10/ص 19.
(2) المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص511.
(3) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: ج2/ص 322؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2 /ص320.
(4) ابن أيبك، كنز الدرر: ج8/ق1/ص 118؛ اليونيني، المصدر نفسه: ج2/ص 344؛ الكتبي، المصدر: ج2/ص337.

(5) أبو الفرج غريغوريوس الملطي المعروف بابن العبري، تاريخ الدول السرياني، منشور في مجلة المشرق: ع51/1956/ص 145؛ عاشور، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول ، ص 91.
(6) محمد أبي الفرج العس، أخشاب من تربة خالد بن الوليد، بحث منشور في مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، 1969م: م19/ص 17.

الشأن،وقبل أن يتلقى الرد على طلبه هجمت القوات المملوكية التي كان يقودها السلطان المنصور صاحب حماة وشقيقه الأفضل[1]، ومعهم الأمير عز الدين يوغان المعروف بسم الموت[2] والأمير سيف الدين قلاوون.

وقعت المعركة الحاسمة بغياب الملك هيثوم الأول، وقتل المماليك فيها ابن الملك هيثوم وشقيقه وهما توروس والكند سطبل سمباد، كما اسروا ابنه الآخر ليفون الثالث وابن عمه مع عدد كبير من القتلى والأسرى، ونهبت كل من مدينة المصيصة وادنة وطرسوس وإياس ومدن أخرى، وعدد من القلاع كما دمرت العاصمة الملكية سيس واحرق ما فيها من خزائن[3]، كما تم فتح قلعة العمودين[4].

استمرت القوات المملوكية في اجتياح مملكة أرمينية الصغرى مدة عشرين يوما، ثم عادت الجيوش المملوكية إلى بلاد الشام بعد ان حصلوا على كميات كبيرة من الغنائم حتى بيع رأس البقرة بدرهمين ولم يجد من يشتريه[5]، كما قدرت المصادر التاريخية عدد الأسرى بحوالي أربعين ألف أسير[6]، وقد استقبل السلطان الظاهر بيبرس الجيش العائد من الغزوة في 2 من ذي الحجة سنة 664هـ/1265م[7] باحتفال مهيب، وعندما عاد الملك هيثوم الأول إلى بلاده وجد أن الخراب قد عمها ثانية، فعاد إلى بلاط المغول لكي يأتي بجيش لمساعدته، وبعد مشقة بالغة استطاع تكوين جيشاً من المغول والسلاجقة وبقايا الأرمن وعاد

(1)ابن العبري، تاريخ الدول السرياني، مجلة المشرق اللبنانية 1956: ع51/ص 145؛ رنسيمان، تاريخ الحروب، ج، تاريخ الحروب الصليبية: ج3/ص 553؛
Stevenson, The Crusaders in the east,p.333;Sanjian, Armenian Communities, p. 15.

(2)العيني، عقد الجمان: ج1/ص 422.

(3)عاشور، الظاهر بيبرس، ص 103 - 104؛
Lang, Armenia, p. 207; Fatima Syedon, Baybars I of Egypt (The Paramount Press-Pakispan, 1965) , p. 56

(4) سيد علي الحريري، الاخبار السنية في الحروب الصليبية، ط2 (مطبعة النيل، مصر: 1911م)،ص369؛ فايد عاشور، العلاقات السياسية بين المغول والمماليك، ص 91.

(5) المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص552؛ العيني، عقد الجمان: ج1/ص423.

(6) سعيد عاشور، الظاهر بيبرس، ص 104؛ قدري قلعجي، صلاح الدين (دار العلم للملايين، بيروت: 1947م)، ص 558.

(7) ابن أيبك، كنز الدرر: ج8 /ق1/ص 118؛ سعيد عاشور، الظاهر بيبرس، ص 104؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ الدولة المغولية في إيران (دار المعارف، القاهرة: 1981م)، ص 158؛
Stevenson, The Crusaders in the east, p. 370 .

بهم إلى أرمينية الصغرى، إلاّ أن هؤلاء لم يقدموا له العون لأنهم انشغلوا بنهب ما تركه المصريين [1].

قصمت الضربة المملوكية هذه ظهر مملكة أرمينية الصغرى، بحيث أن الملك هيثوم الأول نفسه غدا عاجزاً عن حماية مملكته أو القيام بأي عمل عسكري، فاستسلم للحزن وأذعن للسلطان الظاهر، وشرع يفاوضه ملتمساً منه إطلاق سراح ولده الأسير، ويعده ببذل الأموال والقلاع والحصون، فوافق السلطان الظاهر على إطلاق سراح ولده مقابل شروط يقوم الملك هيثوم بتنفيذها، منها إطلاق سراح الأمير سنقر الأشقر، الذي اسر في قلعة حلب من قبل المغول، والتنازل عن المدن والقلاع التي تتحكم في الطريق التجاري الذي يربط أرمينية الصغرى بالعراق والشام.

توجه الملك هيثوم الأول إلى تبريز عاصمة مغول فارس حيث بلاط ابقا خان بن هولاكو طالبا منه وهو ينوح بين يديه ان يمنحه الأمير سنقر الأشقر، لاستبداله بولده ليفون، فشعر أبقا بالعطف ورقت له مشاعره، خاصة وان الملك هيثوم الأول كان طاعنا في السن، فوعده بإطلاق سراح الأمير سنقر الأشقر، وعندما حاول هيثوم الأول خداع السلطان الظاهر والتملص من وعوده له ببذل المال والتنازل عن القلاع والحصون، حيث اخبر السلطان الظاهر بأنه وجد سنقر الأشقر وحاول إطلاق سراحه، لكن دون جدوى فكتب إليه السلطان كتابا قال فيه ((إذ كنت تقسوا على ولدك وولي عهدك، فانا أقسو على صديق ما بيني وبينه نسب، ويكون الرجوع منك لا مني، ونحن خلف كتابنا هذا، فمهما شئت فافعل بسنقر الأشقر)) [2]، وصل الكتاب إلى الملك هيثوم الأول فشعر انه سيفقد ولده في حالة عدم إطلاق سراح سنقر الأشقر وقد يقود عدم إطلاقه أيضاً إلى تعرض بلاده للدمار والتخريب ثانية من جراء ما قد يقوم به المماليك من مهاجمتهم لذلك اضطر إلى تنفيذ ما سبق أن اتفق عليه الطرفان.

ثالثاً: هيثوم الأول وهدنة 666هـ/1267م

توجه الملك هيثوم الأول إلى تبريز عاصمة المغول الايلخانيين في بلاد فارس، حيث استجاب أبقا خان لطلبه بإطلاق سراح سنقر الأشقر، وتم عقد الصلح مع السلطان الظاهر بيبرس

(1) ابن العبري، تاريخ الدول السرياني، مجلة المشرق اللبنانية، 1956م: ع51/ص 147.
(2) المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص 569.

وفق الهدنة التي كتبت في أنطاكيا سنة 666هـ/1267م وكان أمدها عشرة سنوات[1] وتتضمن العديد من البنود التي أذلت الملك هيثوم الأول وهي:

1- إطلاق سراح الأمير سنقر الأشقر الذي أسره المغول عند احتلالهم لقلعة حلب مقابل إطلاق سراح ليفون بن هيثوم[2].

2- يتنازل الملك هيثوم الأول بموجب هذه الهدنة عن القلاع والحصون في جبال الامانوس، وهي دربساك وبهسنى ورعبان ومرزبان وشيخ حديد بحاصلاتها[3]، للسلطان الظاهر وعلى طول الحد الشامي[4]، على أن يصبح نهر جيحان حداً طبيعياً فاصلاً بين الممالك الإسلامية وبلاد الأرمن[5].

3- أن يحضر أفراد من أعيان الأرمن كرهائن لدى السلطان الظاهر حتى يتم تسليم القلاع المتفق عليها بموجب الهدنة.

4- أن يؤدي ملك الأرمن وولده ليفون الثالث اليمين ويحلف بعدم التعرض للبلاد الإسلامية المجاورة.

5- يلتزم الملك هيثوم الأول بدفع الجزية التي فرضها عليه السلطان الظاهر، فضلا عن مبالغ من الأموال[6].

6- إرسال هدايا قررت على الملك هيثوم إلى السلطان الظاهر وان لا يتم قطعها طيلة فترة الهدنة.

7- لا يجدد بناء ولا تحصن قلعة في مملكة أرمينية الصغرى.

8- أن يطالع الملك هيثوم الأول المسلمين بكل ما يحدث من أمور[7].

---

(1)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 333.

(2)رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية: ج3/ص 569.

(3)ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج4/ص 313؛ المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص 568؛
Stevenson, The Crusaders in the east, p. 341

(4)Setton, A History of the crusades: vol. II/ p. 654

(5) الباز العريني، الشرق الأوسط والحروب الصليبية (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1963م): ج1/ص 74.

(6)ابي الفضل عبد الرزاق ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، تحقيق: مصطفة جواد (مطبعة الفرات، بغداد: 1951)، ص 355؛ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك (دار المحامي للطباعة، القاهرة: 1965م): م 8/ج 4/ق2/ص 109؛
Abdul Aziz Khowaiter, Baibars the First (The Green Mountain Press , London: 1978), p. 57.

(7)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 432 .

9- يتعهد الملك هيثوم الأول بعدم التعرض للقوافل والتجار بأي أذى.

10- كما يتعهد الملك هيثوم بعدم محالفة المغول والصليبيين ضد المسلمين[1].

بعد أن تم توقيع الهدنة أدى الملك هيثوم القسم في أنطاكيا، وحلف في 27 رمضان سنة 666هـ/1267م، وحلف بعده ولده ليفون الثالث في شهر شوال من السنة ذاتها على نفس اليمين وهو مكشوف الرأس، ثم أطلق سراحه، وسمح له السلطان الظاهر بالحج إلى بيت المقدس وبقيت الرهائن في حوزة السلطان الذي قدم لهم كل مظاهر التكريم حتى أطلق سراح الأمير سنقر الأشقر وسلمت القلاع لنواب السلطان الظاهر، فأطلق سراح الرهائن وعادوا إلى أهليهم[2]، إلاّ أن السلطان الظاهر بيبرس ترك قلعة بهسنى للملك هيثوم الأول على سبيل الاقطاع، بعد ان استجار الملك بالأمير سنقر الأشقر لكي يتوسط له لدى السلطان الظاهر لترك القلعة تحت سلطته[3].

استقر الصلح بين الطرفين وساد الهدوء العلاقات الأرمينية - المملوكية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال محاولات الملك هيثوم الأول في التوسط لإقامة صلح بين أبقا خان بن هولاكو والسلطان الظاهر بيبرس في سنة 669هـ/1270م[4].

اعتلى الملك ليفون الثالث(669 – 688هـ / 1270– 1289م) العرش بعد عودته من الأسر على اثر تنازل والدة عن السلطة له واعتزاله السياسة ليمارس حياة الرهبنة في احد الأديرة بعد سنة من ذلك،فارسل ليفون الثالث رسله في سنة 669هـ/1270م إلى السلطان الظاهر وهم محملين بالهدايا الثمينة والأموال والتحف والتقادم والصنائع مصانعة عن بلاده[5]، كما أن السلطان الظاهر أمر الأمير شمس الدين سنقر الفارقاني بالمناورة بقواته في في شمال الشام ومنطقة حلب دون أن يتعرض لبلاد الأرمن في سنة 669هـ/1270م[6] ، وقد يكون هذا حفاظاً على الهدنة المعقودة مع ملك الأرمن في سنة 666هـ/1267م، ولتذكير ملك الأرمن بأنهم قادرين على غزو بلاده متى ما اخل ببنود الاتفاقية، ومما يدل على حسن سير

(1)Khowaiter, Baibars the First. P. 57 .

(2)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 329؛ المقريزي، السلوك:ج1/ ق2/ص 570.

(3) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: ج2/ص 386.

(4)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 339.

(5)ابن أيبك، كنز الدرر: ج 8/ق1/ص 366.

(6) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: ج2/ص 467.

العلاقات بين الطرفين إرسال السلطان الظاهر وفداً مملوكيا لتعزية الملك ليفون الثالث بوفاة والده هيثوم الأول [1].

رابعاً: السلطان الظاهر بيبرس والملك ليفون الثالث.

على الرغم من الظروف السيئة التي مر بها الأرمن فقد ظلوا معلقين أمالهم بمغول فارس باعتبارهم القوة التي بإمكانها حمايتهم أمام ضغط المماليك، ولاسيما بعد أن أصبحت في موقف لا تحسد عليه في سبعينات القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي وخير من عبر عن هذه الحالة سيتون[2]، الذي وصفها أنها كانت الحائرة بين أسد المغول ونمر المماليك وذئب الأتراك وأفعى القراصنة، في الوقت الذي أحاط به المسلمون بأرمينية الصغرى، كما يحيط الطوق بالعنق، ويلاحظ انه بعد تنازل هيثوم الأول عن العرش لولده ليفون الثالث اصطحبه إلى بلاط المغول ليقدمه إلى الخان على انه خليفته وتابع لهم، فاستحسن أبقا ذلك واقره ملكا على أرمينية الصغرى، بعد زيارته الثانية لبلاط المغول[3].

اتبع ليفون الثالث سياسة أسلافه في إمكانية التحالف مع المغول والصليبيين ضد المماليك، فأرسل عدة نداءات إلى الغرب لم يجنِ أي ثمرة منها بسبب انهماك الغرب الأوربي بمشاكله الداخلية، ولم ترد الإشارة إلى أية مساعدة غربية سوى أن جماعة خرجوا من الغرب الأوربي، وأرسلوا إلى أبقا خان يطلبون مواعدته من جهة سيس، إلاّ أن هذه السفن لم تصل إذ غرقت بسبب سوء الأحوال المناخية، ولم يذكر عن السفن الباقية أي خبر[4].

أما على النطاق الداخلي فقد عمل ليفون الثالث على إعادة بناء البلاد بعد الضربة المملوكية المدمرة في سنة 664هـ/1265م وزلزال سنة 668هـ/1269 ونجح في ذلك، ولاسيما

(1) انطوان خانجي، مختصر تواريخ الأرمن (مطبعة دير الآباء الفرنسيسكانيين، أورشليم (القدس)، 1868م)، ص 244.
(2) A History of the crusades: vol. II/ p. 658.
(3) ابن العبري، تاريخ الدول السرياني، مجلة المشرق اللبنانية، 1956: ع 50/ص 148.
(4) المقريزي، السلوك: ج1/ ق2/ص584.

إعادة تأهيل ميناء إياس الساحلي[1]، فأصبح هذا الميناء مركزاً تجارياً نشطاً[2] ولاسيما بعد أن تم منح التجار الأوربيين امتيازات خاصة لهم فيه سنة 670هـ/1271م[3].

غير أن سكوت المماليك عن هذه الأعمال لا يعني غض الطرف عنه، ولاسيما بعد قيام الأرمن من أهل كينوك المتحكمة بالطرق المؤدية من الشام إلى أرمينية الصغرى بالاعتداء على التجار والقصاد، فأرسل السلطان الظاهر إلى الملك ليفون الثالث يحذره من هذه الأعمال التي تعد خرقا للهدنة فلم يبال ليفون الثالث بذلك. لذلك قرر السلطان الظاهر معاقبته فاسل قوة على رأسها الأمير حسام الدين العينتابي سنة 671هـ/1273م فانزل بهم ضربة موجعة بالقرب من طرسوس وعاد محملا بالغنائم[4]، ولم يكتف السلطان بذلك بل أرسل حملة ثانية في سنة 673هـ/1274م [5]، وبتحريض من معين الدين البروانة صاحب سلاجقة الروم [6]، الذي ضاق ذرعا من اعتداءات المغول على بلاده فاسند أمر هذه الحملة إلى الأمير قلاوون الألفي وبيلبك الخازندار، فسار بالجيوش وحملوا المراكب على البغال ليتمكنوا من عبور انهار أرمينية الصغرى[7].

لم يكد يستولي الجيش المملوكي على مدينة المصيصة حتى لحق بهم السلطان الظاهر فدمر المدينة واحرق قصور ملك الأرمن[8]، وأرسل فريقاً آخر إلى إياس فنهبوا واحرقوا وقتلوا عدداً كبيراً من الأرمن وفر الباقون الذين يقدر عددهم بألفي شخص بين ارميني وصليبي، وعلى الرغم من نجاتهم من المماليك، إلا أنهم لم ينجوا من البحر فغرقت سفنهم التي كانت محملة بأكثر من طاقتها[9].

---

(1) المقريزي، المصدر نفسه: ج1/ ق2/ص 578؛
Lang, Armenia, p. 207.

(2)Setton, A History of the crusades: vol. II/ P. 655 .

(3) ماركو بولو، رحلات ماركو بولو، ص 27.

(4) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 417؛ خانجي، مختصر تواريخ الأرمن، ص243.

(5) عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، باعتناء: احمد حطيط (مطابع مركز الطباعة الحديثة، بيروت: 1983م)، ص 106؛ اسطفانوس الدويهي، تاريخ الأزمنة (المطبعة الكاثوليكية، بيروت: 1951م)، ص 139؛ الحريري، الأخبار السنية، ص 377؛
Der Nersessian, The Armenians , p. 49 .

(6) المفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والعقد الفريد في تاريخ ما بعد ابن العميد، تحقيق: بلوشيت (د.م، باريس: 1932م): ج2/ص 225؛ المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص 617.

(7)ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 434.

(8)أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر: ج4 / ص9؛ الذهبي، دول الإسلام (المطبعة الوطنية القطرية، الدوحة: 1988م): ج2 /ص175 - 176؛ ابن خلدون، العبر: م 5/ص 391.

(9)المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص 617-618.

عادت القوات المملوكة وعلى رأسها السلطان الظاهر إلى أنطاكيا بعد أن غنموا كثيراً[1] وبلغت خسائر الأرمن في هذه الحملة عشرون ألف قتيل[2]، واسر عشرة آلاف رجل من جند الملك ليفون الثالث[3]، وعلى الرغم مما حل بالأرمن على أيدي المماليك لم يهب حلفاؤهم المغول لنجدتهم فقرر السلطان الظاهر تسديد ضربة لمغول فارس ليثبت لهم ان حلفاؤهم المغول قد أصبحوا عاجزين عن حماية أنفسهم وفعلا توجه بحملة عسكرية ضدهم في سنة 677هـ/1277م وحقق نصرا عليهم في معركة الابلستين حيث قتل فيها أكثر من ستة آلاف مغولي وتم احتلال قيصرية وجلس السلطان الظاهر على عرش السلاجقة إتباع المغول وخطبَ له على منابرها[4].

كانت هذه الحملة خاطفة وسريعة ولا تقل أهمية عن الحملة الأولى، حيث كانت مكملة لها، فجمدت الأرمن وأبعدتهم عن سوح القتال، فقد التزموا الهدوء تجاه المماليك خشية إثارتهم مرة أخرى، ومع ذلك عاود السلطان الظاهر غاراته على أرمينية الصغرى في سنة 676هـ/1277م، وصالحه الملم ليفون الثالث على التنازل عن الحصون والقلاع التالية دربساك ودركوش وتلميش وكفردنين ورعبان ومرزبان[5]، فضلاً عن القلاع السابقة في الهدنة الأولى مع الملك هيثوم الأول، وبقي ملك الأرمن خاضعاً للسلطان الظاهر حتى وفاته سنة 676هـ/1277م.

(1)ابن العماد، شذرات الذهب: ج 5/ص 340.
(2)ل.أ. استارجيان، تاريخ الأمة الأرمنية (مطبعة الاتحاد الجديد، الموصل: 1951م)، ص 232.
(3) مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ (منشورات دار الحياة، بيروت: 1982م)، ص 238؛ خانجي، مختصر تواريخ الأرمن، ص 243؛
Sanjian, The Armenian, Communities in Syria, p. 14.
(4)ابن أبي الفضائل، النهج السديد: ج2/ص 259.
(5)المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص 638؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7 / ص 186.

الفصل الرابع

دولة المماليك ومملكة جورجيا

(656- 790هـ/1258- 1388م)

الفصل الرابع

دولة المماليك ومملكة جورجيا

(656- 790هـ/1258- 1388م)

بعد احتلال المغول وحلفائهم من الجورجيين والأرمن بغداد في سنة 656هـ/1258م عمت الفوضى أرجاء الدولة الإسلامية، الأمر الذي جعلها فريسة سهلة للأعداء المتربصين بها من الخارج، كالجورجيين وأبناء دينهم من الصليبيين والأرمن، فضلاً عن سوء الأوضاع الداخلية - السياسية والاقتصادية - فالخلافة العباسية التي مثلت المسلمين لمدة أكثر من خمسة قرون قد قُضِيَ عليها على يد المغول كما فصلنا في الفصل الثاني من كتابنا هذا، وأصبح المسلمون بلا خليفة. أما في بلاد الشام ومصر والجزيرة، فقد دبت الانقسامات بين أبناء البيت الأيوبي الحاكم في كل منها، إذ سعى كل منهم من أجل التوسع على حساب مناطق نفوذ الطرف الآخر، كالنزاع الذي حدث بين الملك الظاهر غازي (582-612هـ / 1186- 1215م) بن صلاح الدين وعمه الملك العادل (596-615هـ/1199- 1218م) صاحب مصر، مّما سهّل على المغول وأتباعهم احتلالها في سنة 658هـ/1260م بلاد الشام، ولم يبق أمامهم سوى مصر التي كانت تعاني أيضاً من سوء أوضاعها السياسية، بسبب ضعف حكم البيت الأيوبي الذي بدأ يحتضر بوفاة الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل (615-636هـ/1218-1138م) في سنة 648هـ/1250م، وانتقال الحكم إلى ولده تورانشاه في السنة ذاتها [1]، ومن ثم تولى زوج أبيه شجر الدر من بعده [2].

وفي وسط تلك الظروف الحرجة، كانت قوة المماليك الجديدة تنمو شيئاً فشيئاً، فقدر لتلك القوة أن تتسلم زمام الأمور بعد مقتل الملك تورانشاه الأيوبي على أيدي كبار أمرائها في سنة 648هـ /1250م[3]، ونجحت في تثبيت أركان دولتها في عهد السلطان قطز في القاهرة، فأصبحت القوة المدافعة عن الإسلام، لكونها مثلت أكبر قوة إسلامية في المنطقة

(1) المقريزي، الخطط: ج1/ص236-237.
(2) السيوطي، حسن المحاضرة،ج2/ص 38-39؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص10 -12؛ مصر في عصر، ص16-17.
(3) لين بول، طبقات سلاطين الإسلام، ص78.

آنذاك، ولاسيما بعد انتصارها على المغول في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م إذ عد ذلك التاريخ الفعلي لقيام دولة المماليك.

والمماليك البحرية هم من أصول تركية، والمعروف عن ذلك العنصر تميزه بالصلابة والجلادة والشجاعة في القتال، ممّا حدا بالأيوبيين إلى استخدامهم كعناصر محاربة في صفوف قواتهم، لمواجهة الأخطار الخارجية من ناحية، وللقضاء على منافسيهم على السلطة من أبناء البيت الأيوبي والبيوتات العريقة في الحكم كالزنكيين والاراتقة وغيرهم من ناحية أخرى، ويعد الملك الصالح نجم الدين أيوب أول من استكثر من شرائهم والاستعانة بهم في صفوف قواته،فأنشأهم نشأة عسكرية إسلامية، وخصص لهم أماكن إقامة خاصة بهم في جزيرة في نهر النيل تدعى روضة الفرج، ولذلك سموا بالمماليك البحرية [1]، ونتيجة لإخلاصهم وتفانيهم في خدمة الملك الصالح، فقد تولى أمراؤهم المناصب العليا في الدولة كقيادة الجيوش بل أصبح معظم أمراء جيشه منهم [2].

لقد كان للمماليك دورهم العظيم في ردع المغول وكسر شوكتهم [3]، واثبات خطأ الأسطورة القائلة بأن المغول قوم لا يهزمون، ومن النتائج الطبيعية أن الدولة كلما زادت قوتها كثر خصومها وأعدائها، فقد عدهم الصليبيون والمغول من ألد أعدائهم، وأنهم القوة التي كسرت شوكتهم، وأنقذت المسلمين من ضياع تام، مما أثار غضب المغول، فسعت القوى المناهضة للمماليك إلى التحالف مع المغول كالصليبيين، فضلاً عن الجورجيون والأرمن، وبحكم تخصص الفصل بدراسة العلاقات السياسية للدولة المملوكية مع مملكة جورجيا، فسيبحث في علاقة المماليك مع الإشارة إلى القوى الأخرى ضمنه حسبما تقتضيه الحاجة إلى ذكرها.

امتازت العلاقات المملوكية - الجورجية منذ نشأتها بتغلب الطابع العدائي على معظمها فكانت المواجهة الأولى بين الطرفين في سنة 658هـ/1260م، عندما اشترك الجورجيون مع المغول في احتلال بلاد الشام، ومهاجمة المماليك في مصر، إلا أن الدائرة فيها دارت على القوات المغولية والقوى المشاركة معها، فكُبدت بخسائر فادحة، ونجح

(1) سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص5؛ مصر في عصر دولة المماليك، ص14.
(2) المقريزي، الخطط: ج1/ص236-237.
(3) الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ص228؛ المقريزي، السلوك: ج1/ق2/ص432 - 433.

المماليك على إثرها في تحرير بلاد الشام [1]، وأعادوا الوحدة بين مصر وبلاد الشام تحت سلطتهم، بعد أن انفصمت عراها منذ عهد شجر الدر، وبعد أن نجح المماليك في كبح جماح المغول، بدأ السلطان الظاهر بيبرس يعد العدة للانتقام من القوى التي اشتركت مع المغول كالجورجيين والأرمن في شن الحرب عليها، ولاسيما انه نجح في إقرار الأمن، وثبت أركان دولته، فأرسل حملة عسكرية إلى مملكة أرمينية الصغرى في سنة 664هـ/1265م، واجتاح أراضيها، ودك عاصمتها سيس، وأحرق ما فيها من خزائن [2]، وقتل في تلك الحملة أحد أبناء الملك هيثوم الأول، واسر ابنه الثاني وشقيقه الكندسطبل سمباذ [3]، فضلاً عن كمٍ كبيرٍ من الغنائم، فكانت كثرة الغنائم، سبباً في انخفاض الاسعار، ويتضح ذلك من خلال قول المقريزي: ((بيع رأس البقر بدرهمين، ولم يجد من يشتريه)) [4]، كما هاجم إمارة أنطاكيا الصليبية في السنة ذاتها، وعادت القوات إلى مصر في 2 من شهر ذي الحجة سنة 664هـ/1265م [5]. أما ما يتعلق بمملكة جورجيا، فقد عمل ملكها على تحسين علاقته بالمماليك، ولاسيما بعد أن أدركوا انه الهدف اللاحق للمماليك، فأوفد الرسل والهدايا إلى السلطان الظاهر بيبرس في القاهرة، فاستقبلهم بكل السلطان بكل مظاهر الإجلال والاحترام وقبل الهدايا [6].

وعلى ما يبدو أن موافقة السلطان الظاهر وقبوله للهدايا كان بهدف كسب الوقت للتفرغ للمغول أولا وللخصوم والأعداء القريبين منه كالصليبيين والأرمن ثانياً، فضلاً عن كون مملكة جورجيا تقع على مسافة بعيدة من القاهرة، فقد تكلفه مهاجمتها المال والرجال، وربما يستغلها المغول لمصلحتهم، فيقوموا بمهاجمة بلاده، ويقطعوا خط الرجعة على قواته إذ ما هاجم مملكة جورجيا.

---

(1) الهمذاني، جامع التواريخ: مج 2/ج 1/ص313 - 316؛ الكتبي، عيون التواريخ: ج2/ص226- 227؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7/ص78-80؛
Lane - Pool Stanley, A history Of The Egypt In The Middle Ages ,Fourth Edition , (No. p. - London: 1968) , P. 202.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي ، السلوك: ج1 / ق2 /ص552؛ العيني، عقد الجمان: ج1/ص423؛ ابن أيبك، كنز الدرر: ج 8/ص 118؛ اللهيبي، مملكة أرمينية الصغرى ، ص 113 - 114؛ العس، أخشاب من تربة خالد بن الوليد : ع 19/ ص 17.

(3) سعيد عاشور، الظاهر بيبرس، ص 103 - 104؛
Lang , Armenia , P. 207 ; Syedon , Baybars 1 ,P. 56.

(4) السلوك: ج1 / ق2 / ص552؛ العيني، عقد الجمان: ج1 / ص142.

(5) ابن أيبك، كنز الدرر: ج8/ص118.

(6) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر: ص 299.

أرسل السلطان الظاهر رسولاً إلى ملكها داؤد الخامس (643-667هـ/1245–1269م) في سنة 665هـ/1266م، فوصل رسوله إلى العاصمة الجورجية تفليس[1]، وحظي باحترام الملك داؤد الخامس الذي أكرمه، وبقي في البلاط الجورجي لعدة أشهر، ثم عاد إلى القاهرة في سنة 666هـ/1267م، وهو محملاً بالهدايا الثمينة، فضلاً عن كتابين من الملك داؤد الخامس بن الملكة في روسودان (620-643هـ/1223–1245م) تفليس، وقسيمه في الحكم الملك داؤد السادس (672-688هـ/1273–1289م) بن جورج لاشا (609-620هـ/1212 – 1223م) ملك أبخازية، وأعرب الأخير في كتابه عن حسن نواياه تجاه سلطنة المماليك، كما أشار فيهما إلى انه انحاز إلى جانب بركة خان (654-665هـ/1256-1267م) في صراعه الدائر مع أخيه آباقا خان بن هولاكو(654-663هـ/1256-1265) [2].

وعلى ما يبدو أن اتخاذ الملك داؤد السادس لمثل ذلك الإجراء يرجع إلى إدراكه التام بحسن العلاقات بين السلطان الظاهر بيبرس وبركة خان، لذلك سعى إلى كسب ود السلطان الظاهر إلى جانبه في صراعه مع ابن عمته داؤد الخامس ملك تفليس وشريكه ومنافسه في حكم المملكة عن طريق إثبات حسن نواياه تجاه السلطان الظاهر وكل حلفائه.

وفي سنة 672هـ/ 1273م خرج الملك داؤد السادس من بلاده متوجهاً إلى بلاد الشام ومتخفياً في زي الرهبان لغرض الحج وزيارة بيت المقدس، وبرفقته عدد من خاصته، فعبر من بلاد الروم والأراضي الأرمينية، ومنها توجه بحراً إلى مملكة عكا الصليبية، ثم سار منها إلى بيت المقدس[3]، إلا أن الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار[4] نائب السلطنة في القدس علم به عندما كان في مدينة يافا، فأرسل إليه مجموعة من العسكر، فقاموا بالقبض عليه مع

(1) تفليس: تقع في أعالي وادي نهر الكر (كورا)، ويقسمها هذا النهر إلى قسمين، وتحيط بها أراضٍ سهلية واسعة تمتاز بخصوبة تربتها، مما أدى إلى نماء اقتصاد المدينة بسبب كثرة إنتاجها الزراعي، فساعد من بعدُ على ثراء سكانها تميزت مدينة تفليس بحصانتها العالية، كما أنها احتلت موقعاً وسطياً في منطقة القوقاز وعلى بعد ستين ميلاً عن ساحل البحر الأسود، ونظراً لهذا الموقع الهام اتخذ منها الملوك الجورجيون عاصمة لهم. أما تسميتها فقد أطلق عليها عدة تسميات منها تفليسي أو تبليسي، وهي كلمة جورجية الأصل مأخوذة من كلمة تفلي أي بمعنى حار، قد تكون هذه الكلمة مستمدة من منابع تفليس الحارة، كما عرفت في اللغة الأرمينية باسم تفخيس، وفي اللغة العربية تفليس، وهي كلمة غير عربية اعتمد في إطلاقها على الأصل الجورجي ينظر: اللهيبي، دراسات في علاقة الأرمن والكرج بالقوى الإسلامية في العصر العباسي (دار الكتب العلمية، بيروت: 2013م)، ص135-155.

(2) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص299.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 7/ص163 - 164

(4) الخازندار: هو الشخص المشرف على خزائن السلطان من نقد وامتعة. ينظر: عاشور، العصر المماليكي، ص432.

ثلاثمائة من الذين كانوا معه، وتم إرساله مع الأمير منكورس إلى السلطان الظاهر بيبرس الذي كان في دمشق آنذاك، فأستقبله السلطان، وسأله عن هويته، فأعترف بأنه داؤد السادس ملك جورجيا، فأمر السلطان بحبسه في أحد أبراج المدينة، وأرسل رسولاً إلى جورجيا، لكي يعلمهم بأسر ملكهم، ثم عاد السلطان إلى القاهرة، وبهذا الشكل أنهى ابن شداد وابن تغري بردي[1] روايتهما بينما يشير العيني[2] إلى أن حبسه تم في القلعة المنصورة، وهي قلعة دمشق الحصينة، ثم أطلق سراحه مقابل فدية مالية كبيرة بعد أن سمح له السلطان بالحج إلى بيت المقدس، وأخذ الأيمان والمواثيق منه على أن لا يقوم بأي عمل معادٍ ضد سلطنة المماليك.

لم تلبث العلاقات الحسنة التي أقامها ملك تفليس داؤد الخامس مع السلطان الظاهر بيبرس أن تعكر صفوها بعد وفاته في سنة 668هـ/1269م، وتولي ولده الملك ديمتري الثاني (688-691هـ/1289–1291م) الذي أتبع سياسة مغايرة لسياسة والده تجاه المماليك، وبدأ بتحسين علاقاته بالمغول من أجل كسبهم إلى جانبه في الصراع مع منافسه داؤد السادس الذي أخذ جانب المماليك، فأشترك بألف فارس إلى جانب المغول ضد المماليك في سنة 672هـ/1273م وعلى الرغم من ذلك لم يأمن المغول جانبه، فوضعوا قواته في مقدمة القوات المغولية خشيةً من ميلهم للمماليك، ولاسيما أن والده داؤد الخامس كان على علاقة حسنة بهم ((خوفاً من باطن يكون لهم مع المسلمين، وجعلوا عسكر الكرج طلبا واحدا)) [3]، إلا أن الدائرة دارت في تلك المعركة عليهم، فألحق بهم المماليك هزيمة نكراء.

إن اشتراك القوات الجورجية التي أرسلها الملك ديمتري من تفليس مع المغول في معركة الابلستين، لم تؤثر على العلاقات الحسنة بين داؤد السادس ملك أبخازية والسلطان الظاهر بيبرس، إذ قَدِمَ إلى بلاد الشام رجلٌ من أقارب الملك داؤد السادس من أجل الحج إلى بيت المقدس في سنة 675هـ/ 1277م، وكان متنكراً بزي الرهبان، وعندما وصل إلى مدينة عكا سار منها إلى مدينة القدس، وما أن علم السلطان الظاهر به، أمر جنده بالقبض عليه وعلى من معه من الزائرين، إلا أن السلطان اظهر لهم كل مظاهر الاحترام والتقدير، وخلع عليهم الهدايا الفاخرة، وجهزهم بما يليق بمقامهم، وسمح لهم بالحج إلى بيت المقدس

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7/ص163 - 164؛ ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص74.
(2) العيني، عقد الجمان: ج2/ص113.
(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7/ص168.

ثم غادروه إلى مملكة جورجيا، وعندما وصلوا إلى بلاط الملك داؤد السادس ذكروا له ما قام به السلطان من إكرام، فَسُرَّ الملك بذلك، وأرسل إلى السلطان رسولاً ليقدم له الشكر والامتنان على معاملته الحسنة للحجاج الجورجيين، كما أرسل معه هدية فخمة، فقبلها السلطان منه وأكرم الرسول وأعاده إلى بلاده [1] ، كما أن العلاقات لم تلبث أن تحسنت بين السلطان الظاهر بيبرس والملك ديمتري الثاني، إذ قام الأخير بإرسال السفارات والهدايا الثمينة تقرباً منه، ومما يؤكد تلك العلاقة الحسنة بين الطرفين، ويثبت وجود الرسل المتبادلة بينهما، مهاجمة السلطان الظاهر لإمارة طرابلس الصليبية في سنة 675هـ/ 1277م من أجل الانتقام من صاحبها الأمير بوهيمند السادس بسبب سوء تصرفه وعدم احترامه لحقوق الجوار، إذ قبض على الرُسل الذين أرسلهم ديمتري الثاني ملك جورجيا إلى القاهرة عندما تحطم مركبهم، فاستولى على ما معهم من أموال فضلاً عن الرسائل التي يحملونها من الملك ديمتري إلى السلطان الظاهر، ولم يكتف بذلك بل سلم الرسائل للمغول، مما أثار غضب السلطان، فهاجم المدينة وحاول الاستيلاء عليها[2].

إن العلاقات الحسنة بين الجورجيين والمماليك لم تدم طويلاً، فسرعان ما نكث الملك ديمتري الثاني العهد، واشترك مع المغول في الإغارة على الأراضي التابعة للدولة المملوكية في بلاد الشام، وعلى ما يبدو ان السبب في ذلك يرجع إلى طمعه في الحصول على المزيد من الغنائم من ناحية، ولخوفه من بطش المغول القريبين منه من ناحية أخرى، الذين بدأت تهديداتهم تزداد على بلاده، لذا فقد سار السلطان في سنة 675هـ/1277م لإنزال ضربة قاصمة بالمغول وأتباعهم من الجورجيين والأرمن منطلقاً على رأس قواته من منطقة حيلان الواقعة جنوب حلب إلى بلاد الروم، وما أن وصل إلى الابلستين حتى وجد القوات المغولية المتكونة من اثني عشرة فرقة من الفرسان، وتتكون كل فرقة من ألف فارس وعليها مقدم، فضلاً عن فرقتين أحدهما من الجورجيين والأخرى من السلاجقة [3]، في حين يشير ابن العبري إلى أن عدد القوات الجورجية المشاركة يصل إلى ما يقارب

(1) ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص 168.
(2) عفاف سيد صبرة، دراسات في تاريخ الحروب الصليبية (دار الكتاب الجامعي، القاهرة: 1986م)، ص 507.
(3) Khowiter , Bailers The First , P. 73.

ثلاثة آلاف مقاتل [1]، كما انه يؤكد ذلك في كتابه الآخر قائلاً: ((وكان مع المغول ثلاثة ألاف كرج فوقفوا وبذلوا الجهود فقتل منهم ألفان))[2]، فباغتهم السلطان الظاهر، ونجح في إلحاق الهزيمة بهم، وقتل وأسر عدداً كبيراً منهم، فبلغ عدد القتلى ما يقارب خمسة آلاف قتيل من بينهم ألفا أسير من الجورجيين وهرب من بقي منهم حياً، كما هرب معين الدين البروانة [3] مقدم القوات السلجوقية، فسار السلطان الظاهر اثر ذلك إلى قيسارية، وجلس على عرش السلطان السلجوقي.

إن الرواية الثانية التي أوردها ابن العبري عن عدد القوات الجورجية المشاركة، هي الأرجح والأقرب إلى الصحة من الرواية الأولى، لكونه أقدم زمنياً واقرب إلى الحدث، فضلاً عن اتفاق روايته مع ما أورده ابن ايبك الذي أشار إلى أن عدد القتلى بلغ ستة آلاف وسبعمائة وسبعين، بضمنها القتلى الجورجيون والسلاجقة الذين بلغوا نصف العدد، فإذا كان عدد القتلى ستة آلاف وسبعمائة وسبعين ، فأن نصفها يبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثمانين من الجورجيين والسلاجقة، وبذلك يكون عدد القتلى الجورجيين ضعفي ما ذكرته الرواية الأولى.

كما اشترك الجورجيون والأرمن إلى جانب أسيادهم المغول في مهاجمة بلاد الشام في

سنة 679هـ/1280م [4] مستغلين حالة الاضطرابات التي كانت تعيشها دولة المماليك البحرية عقب تولي المنصور قلاوون (678-689 هـ/1279-1290م) للسلطنة، وثورة الأمير سنقر الأشقر نائب الشام، وإعلانه العصيان وعدم الاعتراف بالمنصور سلطاناً، فهرب إلى

(1) تاريخ الزمان، ترجمة: اسحق أرملة (دار المشرق، بيروت: 1991م)، ص 335؛ ابن أيبك، كنز الدرر: ج8/ص204.

(2) تاريخ مختصر الدول، ط2 (المطبعة الكاثوليكية، بيروت: 1958م)، ص 287.

(3) معين الدين البروانة: هو سليمان بن محمد بن حسن الصاحب معين الدين كان في بداية الأمر معلما للصبيان ثم وصل بجهوده الكبيرة إلى منصب الوزارة وأطلق عليه لقب البروانة ومعناه في الأصل الحاجب وأطلق هذا اللقب بدولة السلاجقة على الوزير الأكبر وكان مدبرا لمملكة السلاجقة توفي في سنة 676هـ/1277م في واقعة المغول مع الظاهر بيبرس. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: احمد يوسف نجاتي (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: 1956): ج1/ ص185.

(4)H. H. Howorth , The History Of The Mongols From " 9th To 19th " Century (No. p.London: 1989): Vol.3/ p.278 – 281 ; Setton , A history Of The Crousades: Vol. 2/ p. 655.

المغول وأخذ بالتآمر معهم ضد المنصور قلاوون [1]، ممّا شجع المغول وأتباعهم من الجورجيين والأرمن على مهاجمة بلاد الشام.

وعلى ما يبدو أن تلك الحملة التي احتل فيها المغول كل من بغراس[2] وعينتاب [3] ودربساك[4] ، فضلاً عن مدينة حلب [5] لم تكن اكثر من حملة تكسب من أجل جمع الغنائم والتدمير من ناحية، واستطلاع للكشف عن وضع المماليك ومدى قدرتهم على التصدي للأخطار الخارجية من ناحية أخرى، وان انسحاب المغول وأتباعهم عن البلاد، يُعَدُّ دليلاً واضحاً على أنها مجرد حملة استطلاعية وتمهيد للقيام بحملة 680هـ/1281م [6].

وبعد انتهاء آباقا بن هولاكو من إعداد تلك الحملة على بلاد الشام في 30 تشرين الأول 680هـ/ 1281م، والبالغ تعدادها مئة ألف مقاتل [7]، وبضمنها ثلاثون ألفا من الجورجيين والأرمن الذين يقودهم ديمتري الثاني ملك جورجيا وليفون الثاني ملك أرمينية الصغرى [8] في الوقت الذي لم يحدد فيه العيني عدد القوات الجورجية المشاركة وإنما أدرجها ضمن عدد القوات الأرمينية، يحدد ابن العبري تلك القوات قائلاً: ((وفيهم ملك الأرمن مع خمسة ألاف من الكرج)) [9]، ويقود تلك القوات مجتمعةً الأمير منكوتمر شقيق آباقا خان الذي أمر بسيرها إلى بلاد الشام في السنة ذاتها، فدخلوها ووقعت المعركة الحاسمة عند أطراف مدينة حمص، حيث معسكر القوات المملوكية التي كانت لها الغلبة، فألحقت بالمغول وتابعيهم من الجورجيين والأرمن هزيمة ساحقة وفر الباقون، إلا انهم لم

(1) سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص68؛ رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية: ج3/ص564.
(2) بغراس: مدينة في لحف جبل اللكام بينها وبين أنطاكية أربعة فراسخ على يمين القاصد إلى أنطاكية من حلب في البلاد المطلة على نواحي طرسوس، وعلى مسافة تقدر بأربعة فراسخ عن الاسكندرونة، وكانت أرض بغراس لمسلمة بن عبد الملك ووقفها على سبيل البر، وكانت بيد الإفرنج ففتحها صلاح الدين يوسف بن أيوب في سنة 584هـ/1188م. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج1/ص182،467 .
(3) عينتاب: وهي قلعة حصينة بين حلب وانطاكية ومن أعمال حلب. ينظر: المصدر نفسه: ج3/ص176.
(4) دربساك: وهي قلعة قريبة من أنطاكية. ينظر: شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بأبي شامة، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية (دار الجليل، بيروت: د. ت.): ج4/ص38.
(5) ابن ايبك، كنز الدرر: ج8/ص283؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7/ص299.
(6) رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية: ج3/ص564؛ اللهيبي، مملكة أرمينية، ص123.
(7) قداوي، التحالف المغولي الأرمني الصليبي: ع 10/ص11؛ بسام العسلي، فن الحرب الإسلامي أيام الحروب الصليبية (دار الفكر، بيروت:1988م)، ص 252.
(8) العيني، عقد الجمان: ج2/ص271.
(9) تاريخ مختصر الدول، ص 289.

يكونوا أوفر حظاً من المرة الأولى، فوقعوا في كمين أعدته لهم القوات المملوكية، فَقُتل وأُسِر معظمهم، بحيث أشار المؤرخون إلى ذلك من خلال قولهم ((لم ينجُ منهم إلا دون العشرين)) [1] بذلك الانتصار الذي حققه المماليك على المغول والجورجيين والأرمن بدأوا يعدون العدة من أجل توجيه ضربة تأديبية انتقامية لمملكة جورجيا ومملكة أرمينية الصغرى، لقاء اشتراكهم مع المغول واعتدائهم على الأراضي المملوكية، فسيروا حملة إلى مملكة أرمينية الصغرى في سنة 682 هـ/ 1283م، واكتسحت الأراضي الأرمينية، وعادت محملة بالغنائم [2].

أما مملكة جورجيا فلم يتسنَ للمماليك تسيير حملة عسكرية إليها بسبب بعدها عن مقر السلطنة من ناحية، ووعورة الأراضي وصعوبة مناخها من ناحية أخرى فضلاً عن انشغال المنصور قلاوون في مقارعة الصليبيين في بلاد الشام من أجل القضاء عليهم، كما أن قيام ملك جورجيا بمحاولات استرضاء المماليك، أدى إلى توقفهم عن القيام بمهاجمتها، وخاصةً أن الملك ديمتري أدرك حقيقة ضعف أسياده المغول، وشعر بأن مملكته ستكون الهدف اللاحق للمماليك بعد مملكة أرمينية، فأرسل إلى السلطان يسترضيه من خلال إرسال الهدايا والأموال، وكتب على نفسه عهداً بعدم النكث ومما يدل على وجود المراسلات بين مملكة جورجيا وسلطنة المماليك ما أورده القلقشندي عن رسم المراسلة بينهم والتي تضمنت الصيغة التي أرسلها ملك جورجيا إلى السلطان المملوكي ((أدام الله بهجة الحضرة العلية، حضرة الملك الجليل، الهمام، الباسل، الضرغام، السميدع [السيد الكريم]، الكرار، الغضنفر، المتوج، العالم في ملته، العادل في رعيته، بقية الملوك الإغريقية، سلطان الكرج، ذخر ملك البحار والخلج، حامي حمى الفرسان، وارث آبائه في الأسر والتيجان، سياج بلاد الروم وإيران، سليل اليونان، خلاصة ملوك السريان، بقية أبناء التخوت والتيجان، معز النصرانية، مؤيد العيسوية، مسيح الأبطال المسيحية، معظم البيت المقدس بعقد النية عماد بني المعمودية، ظهير الباب بابا رومية، مَواد المسلمين، خلصة الأصدقاء المقربين صديق الملوك والسلاطين)) [3].

(1) الهمذاني، جامع التواريخ: مج 2/ج2/ص83-84؛ المقريزي، السلوك: ج1/ ق2/ص698.
(2) المقريزي، نفسه: ج2/ ق3/ص716؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص224؛ اللهيبي، مملكة أرمينية الصغرى، ص124.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى: ج8/ص28.

ان الصيغة التي خاطب بها ملوك الأرمن سلاطين المماليك وما وصفوهم به تعد خير دليل على قوة المماليك آنذاك وضعف مملكة جورجيا بسبب سوء أوضاعها الداخلية المضطربة مّما أدى بهؤلاء الملوك إلى التمجيد والتكبير في أوصاف السلطان المملوكي من أجل كسب وده وضمان عدم الإغارة على بلادهم.

وعلى الرغم من تلك المراسلات والعهود والمواثيق التي قطعها ملوك جورجيا للمماليك على أنفسهم من ناحية، وكرههم للمغول من ناحية أخرى، فقد اشتركوا معهم في الإغارة على مناطق نفوذ المماليك في بلاد الشام والمناطق الأخرى، وربما يرجع ذلك إلى خشيتهم من بطش المغول القريبين منهم مقارنةً ببعدهم عن المماليك، إذ إن مملكة جورجيا كانت تقع بين إيلخانية المغول في بلاد فارس ومغول القفجاق (القبيلة الذهبية) في جنوب روسيا، فضلاً عن استغلالهم للظروف التي كانت تمر بها دولة المماليك البحرية بسبب حركات التمرد والعصيان التي شغلتهم بالأمور الداخلية، وصرفت أنظارهم عن الأخطار الخارجية، ولاسيما بعد مقتل السلطان الأشرف خليل (689-693هـ/1290-1293م) في سنة 692هـ/1293م واستبداد الأمراء الكبار بأمور السلطنة، واستمر الحال على هذا النحو حتى سنة 708هـ/1308م، عندما تولى السلطنة للمرة الثالثة، وقبض على زمام الأمور بيد من حديد[1].

كما اسهم الجورجيون في عهد الملك داؤد السابع (691-701هـ/1292-1301م) إلى جانب المغول في الإغارة على بلاد الشام في سنة 699هـ/1299م، وتحت قيادة غازان خان (694-703هـ/1295-1303م) بن ارغون بن هولاكو، فعبرت تلك القوات نهر الفرات ونازلت مدينتي حلب وحماه حتى وصلت وادي مجمع المروج القريب من حمص، فخرج السلطان الناصر محمد بن قلاوون لملاقاتهم على رأس القوات المصرية والشامية فضلاً عن مقاتلين من العرب والتركمان فالتقت قواته بالقوات المغولية والقوات التابعة لها في وادي الخزندار الواقع شرقي حمص وعلى بعد ثلاثة فراسخ أي ما يقارب الستة كيلومترات عنها، إلا أن القوات الجورجية والمغولية أحاطت بالقوات المملوكية، ونجحت في إلحاق الهزيمة بها، مما اضطرها إلى الانسحاب إلى الديار المصرية،وبذلك استولت القوات المعادية على بلاد

(1) للمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الداخلية لدولة المماليك البحرية في تلك الحقبة ينظر: سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص101 - 125.

الشام باستثناء مدينة دمشق، وبهذه الطريقة يكون الجورجيون قد أدوا دوراً كبيراً في رجحان الكفة لصالح المغول [1]، مما شجعهم على القيام بحملتين أخرتين في سنتي 700هـ/1300م و702هـ/1303م، إلا أنهم فشلوا في المرة الأخيرة التي مثلت آخر حملة مغولية كبيرة على بلاد الشام تشترك فيها القوات الجورجية [2].

لم يلبث الملك داؤد السابع ملك جورجيا أن أرسل رسولاً في سنة 705هـ/ 1305م إلى نائب السلطنة في مدينة القدس يستعطفه، ويطلب منه إعادة الكنيسة المصلبة [3] التي أخذت من أيديهم في عهد الناصر محمد، فأرسل النائب إلى الأبواب السلطانية يطلعهم على الأمر وحازوا على عطف السلطان، فأمر في إرجاعها إليهم، فتسلموها في السنة ذاتها [4].

وعلى ما يبدو أن تغير مسار السياسة الجورجية التي اتبعها الملوك الجورجيون من خلال تخليهم عن المغول حلفائهم بالأمس، والسعي لكسب ود المماليك يرجع إلى ضعف قوة المغول ووهنها في تلك الحقبة مقارنة بقوة المماليك من ناحية، وما كانت تتطلبه أهدافهم ومصالحهم من ناحية أخرى، من أجل تأمين بلادهم من الغارات المملوكية، إذ لم تعد للجورجيين القوة الكافية من أجل الدفاع عن بلادهم بعد ما عانوه من ويلات الحروب ودمارها فضلاً عن هدف آخر هو استرجاع الأماكن الدينية التابعة لهم في مدينة القدس مستغلين التسامح الذي كان يتصف به المسلمون.

واستمرت العلاقات الجورجية المملوكية تسير بشكل حسن، وكان المماليك يتبعون سياسة اللين والعطف والتسامح الديني معهم، كما هو الحال مع الطوائف النصرانية الأخرى التي تعيش ضمن مناطق نفوذهم، وفي الوقت ذاته كانت بعض الأديرة النصرانية تحت وصاية المماليك، فأرسل ملك جورجيا في سنة 712هـ/ 1312م إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون يطلب منه ردَّ تلك الأديرة الواقعة في مدينة القدس إلى الطوائف النصرانية التابعة لها، وخاصةً دير سانت جيمس [القديس جورج] التابع للجورجيين والأرمن،

(1) ابن العبري، تاريخ الدول السرياني، مجلة المشرق اللبنانية: ع50/ص411؛ الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص157.
(2) المقريزي، السلوك: ج1/ق3/ ص886، 908-909، 930 -933.
(3) الكنيسة المصلبة: وهي الكنيسة المختصة بطائفة الكرج، وتقع في ظاهر القدس من جهتها الغربية، وهي أحد أعمدة الكنائس النصرانية، ينظر: العليمي، الأنس الجليل: ج2/ص50.
(4) القلقشندي، صبح الأعشى: ج8/ص280؛ العليمي، المرجع نفسه: ج2/ص50.

فأعادها السلطان لهم، واكرم رسل ملك جورجيا وأعادهم إلى بلادهم محملين بالهدايا [1] ، فضلاً عن قيامه ببناء كنيسة لملك جورجيا في مدينة القدس من دون أن يطلب منه ذلك ((وأذن بعمارة كنيسة لملك الكرج)) [2].

ونخلص من ذلك إلى أن السفارات التي كان يرسلها ملوك جورجيا إلى سلاطين المماليك في مصر، تعد خيرَ دليل على انصياع الجورجيين للمماليك من ناحية، فضلاً عن سوء الأوضاع الداخلية - الاقتصادية والاجتماعية - التي عانت منها مملكة جورجيا بسبب الضرائب الفادحة المفروضة عليها من جانب المغول من ناحية أخرى.

وكان لمعاهدة الصلح المعقودة بين المغول والمماليك في سنة 723 هـ/ 1323م أثرها في تحسن العلاقات الجورجية المملوكية، إذ أدرك الجورجيون أن هذه المعاهدة قد أفقدتهم حليفاً قوياً، وربما يصبح حليفهم السابق عدواً جديداً بموجب هذه المعاهدة إذ ما اعتدوا على أراضي الدولة المملوكية [3] واستمر الحال على ذلك حتى سنة 790هـ/1388م حيث الغزو التيموري الذي داهم مملكة جورجيا وأخضعها لسيطرته، وهدد مناطق نفوذ المماليك في كل من مصر والعراق وبلاد الشام واسيا الصغرى، فأضطر المماليك إلى اتخاذ موقف المدافع عن ممتلكاتهم، وعدم السعي إلى إثارة القوى المجاورة الأخرى، فأدى ذلك إلى توقف العلاقات الجورجية - المملوكية.

(1) Sanjian , Armenian Communities In Syria , P. 172.

(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ج6/ص162.

(3) المقريزي، السلوك: ج2/ ق1/ص209 - 210.

الفصل الخامس

النزاع على السلطة بين المماليك الأتراك والجراكسة

(785- 795هـ/1388- 1392م)

الفصل الخامس

النزاع على السلطة بين المماليك الأتراك والجراكسة

(785- 795هـ/1388- 1392م)

شهدت مصر في نهاية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي الكثير من الفتن والمؤامرات الداخلية التي تحركها الأطماع الشخصية للأمراء من اجل تولى عرش السلطنة، إلا أن هذه الفتن في العصر المماليكي[1]، ولاسيما في عصر دولة المماليك الجراكسة اتخذت طابع الصراع العرقي بين المماليك الأتراك والجراكسة من اجل السيطرة على السلطة[2].

في أواخر عهد السلطان حاجي بن شعبان (783-784هـ/1382-1383م) دعا الأمير برقوق إلى اجتماع حضره الخليفة المتوكل على الله (763-785هـ/ 1361- 1383م)[3]' وعدد من القضاة والأمراء[4] فتكلم احد القضاة منتقداً الأوضاع السيئة التي سادت البلاد قائلاً: ((إن أحوال المملكة قد فسدت وزاد فساد العربان في البلاد، وخامر نواب بلاد الشام، وخرجوا عن الطاعة...، وان الوقت قد ضاق ومحتاجون إلى إقامة سلطان كبير تجتمع فيه الكلمة ويسكن الاضطراب)) [5]، وتمخض عن الاجتماع أن اجمع الحضور على خلع السلطان حاجي بعد حكم دام سنة ونصف، وتنصيب برقوق سلطاناً على مصر ولقبوه بالظاهر، وذلك سنة 784هـ/1383م، وقد عد برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة[6].

---

(1) ينقسم المماليك في مصر من حيث الأصول إلى قسمين هما المماليك البحرية ذو الأصل التركي الذين حكموا للحقبة (648-783هـ/1250-1381م)، والمماليك الجراكسة الذين حكموا للحقبة (784-922هـ/1382-1516م).

(2) سليم، عصر سلاطين المماليك: ج7/ص208.

(3) حكم المتوكل على الله للسنوات (763-785هـ/1361-1480م)، فخلع وتولى الخلافة بدلاً عنه الواثق بالله (785-788هـ/1383-1388م)، ومن بعد تولى الخلافة أخيه المستعصم (788-791هـ/1386-1386م) ليعود المتوكل إلى الخلافة في فترته الثانية التي استمرت حتى سنة 808هـ. للمزيد من التفاصيل ينظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص491-493.

(4) المقريزي، السلوك: ج3/ق1/ص404؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة : ج11/ ص223.

(5) المقريزي، المصدر نفسه: ج3/ ق2/ص474.

(6) ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد عبد العزيز (الهيئة المصرية العامة، مصر: 1984م): ج3/ ص287-288؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج6/ص282.

ومما لا شك فيه أن كل مرحلة انتقالية تكون عرضة للانتكاس في اغلب الأحيان بسبب المصاعب الجمة التي تجابهها الدولة، والحكيم هو من يذلل المصاعب والعقبات برؤية وحكمة وإتقان، ولاسيما عندما يكون الفساد قد استشرى وتأصل في النفوس، فان استأصاله يجب أن يكون جذرياً لكي تستقيم الأمور[1]، إلا أن السلطان برقوق منذ البداية اعتمد سياسة خاطئة مبنية على الأنانية الشخصية، فسعى إلى جعل السلطة وراثية لأولاده من بعده من ناحية، واعتمد على العرقية والعنصرية في تدعيم حكمه من ناحيةٍ أخرى، خشيةً من عودة العنصر التركي إلى الحكم، ولإبعاد شبح إعادة البيت القلاوونـي إلى عرش السلطنة [2].

إن وصول الجراكسة إلى عرش السلطنة لم يؤد إلى التغيير العرقي في الحكم فقط، بل إلى تبدلات جذرية في النظامين الإقطاعي والعسكري من خلال تفضيل العنصر الجركسي على العنصر التركي في جميع الميادين والمناصب الهامة في الدولة دون مراعاة التعليمات التي اتبعتها المماليك منذ قيام دولتهم[3] ، ففي بدايات قيام دولة المماليك الجراكسة كان عدد المماليك السلطانية قليلاً مقارنةً بإعدادهم في الدولة المملوكية الأولى، ونتيجة للأسباب الأنفة الذكر، فضلاً عن رغبة السلطان برقوق في جركسة الدولة، فقد تم جلب أعداد كبيرة من المماليك الجراكسة من بلاد القوقاز[4]، وبلغ عددهم في عهده ثلاثة الآف مملوك[5].

إن زيادة عدد المماليك الجراكسة في عهد السلطان برقوق كان سبباً في حدوث عدد من التمردات التي قام بها الأمراء الأتراك الاشرفية[6]، ومماليكهم اليلبغاوية [7] فيما بعد،

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص 301.
(2) المرجع نفسه، ص 301؛ الزيدي، موسوعة التاريخ، ص 89.
(3) ضومط، المرجع نفسه، ص 301.
(4) ب. س.، بالاس، رحلات إلى الأقاليم الجنوبية الشركسية من الإمبراطورية الروسية (1793-1794م)، ترجمة: فهمي شما (د.م.، عمان: 1982م)، ص 11؛ محمد خير حفندوقة، الشركس أصلهم تاريخهم عاداتهم تقاليدهم هجرتهم إلى الأردن (د.م.، عمان: 1982م)،ص 18-19.
(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة:ج11/ج288.
(6) المماليك الاشرفية: من أصول تركية ومن إتباع السلطان الاشرف خليل بن قلاوون المتوفى سنة 763هـ/1361م. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج8/ص41.
(7) المماليك اليلبغاوية: من أصول تركية ومن إتباع الأمير يلبغا العمري المتوفى سنة 768هـ/1366م. ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق (مطبعة المدني، مصر: د.ت.): ج4/ص65.

الذين أيدوا في بداية الأمر حكم السلطان برقوق الذي عمل على كسب ودهم خشية من معارضتهم لحكمه فأشركهم شكلياً في إدارة الدولة لكي يتفرغ للقضاء على الأمراء الاشرفية ومماليكهم، وفعلاً نجح في مسعاه من خلال عدم توليتهم أية مناصب في دولته، فضلاً عن حرمانهم من الاقطاعات مبرراً ذلك من خلال قوله: ((لا أمن منهم على شيء لأنهم خونه، وقد خانوا أستاذهم وأعانوا على هلاكه بشيء حقير من المال بعد أن خولهم في نعمة مدة طويلة))[1]، وتفادياً لخطرهم قام السلطان برقوق بتعيين أبناء جنسه بدلاء عن هؤلاء الأمراء، مما كان له دور كبير في استياء الأمراء الأتراك الذين بدءوا بحياكة المؤامرات من اجل القضاء على دولة السلطان برقوق الجركسية [2].

وعلى ما يبدو إن الأمراء الأتراك، ولاسيما اليلبغاوية أدركوا أن وجودهم في دولة جركسية ما هو إلا إجراء مؤقت من قبل برقوق لحين تقوية سلطنته، فأخذوا في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتدارك الامر، فأعلنوا التمرد على السلطان برقوق، كان في أولهم الأمير الطنبغا السلطاني نائب الابسلتين[3] الذي أعلن تمرده على السلطة المركزية في سنة 784هـ/1382م، فهاجم الأمراء الجراكسة في قلعة طرندة وقبض على بعض أمراء الجراكسة[4] كما حاول في الوقت ذاته كسب ود نواب بلاد الشام موضحاً لهم انه لن يعيش في دولة سلطانها جركسي، إلا أن محاولته باءت، بالفشل فاضطر إلى الهرب إلى بلاد المغول الايلخانيين[5]،ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل كان البداية الحقيقية لقيام التمردات، فقد قام تمرد أخر في بلاد الشام في سنة 785هـ/ 1383م، تزعمه الخليفة المتوكل على الله يؤازره أمراء المماليك الأتراك الاشرفية وهم قرط بن عمر وإبراهيم وقلقتمر أمير جندار[6]، جندار[6]، ومعهما نحو ثلاثمائة فارس من الترك فاتفقوا على قتل السلطان برقوق وإعلان

(1) بدر الدين العيني، السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة، تحقيق: إيمان عمر شكري (د.م.،القاهرة: 2002م)، ص 72.
(2) العيني، المصدر نفسه، ص 72؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك الثانية، ص 61-62.
(3) الابلستين: مدينة مشهورة ببلاد الروم تابعة لدولة المماليك. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج1/ص86.
(4) دارندة: من بلاد الروم إلا أنها أصبحت ضمن الحدود الإدارية لدولة المماليك في بلاد الشام: ابن تغري تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص229.
(5) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج11/ص 229؛ العيني، السلطان برقوق، ص 72.
(6) أمير جندار: هو الشخص المسئول عن البريد السلطاني ويقوم بتقديمه مع الدوادار. ينظر: عباس، تاريخ تاريخ بلاد الشام، ص44.

الخليفة سلطاناً على البلاد [1]، إلا إن هذه المحاولة لم تكن أفضل حظاً من المحاولة الأولى، فكان الفشل نصيبها، ويرجع السبب في ذلك إلى معرفة السلطان برقوق بأمرها، وللتحقق من هذا الأمر أرسل السلطان الجركسي إلى احد المشاركين في التمرد، وهو قرط الذي اعترف بذنبه بان الخليفة حثه على ذلك قائلاً:((إن المماليك الجراكسة ظلمة وإنهم استولوا على الحكم غصب، ووعده بإلغاء المكوس وإقرار العدل أن هو أزره))[2]' فأوعز إلى عزل الخليفة وتعيين الواثق بالله (785-788هـ/1383-1386م) خليفة في مصر، فضلاً عن ذلك أمر السلطان نوابه بنفي الأمراء المتمردين في مناطق بلاد الشام[3] وعزل عدد كبير من الأتراك من وظائفهم كأجراء احترازي[4].

إن سياسة النفي التي اتخذها السلطان برقوق كأجراء ضد الأمراء الأتراك لم تكن لصالحه بقدر ما كانت وبالاً عليه، لأنها ساعدتهم في جمع قواهم والتكتل ضد السلطة المركزية المتمثلة بسلطنة الجراكسة، فاخذوا يثيرون حكام بلاد الشام من الترك الذين بدءوا يتوجسون خيفة من أن يعزلوا.

ومن الجدير بالذكر إن بلاد الشام لم تشكل خطراً على المماليك الجراكسة في مصر من جراء ثورات نوابها فقط بل لكثرة التهديدات الخارجية، ولاسيما الإطراف الشمالية لبلاد الشام لذلك حرص الأتراك اليلبغاوية آنذاك على استمرار الفوضى التي تعم البلاد كي يبق الوضع مضطرباً ومهدداً لسلطنة الجراكسة، مما قد يساعد على إلغاء سياسة جركسة الدولة التي اتبعها السلطان برقوق، وإقامة دولة الأمراء الأتراك، فمن التهديدات التي تعرضت لها دولة المماليك الجراكسة في سنة 787هـ/1385م في الإطراف الشمالية لبلاد الشام خروج سولى بن دلغادر والي نيابة الابلستين ومرعش[5] على السلطة المركزية في القاهرة [6]، إلا انه اضطر أخيراً أن ينصاع لسلطة المماليك الجراكسة، وقدم اعتذاراً إلى نائب حلب الأمير يلبغا الناصري، الذي استغل هذا الموقف،فوجد أن القضاء على ابن

(1) العيني، السلطان برقوق، ص 72؛ السيوطي؛ تاريخ الخلفاء، ص 491.
(2) المقريزي، السلوك:ج3/ق2/ص 493-495؛ وينظر: علي إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (مطبعة السعادة ، مصر: 1964م)، ص 229.
(3) عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص 63؛ ضومط، الدولة المملوكية،ص 63.
(4) العيني، السلطان برقوق، ص 72.
(5) مرعش: مدينة ثغرية بين بلاد الشام وبلاد الروم. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان:ج 5/ص107.
(6) ابن حجر، الدرر الكامنة: ج 2/ص276؛
Lane-pool , A History of Egypt , p. 330.

دلغادر يسبب هدوءاً لدولة المماليك الجراكسة، ومن ثم توطيد حكم المماليك الجراكسة، وهذا ما كان يتمناه السلطان برقوق[1].

غير إن سلطنة الجراكسة ما لبثت أن واجهتها مؤامرة أخرى في دمشق سنة 788هـ/1386م اشترك فيها أربعة فقهاء يؤيدهم عدد كبير من الأتراك، إلا إن المؤامرة كان نصيبها الفشل، فقبض على المتمردين، حيث واجههم السلطان برقوق بتهمة الدعاء لإمام قريشي، فرد عليه احد القضاة بكل جرأة منكراً عليه حكم البلاد، وفرض المكوس والضرائب التي لا تتفق مع تعاليم الإسلام، وانه لا يقوم بأمر المسلمين إلا إمام قريشي[2].

ومن الجدير بالذكر إن كثرة التمردات التي قام بها الأتراك ضد سلطنة الجراكسة دفع بسلاطينها وأمرائها إلى انتهاج سياسة العنف ضد الأتراك من خلال اتخاذ إجراءات تمثلت بثلاثة أنواع من العقوبات:

1. نفي عدداً من الأمراء ممن كان يشتبه بهم إلى خارج بلاد الشام.
2. قتل الأشخاص الذين أعلنوا التمرد.
3. فرض رقابة مشددة على من بقي من الأتراك داخل القاهرة، كما أمر السلطان بعدم دخول أي من الأمراء عليه إلا بمملوك واحد فقط[3].

لقد أدت سياسة العنف التي اعتمدها الجراكسة ضد الأتراك إلى تحالف المماليك الاشرفية واليلبغاوية سنة 789هـ/ 1387م، فبدأ الأمير تمربغا الافضلي المعروف بمنطاش[4] نائب ملطية[5] بالسعي لجمع الأتراك الذين تم نفيهم، ولاسيما انه اخذ يمهد لإعلان التمرد ضد السلطان برقوق بعد انتهاء فصل الشتاء، كما اخذ في الوقت ذاته بملاطفة السلطان الجركسي موضحاً له بأنه باقي على ولائه للسلطنة الجركسية من خلال إرساله مبعوث إلى مصر سنة 790هـ/1388م، إلا انه كان قليل الحظ إذ وصل في الوقت ذاته بريد من حلب

(1) العيني، السلطان برقوق، ص 73.
(2) علي بن داود الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل ألازمان، تحقيق: حسن حبشي (مطبعة دار الكتب، القاهرة: 1970م):ج1/ص144؛ العيني، السلطان برقوق، ص 73.
(3) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج1/ص223.
(4) منطاش: احد الأمراء الأتراك، تم تعينه على نيابة ملطية، فلم يلبث أن شق عصا الطاعة على دولة المماليك الجراكسة، إلا انه قتل على يد السلطان برقوق سنة 795هـ /1392م. ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ج4/ص264؛ أنباء الغمر: ج1/ص283.
(5) ملطية: مدينة جزرية كبيرة تقع بأعلى نهر الفرات شمال من بلاد الشام. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان:ج5/ص192-193

أرسله أشخاص موالين للسلطان الجركسي أكدوا فيه سوء نية منطاش الذي ينوي شق عصا الطاعة والتمرد على السلطان، مما حفز السلطان على متابعة الأمر بنفسه، وإرسال الأمير سيف الدين تلكتمر الدوادار للوقوف على حقيقة منطاش ونواياه، كما اتخذ السلطان عدة إجراءات منها انه أرسل مبلغاً من المال قدره عشرة ألاف دينار إلى بلاد الشام ليتم توزيعها على الأمراء الموالين لسلطنة الجراكسة [1]، كما أطلق سراح الأمير يلبغا الناصري وأعاده إلى نيابة حلب لغرض كسب ود اليلبغاوية وتأييدهم لسلطنة الجراكسة، ودفعهم للتخلي عن أهدافهم في إقامة دولة ذات طابع تركي[2].

وعلى الرغم من ذلك أعلن الأمير منطاش تمرده في سنة 790هـ/1388م بعد أن تجمع لديه عدد كبير من الأتراك الاشرفية وانظم إليه برهان الدين احمد بن صاحب سيواس[3] ، وقره محمد التركماني نائب البيرة [4]، لذا أصدر العلماء في بلاد الشام فتوى لمصلحة الأمير منطاش ضد خصمه السلطان الجركسي برقوق، وقد علم بان الأمير منطاش قد اكرههم على كتابة هذه الفتوى[5]، ولمواجهة هذا التحالف والقضاء على التمرد، وجه السلطان برقوق الأمير يلبغا الناصري نائب حلب لمقاتلة منطاش والقضاء عليه، الا انه لم يفِ بوعده بل توجه إلى صاحب سيواس وحاصره حتى أعلن أميرها الطاعة.

في الحقيقة إن عدم توجه الأمير الناصري لقتال منطاش كان وراءه هدف يسعى الناصري إلى تحقيقه، وهو إعادة السلطنة إلى الأتراك، لذا فقد توجه إلى سيواس، وحاول كسب ود منطاش إلى جانبه مستغلاً ما تجمع حوله من المماليك الأتراك المؤيدين له، هذا ما يتضح من خلال الروايات التاريخية، فقد أشار العيني إلى ذلك وأكده من خلال قوله: ((انه [الناصري] كان في وسعه الاستيلاء عليها)) [6]. لم ينته الأمر عند هذا الحد بل اتصل يلبغا

(1) المقريزي، السلوك:ج5/ص205؛ العيني، السلطان برقوق، ص 73.
(2) العيني، السلطان برقوق، ص 73؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص251.
(3) سيواس: مدينة بأرض الروم ذات خيرات كثيرة كان سكانها من النصارى والمسلمون، والمسلمون كانوا تركمان للمزيد ينظر: أبو زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (دار صادر، بيروت: 1960م)، ص 537.
(4) البيرة: قلعة حصينة تقع بالقرب من سميساط بين حلب والثغور الرومية. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان:ج1/ص526.
(5) علاء طه رزق، دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك (عين للدراسات والبحوث والإنسانية، القاهرة: 2008م)، ص 55.
(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص252-253. العيني ، السلطان برقوق، ص 73.

الناصري سراً بمنطاش وشجعه على الاحتماء بحماه، وعندما علم الجراكسة بذلك فكر السلطان برقوق بان يطمئن الأمير الناصري ، فأرسل له الهدايا [1]، فضلاً كتاباً يستدعيه إلى القاهرة مقر السلطنة من اجل النظر في أمر منطاش[2].

على ما يبدو وبشكل واضح أن السلطان برقوق أراد قدوم الأمير الناصري إلى القاهرة من اجل إلقاء القبض عليه وسجنه لما قام به، إلا انه أدرك ما كان يسعى إليه برقوق فخشي على نفسه أن يحل به ما حل بالأمير الطنبغا الجوباني[3]، فاعتذر عن الحضور إلى مصر بحجة محاربة التركمان ومنطاش والخوف على حلب منهم[4]، إلا إن السلطان الجركسي لم يقتنع بحجة الناصري، وخشية من انضمامه إلى منطاش وتتوحد جهودهم، فأدرك ضرورة التخلص من زعيم الأتراك الناصري، فدبر برقوق مؤامرة للقضاء عليه بالتعاون مع الأمير تلكتمر فأرسل معه اثنين من حمايته إلى سودون المظفري [5]، ويلبغا الناصري لإصلاح الأمور بينهما وإعادتها إلى ما كانت عليه، كما كتب السلطان برقوق إلى سودون المظفري وبعض أمراء حلب يأمرهم بقتل الناصري في اجتماع الصلح[6]، إلا إن هذه المحاولة كتب لها الفشل ونجا منها زعيم الأتراك المتمردين، الذي تمكن من كشف خيوط المؤامرة عن طريق الأمير الشيخ حسن احد اعيان حلب الذي استقبل الأمير تلكتمر المبعوث الشخصي للسلطان الجركسي وبحكم المصاهرة بينهما اخبره عن نية الجراكسة بقتل الناصري في مقر الاجتماع الذي سيقام في دار السعادة[7] فعند وصول الأمراء والقضاة والقضاة لسماع الكتاب السلطاني دخل سودون المظفري وهو يرتدي سيفاً تحت ثيابه فتم

(1) كانت الهدايا عبارة عن خيول، فضلاً عن قماش خاص مطرز بالذهب. ينظر: المقريزي، السلوك:ج5/ص216.
(2) العيني، السلطان برقوق، ص 74؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص 305.
(3) الطنبغا الجوباني: احد الأمراء المخلصين للدولة الجركسية في نيابة دمشق، فقد القي القبض عليه بتهمة اكثاره من شراء الأتراك. للمزيد ينظر: العيني، السلطان برقوق، ص 74.

(4) المقريزي، السلوك: ج5/ص216.
(5) سودون المظفري: احد الاتابكة في حلب قتل على يد يلبغا الناصري سنة 791هـ/1388م للمزيد ينظر: محمد محمد بن راغب بن محمود الطباخ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (المطبعة العلمية، حلب: 1924م): ج2/ص458.
(6) العيني، السلطان برقوق، ص 74؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص256.
(7)المقريزي، السلوك:ج5 /ص205 ؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر:ج1/ص275-276.

تفتيشه من قبل غازان البرفش أمير أخور عند الناصري فوجد السيف وقال له: ((يا أمير، الذي يريد الصلح يدخل لابس آلة الحرب))، فسبه المظفري فسل قازان سيفه فقتله[1].

وفي الحقيقة إن المماليك بصورة عامة عديمي العرفان لسيدهم، وهذا ما أثبته سير الاحداث في عصر دولة المماليك الجراكسة، ولاسيما في عهد السلطان برقوق والدليل على ذلك قيام تلكتمر بأخبار أخور الناصري عن نية سيده، علماً انه كان متولياً منصب (دوادار كبير) في البلاط السلطاني.

نتيجة لاتساع الهوة بين الجراكسة والأتراك بدأ يلبغا الناصري يوحد جبهة الترك فكتب إلى منطاش يدعوه إلى التحالف وتوحيد الجهود لمواجهة الجراكسة فوافق منطاش على دعوته فأول عمل قاما به هو السيطرة على حلب وقلعتها، فدخل في طاعتهما أهل حلب وامراؤها [2] وفي المقابل دفعت الأوضاع المتدهورة السلطان برقوق إلى السعي لجمع شمل الجراكسة وتوحيد الصفوف لمواجهة الترك، فأصدر كتاباً يأمر فيه بتعيين أينال اليوسفي الجركسي نائباً على حلب ظناً منه أن يعيد سيطرته على حلب والتخلص من الأتراك، إلا إن كتابه هذا لم يكن إلا حبراً على ورق إذ رفض اليوسفي طلب السلطان[3]، كما ازدادت الأوضاع سوءً وأصبح الموقف حرجاً بشكل اكبر بدخول جميع نواب بلاد الشام في طاعة الأتراك، فضلاً عن انضمام نائب بعلبك وسولي بن دلغادر أمير التركمان أليهم باستثناء نائب دمشق والكرك[4].

والسؤال هنا كيف واجه الجراكسة هذا الموقف هل يرسلوا تجريدة لمقاتلة الترك الذين يرغبون بالسيطرة على السلطة ام ينتظروا المتمردين لقدومهم إلى القاهرة؟.

بعد تشاور السلطان برقوق مع الأمراء الجراكسة قرر إرسال تجريدة عسكرية إلى بلاد الشام قدر عددها بخمسمائة وثلاثين مملوكاً جركسياً يقودهم الأمير ايتمش البجاسي، ومن اجل إنجاح تلك التجريدة، والقضاء على الأتراك المتمردين أمر السلطان برقوق بتوزيع مبلغاً من المال، فمنح الاتابك عشرة آلاف دينار ومائتي ألف درهم فضة، ولكل

(1) المقريزي، المصدر نفسه : ج5/ص216؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص257-258.
(2) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج1/ص275-276؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج3/ص145.
(3) العيني، السلطان برقوق، ص 74-75.
(4) العيني، السلطان برقوق، ص 75؛ المقريزي، السلوك:ج5/ص216-218.

أمير خمسة آلاف دينار ومائتي ألف درهم فضة، ولكل مملوك ألفي درهم فضة، فضلا عن الجمال والخيول[1].

في الحقيقة أن تلك النفقة كانت تشكل مبلغاً كبراً من ميزانية الدولة وهي تعكس مدى خشية الجراكسة عامة والسلطان برقوق خاصة على منصب السلطنة، لذا لم يكن سخاؤه إلا حفاظاً على ذلك المنصب والقضاء على المتمردين الأتراك، فضلاً عن ذلك اتخذ السلطان برقوق تدابير احترازية للحفاظ على السلطة بأيدي الجراكسة، فقام بإرسال الأمير بجاس والي باب القلعة إلى الخليفة المتوكل على الله لوضعه في السجن خشيةً من استمالته من قبل الناصري، مما يمنح الأمراء الأتراك قوة دعم معنوي[2]، إلا انه أطلق سراحه واعتذر منه السلطان لقيامه بهذا الأمر، مبرراً له الأمر ما هو إلا إجراء للحفاظ على حياته من المتمردين، ورداً لاعتباره امر السلطان بإعطائه مبلغاً من المال قدر بعشرة آلاف درهم، وثياب إسكندرية تكريماً له [3].

بعد التحالف الذي عقد بين الأميرين يلبغا الناصري ومنطاش وتمكنهما من السيطرة على اغلب المدن الشامية سنة 791هـ/1389م باستثناء مدينة دمشق التي دخلها الجيش الجركسي، الذي قام بإعمال تخريبية في المدينة مما اغضب أهلها، وفي المقابل أسرع جيش الأتراك لحصار دمشق والقضاء على الجراكسة فالتقى الجيشان عند قرية خان لاجين بالقرب من دمشق هُزم خلالها الجيش الجركسي بعد أن قتل قائده الأمير الخليلي الجركسي واستولى المتمردون على دمشق وقلعتها [4]، وعرفت هذه الواقعة بوقعة الخمسمائة نسبة إلى عدد المقاتلين[5].

ويذكر العيني ان سبب انتصار الأتراك على الجراكسة كان يرجع إلى قلة عدد الجيش الجركسي[6]، فضلاً عن الأعمال التي ارتكبها الجنود عند دخولهم إلى المدينة مما حدا بالسكان إلى عدم تأييد الجراكسة بل الرغبة في التخلص منهم.

---

(1) المقريزي، السلوك: ج 5/ص216-217؛ العيني، السلطان برقوق، ص 75؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي:ج3/ص145، 300.

(2) محمد بن احمد ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور (المطبعة الأميرية الكبرى، مصر: 1894م):ج1/ص271؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص 307.

(3) المقريزي، السلوك: ج5/ص218.

(4) ابن تغري بردي، المنهل الصافي:ج3/ص145، 300؛ النجوم الزاهرة: ج11/ص266.

(5) ابن تغري بردي، المنهل الصافي:ج3/ص145.

(6) السلطان برقوق، ص 75.

عندما استقر الناصري بدمشق عقد اجتماعاً وأرسل إلى جميع نواب بلاد الشام وقلاعها يدعوهم بالحضور قائلاً: ((ومن تأخر سوى من عين لحفظ البلاد ـ قطع خبزه وسلبت نعمته))[1] وتعزيزاً لموقفه أمر الناصري بالإنفاق على النواب وأمرهم بالتوجه إلى مصر لمقاتلة الجراكسة[2] وكرد على ذلك بدأ الجراكسة يعدون العدة لمقاتلة الأتراك حيث قام السلطان بالإنفاق على الأمراء والأجناد خمسمائة درهم فضة واخذ يحثهم على القتال يصور المقريزي موقف السلطان برقوق قائلاً:((بكى بكاء كثيراً، وفرق جميع الخيول حتى خيول الخاصة على الأمراء والأجناد))[3]، فضلاً عن قيامه بإجراءات احترازية للحفاظ على السلطة الجركسية حيث أمر بترقية جماعة من الخاصكية إلى إمرة طبلخانة [4]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فأراد التقرب إلى الناس من اجل الدفاع عن سلطنة الجراكسة فأبطل الضرائب وحصن القلعة بالمنجنيقات وأمر بخزن المؤون تحسباً لطول حصار المتمردين، كما أمر بإغلاق جميع أبواب القاهرة باستثناء باب زويلة لسير الناس به [5]، ومما زاد في الوضع سوءاً للجراكسة تفشي الطاعون في البلاد وارتفاع الأسعار، واخذ الناس يقبلون على شراء المواد الضرورية منها البقسماط والدقيق والدهن وغير ذلك [6]، وإثناء ذلك وصل إلى الجراكسة والي العرب بهادر يخبرهم بوصول الأتراك إلى الصالحية، وانه لما وجدها خالية من العسكر سر بذلك وسجد لله شكراً، ويعلق ابن تغري بردي قائلاً: ((فانه كان يخاف أن يتلقاه عسكر السلطان ولو تلقاه عسكر السلطان لما وجد لعسكره متعة القتال، لضعف خيولهم وشدة تعبهم)) [7]، وان عرب العائد بقيادة أميرهم شمس الدين محمد بن بن عيسى قدموا لهم الأعلاف لخيولهم[8].

(1) المقريزي، السلوك:ج5/ص225.
(2)المصدر نفسه: 5/ 225.
(3) المصدر نفسه: ج5/ص225.
(4) الطبلخانة: مرتبة حربية من مراتب أرباب السيوف في العصر المملوكي، يتولى صاحبها منصب أمير مائة، ويعادل درجة مقدم ألف، وسمي بأمير طبلخانة لأحقيته في دق الطبول على أبوابه كما يفعل السلاطين ويطلق عليه أمير أربعين لوجود أربعين مملوكاً في خدمته، وقد يزيد هذا العدد إلى سبعين او ثمانين. ينظر: سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص414.
(5) ابن الصيرفي، نزهة النفوس: ج1/ص198؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج1/ص277.
(6) المقريزي، السلوك: ص 5 /ص226؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص276-277.
(7) النجوم الزاهرة: ج11/ص266.
(8) المقريزي، السلوك: ج5/ص226، 228.

أرسل الجراكسة الأمير قره دمرداش للتأكد من صحة المعلومات التي وصلتهم ومدى دقتها، كما أمر السلطان برقوق بتقسيم قواته إلى قسمين الأولى: ترابط في النهار، أما الثانية: فيكون عملها ليلاً لصد الأتراك [1].

وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات التي اتخذها الجراكسة للحفاظ على استمرار منصب السلطنة بأيديهم ومنع الأتراك من الاستيلاء عليه، إلا أن سير الإحداث كان لصالح الأتراك فبوصولهم إلى مشارف القاهرة بدأ القادة الجراكسة [2]، ينسحبون سراً متوجهين إلى جيش الأتراك، وبهذا الموقف الصعب ذهبت أحلام الجراكسة في البقاء في السلطنة أدراج الرياح وعلى رأسهم السلطان برقوق الذي لم ينفعه كل ما بذله من مال وجهود من اجل الحفاظ على السلطة، إذ لم يبق معه إلا حوالي خمسمائة مملوك لذلك تحصن هو والخليفة المتوكل على الله في قلعة الجبل، ويصف المقريزي موقف السلطان برقوق في أيامه الأخيرة في السلطنة قائلاً: ((وظهر من جزع السلطان وبكائه ما أبكى الناس شفقة ورحمة ...))[3]، إزاء هذا الموقف الذي وقع به السلطان الجركسي، ومن اجل أن يخلص نفسه من القتل على يد الأتراك أرسل إلى الناصري يستعطفه، ويطلب منه الأمان، فلبى طلبه بشرط إن يختفي مدة أسبوع، ريثما تنتهي الفتنة [4].

بعد أن اختفى السلطان الجركسي برقوق ومماليكه، خصص الناصري جائزة مقدارها ألف دينار لمن يدلي بمعلومات عن الجراكسة ولاسيما سلطانهم، وفعلا تم القبض عليه، ونفي إلى الكرك، وأودع في سجن القلعة [5]، وأوصى الناصري نائب الكرك بحسن معاملته، وان يطلق سراحه في حالة نشوب صراع بينه وبين حليفه منطاش[6].

على ما يبدو أن الناصري أراد من إجرائه هذا بحق برقوق انه كان يتوقع حصول صراع مع منطاش، فيكون برقوق عوناً له ضد أصحاب منطاش هذا من جهة، وان يأمن على نفسه من شر الجراكسة الذين يضمرون الحقد له من جهة أخرى.

---

(1) المصدر نفسه: ج 5/ص226.
(2) من ابرز القادة الجراكسة الأمير جبرائيل الخوارزمي ومحمد بن بيدمر. ينظر: المقريزي، السلوك: ج5/ص227؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص279.
(3) السلوك: ج5/ص227-228؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج11/ص281.
(4) العيني، السلطان برقوق، ص 77.
(5) المقريزي، السلوك: ج5/ص232، 236-237؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ج11/ص375.
(6) المقريزي، المصدر نفسه: ج5/ص234؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص328 -329.

أن الصراع على السلطة ترك البلاد في حالة فوضى سياسية وتدهور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولاسيما أن الأتراك لم يستلموا السلطة مباشرة، إذ فضل الأمير يلبغا الناصري تولية عرش السلطنة لشخص أخر يكون تحت سيطرته، فلم يكن أمامه إلا حاجي بن شعبان، مما جعل الجراكسة في مصر يدركون خطورة الوضع، فخشي الناصري من غدرهم، فأصدر تعليمات تقضي بإلقاء القبض عليهم وأمر بالمناداة في القاهرة ((من ظهر من المماليك الظاهرية فهو باق على إقطاعه ومن اختفى منهم بعد النداء حل ماله ودمه للسلطان))[1]، وبهذا الأجراء تمكن الناصري من القبض على تسعة أمراء بما فيهم نائب السلطنة الجركسية وعلى ست وثلاثين أمير طبلخانة وعلى اثنين وثلاثين أمير عشرة، فسجن بعضهم ونفي البعض الأخر إلى بلاد الشام[2]، وبهذا الأجراء وقع الناصري في نفس الخطأ الذي وقع فيه السلطان برقوق عندما قرب أبناء جنسه وابعد الأتراك عن السلطة، لذا فان الناصري لم يشرك الأتراك الاشرفية في السلطة، وإنما حصرها في الأتراك اليلبغاوية، الذين اخذوا يثيرون الرعب في نفوس الناس لما قاموا به من أعمال السلب والنهب في القاهرة وسرقوا البيوت واخذوا النساء دون أن يتمكن احد من صدهم، ويذكر المقريزي معلقاً على تذمر الناس من هذه الأعمال قائلاً: ((راح برقوق وغزلانه وجاء الناصري وثيرانه))[3].

والحقيقة أن الوصول إلى عرش السلطنة لم يكن بالطريق السهل بل يحتاج إلى التضحية، لذا بدأ منطاش الحليف القوي للأمير الناصري يتوجس خيفة من أن ينفرد وحده بالسلطة قائلاً للخليفة: ((تفرد الناصري بالحكم وقرب إليه خشداشيته اليلبغاوية وأبعدني وخشداشيتي من الاشرفية ...))[4]، فاخذ الأمير منطاش يجمع عناصره ويوحد صفوفهم لمواجهة الناصري وأصحابه، فوجد في الجراكسة خير حليف له فأبدوا المساعدة له لسببين[5]، أولها: وعد منطاش بإطلاق سراح سلطانهم برقوق الجركسي، وثانيها: انتقاماً من من الناصري، الذي قتل أكثر أصحابهم وشرد الباقين، فبدءوا بالتخلص من أصحاب

(1) المقريزي، السلوك: ج5/ص234؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ص320/11.
(2) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ص 11/ ص320؛
Lane –poole , A History of Egypt, p. 330.
(3) المقريزي، السلوك: ج 5/ص237.
(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج5/ص238؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص323.
(5) حسن، مصر في العصور، ص 230؛ قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص 301.

الناصري فعندما يلقون القبض على مملوك يسألونه ((ناصري أم منطاشي فان قال ناصري انزلوه عن فرسه واخذوا جميع ما عليه واتوا به إلى منطاش))[1].

تمكن منطاش من السيطرة على السلطة في مصر بمساعدة الجراكسة له إلا انه لم يف بوعده لهم بإطلاق سلطانهم بل انه أمر بإلقاء القبض عليهم، والاهم من هذا كله أرسل شخصاً يعرف بالشهاب البريدي إلى الكرك ومعه رسالة إلى الأمير حسام الدين الكجكني يأمره بقتل سلطان الجراكسة، إلا إن النزاع داخل الكرك بين الأمير حسام وقاضي الكرك عماد الدين[2]، أدى إلى نجاة السلطان الجركسي من القتل حيث دخل عليه حسام الدين قائلاً له: ((انه لا يسلمه أو يموت وما زال به حتى سكن روعه [برقوق]))[3].

ومن الجدير بالذكر أن طموح الجراكسة بالوصول إلى السلطة كرة ثانية لم يتوقف، ولاسيما بعد أن رفض طلب الأمير منطاش بقتل سلطان الجراكسة المخلوع من قبل صاحب الكرك وتعزيزاً لهذا الموقف قامت مجموعة من الجراكسة في الكرك معلنين تأييدهم للسلطان برقوق، فأطلقوا سراحه وعاهدوه على محاربة الأتراك وإعادة عرش السلطنة للجراكسة[4]، وفي المقابل اتخذ الأتراك إجراءات احترازية حيث أرسل منطاش زعيم الترك يطلب من الأمراء والمماليك في بلاد الشام يطلب منهم التوجه إلى مصر وانه سوف يوزع الإقطاع عليهم[5].

اعد الأمير منطاش زعيم الأتراك العدة لمحاربة برقوق زعيم الجراكسة، إلا انه لم يكن يمتلك المال الكافي لتمويل جيشه لذا أمر بإلقاء القبض على بطريرك النصارى الأقباط وألزمه بدفع مبلغ قدره مائة ألف درهم، فضلاً عن إجبار زعيم اليهود بدفع مبلغ قدره

(1) المقريزي، السلوك: ج5/ص246-247.
(2) لقد كان حسام الدين زوج بنت عماد الدين المقيري حيث حصل شجار بينهما فطلق حسام زوجته، فاضطر والدها لتزويجها برجل ثاني فشق هذا الأمر على حسام. للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي، السلوك: ج5/ص253.
(3) المقريزي، المصدر نفسه:ج5/ص253.
(4) المقريزي، المصدر نفسه: 5/ 258؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: 11 / 380؛ ابن إياس، بدائع الزهور:ج1/ص280.
(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج11/ص380.

خمسين ألف درهم،واجبر كل صاحب وظيفة أن يدفع مبلغ خمسمائة درهم، فضلاً عن مصادرته أموال الأيتام وغير ذلك[1]، وبهذا الأجراء حصل منطاش على الأموال[2].

ومن الملاحظ أن الإجراءات التي قام بها منطاش ترتب عليها نتائج سلبية على الأتراك حيث قام منطاش بتوزيع الأموال على الأجناد الخاصين وعلى الأمراء من اجل الحفاظ على عرش السلطنة. أما الفئات الأخرى من الجنود لم يحظو إلا بالشيء القليل، وهذا ما أدى إلى استيائهم، فأعلنوا العصيان ضد أبناء جنسهم الأتراك، وانظموا إلى معسكر الجراكسة[3]، مما جعل الأمور أكثر تعقيداً بل وذات نتائج سلبية على الأمراء الأتراك، ولاسيما بعد خروج أسوان ووالي الصعيد على السلطة فتوجهوا إلى قوص[4]، واخرجوا ثلاثين أميراً جركسياً من السجن[5] ونتيجة لهذه الإحداث شلت الحركة الاقتصادية بمنعهم وصول المؤن إلى مدينة القاهرة [6].

وعلى ما يبدو إن الجراكسة قد أصروا على إعادة عرش السلطنة إليهم، فقد تمكنوا من الدخول إلى دمشق الخاضعة للأتراك وكذلك سيطروا على مدينة صفد [7]، وقلعتها وأطلقوا سراح الأمراء الجراكسة وأبرزهم أينال اليوسفي وقجماس ابن عم السلطان برقوق[8]، مما زاد من قوة الجراكسة ورفع روحهم المعنوية، فتوجهوا لمقاتلة الأتراك الذين الذين يتزعمهم منطاش، إلا إن ميزان المعركة كان لصالح الأتراك إذ انتهت بهزيمة الجراكسة [9]، إلا انهم لم ييأسوا من جراء هذه الخسارة، فأعدوا العدة ثانيةً لحرب الأتراك ويصور ابن تغري بردي ناقلاً عن لسان أبيه موقف الجراكسة قائلاً: ((بان جيش برقوق قاتل دفاعاً عن بقائه وليس محبة ببرقوق...))[10]، فتمكنوا من هزيمة الأتراك ودخولهم

(1) لقد الزم منطاش حاكم القاهرة ومصر بان يدفع كل منهما مائتي ألف درهم، والزم جميع الأمراء الذين لم يخرجوا مع الجيش أن يتبرعوا بعدد من الخيل. ينظر: المقريزي، السلوك: ج5/ص261.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ص11/ص362.
(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص 320.
(4) قوص: مدينة كبيرة في صعيد مصر وهي على مقربة من الفسطاط.للمزيد من التفاصيل ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4/ص413.
(5) ضومط، الدولة المملوكية، ص 320.
(6) المرجع نفسه، ص 320.
(7) صفد: مدينة مطلة على حمص وبلاد الشام. للمزيد ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان:ج3/ص412.
(8) المقريزي، السلوك: ج5/ص276.
(9) المصدر نفسه: ج5 /ص273.
(10) النجوم الزاهرة: ج11/ص370.

مصر، أما زعيم الأتراك منطاش ومن بقي معه من الأتراك هربوا إلى دمشق وتحصنوا فيها، فلحق بهم الجراكسية وتمركزا في قرية شقحب القريبة من دمشق لمراقبة كل من يفر من الأتراك لكي يسهل القبض عليهم، لم يبق الأتراك متحصنين في دمشق فانسحبوا منها جنوباً باتجاه حلب، وبذلك تمكن الجراكسة من دخول دمشق سنة 794هـ/1391م وقضوا بشكل كامل على الأتراك، ومن ثم عادوا إلى القاهرة لإعلان الولاء التام للسلطان برقوق في مرحلة حكمه الثانية على المماليك بصفة رسمية، فأعلنت الكرك وصفد والوجهين القبلي والبحري تأييدهما للجراكسة وسلطانهم بدلاً من الأتراك الذين أذاقوهم العذاب [1]، فقرر الجراكسة تغيير سياستهم وعدم الالتجاء إلى القسوة والعنف في التعامل مع الناس، فأصدر السلطان عفواً عاماً عن جميع المعارضين الذين أثاروا الفتنة [2]، باستثناء منطاش، حيث أرسل السلطان إلى الأمير نعير بن جبار يطلب منه إلقاء القبض عليه مقابل أن يعينه على بعض مدن بلاد الشام، فلما أدرك منطاش انه سيقبض عليه اخذ سكيناً وضرب نفسه، وحمل إلى قلعة حلب، فقطع رأسه وأرسل إلى مصر فأمر السلطان أن يعلق رأسه على باب قلعة الجبل[3].

وبذلك استقرت الأوضاع في مصر وأصبحت السلطة بيد الجراكسة لينتهي النزاع بين الجراكسة والأتراك الذين أعلن من بقي منهم الولاء للسلطان برقوق حتى قيام الدولة العثمانية.

(1) ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 11 / 376.
(2) حسن، مصر في العصور، ص 230.
(3) بيشوفي الجرماني، تحفة الأنباء في تاريخ حلب الشهباء (د.م، بيروت: 1880م)، ص 96؛ سليم، عصر سلاطين، ص 44؛ عباس، تاريخ بلاد الشام، ص 296.

الفصل السادس

عوامل ازدهار التجارة المصرية في العصر المملوكي

الفصل السادس

عوامل ازدهار التجارة المصرية في العصر المملوكي

لاشك أن أي ازدهار حضاري في أي بلد يتطلب توافر عدة مقومات تسهم في توفير الأرضية الخصبة، وبما أن التجارة هي إحدى المعالم الحضارية لتقدم البلاد، ولاسيما ذات الموقع التجاري المميز، فمن الضروري الوقوف بتأني على الأبعاد الاقتصادية لها [1].

لقد كان لمصر في عصر المماليك الجراكسة علاقات خارجية واسعة النطاق مع عدد كبير من الدولة المعاصرة لها، وتنوعت تلك العلاقات بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي،إلاّ أن محور هذه الدراسة سينصب على الجانب الاقتصادي فقط، والذي تضمن كل من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وكل تلك القطاعات شكلت المقومات الأساسية للاقتصاد المملوكي، وممّا هو ملاحظ أن القطاع الزراعي ارتبط بالجيش لكون المماليك استحدثوا نظاماً إقطاعياً بُنيَ على أُسس تتلائم مع الحكم العسكري القائم، إلا أن القطاع الحرفي ارتبط بالوضع السياسي الداخلي لدولة المماليك الجراكسة، أما القطاع التجاري الذي يعد من أهم القطاعات للمماليك الجراكسة لأنه كان مرتبطاً بالسياسة الخارجية، فضلاً عن السياسة الداخلية لها [2].

إن تعرضَ القطاعين الحرفي والزراعي في مصر إلى الفساد والإهمال جعلّ السلطنة الجركسية تصب جل اهتمامها الأول والأخير على القطاع التجاري، الذي لم تبرز أهميته إلا في أواسط القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وهذا يعود إلى عدة عوامل كان لها تأثير على عدم انتباه المماليك إلى الجانب التجاري قبل ذلك الحين، ومن هذه العوامل: العداء السياسي والعسكري المستمر مع القوى الأوربية، وكذلك تشجيع المغول للتجارة البرية عن طريق بلاد فارس وأرمينيا وموانئ البحر المتوسط، فضلاً عن قرارات الحرمان

(1) ياسر عبد الجواد حامد المشهداني، العلاقات المصرية ـ الهندية (648-923هـ/ 1250-1517م) دراسة في الجوانب السياسية والحضارية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (جامعة الموصل: 2000م)، ص 41.

(2) ضومط، الدولة المملوكية، ص 83 –84، 179، 201.

[1]، التي أصدرتها البابوية ونصت فيها على تحريم المتاجرة مع المماليك المسلمين، ولاسيما بعد سقوط الإمارات الصليبية في بلاد الشام [2] لذلك اتسمت العلاقات بين الشرق والغرب قديماً وحديثاً بالطابع العدائي تارةً والسلمي تارةً أخرى، وعلى الرغم مما تركته الحروب الصليبية من أثار سلبية على جانبي البحر المتوسط، فان العلاقات التجارية لم تنقطع نهائياً، إذ أن الاقتصاد يرتكز على وحدات يكمل بعضها البعض الآخر، ومنذ ذلك الحين استحدثت دولة المماليك الجراكسة نظاماً للتجارة، ووضعت له قواعد ثابتة للمبادلات التجارية القائمة بين آسيا وأفريقيا وأوربا [3].

وقبل ذكر عوامل ازدهار التجارة المملوكية في مصر، لابد من التركيز على ابرز الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة، والتي كانت سبباً في ازدهار تجارة المماليك لمدة لا تزيد عن أربعين سنة، فالحدث الأول تمثل بسقوط القسطنطينية في سنة 857هـ/1453م بأيدي الأتراك العثمانيين، ونتج عنه اضطراب التجارة بين الشرق والغرب، فبعد أن كان التجار الأوربيون يسلكون الطرق البرية والبحرية عبر آسيا إلى أوربا عبر البحر الأسود والأناضول والمضايق،أصبح المرور بتلك الطرق أمراً صعباً، فضلاً عن سوء معاملة السلطات العثمانية للتجار الايطاليين، وإغلاق البحر الأسود أمام تجارهم، الأمر الذي أدى إلى مغادرة قسم منهم إلى بلادهم. أما القسم الآخر، فقد اتخذ طريقاً بديلاً أكثر أمناً على تجارتهم متجهاً إلى البلاد الجركسية [4].

---

(1) لقد نجحت التحريمات البابوية لفترة من الزمن استمرت حتى النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، وذلك بسبب التطورات السياسية والاقتصادية التي حصلت في الشرق. للمزيد من التفاصيل. ينظر: ضومط، الدولة المملوكية، ص 204-205.

(2) توفيق سلطان اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر البحرية في عصر المماليك (مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: 1975م)، ص 39؛ سير مارس ارنولد، تراث الإسلام (دار الطليعة، بيروت: 1972م)،ص 2؛احمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي(دار الغد، بيروت:1979م)، ص368؛
R. H.C. Davis , A History Of Medieval Europe (Great Britain , London: 966) , p. 391 ; Arnold Hottinger , The Arabs their history Culture and plece in the Modern World(Great Britain , London: 1960): part. I / p. 110 , 113.

(3) علي السيد علي محمود، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين (عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية: 1996م)، ص 131؛ المشهداني، العلاقات المصرية، ص 41.

(4) كلود كاهن،الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة:احمد الشيخ(د.م.،القاهرة: 1995م)، ص 248؛
Aliyahu Ashtor , Studies On The Levantine Trade In The Middle Ages (Great Britain , London: 1978) , p. 21 ; J. B. Bury ,The Cambridge Medieval History (Great Britain , London: 1964): Vol. VIII/ p. 231.

اما ما يخص الدولة العثمانية التي أولت كل اهتمامها للعمليات الحربية من اجل السيطرة والتوسع، لذلك لم تعطِ أية أهمية للتجارة، بل أنها قامت بإلقاء القبض على جميع الجاليات الأجنبية، ولاسيما التجار الايطاليين الذين احتكروا التجارة في المنطقة منذ امد بعيد[1]، وفيما يتعلق بالجانب الأوربي، ولاسيما البابوية التي كانت تفرض قيوداً معينة من أبرزها، منع المتاجرة مع الدول الإسلامية، إلا أن ما حصل للتجار الايطاليين بعد سقوط العاصمة البيزنطية القسطنطينية جعلها تتساهل في فرض بعض القيود المفروضة على بضائع معينة فأعطتهم الحرية في التعامل مع دولة المماليك الجراكسة، ولاسيما في مجال استيراد البخور والتوابل[2] النفيسة Spices [3] ذات القوة الشرائية العالمية [4] والحرير والمصنوعات الخزفية [5] تعويضاً لما فقدوه من أسواق القسطنطينية في المجال التجاري،

(1) لقد حاولت الممالك الإيطالية التقرب من الدولة العثمانية خلال فترة صراعها مع البيزنطيين، وفي أثناء ذلك راسلت الممالك الإيطالية أيضاً البيزنطيين سراً من اجل عدم فقدان مصالحها التجارية. للمزيد ينظر: نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى (مطابع الهيئة المصرية، القاهرة: 1973م)، ص 38.

(2) لقد كان تركيز التجارة الأوربية على محصولين أساسيين في تجارتهم منها البخور والتوابل التي لا يمكن الاستغناء عنهما، لأهميتها الدينية والدنيوية، فالكنائس والأديرة كانت تحتاج إلى البخور، ولاسيما في أوقات الصلاة والاحتفالات الدينية، وهذا يرفع من شأن الكنيسة، أما التوابل فهي لا تقل أهمية عن البخور، فهي تتعلق بالناحية الغذائية، لاستخدامها في حفظ الأطعمة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عاشور، بحوث ودراسات، ص 131-132.

(3) Spices: يستخدم مصطلح Spices لحد ما لغير ما يقصد به كتوابل، لأنه في العصور الوسطى كان يشار بهذا المصطلح على مجموعة متنوعة من المنتجات، ففي إحدى المعاهدات المبكرة في القرن الرابع عشر تم إدراج (288) نوعاً مختلفاً من هذه المنتجات التي تشمل (القطن والنحاس والتمور والصمغ العربي والخردل وزيت الزيتون والبهارات والرصاص والشمع ...الخ) وكانت تلك المواد تأتي من الشواطئ الجنوبية أو الشرقية للبحر المتوسط، وكان لها مردود مالي كبير في الشمال. ينظر: Divas , A history , p. 395.

(4) لم تحدد القيمة الشرائية لتلك المواد حتى بدايات القرن السابع عشر الميلادي / إذ كانت السلع تقدر بموازين ومقاييس أو معايير تختلف حسب الزمان والمكان، فقد كانت مادة الفلفل تقدر بثلاثمائة رطل في الهند، بينما يساوي مئة رطل في منطقة البحر المتوسط. ينظر: شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية " 41-904هـ/661-1498 " (مطابع السياسة، الكويت: 1990م) ص 215.

(5) عاشور، بحوث ودراسات، ص 131-132؛
Pirnne , Economic and the Social History of Medieval Europe (Great Britain London: 1966) , p. 144 – 145.

ومن البضائع التي منع التعامل بها، وخاصة التي تدخل في الأعمال الحربية كالأخشاب التي تدخل في صناعة السفن [1].

ومما هو معلوم أن تأخر وسائل الإنتاج في المدن الأوربية طوال العصور الوسطى كان حافزاً لاتجاههم نحو الشرق من اجل الحصول على البضائع التي يحتاجونها مقابل ذلك بدأ الإقطاع الأوربي بالتلاشي تدريجياً، فتحول النظام الإقطاعي الأوربي من زراعي إلى تجاري في أواخر القرون الوسطى حتى اندفع الأوربيون في طلب السلع الشرقية، فوصلت إليهم عن طريق قنوات الاتصال التقليدية التي هي على وجه التحديد عبر آسيا الوسطى وروسيا والخليج العربي والبحر الأحمر، ومنه إلى سواحل البحر المتوسط، ومن ثم تنقل إلى أوربا [2].

أما بخصوص الحدث الثاني فيتعلق بالسياسة التعسفية التي استخدمها حاكم اليمن ضد التجار الأوربيين في ميناء عدن، منها فرض الضرائب الباهظة الثمن على البضائع التي يحملها التجار، فضلاً عن التفتيش الدقيق الذي تقوم به السلطات اليمنية [3]، ولذلك ارتفعت أسعار السلع في أسواق مصر لعدم وصولها إلى الموانئ المصرية وهذا ما قلل من فرص الربح المجزي للدولة والتجار في مصر، علماً ان نسبة كبيرة من التجار في عدن كانوا من المصريين،الذين تلقوا تحذيراً من سلطانهم في سنة 857هـ/1453م من إرساء سفنهم في ميناء عدن، والطلب منهم الإقامة في ميناء جدة [4]، فضلاً عن تذمر التجار الأوربيين أيضاً من تلك السياسة ذات المصلحة الواحدة، وخاصة عندما كان لا يسمح للسفن القادمة من

(1) فهمي، طرق التجارة، ص 39؛ عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوربي في اسيا (1600-1800م) (منشورات الجامعة الأردنية، عمان: 1987م)، ص 6.

(2) عاشور، بحوث ودراسات، ص 131 –132؛ حياة ناصر الحجي، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الاسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجري / الرابع عشر والخامس الميلادي، دراسة وثائقية (مطبعة كويت تايمز، كويت: 1980م)، ص 360؛ أمين، دراسات في النشاط، ص7.

(3) عندما تصل إحدى السفن إلى ميناء عدن، يصعد إليها عمال الميناء وينزع قلاعها ودفتها ومرساتها حتى لا يسمحوا لها بالإبحار قبل دفع الضرائب، ثم يصعد رجل يفتش الرجال تفتيشاً دقيقاً مهيناً، وكذلك تفتش النساء امرأة. ينظر: المقريزي، السلوك، ج4 / ق2 /ص681؛ عثمان، تجارة المحيط، ص 175.

(4) ازدادت أهمية ميناء جدة في التجارة المصرية الهندية منذ سنة (825هـ/1422م) إذ أصبحت السفن التجارية القادمة من الهند تبحر مباشرةً من دون المرور بميناء عدن، وبذلك ازدهر ميناء جدة، الأمر الذي حفز السلطة المملوكية من الأشراف المباشر على الميناء من لدن كل سلطان جركسي يتولى السلطنة لغرض جمع الضرائب، وبهذا صار يتوجه كل عام أمير مملوكي للجباية بأمر من السلطان. ينظر: المشهداني، العلاقات المصرية، ص 51-52.

الشرق الأقصى من الهند والصين إلى أن تصل إلى شمال ميناء عدن في البحر الأحمر، إلا أن آخر ما تصل إليه السفن هو ميناء عدن ومن ثمة تنقل البضائع شمالاً اما عن طريق القوافل في شبه الجزيرة العربية أو عن طريق السفن إلى موانئ مصر والحجاز[1]، مما أدى إلى تقليل أهمية طرق التجارة الأسيوية في القرن الثامن الهجري/الرابع العشر الميلادي، وانتعاش طريق البحر الأحمر في مصر، الأمر الذي أتاح الفرصة لسلاطين الجراكسة من استثمار الطرق التجارية والاستفادة من التجارة من اجل تثبيت أركان دولتهم وبهذا أصبحت التجارة عنصراً مهماً من عناصر العلاقات الاقتصادية لدولة المماليك الجراكسة [2].

وبعد أن وقفنا على أهم الأحداث التي عاشتها مصر آنذاك، وأسهمت في تقدم الحياة الاقتصادية وتطورها في عصر المماليك الجراكسة، لابد من التركيز على أبرز العوامل التي تمكنت من خلالها سلطنتهم من السيطرة على تجارة الشرق والغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس العشر الميلادي [3]، ومن أبرز تلك العوامل:

أ. الموقع الجغرافي

لقد كان لموقع مصر الجغرافي أثرٌ إيجابيٌ في حياتها الاقتصادية والسياسية [4]، إذ يحدها من الغرب الصحراء الليبية، ومن الجنوب بلاد النوبة، أما من الشمال فيحدها البحر المتوسط وبلاد الشام ومن الشرق البحر الأحمر [5]، ممّا مكنها من السيطرة بشكل واضح على منطقة حوض البحر المتوسط [6]، فضلاً عن ذلك جعلها حلقة وصل بين تجارة الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى [7]، وبحكم ذلك الموقع أصبحت التجارة المورد

(1)فهمي، طرق التجارة، ص 138؛ عثمان، تجارة المحيط ، ص 174-176.

(2) حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية 1970-1981 مرحلة السادات (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1998م)، ص 194؛

Tom Little , Modren Egypt (Great Britain , London: 1967) , p. 24.

(3) Syduey Netteton Fisher , The Middle East A history (Great Britain , London: 1960) , p. 143.

(4) اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 3؛ عاشور، العصر المملوكي، ص 1.

(5) إبراهيم بن محمد الاصطخري، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال، مراجعة، محمد شفيق غربال (دار القلم، القاهرة: 1961م)، ص 39؛ أبو القاسم النصيبي ابن حوقل، صورة الأرض (مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه، بيروت: د. ت.)، ص126؛

Camille Mirepoix , the Missle East the Arab States(No. p., London: No. D.) , p 19.

(6) نور الدين حاطوم، تاريخ العصر الوسيط (دار الفكر الحديث، بيروت: 1967م)، ص 433.

(7) محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي (656-922هـ / 1258-1516م) دراسة ونصوص (منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت: 1980م)، ص63؛ عبد علي الخفاف، جغرافية العالم الإسلامي أسس عامة في المحيطين الطبيعي والبشري(دار الشروق، الأردن: 2003م)،ص 17.

الرئيس لدولة المماليك الجراكسة، وذلك لقيامها بفرض رسومٍ كمركية على البضائع التجارية الداخلة إلى الموانئ المصرية [1]، وبذلك بسطت المماليك نفوذهم على ثلاثة بحار هامة وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ومدخل المحيط الهندي [2]، مما مكنهم من تكوين علاقات تجارية مع معظم دول أوربا المتمثلة بالممالك الإيطالية والأسبانية وفرنسا [3]، وبهذا شغلت دولة المماليك الجراكسة مكانة سياسية واقتصادية هامة طوال فترة فترة حكمهم، وأصبحت مصر سوقاً اقتصادياً مفتوحاً للتبادل التجاري [4].

ب. سياسة الدولة

لقد كان لسياسة المماليك الجراكسة أهمية كبرى في ازدهار تجارة مصر الخارجية من خلال الإجراءات التي كان يتخذها سلاطينها الذين سعوا إلى تشجيع حركة التبادل التجاري في الموانئ المصرية، فضلاً عن منح التجار الأوربيين الكثير من الامتيازات الاقتصادية والتسهيلات الإدارية والضمانات القضائية [5]، وذلك يتطلب أمرين، الأول: تأمين طرق التجارة من القراصنة من أجل إيصال بضائع الشرق سليمة إلى موانئ الدولة المملوكية في البحر عبر ميناء عيذاب [6]، والبحر المتوسط من خلال مينائي دمياط [7]

(1) ارنولد، تراث الإسلام: ج1/ص92؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 39.
(2) عبد اللطيف، الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله (مطبعة التعليم العالي، بغداد: 1987م)، ص 66 – 67؛ شمس الدين أبي عبد الله الانصاري، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (د. م، لايبزك: 1923م)،ص 229؛
Mirepoix , The Missle , p. 19.
(3) محمد محمد إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات (المطبعة الفنية، مصر: 1973م)، ص 49؛ محمد كريم إبراهيم، العلاقات التجارية بين عدن والهند خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني والثالث عشر الميلاديين، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1987م): ع33/ص 225.
(4) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس وآخر (دار العلم للملايين، بيروت: 1977م): ج2/ص250؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية أبان العصر العثماني (1517- 1789) بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (الكويت: 1983 م): ع19، ص 17.
(5) عاشور، بحوث ودراسات، ص 137؛ الحجي، العلاقات بين سلطنة، ص 360.
(6) ميناء عيذاب: يقع على ساحل البحر الأحمر الغربي ويعد مرسى للسفن القادمة من الهند والصين ، وقد وقد اختلف المؤرخون الأقدمون في أمر تبعيتها، فقسم ينسبه إلى البجاة إحدى نواحي الحبشة، والقسم الآخر ينسبه إلى مصر وهو الأصح، ومنه تسير المراكب التجارية القادمة من ميناء عدن إلى الموانئ المصرية. ينظر: محمد بن احمد بن جبير، رحلة ابن جبير (دار صادر، بيروت: 1964م)، ص 48؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4/ص171.
(7) ميناء دمياط: وهو أشهر الموانئ البحرية المهمة على النيل، يقع شرق مصر نهاية البحر الأحمر، تعرض لعدة هجمات من لدن الصليبيين أثناء الحكم الأيوبي لمصر، إلا أن تمت إعادة بنائه في العصر

والإسكندرية [1]، أما الأمر الآخر فهو تشجيع التجار الأوربيين على جلب بضائعهم إلى الموانئ التابعة لدولة المماليك الجراكسة مقابل حصولهم على حاصلات الشرق [2].

وتنفيذاً للأمر الأول الذي يخص حماية المراكب التجارية القادمة من الموانئ المصرية فقد أصدرت دولة المماليك الجراكسة أمرا يقضي بتحطيم المركز التجاري في عدن [3]، ولاسيما بعد سقوط مدينة القسطنطينية ليتسنى وصول المراكب التجارية إلى ميناء عيذاب وجدة، فضلاً عن اتخاذ إجراء آخر ينص على تخصيص رسومٍ كمركية على المراكب الداخلة إلى الموانئ المصرية، ومقابل ذلك فرض غرامة مالية عالية على المراكب التجارية المخالفة لذلك الأمر، أي سوف تكون الضريبة 10% للسلع الواردة من الشرق إلى ميناء جدة، أما في حالة توجه التجار ببضائعهم إلى ميناء عدن عندئذ ستضاعف الضريبة على البضائع التجارية، وان تطلب الأمر فستتخذ الدولة أسلوباً مشدداً يقضي بالمصادرة عند الحاجة هذا من ناحية [4]، ويعلق المقريزي على ذلك قائلاً ((وجعل عقوبتهم ان من اشترى بضاعة من عدن وجاء بها إلى جدة، ان كان من الشاميين أو المصريين، ان يضاعف عليه العشر بعُشْرَيْن، وان كان من أهل اليمن أن تؤخذ بضاعته بأسرها))[5]، أما من ناحية أخرى تشجيع التجار الأوربيين على جلب بضائعهم إلى الموانئ المصرية فقد قام المماليك الجراكسة بتقديم الخدمات والتسهيلات لتجار أوربا، وذلك ببناء الفنادق والخانات

المملوكي، إذ تنقل منه البضائع إلى منطقة الفرما ثم السويس، ويعد مخرج التجارة المصرية إلى البحر المتوسط. للمزيد من التفاصيل ينظر: الاصطخري، المسالك والممالك، ص 30؛ غرس الدين بن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق بولس راميس (المطبعة الجمهورية، باريس: 1893م)، ص 35.

(1) ميناء الإسكندرية: من أشهر الموانئ في البحر المتوسط، إذ يعد منفذاً للتجارة المصرية، ويعد كذلك من اكبر الأسواق العالمية لتصدير التوابل الهندية، وكان يسمى بمخزن العالم. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج1/ص187.

(2) عاشور، العصر المملوكي، ص 296-299؛ بحوث ودراسات، ص 33، 136.

(3) ميناء عدن: وهو من اكبر المراكز التجارية، ويعد مدخل البحر الأحمر الجنوبي، ويبعد عن باب المندب 100كم. للمزيد ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4 /ص89؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7/ص32.

(4) عثمان، تجارة المحيط، ص 176؛

Lane – Pool , A History of Egypt, p. 340.

(5) السلوك: ج4/ ق2 /ص929.

ليتسنى لتجار أوربا السكن فيها، وتعيين قنصل داخل الفندق يشرف على شؤون التجارة ومصالحهم، فضلاً عن ذلك إعفائهم من دفع الرسوم السنوية [1].

لقد ترتب على كل ما سبق ذكره توافد عدد كبير من التجار الأوربيين إلى مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، لارتياحهم من التسهيلات التي قدمت لهم من لدن السلطات الجركسية التي تخدم مصالحها التجارية، فضلاً عن حسن المعاملة التي تلقوها من لدن العاملين في الموانئ [2]، ومما يثبت ذلك زيارة الأمير الفرنسي لمصر في سنة 798هـ/1395م، واطلاعه على واقع التسهيلات المقدمة من قبل المماليك الجراكسة [3]، فضلاً عن ذلك فإن هنالك أُموراً أخرى ساعدت على ازدهار تجارة المماليك الجراكسة منها اهتمام السلاطين بالجانب الأمني الخاص بالأسواق التجارية من اجل توسيع نطاق التجارة لاستقبال اكبر عدد ممكن من التجار الأوربيين [4]، إلى الأسواق الجركسية التي كانت على ثلاثة أنواع منها المحلية والموسمية والسنوية، علماً أن الأسواق المحلية كانت دائمية، أما الأسواق الموسمية فكانت تفتح في فترة ورود التوابل من الأسواق الهندية، إلا أن الأسواق السنوية كانت تفتح في مناسبات الأعياد فقط[5].

وعلى الرغم من ذكر العوامل التي ساعدت على ازدهار تجارة مصر، إلا أن سياسة السلاطين الجراكسة كانت عاملاً أساسياً لازدهارها، ففي عهد السلطان اينال الذي اتخذ إجراءات أمنية مشددة، حفاظاً على الحركة التجارية التي كان لها مردودٌ إيجابيٌ على دولة المماليك الجراكسة، وذلك بفرضه ضرائب على البضائع التي تكون قيمتها 20,000 دوك مقابل دفع رسم كمركي يقدر بحوالي 4000 [6]، فضلاً عن فرض دولة المماليك الجراكسة الحماية اللازمة على السلع التابعة للتجار الأوربيين، وإصدار أمر ينص على إعفاء السلع العائدة للتجار الأكثر إقامة ومتاجرة مع الدولة المملوكية من الضرائب الكمركية، والسماح لهم بتوسيع وكالاتهم التجارية، وإنشاء مخازن وفنادق، وتعيين وكلاء لقناصلهم في بعض

(1) فهمي، طرق التجارة، ص 13.
(2) ضومط، الدولة المملوكية، ص 223؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 53.
(3) عاشور، العصر المملوكي، ص 301.
(4) ابن شاهين، زبدة كشف، ص 41؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922م) (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 1984م)، ص 24-25؛ عمر سلهم صديق آل صالح بك، الحركة الصليبية في ساحل شرق أفريقيا (669-950هـ/1270-1534م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2001م)، ص 123.
(5)عن الأسواق وأسمائها ينظر:المقريزي، الخطط: ج2/ص94- 107؛ فهمي، طرق التجارة، ص281-284.
(6) فهمي، المرجع نفسه، ص 126-127.

الموانئ والمراكز التجارية للإشراف على عمليات البيع والشراء وتحصيل الرسوم الكمركية وتسليمها إلى السلطات الحاكمة، ونتيجة لتلك السياسة السلمية التي اتبعها السلطان أينال شجعت الأوربيين بالوفود إلى مناطق نفوذ الدولة المملوكية وبأعداد كبيرة ولاسيما تجار البنادقة الذين منحوا حرية التعامل التجاري إذ سُمح لهم بتداول نقودهم الخاصة من ناحية بهم والمعروفة بـ (الدوك البندقي) كعملة رسمية في عملية التجارة [1].

ومن الجدير بالذكر أن السياسة التي اتبعها السلطان أينال قد سهلت الحركة التجارية في مصر، وهذا ما كان له مردود ايجابي لدولته بفرضها الرسوم الكمركية على البضائع الداخلة والخارجة من موانئها.

أما في عهد السلطان قايتباي شهد عهده توتراً في العلاقات مع الدولة العثمانية التي حاولت بدورها بسط السيطرة على القبائل التركمانية، وعلى الرغم من كل تلك الظروف السياسية المضطربة فقد اهتم السلطان الجركسي بالجانب التجاري الذي عدّهُ المورد الرئيس لدولته من أجل تثبيت أركانها الدولة والوقوف أمام الخطر العثماني المهدد لدولته من جهة الشمال، وبناءاً على تلك الظروف السياسية التي انعكست على الجانب التجاري، وعلاقة الدولة المملوكية بالدول الأوربية، ففي سنة 875هـ/1470م استقبل السلطان الجركسي قايتباي سفير ملك فرنسا لويس الحادي عشر الذي كان يحمل رسالة مضمونها تهنئة السلطان بتوليه عرش السلطنة،وكذلك إبقاء الاتفاقيات التجارية السابقة مع الاحتفاظ الامتيازات كافة التي كانت في عهد السلاطين السابقين [2].

لقد واصل السلطان الغوري سياسة أسلافه من السلاطين الذين صبوا اهتمامهم على التجارة، فكانت خطواته الأولى تهدف إلى إنشاء عدد من المراكب التجارية في مدينة رشيد ورصيف بولاق، وأوكل تلك المهمة إلى الأمير محمد يبك في سنة 914هـ/1510م الذي كانت مهمته توفير الأمن للموانئ المصرية وحماية السفن التجارية القادمة إلى الموانئ من هجمات القراصنة [3]، لتسهيل حركة العملية التجارية إلى أكبر حدٍ ممكن [1]، وتدعيماً للحالة

(1)فهمي، طرق التجارة، ص 39؛ علماً أن دولة المماليك الجراكسة في عهد الناصر فرج ضربت عملتها على زنة الدنانير الافرنتية، كتب على وجهها الأول ((لا اله إلا الله محمد رسول الله))، وفي الوجه الثاني اسم السلطان، وفي وسطه سفط مستطيل بين خطين، وعرفت بـ (الناصرية). ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ج3 /ص508.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص 52.

(3)فهمي، المرجع نفسه، ص 126؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 4، 39.

للحالة الأمنية التي كان بحاجة إليها الجانب التجاري الجركسي، فقد تم تكوين قوى بحرية أخرى في منطقة السويس في سنة 917هـ/1513م التي خصصت لمتابعة القراصنة المتواجدين في البحر الأحمر والمحيط الهندي ومهاجمتهم [2]، ولهذا السبب توافد الكثير من التجار الأوربيين إلى الدولة المملوكية، فأصبحت على هذا ملتقى لجميع التجار الاوربيين كالبنادقة والجنويين والكتلانيين والفلورنسيين [3].

ج. المعاهدات والاتفاقيات التجارية

كما ذكرنا سابقاً فقد كان لمصر في عصر المماليك الجراكسة الحظ الأوفر بالجزء الأكبر من التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وكانت تلك الروابط الاقتصادية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات التجارية والاتصالات الدبلوماسية مع ملوك الدول الأوربية وحكامها[4] فاتبع السلاطين سياسة عقد معاهدات مع الدول الأوربية من اجل تسهيل العملية التجارية، وما ترتب على ذلك من فائدة للدولة الجركسية من دخول اكبر عدد من المراكب التجارية إلى الموانئ التابعة لها، وبذلك يتم فرض ضرائب على البضائع بقدر قيمتها [5].

لقد أصبحت التجارة من ابرز المظاهر المهمة في الاقتصاد الجركسي لما لها من مردود مادي واسع، ولهذا السبب حرص المماليك الجراكسة على بسط نفوذهم السياسي على موانئ البحر الأحمر والحجاز الذي يعد المنفذ التجاري لهم، بناءاً على تلك المعاهدات والاتفاقيات الايطالية والاسبانية [6]، التي استمرت مدةَ خمسٍ وعشرينَ سنةً [7].

إنْ دلَّ هذا على شيء فانما يدل على المكانة السياسية التي كانت تتمتع بها دولة المماليك الجراكسة آنذاك، وهذا ما انعكس على الجانب التجاري الذي حرص عليه سلاطين المماليك الجراكسة، ففي سنة 814هـ/1411م، وصلت إلى السلطان الناصر فرج رسالة من دوق البندقية بواسطة مبعوثه نيقولا البندقي التي نصت على مقترحات تخص الجانب الأمني

---

(1) زاهر رياض، استعمار أفريقيا (الدار القومية، القاهرة: 1965م)، ص 12.
(2) ابن إياس، بدائع الزهور: ج5/ص67؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص91.
(3) ابن إياس، بدائع الزهور : ص5/ص70.
(4) سعد، تاريخ مصر، ص 401؛ عاشور، العصر المملوكي، ص 303.
(5) اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 7.
(6) حسن، مصر في العصور، ص 494-495؛ عبد الرزاق ذنون الجاسم، العلاقات السياسية والاقتصادية بين المماليك وبلاد النوبة (644-923هـ/1250-1517م) دراسة في التأثيرات الحضارية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 1980م)، ص 61.
(7) رياض، استعمار أفريقيا، ص 12.

لتجار البندقية، وهذا ما سهل عملية دخولهم في الموانئ المصرية بكل حرية وأمان، واستمراراً لتلك المراسلات أرسل القبطان الجنوي رسالة في السنة ذاتها إلى السلطان الجركسي عبَّر فيها عن الثناء والشكر لحسن المعاملة لتجارهم من قبل السلطة الجركسية، وأوضح له انه بالمقابل سوف يتوجب على الجنويين حماية المراكب التجارية الأوربية الداخلة إلى الموانئ المصرية [1].

وكان حصيلة تلك المعاهدات والمراسلات انتعاش الحركة التجارية واستمرارها خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين / الرابع والخامس عشر الميلاديين، فضلاً عن كثرة توافد التجار الأوربيين إلى دولة المماليك الجراكسة مستفيدين من الوضع الأمني الذي شهدته تلك الحقبة.

وممّا هو ملاحظ ان الوضع السياسي لكل دولة له تأثير على الجانب الاقتصادي للدولة وهذا ما تبين في عهد السلطان برسباي لما شهده عهده من حروب خارجية مع كل من قبرص[2] ورودس[3]، وعلى الرغم من ذلك كان للتجارة دورٌ في العلاقات الجركسية الأوربية، فقد استقبل السلطان المبعوث البندقي حاملاً معه رسالة تخص الناحية التجارية

(1) جوزيف نسيم يوسف، علاقات مصر بالممالك التجارية الإيطالية في ضوء وثائق صبح الأعشى (د.م.، الإسكندرية: 1971م)، ص 105 –107.

(2) تعد قبرص إحدى جزر البحر المتوسط و كانت تشكل محطة تجارية بين شرق البحر المتوسط وغربه، للمزيد من التفاصيل عن الموقع والأهمية ينظر: علية عبد السميع الجنزوري، الحروب الصليبية (المقدمات السياسية) (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1999 م)، ص67؛ سعيد عاشور، قبرص والحروب الصليبية ، ص1 وما بعدها، فتحها العرب المسلمين في أوائل القرن الأول الهجري / السادس الميلادي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عز الدين أبو الحسن ابن الأثير، الكامل في التاريخ (دار صادر، بيروت: 1965م): ج3/ص74.

(3) رودس: هي احدى جزر شرق البحر المتوسط شر، كانت جزيرة رودس خاضعة للسيطرة البيزنطية، وتم فتحها في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان سنة (53هـ/672م) الذي أرسل حملة عسكرية بقيادة جنادة بن أمية الأزدي وبعد عملية الفتح أرسل الخليفة جالية إسلامية تم إسكانها فيها، ومن ذلك فقد تباينت السيطرة عليها بين الدولة العربية الإسلامية والامبراطورية البيزنطية. للمزيد من التفاصيل ينظر: آبن الأثير، الكامل: ج 3/ ص493؛ حبيب غزالة، جزيرة رودس جغرافيتها وتاريخها واثارها (د. م. - د. م.: د. ت.)، ص 18؛ رمزية الاطرقجي، نشاط العرب في حوض البحر المتوسط،بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1989م): ع 39 /ص 131.

التي تؤكد على توثيق العلاقات التجارية بينهما واستمرارها ورحب السلطان بذلك، فضلاً عن منحه إياهم امتيازات تجارية خاصة بتجارهم [1].

أما السلطان جقمق فقد اتبع سياسة أسلافه بما يخص العلاقات التجارية مع الدول الأوربية وأولى خطواته استئناف تلك العلاقات التجارية التي أثمرت عن تعهد السلطان للتجار البنادقة بإعطائهم حرية التجارة وعدم إجبارهم على فرض سعر البضائع والسلع [2]، واستمراراً لسياسة العلاقات التجارية شهد عهد السلطان قايتباي في سنة 901هـ/1495م اتفاقاً مع التجار الفلورنسيون، إلا انه في عهد السلطان قانصوة الغوري سنة 910هـ/1501م حصل الفلورنسيين على امتيازات أوسع من ذي قبل منها السماح لهم بان يقيم القنصل الفلورنسي في مدينة الإسكندرية من اجل تسهيل عملية دخول تجارهم إلى موانئ الدولة المملوكية، ولاسيما الإسكندرية ودمياط ورشيد، وبعد ثلاث سنوات تم تجديد الاتفاقية وأضيف إليها نصٌ آخر يفيد بحرية التجارة للتجار الفلورنسيين داخل الدولة المملوكية [3].

وعلى ما يبدو أن السياسة التي اعتمدها سلاطين الدولة المملوكية بخصوص الاتفاقيات التجارية والامتيازات للتجار الأوربيين كانت تختلف من سلطان لآخر بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية، وكما أوضحنا آنفاً بان الحروب مع الصليبيين في جزيرة قبرص ورودس في عهد السلطان برسباي أثرت على الناحية التجارية، إلا انه في عهد السلطان الغوري الذي يعد آخر سلاطين[4] دولة المماليك الجراكسة، أصبحت لدى التجار الأوربيين امتيازات تجارية واسعة وطويلة الأمد، وذلك لدعم اقتصاد الدولة المملوكية.

ولاستكمال عوامل ازدهار التجارة الجركسية اتبعت الدولة المملوكية السياسة الودية مع الدولة التي كانت تشكل خطراً على تجارتها الخارجية، ومن أبرزها الدولة العثمانية بزعامة السلطان سليم الأول الذي أرسل وفداً إلى السلطان الغوري، للمباحثات في العلاقات

(1) احمد دراج، المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي (دار الفكر العربي، القاهرة: 1961م)، ص 31.
(2) السخاوي، التبر المسبوك، ص 71-72؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 45.
(3) فهمي، طرق التجارة، ص 439.
(4) لم يكن السلطان الغوري هو آخر سلاطين الجراكسة بل كان السلطان الجركسي طومان باي، وإنما المقصود هنا كانت آخر العلاقات السياسية والاقتصادية كانت في عهد الغوري.

السياسية بين البلدين [1] عندئذ تم التوصل إلى إعلان مبدأ التعاون المشترك لحماية المراكب التجارية والسماح بحرية التبادل التجاري بين البلدين [2].

لقد تبين من خلال البحث في العلاقات والمعاهدات التجارية ان دولة المماليك الجراكسة تمتلك قوة سياسية وعسكرية استطاعت من خلالها ان تفرض سيطرتها على المنطقة عامة،فضلاً عن ذلك كانت الدول الأوربية قد اتخذت التجارة كمورد رئيس لنقل السلع الشرقية التي كانت بحاجة إليها ولاسيما التوابل والبخور، ومن طرف آخر فان الدولة العثمانية كانت تشكل خطراً من ناحية الشرق للدولة الجركسية، إلا أنها في الوقت ذاته كانت تدرك القدرة العسكرية التي تمتلكها البحرية الجركسية، وان لها ثقلاً سياسياً في المنطقة لذلك فان الدولة العثمانية اتبعت سياسة المهادنة مع الجراكسة.

د. حماية الطرق التجارية

لم يكد يخلو أي طريق بحري في العصور الوسطى الإسلامية من خطر القراصنة،الذين وجدوا من أعمال القرصنة خير وسيلة لسلب ونهب المراكب التجارية [3]، وممّا هو مبين من سير الأحداث مدى الثقل السياسي للدولة الجركسية في المنطقة، وكذلك القوة والقدرة العسكرية التي تمتلكها هذا ما أوقع على عاتق السلاطين الجراكسة مسؤولية حماية الطرق التجارية لضمان وصول التجار الأوربيين إلى الموانئ المصرية [4]، لذلك فقد أعطوا أهمية خاصة لحماية الطرق لكي يتوفر الأمان لسالكيها، وللمراكب الحاملة للبضائع القادمة من المحيط الهندي والبحر الأحمر [5]، ومن الأولويات التي قامت بها الدولة المملوكية هي تحصينات الموانئ البحرية، ففي عهد السلطان قايتباي الذي أبدى اهتماماً خاصاً بذلك، فقد اصدر أمراً إلى الأمير يشبك بن مهدي الدوادار الكبير ببناء برج أو قلعة في أطراف مدينة الإسكندرية من اجل التمكن من مراقبة القراصنة ومنعهم من محاولة قيامهم بالاعتداء على

(1) للمزيد من التفاصيل عن العلاقة العثمانية المملوكية ينظر: حنان جاسم الزهيري، العثمانيون في السياسة المملوكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2002م)، ص 25 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ص30 ؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 58-59.

(3) المشهداني، العلاقات المصرية، ص 42.

(4) سعيد عاشور، حضارة ونظم أوربا في العصور الوسطى (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1976م)، ص 91.

(5) زكي النقاش، العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية (دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1957م)، ص 98.

المراكب التجارية المتجهة إلى الموانئ المصرية [1]، لتحقيق هدف الأمن والحماية والمحافظة على أهم مصدر اقتصادي للدولة الجركسية.

هـ. طرق التجارة بين الشرق والغرب

إن للطرق التجارية أهمية في ازدهار تجارة مصر الخارجية في عهد المماليك الجراكسة التي تعددت بين الشرق والغرب [2] فمنها البري ومنها البحري [3]، فبعد أن فقد الأوربيون حرية الاتصال التجاري المباشر بإقليم وسط آسيا، وخاصة بعد انهيار القوى الصليبية في شرق البحر المتوسط في سنة 691هـ/1291م حاولوا دعم الطريق البري من أوربا إلى بلاد فارس والهند مروراً بالدولة البيزنطية، مبتعدين عن المرور بالأراضي المصرية، ولكن ذلك الطريق سرعان ما اصبح غير ملائم بسبب التغيرات السياسية التي أحدثها دخول المغول في بغداد وبسط نفوذهم إلى بلاد فارس، وهنا برزت أهمية الموانئ المصرية لتبدأ مرحلة جديدة من تأريخ العلاقات التجارية الدولية [4]، وبذلك أصبحت القوافل التجارية تفضل الطريق البحري إلى شرق البحر المتوسط، إلا في حالات معينة منها حين تعرضها لهجوم من قبل القراصنة، عندئذٍ يلجأ التجار إلى الطريق البري السالف الذكر انطلاقاً من ساحل دلماشيا حتى القسطنطينية ومنها إلى آسيا الصغرى، وما لبث أن فقد التجار الطريق التجاري بعد سقوط مدينة القسطنطينية، وتوسع العثمانيون في شرق أوربا ووسطها حتى إيطاليا، هذا ما حدا بالتجار إلى اتخاذ الطريق البحري القديم الذي ينتهي عند موانئ مصر وبلاد الشام حيث تتجمع السلع الهندية والصينية [5].

إلا أن سيطرة الدولة العثمانية على الطرق التي كان يسلكها تجار الغرب في تجارتهم مع الشرق، لم يدع أمام التجار غير أربعة طرق رئيسة لتجارتهم برياً وبحرياً أقدمها طريق الصين ـ الهند والخليج العربي والثاني يبدأ من الشرق وصولا إلى البحر الأحمر، الأخر يبدأ من وسط آسيا عبر الهند إلى بخارى، ويتفرع إلى فرعين هما بحر قزوين وبلاد البلغار والبحر الأسود، أمّا الطريق الأخير، فهو طريق بحري يبدأ من الصين وصولاً إلى هرمز

(1) الحجي، علاقات بين سلطنة، ص 358.
(2) عاشور، بحوث ودراسات، ص 133.
(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص 182؛ فهمي، طرق التجارة، ص 124.
(4) المشهداني، العلاقات المصرية، ص 41.
(5) فهمي، طرق التجارة، ص 117؛ فاروق عمر، تاريخ الخليج العربي في العصور الإسلامية الوسطى (الدار العربية، بغداد: 1986م)، ص 224.

والخليج العربي انتهاء بميناء جدة على البحر الأحمر [1]، وهذا ما خدم دولة المماليك الجراكسة من ناحية ازدهار تجارتها بصورة غير مباشرة [2].

أمّا الأمر الآخر الذي ساعد أيضاً على ازدهار التجارة الجركسية،فهو اضمحلال الطريق التجاري البري بين الصين من جهة، وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك بروز ظاهره القرصنة من قبل سكان جزر البحرين، ممّا جعل السفن تتجه إلى ميناء عدن [3]، وكذلك فقد اتخذت المراكب طريقاً آخرَ عبر البحر الأحمر لبعده عن ميادين الحرب بين العثمانيين والأوربيين والتركمان، وعلى هذا أصبح الطريق أكثر أمناً لمرور المراكب التجارية منه، ممّا انعكس ذلك إيجاباً على التجارة الجركسية بتوافد أعداد كبيرة من المراكب التجارية إلى الموانئ المصرية وهي محملة بالبضائع، وبذلك أصبحت الدولة المملوكية الوسيط في عملية التبادل التجاري بين الشرق والغرب [4].

و. المراكز التجارية (الموانئ)

تعد الموانئ رئة الحياة بالنسبة لأية دولة، لذلك فهي تشكل عصب الاتصال بين البلدان، وبها يدلّ عن مدى النشاط التجاري، ويمكن عدها أحد أضلاع مربع النشاط التجاري[5]، ومن تلك الأهمية أدّت المراكز التجارية دوراً حيوياً في عملية التبادل التجاري العالمي في عصر المماليك الجراكسة، ومن أبرز تلك المراكز ميناء دمياط والإسكندرية الواقعين على البحر المتوسط وميناء عيذاب ورشيد اللذين يقعان على البحر الأحمر، وبحكم ذلك الموقع الجغرافي للموانئ أصبحت مصر حلقة وصل بين تجارة الشرق والغرب [6]،

(1) وبناءاً على ذلك يمكن حصر الطرق الاربعة بطريقين الأول: من البحر المتوسط ويشمل قبرص ورودس وكريت والبندقية، والثاني من البحر المتوسط قبرص ورودس وبيزا وفلورنسا ومرسيليا وبرشلونة. ينظر: ضومط، الدولة المملوكية، ص 183؛ الخفاف، جغرافية العالم، ص 20.
(2) ضومط، المرجع نفسه، ص 183؛ فهمي، طرق التجارة، ص 154.
(3) عاشور، بحوث ودراسات، ص 134-135.
(4) ابن شاهين، زبدة كشف، ص 41؛ عاشور، بحوث ودراسات، ص 134-135.
(5) يرتكز النشاط التجاري على أربعة محاور هي:
أ. وسيلة النقل ومدى ملاءمتها.
ب.الموانئ ومدى صلاحيتها لحركة الملاحة.
ج. السلع ومدى قابليتها للتداول.
د. أسلوب التعامل مع التجار. ينظر: عثمان، تجارة المحيط، ص 163.
(6) ج. ج. شيشولم، الجغرافية التجارية، ترجمة: قلم الترجمة العلمية (مطبعة المعارف، مصر: 1912م):ج1/ص94-95؛ عاشور، مصر والشام، ص 268؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة، ص 24.

وتأتي أهميتها لكونها مكاناً لتجمع السلع الهندية والصينية ومنها تنقل إلى أوربا [1]، لذا كان من البديهي أن تظهر آثار الازدهار التجاري في الكثير من أسواق مصر وبلاد الشام، بحكم وجود المراكز التجارية وما فيها من كثرة للبضائع التي كانت تنقل من تلك المراكز التجارية [2]، وعلى الرغم من أن الملاحة كانت تتم في فترات معينة حسب دورة الرياح الموسمية، خاصة بين أقصى موانئ المحيط في الشرق وأقصاها في الغرب وفي الساحل الغربي [3]، إلا أن حركة التجارة بين تلك الموانئ مستمرة طول العام [4]، فقد شهد عهد السلطان قايتباي اهتماماً خاصاً بالموانئ التجارية لكونه المشرف المباشر عليها، مما أدى إلى الإقبال الكبير من قبل الأوربيين إلى تلك الموانئ، ويعلق المقدسي على ذلك قائلاً:

((وهو بلد التجارات يرتفع منه أديم جيد صور على الماء ثخين لين ... هذا من مصر)) [5]، وبهذا يمكننا القول ان الحركة التجارية بتلك الموانئ كانت مزدهرة، فعند نشاط العملية التجارية بمصر تزدهر موانئ الساحلين العربي والأفريقي، ولذلك أصبحت مراكز استقطاب للتجارة في المحيط الهندي إلى أوربا عبر البحر الأحمر [6].

(1) محمد عبد السلام تدمري، تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور عصر دولة المماليك (المؤسسة العربية، بيروت: 1981م): ج2/ص 146؛ عمر، تاريخ المشرق، ص 24.

(2) محمود، العلاقات الاقتصادية، ص 134.

(3) لقد أدّت الرياح الموسمية دوراً هاماً في الازدهار التجاري، فالرياح الموسمية الجنوبية الغربية تساعد في الوصول إلى الهند والصين، والرياح الموسمية الشمالية الشرقية تساعد في الوصول إلى ساحل الجزيرة العربية والساحل الأفريقي، وبذلك أطلق العرب على الرياح التي تهب من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي شتاءً اسم (الصبا) والتي تهب من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي صيفاً بـ (الدبور) ويجمع ذلك بيتان من الشعر وفي مطلعيهما:

مهب الصَّبا من طلع الشمس مائل إلى الجدي والشمال حتى مغيبها

وبين سهيل والمغيب تحققت دبورا ومطلعها إليه جنوبها

ينظر: عثمان، تجارة المحيط، ص 8، 87.

(4) عثمان، المرجع نفسه، ص 164.

(5) شمس الدين محمد بن احمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (مطبعة بريل، ليدن: 11906م): ج1/ص203.

(6) لقد كان في المحيط الهندي دائرتان تجاريتان: أحداهما تنحصر بين الهند والصين وجزر جنوب شرق آسيا، والأخرى بين شبه الجزيرة العربية والساحل الأفريقي، وبذلك أسهمت الموانئ الهندية في الحركة التجارية العالمية في العصور الوسطى مساهمة فعالة. ينظر: عثمان، تجارة المحيط،ص 184-185.

الفصل السابع

وباء الطاعون وأثره على مدينة القاهرة في العصر المملوكي

المبحث الأول

وباء الطاعون ماهيته وأسبابه

أولاً: ماهية وباء الطاعون

أطلق المؤرخون القدماء كلمة الوباء على جميع أنواع الأمراض المعدية الفتاكة التي تصيب الإنسان أو الحيوان، وعلى الرغم من إطلاقهم كلمة وباء على الطاعون، إلا أن اغلبهم كان يدرك أن كلمة وباء اشمل من الطاعون، وأن الطاعون واحدٌ من هذه الأوبئة، وقد عرّفت المصادر التاريخية وباء الطاعون حسب ما شاع عنه آنذاك، واصفةً إياه بأنه مادة سمية ينتج عنها بثرٌ وورمٌ مؤلمٌ [1] وأكثر ما يصيب المناطق الرخوة من الجسم، ويظهر عليه احمرار أو اسوداد أو اخضرار، ويبدأ خفقان القلب بالازدياد في كثير من الأحيان فضلاً عن التقيؤ، كما أنها صنفته على ثلاثة أنواع كالطاعون الدملي والرئوي والدبلي، ويبد أن الأخير أكثرها انتشاراً في حقبة العصور الوسطى [2].

أما علماء الطب والباحثون المحدثون فعرّفوه بشكل مفصل، من خلال الاكتشافات والوسائل العلمية الحديثة، مؤكدين على انه من الأمراض الوبائية القديمة، وهي شديدة العدوى وسريعة الانتشار والفتك ويتسبب بنسبة وفيات كبيرة جداً إذا ما انتشر في بلدٍ ما، وهو في الأصل من الأمراض التي تصيب الحيوانات القارضة كالفئران، ومنها ينتقل إلى الإنسان عن طريقين، أما التلامس المباشر مع الحيوانات المصابة أو عن طريق البراغيث، فتصاب الغدد اللمفاوية الموجودة في الفخذ والإبط والأذن وتبدأ بالتضخم، وتنتقل الجراثيم إلى الدم مباشرةً ومن ابرز أعراضه، الألم الشديد المصحوب بحمى وقشعريرة مع تقيؤ وعطش شديد، فضلاً عن صداع وهذيان، وتظهر في اليوم الثالث من الإصابة دمامل سوداء تأخذ بالتضخم شيئاً فشيئاً وإذا ما تقيحت هذه الدمامل يكون هناك أملٌ في شفاء المصاب ونجاته من الموت. أما إذا بقيت صلبة كما هي فأنها تؤدي إلى وفاته على الأغلب في اليوم الخامس من الإصابة، كما تكون فرصة نجاة المصاب وشفائه كبيرة إذا بقي حياً

(1) مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهى (المكتب الإسلامي، دمشق: 1961م): ج4/ص422.
(2) احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، ط2(دار الكتب العلمية، بيروت: 2005م): ص ج16/ص181-182. ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج10/ص198-199.

إلى ما بعد اليوم العاشر، كما ينتقل الطاعون من منطقة إلى أخرى بشكل سريع، إذا لم تتخذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره،وهذا ما كان مستحيلاً في حقبة العصور الوسطى، لعدم وجود الطرق والوسائل الكفيلة بمنع انتقاله من إقليم إلى آخر [1].

ثانياً: الأسباب الرئيسة لتفشي وباء الطاعون

شهدت بعض أقاليم الدولة العربية الإسلامية في حقبة العصور الوسطى ظاهرة حدوث وباء الطاعون بكثرة[2]، وكانت مصر احد هذه الأقاليم ولاسيما في العصر المملوكي، إذ تعرضت للإصابة بوباء الطاعون أكثر من أربعٍ وأربعين مرة إما بشكل كامل أو في أجزاء مختلفة منها ومدينة القاهرة التي تمثل نطاق البحث لواحدٍ وعشرين مرة [3]، وعلى الرغم من تعدد حالات الحدوث المتباينة زمنياً،إلا أن الأسباب الرئيسة لحدوثها تبقى ذاتها مع تغيرات بسيطة وهي كالآتي:

1. الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر بما فيها عاصمتها القاهرة في العصر المملوكي، سواء لأسباب طبيعية كحدوث الجفاف والجدب والفيضانات والآفات الزراعية والأوبئة والأمراض التي تصيب الحيوانات من ناحية، أو لأسباب بشرية كالحروب والفتن الداخلية وكساد التجارة واحتكار المواد الغذائية، وعدم توفر الشروط الصحية فيها من ناحية أخرى[4]، ومهما كانت أسباب هذه الأزمات، فأنها تؤدي إلى حدوث القحط والمجاعات التي يخلفها عادة انتشار وباء الطاعون أو بالعكس، وقد يكون ملازماً لها في أحيان أخرى، ويندر حدوث

(1) مجموعة مؤلفين، الموسوعة الطبية الحديثة، ترجمة: احمد عمار وآخرون، ط2(مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1970م):ج5/ص737-738؛ احمد عطية الله، القاموس الإسلامي، ط3(دار النهضة العربية ، مصر: 1968م):ج4/ص425؛ يوسف درويش غوانمة، الطاعون والجفاف وأثرهما على البيئة في جنوب الشام (الأردن وفلسطين) في العصر المملوكي، بحث منشور في مجلة علوم فصلية (دمشق: 1983م): ع13-14 / ص234.

(2) أبو عثمان بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة: 1945م): ج4/ص136؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخر(دار احياء الكتب، القاهرة: د.ت)،ص 234؛ النويري، نهاية الأرب: ج1/ص371.

(3) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (دار المعارف، القاهرة: 1978م)، ص129-138.

(4) عطية الله، القاموس الإسلامي: ج4/ص426؛ محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت: 1971م): ج5/ص 737.

ذلك كما هو الحال في طاعون سنة 864هـ/1459م، وقد عد ابن تغري بردي هذا الأمر من المصادفات النادرة قائلاً: ((من النوادر وقوع الوباء والغلاء معا في وقت واحد))[1]، ويرجع ذلك إلى النقص الحاد في المواد الغذائية، وان تَوَفَرَ قسماً منها فهي لا تكفي لسد الحاجة أو تكون غير صحية[2] ويضيف ابن خلدون أسباباً بشرية أخرى كالاضطرابات السياسية والفتن وكثرة القتلى((كثرة المجاعات... وكثرة الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل))[3]، وهذا ما كان يحدث في العصر المملوكي بسبب الحروب والصراعات التي تدور بين طوائفهم، مما يخلق فوضى سياسية ينجم عنها أزمة اقتصادية، فتغلق المدينة أسواقها، وتبدو كأنها مدينة أشباح خالية من السكان، كما حدث في 693هـ/1293م و872هـ/1467م وسنوات الطاعون الأخرى [4].

2. رداءة المناخ والظروف البيئية: إن عدم استقرار المناخ ما بين الجاف مرة والرطب مرة أخرى، فضلاً عن عدم استقرار الحرارة والبرودة وتلوث الهواء ومياه الأنهار في الأوقات التي تسبق مواسم الفيضانات من أسباب حدوث الطاعون [5]، وهذا ما أكدته المصادر التاريخية أثناء الحديث عن نهر النيل ((يخضر لونه مع بداية الزيادة وتكون مياهه غير صالحة للشرب))[6] وإذ ما دققنا في الطواعين التي أصابت مصر بشكل عام، نجد أن لنقصان منسوب نهر النيل أو فيضانه دوراً كبيراً في حدوث المجاعات التي تؤدي إلى حدوث

(1) النجوم الزاهرة: ج16/ص141.
(2) عطية الله، القاموس الإسلامي: ج4/ص426؛ وجدي، دائرة معارف القرن العشرين: ج5/ص 737.
(3) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط5(دار القلم، بيروت: 1984)، ص 302.
(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن أيبك، كنز الدرر: ج8/ص273؛ ابن إياس، بدائع الزهور: ج3/ص18.
(5) سنان بن ثابت بن قرة، الذخيرة في علم الطب (المطبعة الاميرية، القاهرة: 1928م)، ص 167؛ كما أكدت كتب البلدانيين المسلمين على العلاقة بين المناخ وظهور الأوبئة، فضلاً عن اهتمام السلطات الإسلامية وتركيزها الكبير على توفر الشروط الصحية في مناخ وبيئة الموقع الذي يتم اختياره . ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج1/ص9؛ القزويني، آثار البلاد، ص 152.
(6) عبر المصريون عن هذه الظاهرة بقولهم((توحم النيل)) وعزوا ذلك إلى أسباب كثيرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: النويري، نهاية الأرب: ج1/264؛ المقريزي، الخطط: ج1/ص165-166؛ قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص14.

الطاعون [1]، لذا فقد كان اختيار مواقع المدن الإسلامية وازدهارها مرتبطاً بمناخها وبيئتها الجيدة.

3. التوسع العمراني وتزايد أعداد السكان: إن توسع المدن وكثرة العمران نتيجة لتزايد أعداد السكان فيها، يؤدي إلى تلوث بيئي بسبب كثرة الأبنية، وعدم وجود الفسح الخالية التي تسمح بتداور الهواء، مما يتسبب في انتشار الأوبئة التي تودي بحياة الكثير، ويكون هذا عادةً في المدن الكبيرة المكتظة بالسكان أكثر من غيرها[2]، وقد أكد ابن خلدون على أن التوسع العمراني أحد مسببات انتشار الأوبئة من خلال قوله: ((... وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران...ولهذا فان الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير)) [3].
4. عدم وجود الأساليب الوقائية المتطورة لمعالجة الأوبئة والأمراض في حقبة العصور الوسطى فضلاً عن عدم الاهتمام بالنظافة، وقيام السكان بإلقاء الأوساخ والقاذورات وجيف الحيوانات الميتة في الطرقات ومجاري الأنهار [4].
5. التماس المباشر مع الحيوانات القارضة التي تنتشر في المنازل كالفئران وغيرها، فهي تشكل احد أسباب الإصابة بالطاعون، لاسيما أنه من الأوبئة التي تصيب القوارض ومنها تنتقل إلى الإنسان[5].

المبحث الثاني

القاهرة ووباء الطاعون في العصر المملوكي

(1) ابن أيبك، كنز الدرر: ج9/ص258؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص349؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص 41-42 2؛ الخطط: ج1/ ص167.
(2) غامس خضر حسن الدوري، الكوارث الطبيعية وآثارها في العراق حتى نهاية الدولة العباسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب (جامعة بغداد: 1996م)، ص234.
(3) مقدمة ابن خلدون، ص 238.
(4) عثمان علي محمد عطا، الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاقتصادي والاجتماعي (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: د.ت.)، ص 74.
(5) محمود الحاج قاسم، الطب الوقائي النبوي، بحث منشور ضمن كتاب بحوث الندوة القطرية الرابعة لتاريخ العلوم عند العرب (دار الكتب، الموصل: 1989م): ج1/ص 163.

تعرضت مصر بشكل عام ومدينة القاهرة بشكل خاص إلى حدوث وباء الطاعون وانتشاره فيها لمرات كثيرة في العصر المملوكي، إلا أن حدة انتشاره وآثاره على السكان في عصر المماليك البحرية (648-784هـ/1250-1382م)، كانت اقل مما هي عليه في عصر المماليك الجراكسة (784-923هـ/1382-1517م)، ويرجع ذلك إلى أن دولة المماليك البحرية كانت في بداية حكمها دولة فتية قادرة على مواجهة الأزمات بفضل سلاطينها الأقوياء الذين عملوا جاهدين على جعل دولتهم قوة كبرى تتمتع بكل الصفات التي تؤهلها لزعامة المسلمين في العالم.أما في عصر المماليك الجراكسة فبدأت دولتهم تهرم شيئاً فشيئاً، وأخذت عوامل الضعف تنخر في جسدها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد كانت آثارها واضحة من خلال تكرار وقوع أزمات الغلاء وانتشار والأوبئة كالطاعون بشكل متتالي،على الرغم من محاولاتها اليائسة للتغلب على تلك المشاكل.

وقبل تناول دراسة وباء الطاعون الذي ضرب مدينة القاهرة في العصر المملوكي،لابد من الإشارة إلى أن حدوثه كان متكرراً، وما هو إلا سلسلة طويلة من الطواعين التي حدثت في تلك الحقبة التاريخية، وكانت متتالية ومتقاربة في أحيان كثيرة، مما جعل مهمة الحديث عن كل واحدة منها بشكل منفصل أمراً في غاية الصعوبة [1]، وعلى الرغم من ذلك سنحاول جاهدين للإلمام بكل منها لتظهر الدراسة بشكل أكاديمي متكامل.

إن أول طاعون حدث في مصر في العصر المملوكي، وتفشى في القاهرة في سنة 720هـ/1320م، وكان شديداً نوعاً ما، إلا أن الكثير من المصادر التاريخية أغفلت ذكر تفاصيله، باستثناء السيوطي الذي أشار إلى تفشي الوباء بمصر كلها دون تحديد نوعه، كما أنه لم يشر إلى القاهرة بشكل صريح، كما أشار إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة لهذا الوباء[2].

أما الطاعون الثاني فقد عم مصر، في شهر صفر سنة 749هـ/1348م [3]، واجتاح القاهرة، وامتد إلى أواخر محرم من السنة التالية، مخلفاً وفيات كثيرة ((فمات فيه أمم لا يحصيهم إلا الله))، وبلغت أعداد الوفيات في القاهرة ومصر في اليوم الواحد ما يقرب من

(1) قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص 67.
(2) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب، القاهرة: 1968م): ج2/ص301.
(3) السيوطي، المصدر نفسه: ج2/ص303.

(11000) نسمة [1]، وممن توفي مطعوناً في هذا الوباء المقرئ محمد بن أبي بكر بن علي شمس الدين الشطي الصالحي والأمير أسندمر القليجي والأمير قطليجا البتلتمرى والي القاهرة ومحتسبها محمد بن على بن المهتار [2].

كما أشارت المصادر التاريخية إلى تكرار حدوث الطاعون في القاهرة 761هـ/1359م واستمر حتى سنة 762هـ/1360م دون ذكر أي تفصيلات أخرى، كما يأتي طاعون سنة 764هـ/1362م الذي فشا بالقاهرة في رمضان [3] نموذجاً واضحاً للوباء الذي اثر فيها بشكل كبير، وزاد من سوء أوضاعها، وأودى بحياة عدد كبير من سكانها ولاسيما اليهود الذين شكلوا نسبة كبيرة، فقدر عدد الضحايا في شهر رمضان نحو(1000) نسمة وفق مصادر ابن كثير[4]، وكان من بين وفيات في هذا الطاعون الأمير سيف الدين بلك الجمدار الناصري [5] ، والأمير بكتوت القرماني، والقاضي عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن القزوينى والشيخ سراج الدين عمر الصفدى متولي مشيخة الخانقات الصوفية [6].

كما وقع الطاعون في مصر في سنة 769هـ/1367م وانتشر في جميع أراضيها وصولاً إلى القاهرة، واستمر متفشياً فيها أربعة أشهر، عانى السكان خلالها كثيراً من شدة فتكه إذ بلغ عدد ضحاياه أكثر من (100) نسمة في اليوم الواحد [7].

كما ابتدأ انتشار وباء الطاعون مرة أخرى في مدينة القاهرة في سنة 783هـ/1381م واول من مات فيه من الأمراء المماليك أيدمر الشمسي، والأمير علي بن قشتمر، واخذ هذا الوباء بالتزايد في شهر صفر وانتهى في أواخر شهر ربيع الأول [8]، وأسفر عن ارتفاع كبير في الأسعار استمر حتى سنة 784هـ/1382 [9].

---

(1) أبو الفضل تقي الدين محمد بن فهد المكي، لحظ الألحاظ ذيل طبقات الحفاظ(دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت.): ج1/ص79.
(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ج1/ص 460- 461؛ ج4/ص298؛ ج5/ص346.
(3) السيوطي، حسن المحاضرة : ج2/ص303.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية: ج14/ص302.
(5) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر(دار إحياء التراث، بيروت: 2000م): ج10/ص181.
(6) الدرر الكامنة: ج2/ص62؛ ج3/ص156؛ ج4/ص232.
(7) السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص303.
(8) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص231؛ السيوطي، المصدر نفسه: ج2/ص306.
(9) السيوطي، المصدر نفسه: ج2/ص306.

وما أن دخلت سنة 790هـ/1388م حتى انتشر الطاعون في القاهرة ونواحيها، وانشغل الناس بمعالجة مرضاهم ودفن أمواتهم مع ازدياد خشيتهم من الإصابة به، واستمر هذا الوباء يفتك بالقاهرة حتى سنة 791هـ/1389م، مخلفاً خسائر بشرية كبيرة لم تحددها المصادر[1].

وفي رمضان سنة 809هـ/1406م فشا الطاعون في القاهرة، واستمر حتى نهاية السنة موديا بحياة الكثير من سكانها، وممن مات فيه من الأعيان شهاب الدين أحمد بن عبد الله العجمي الحنبلي[2]، وأكد السيوطي حدوث هذا الطاعون، إلا انه انفرد بالإشارة إلى انه وقع في سنة 810هـ/1407م [3].

وعلى ما يبدو أن سنة 809هـ/1406م هي التاريخ الصحيح والأرجح لوقوعه، لإجماع المؤرخين عليه من ناحية، وقدم هؤلاء المؤرخين فهم اقرب زمنياً للحدث من ناحية أخرى.

وفي أواخر شهر ذي الحجة من سنة 816هـ/1413م وقع الطاعون بمصر وتفشى بين السكان[4]، وأصبحت القاهرة إحدى المدن الموبوءة، وكان أثره كبيراً على الأطفال دون غيرهم، بسبب الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة التي تسببت في زيادة عدد الوفيات، فبلغت (120) نسمة في اليوم[5]، ومن الأسباب الأخرى التي زادت من حدته هبوب رياح شديدة من الجهة الجنوبية استمرارها لعدة أيام، فبلغ عدد الوفيات في القاهرة وحدها يومياً ما بين (20-30) نسمة من مختلف الفئات العمرية حسب ما ورد إلى الديوان من أسماء، وازدادت ردائة المناخ مع حلول فصل الربيع، فبدلاً من اعتداله كما هو معتاد أصبح حاراً يابساً ورياحه كلها جنوبية، مما أسهم في ازدياد انتشار الطاعون وارتفاع ضحاياه إلى ما يزيد على(100) نسمة، واخذ الطاعون بالتزايد في بداية شهر صفر،إلا انه بدأ بالتناقص في منتصفه،وذلك بسبب تحسن الطقس، ولاسيما بعد أن عمت الرطوبة فخففت من موجة الحر لمدة عشرين يوماً،إلا أنها لم تلبث أن ارتفعت مرة أخرى، فتزايد الطاعون ؛ فتجاوزت أعداد الوفيات(120)نسمة في اليوم، مما اثر سلباً على الحالة الاقتصادية، فاضطربت

(1) النجوم الزاهرة: ج11/ص251؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص350.
(2) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص330 ، 337.
(3) حسن المحاضرة : ج2/ص309.
(4) المصدر نفسه : ج2/ص308.
(5) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص8.

الأسواق، وارتفعت أسعار البضائع المطلوبة كمادة مفيدة للموبوءين مثل البطيخ الصيفي [1].

بعد مرور أربع سنوات على تعافي القاهرة من الطاعون الذي ضربها،عاد إليها مرة أخرى في محرم سنة 818هـ/1415م[2]، واخذ بالتزايد شيئاً فشيئاً حتى بلغ ذروته في شهري صفر وربيع الأول، وبلغ عدد الوفيات (80) نسمة يومياً، وانتهى في ربيع الآخر من السنة ذاته[3].

وما إن دخل ربيع سنة 819هـ/1416م على القاهرة حتى تفشى الطاعون فيها مخلفاً إعداداً كبيرة من الوفيات [4] بلغت(100) نسمة يومياً في منتصف صفر، ثم ازدادت إلى(200) نسمة في آخره، ووصل الحال إلى درجة وفاة معظم أفراد العائلة الواحدة، وقدرت المصادر عدد الوفيات في القاهرة وحدها مع بداية شهر ربيع الأول(300) نسمة يومياً، ثم ارتفعت إلى(500) نسمة في منتصفه، وربما وصل العدد إلى أكثر من ذلك لان الإحصائيات كانت تعتمد على من ترد أسمائهم إلى الديوان، ومن جملة من توفي في هذا الطاعون ابنتا الإمام ابن حجر العسقلاني اللتين أورد ذكرهما في سياق الحديث عن طاعون هذه السنة ((وماتت ابنتاي عالية وفاطمة وبعض العيال))،كما أشار إلى أن فرصة نجاة المصابين بطاعون هذه السنة كانت ضئيلة جداً، فكانوا يموتون خلال وقت قصير جداً، وممن توفي في هذا الطاعون بعض أمراء المماليك واعيان القاهرة وعلمائها، منهم قاضي العسكر ومفتي دار العدل تقي الدين أبو بكر بن عثمان بن محمد بن الجيتي [5]، وإبراهيم بن العز محمد بن أحمد بن أبي الفضل محمد النويري[6]، والإمام أبو أحمد ظهيرة بن حسين بن علي علي بن أحمد المخزومي المكي[7].

لقد تسبب انتشار وباء الطاعون في سنة 819هـ/1416م إلى حدوث أزمة غلاء نتج عنها مجاعة في القاهرة وضواحيها، فسعى السلطان المؤيد(815-824هـ/1412-1421م)

(1) المقريزي، السلوك:ج6/ص348.
(2) حسن المحاضرة : ج2/ص309.
(3) السلوك: ج6/ص376؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/53 ؛ النجوم الزاهرة: 25/14 .
(4) السيوطي، حسن المحاضرة : ج2/ص309.
(5) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص87؛ السخاوي ، الضوء اللامع: ج11/ص50.
(6) السخاوي، الضوء اللامع: ج1/ص127.
(7) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص107.

جاهداً من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الوضع الاقتصادي[1]،وهذا ما سيتم التفصيل عنه في أثناء الحديث عن سبل معالجة الطاعون والوقاية منه.

وفي سنة 820هـ/1417م تفشى الطاعون بالإسكندرية ودمياط ووصل إلى القاهرة، إلا أنه كان فيها اخف وطأة من غيرها من المدن مقارنة بالطواعين الأخرى، فبلغت وفياته(40) نسمة يومياً [2]، ولم تقدم المصادر تفصيلات أكثر عن أوضاع القاهرة في أثناء هذا الطاعون.

لم يلبث وباء الطاعون أن عاد إلى مصر في شهر ربيع الأول سنة 822هـ/1419م[3]، 822هـ/1419م[3]، وتفشى في القاهرة، مما أرعب السلطة والعامة في آن واحد، وبدءوا باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الخطر الذي يهددهم جميعاً دون استثناء، فتمت دعوة الناس إلى الصيام والصلاة والدعاء وترك المعاصي، كما صلى السلطان وسبح ودعا بمعية الخليفة وقاضي القضاة، وذبح القرابين لله تعالى عسى أن يرفع الطاعون عنهم، ووزع أكثر من (28000) رغيف من الخبز ثم أخذ الطاعون بالتناقص تدريجياً، فبلغ عدد الأموات في مستهل جمادى الأولى (77) نسمة يومياً حسبما تم إحصائه في الديوان بعد أن كان أضعافاً مضاعفة، كما أورد ابن تغري بردي إحصائية مفصلة بعدد الوفيات في القاهرة خلال خمسة وسبعين يوماً امتدت من منتصف شهر صفر إلى سلخ شهر ربيع الآخر، فبلغ مجموعها (7652) نسمة منهم (1065) رجلاً (669) امرأة و(3969) طفلاً و(544) من العبيد و(1369) من الإماء و(69) من النصارى و(32) من اليهود، فضلاً عمن لم يرد اسمه الدواوين [4].

وصل وباء الطاعون إلى القاهرة في 8 شعبان 823هـ/1420م بعد أن ظهر قبل ذلك في الإسكندرية وبلاد الصعيد، على الرغم من عدم وجود الظروف المناخية المؤدية إلى ظهوره، فمنسوب مياه النيل كانت معتدلة، ودرجة الحرارة كانت غير مرتفعة في صيف هذه السنة، واستمر حتى العام التالي، فارتفع عن القاهرة،إلا انه كان اخف من طاعون السنة السابقة [5].

---

(1) حسن المحاضرة : ج2/ص309.
(2) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص139.
(3) أشار السيوطي إلى أن الطاعون حدث بمصر، ولم يشر إلى القاهرة. ينظر: حسن المحاضرة: ج2/ص309.
(4) المصدر نفسه: ج14/ص79- 81.
(5) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص199.

انتعشت مدينة القاهرة، ولم يطرق الطاعون لها باباً إلا بعد مرور عشر سنوات، ففي ذي القعدة 833هـ/1429م تفشى بالمدن المصرية [1] كالوجه البحري والإسكندرية، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة عن الحد الطبيعي، مما كان سبباً في وفاة أعداد كبيرة، فضلاً عن الخسائر الكبيرة في الثروة الحيوانية في مدن مصر، واستمر حتى فصل الشتاء، حيث وصل إلى القاهرة، ويعد حدوثه في ذروة فصل الشتاء من الأمور النادرة، فبلغت وفيات القاهرة(12) نسمة يومياً، ووصلت إلى ما يقرب من(50) نسمة، وأخذت هذه النسبة بالارتفاع مع نهايات ربيع الآخر، فبلغت (100) نسمة، مما ادخل الذعر في قلوب السكان، فكرروا ما قاموا به في سنة 819هـ/1416م من صيام ودعاء وصلاة وتقديم القرابين وترك المعاصي، وعلى الرغم من ذلك لم يخف الوباء، وأخذت أعداد الوفيات بالزيادة إلى أضعاف ما كانت عليه، فبلغت (300) نسمة يومياً، فضلاً عمن لم يرد اسمه إلى الديوان [2].

ازدادت حدة الطاعون في شهر جمادى الأولى فبلغت وفيات القاهرة في الرابع من هذا الشهر (1200) نسمة، ومات في هذا الطاعون عدد كبير من مماليك السلطان الأشرف برسباي (825-841هـ/1421-1437م) [3]، إذ وصلت إلى (50) مملوك يومياً، وفي أخر شهر جمادى الأولى بلغ عدد من صلي عليه (550) نسمة، وأحصيت الوفيات في جميع مصليات القاهرة، فبلغت (2246) نسمة، كما توفي من السودان (3000) نسمة، ونتيجة لكثرة الوفيات عز وجود حمالي الموتى وغاسليهم ومن يحفر القبور، مما اضطر السكان إلى القيام بالدفن الجماعي في حفرة واحدة [4].

عرف هذا الطاعون بشدة وطئته على سكان القاهرة، وكان من أكثر الطواعين التي وقعت فيها أضرارا بالسكان، لذلك أطلق عليه تسمية (الفناء العظيم)، وهذا ما أكده المقريزي من خلال قوله: ((فقد مات في طاعون سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة في يوم واحد بالقاهرة وظواهرها نحو عشرة آلاف إنسان، واستمر ذلك أياما ما بين ثمانية آلاف

(1) السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص309.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص340؛ ج15/ص156؛ السيوطي، المصدر نفسه: ج2/ص309.
(3) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص340.
(4) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص437-438 .

وتسعة آلاف وعشرة آلاف)) [1]، كما خلت بيوتٌ كثيرة من أهلها على الرغم من كثرة عددهم [2].

لقد ساءت الأوضاع الاقتصادية في شهر جمادى الآخرة بسبب هذا الطاعون الذي خلف أزمة اقتصادية حادة زادت من وقعه، فبلغ عدد من صلي عليه بمصلاة باب النصر فقط في يوم واحد أكثر من (800) نسمة [3]، وفي ذات اليوم بلغ عدد من خرج من الأموات من سائر أبواب القاهرة(12300) نسمة، وبلغ عدة من صلي عليه بمصلاة باب النصر من الأموات في العشر الأوسط من جمادى الآخرة (1535) نسمة، ومثلها تقريباً في مصلاة المؤمني[4]، وفي يوم 18 جمادى الآخرة دخل فصل الربيع، وأخذ الطاعون يتناقص غير أنه فشا يومئذ في أعيان الناس وأكابرهم ومن له شهرة بعد أن شكل الأطفال اغلب ضحاياه [5].

ومما يدل على شدة هذا الطاعون تفشيه بين الحيوانات أيضاً، اذ لم يقتصر الوباء على البشر، فوجد في نهر النيل والبرك أعداد كبيرة من الأسماك والتماسيح الموتى طافية، فضلاً عما مات من الحيوانات البرية في بساتين القاهرة من الدجاج الظباء والذئاب وغيرها[6]، فانشغل السلطان كثيراً بأمر هذا الطاعون ومنحه الأولوية على غيره من الأمور، وسعى جاهداً لإيجاد مخرج من هذا المأزق، واخذ يتشبث بأي علاج حتى وان كان خرافياً، إلا أن الطاعون اخذ بالتناقص مع دخول شهر رجب، وعلى الرغم من ذلك اخذ السلطان باستفتاء العلماء عن نازلة الطاعون هل يشرع الاجتماع فيها للدعاء، فاختلفوا في فتواهم، فأمر أن يبتهل كل واحد إلى الله تعالى في سره، وأشاروا عليه بالتوبة ورفع المظالم [7].

وممن توفي في هذا الطاعون الأمير محمد الابن البكر وولي عهد السلطان برسباي في يوم الثلاثاء 26 جمادى الأولى[8]، والأمير يشبك الشقيق الأكبر للسلطان، فضلاً عن عدد كبير من الأعيان كمحتسب القاهرة صارم الدين إبراهيم بن ناصر الدين، وأبو المكارم

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص 81.
(2) المصدر نفسه: ج14/ص 338-339.
(3) المقريزي، السلوك: ج7/208؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص340 - 342.
(4) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص342.
(5) المقريزي، السلوك: ج7/208؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص343.
(6) المقريزي، المصدر نفسه: ج7/208.
(7) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص438.
(8) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص233.

إبراهيم بن أحمد الشاذلي، ونقيب الأشراف ومتولي كتابة السر أحمد بن علي بن إبراهيم الحسيني الدمشقي وصدر الدين أحمد بن محمود بن المعروف بابن العجمي الذي تولى ديوان الإنشاء والحسبة مراراً[1]، والقاضي تقي الدين يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني البغدادي[2]، وناصر بن محمد ناصر الدين البسطامي [3]، ونظام الدين يحيى بن سيف الدين بن محمد محمد السيرامي[4] وسليمان بن عبد الله بن يوسف، وأبو الخير بن أبي السرور محمد المالكي مع أبيه وأخيه فضلاً عن أبيه وأخيه [5]، وعبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم المرشدي المكي والسلطان المخلوع محمد بن ططر [6]، والشيخ جلال الدين نصر الله بن عبد الرحمن بن أحمد أحمد المعروف بالروياني [7]، وهاجر خوند بنت منكلى بغا زوج برقوق وأمها خوند فاطمة بنت الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون [8]، فضلاً عن عدد كبير من المماليك السلطانية وأمرائهم كالأمير برد بك السيفي أحد مقدمي الألوف بمصر[9]، ومقدم المماليك الأمير ياقوت الحبشي [10].

ضرب الطاعون مدينة القاهرة وفشا بين الحيوانات ولاسيما الأبقار في شهر شعبان سنة 841هـ/1437م ثم انتقل إلى السكان في أول شهر رمضان من السنة ذاتها، وبلغ عدد الأموات الذين وردت أسمائهم إلى ديوان المواريث (18) نسمة، ثم أخذ عددهم يتزايد في كل يوم، ولاسيما الأطفال والإماء والعبيد [11].

ما أن دخل يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شهر رمضان حتى ازدادت شدة الطاعون وتزايد معه تخوف السلطان العزيز يوسف بن برسباي (841-842هـ/1437-1438م)، فسأل الفقهاء عن الذنوب التي يرتكبها الناس، وهل يعاقبهم الله بالطاعون، فقالوا

(1) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص 441-443، 453.
(2) ابن العماد، شذرات الذهب:ج7/ص 206-207.
(3) السخاوي، الضوء اللامع: ج10/ص196.
(4) ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص207.
(5) السخاوي، الضوء اللامع: ج3/ص265؛ ج11/ص156.
(6) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص450.
(7) ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص207.
(8) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص452 ؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص207.
(9) ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج3/ص451،452.
(10) ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص207.
(11) المقريزي، السلوك: ج7/ص349، 358؛ السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص309.

نعم فأمر بمنع كل أنواع المعاصي من زنا وشرب الخمر وخروج النساء إلى الأسواق، كما اتخذ السلطان إجراء آخر في 26 رمضان، فأفرج عن جميع المسجونين [1].

لقد أثرت شدة هذا الطاعون على الحياة اليومية في مدينة القاهرة بكافة جوانبها، فأخذت الأوضاع الصحية والمعيشية في المدينة تسير نحو الأسوء يوماً بعد آخر[2]، وممن توفي في هذا الطاعون أحمد بن محمد بن جبريل الأنصاري السعدي القاهري [3]، ومحتسب القاهرة دولات خجا [4]، وازدادت أعداد الموتى فبلغ عدد من صلي عليه بمصلاة باب النصر فقط في اليوم(400) نسمة، وهى واحدة من (11) مصلاة بالقاهرة وظواهرها' إلا انه اخذ بالتناقص شيئاً فشيئاً مع دخول شهر ذي الحجة من السنة ذاتها [5].

إذا كانت أعداد الوفيات متقاربة في جميع مصليات القاهرة، فان ضرب هذا العدد في عدد المصلاة يكون العدد التقريبي لعدد الأموات في القاهرة في اليوم الواحد أي (X400 11= 4400) ميتاً في اليوم الواحد.

وهناك إشارة واحدة عن تفشي الطاعون في القاهرة في سنة 843هـ/1439م أوردها السخاوي في أثناء الحديث عن وفاة العلامة محمد بن طاهر بن أحمد بن محمد بن محمد غياث الدين المعروف بغياثا الخجندي ((دخل القاهرة غير مرة ومات بها في الطاعون سنة ثلاث وأربعين)) [6]، إلا انه لم يذكر أي تفصيلات عن هذا الطاعون أو وفيات أخرى حدثت فيه.

وفي سنة 848هـ/1444م ظهر الطاعون بمصر، واخذ بالانتشار حتى دخل القاهرة في أول شهر محرم، وكان في تزايد يومي حتى بلغ شدته في صفر، وبلغ عدد ضحاياه ما يزيد على(500) نسمة في اليوم حسب ما أشار ابن تغري بردي، كما أشار في رواية أخرى((كان بالقاهرة الطاعون العظيم، بحيث كان يخرج في اليوم الواحد ما يزيد على الألف))، ومهما بلغ عدد الضحايا سواء (500) أم (1000) نسمة في اليوم، فأنها نسبة كبيرة

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص93-94.
(2) المقريزي، السلوك ج7/ص350؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج15/ص95.
(3) السخاوي، الضوء اللامع: ج2/ص72.
(4) المقريزي، السلوك: ج7/ص358؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص104.
(5) ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج15/ص104-105.
(6) السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (د.م.، بيروت: 1993م):ج2/ص488.

آنذاك إلى درجة انه وصفه بالطاعون العظيم مما يدل على شدته، إلا أن وطأته لم تلبث أن خفت مع دخول شهر ربيع الأول، حيث بدأ يتناقص من القاهرة ويتزايد بضواحيها[1].

وفي أول صفر 852هـ/1448م تفشى الطاعون بمصر، وبلغ عدد ضحاياه أكثر من (1000) نسمة تقريبا، وممن توفي فيه محمد وأحمد ولدي السلطان الظاهر جقمق(842-857هـ/1438-1453م) وشقيقتهما التساعية وشقيقتهما الأخرى خوند فاطمة ابنة السلطان الخماسية[2] وأخت السلطان وزوجته' ومجموعة من الأعيان مثل بختك الناصري أحد أمراء العشرات[3] والأمير العلاء الكرماني والشريف حسن بن على المعزول عن نقابة الأشراف والبرهان إبراهيم بن ظهير ناظر الإسطبل، فضلاً عن جماعة من الأعيان كانت احدهم ابنة الخليفة المستكفي بالله سليمان (845-855هـ/1441-1451م) والأمير الناصري محمد بن طوغان الدوادار وخازندار الكمال ابن البارزي [4]، والأمير جانم الظاهري جقمق، وفي يوم الاثنين الاثنين العاشر من صفر تناقص الطاعون تناقصاً واضحاً [5].

ما أن دخل شهر ربيع الآخر سنة 864 /1459م حتى بدأ الطاعون ينشب أضفاره في بلدة بلبيس وسرياقوس من ضواحي القاهرة، فتخوف السكان من تفشي الطاعون في القاهرة[6] ولاسيما أنهم كانوا يعانون من ارتفاع الأسعار وظلم المماليك الأجلاب وانعدام الأمن، بسبب جرائم السرقة والسلب وقطع الطرق، فضلاً عن مهاجمة العربان للمدينة فيتوقف جلب الغلال[7]، وبدأت ضحايا الطاعون بالازدياد ولاسيما في أرياف القاهرة، فبلغ عدد من ورد اسمه إلى الديوان في العشر الأواخر من شهر ربيع الآخر خمسة وثلاثين(35) نسمة، ومع مستهل جمادى الأولى أخذت أعداد الوفيات بالتزايد، فبلغ من يرد اسمه إلى الديوان(60) نسمة، ثم وصل إلى (120) نسمة ما بين رجل وامرأة وصبي، ومما انفرد به هذا الطاعون عن غيره،أنه كان ينقص في اليوم نقصاً قليلاً ثم يأخذ بالازدياد في اليوم التالي

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص349- 359.
(2) ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور(عالم الكتب، القاهرة : 1990م):ج1/ص50؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص261.
(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص392.
(4) ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص261.
(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص390 -392.
(6) المصدر نفسه: ج16/ص136- 137، 140.
(7) علي بن داؤد الجوهري الصيرفي، إنباء الهصر بابناء العصر، تحقيق: حسن حبشي (د.م.، القاهرة: 1970م)،ص144-145، 192-193؛ ابن إياس، بدائع الزهور: ج3/ص12-13.

أكثر مما كان عليه، واستمر الحال على هذا المنوال حتى انتهى من القاهرة نهائياً، ففي 17 جمادى الأولى بلغ عدد الضحايا(170)نسمة يومياً ممن ورد اسمه إلى الديوان،فبلغ عدد من صلي عليه بمصلات باب النصر وحدها(100) نسمة، وعندما اشتدت المحنة كلف الأمير زين الدين الإستادار جماعة من الناس بإحصاء من صلي عليه في جميع مصلوات القاهرة وظواهرها،فبلغ عددهم(600) نسمة في اليوم الواحد [1].

توفي في طاعون هذه السنة عدد من الشخصيات المعروفة كناظر الديوان شمس الدين منصور بن الصفي' و القاضي زين الدين عبد الرحيم العيني' وحاجب الحجاب الأمير يونس العلائي، ورأس نوبة الأمير يشبك الأشقر الأشرفي، كما بلغ عدد الأموات في هذا اليوم ممن صلي عليه في مصلى واحد حسبما ورد إلى الديوان (235) نسمة. وأما مجموع من صلي عليه في مصلاوات القاهرة كلها فبلغ نحو (1153) نسمة، ومما زاد الطين بلة تزامن هذا الطاعون مع أزمة اقتصادية أدت إلى ارتفاع مفرط في الأسعار بسبب ظلم المماليك الأجلاب، وازدادت شدة الطاعون في القاهرة وظواهرها مع بداية شهر جمادى الآخرة، وكان معظم الأموات من الأطفال والعبيد والجواري، واختلف الناس في عدد الوفيات، فبالغوا فيها لخشيتهم على أنفسهم،فمنهم من قال بلغ عدد من يموت في اليوم(4000) نسمة، ومنهم من قال (3500)، كما اشتهر هذا الطاعون عن غيره بغرابة أمره، فقلما يسلم الموبوء من الموت إلى درجة أن بعضهم قال فيه((من كل مائة مريض يسلم واحد فأنكر ذلك غيره وقال ولا كل ألف مبالغة))، كما كان لهذا الطاعون أثره على المماليك السلطانية، إذ توفي في شهر جمادى الآخرة عدد كبير منهم بلغ(630) نسمة، إذ بلغت أعداد وفياتهم في اليوم الرابع عشر من هذا الشهر(75) نسمة من بينهم(35) أميراً. أما من توفي بهذا الطاعون من المماليك الإينالية فقط فبلغ(1400) مملوك[2].

في حين بلغ عدد الضحايا من العامة حسبما أشار ابن تغري بردي(4000)نسمة في اثنتي عشرة مصلاة، إلا انه استدرك مشككاً في هذا العدد، ومعللاً شكوكه من خلال قوله إن عدد من صلي عليه في مصلاة باب النصر وحدها(570) نسمة، وفي مصلاة البياطرة(470) نسمة، وفي الجامع الأزهر(396) نسمة، وبذلك يكون المجموع الكلي (1436) نسمة في

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص136- 137، 140.
(2) المصدر نفسه: ج16/ص141،143-147.

المصليات الثلاث من مجموع سبع عشرة مصلاة، وبناءً على ذلك كيف تكون إحصائية من مات في هذا اليوم (4000)، فهذه الإحصائية عارية عن الصحة.

أخذ الطاعون يخف شيئاً فشيئاً من القاهرة وظواهرها في العشرة الأخيرة من رجب، وقد رافق ذلك انخفاض الأسعار نتيجة لزيادة عرض السلع والبضائع المحتكرة كالشعير والتبن وغيرها مما خفف من وطأة الوباء' فبلغ عدد من صلي عليه في باب النصر(25) نسمة، وبمصلاة البياطرة(23) نسمة،وبالجامع الأزهر(5) وبمصلاة المؤمني (35) نسمة، بعد أن كان من يرد إليها بالمئات، ومع دخول شعبان خف الطاعون كلياً من القاهرة وجميع الديار المصرية [1].

وفي مستهل رمضان سنة 873هـ/1468م ضربت مصر أزمة اقتصادية، أدت إلى موجة غلاء شديدة، نتج عنها تفشي وباء الطاعون فيها، وكانت القاهرة إحدى مدنها المنكوبة،إذ وصل عدد ضحاياه ما بين (4000- 5000) نسمة في اليوم حسبما أشار الصيرفي، ومعظمهم من المماليك والجواري والعبيد والأطفال، إلا انه اخذ بالتناقص في العشرة الثانية من رمضان وممن توفي فيه ابنة احمد بن السلطان برسباي وأمها وخالتها، والأمير يونس العلائي الناصري فرج [2]، والفقيه محمد بن عبد الرحيم بن علي أبو الخير العقبي القاهري الشافعي[3]، كما توفيت فيه ابنة السلطان الأشرف قايتباي التي لم تتجاوز الرابعة من عمرها، إلا أن الطاعون خف في شهر شوال حتى تلاشى، فوصل عدد من صلي عليه في مصلاة باب النصر (38) نسمة، وفي مصلاة المؤمني (17) نسمة[4].

لعل أشهر الطواعين التي ضربت مدينة القاهرة في عهد السلطان الأشرف قايتباي(873-901هـ/1468-1496م) الذي حدث في سنة 897هـ/1491م، إذ أودى بحياة أعداد كبيرة من السكان، وصلت إلى(200000) نسمة حسبما قدرتها المصادر والمراجع، فمات فيه ثلث المماليك تقريباً، فالسلطان ذاته فقد بسببه كل من زوجته وابنته، كما انه خلف أزمة اقتصادية حادة، نتج عنها مجاعة كبيرة قتلت الكثير من الناس[5]،وممن توفي فيه الفقيه

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص145-147
(2) الصيرفي، إنباء الهصر، ص59، 80.
(3) الكتبي، عيون التواريخ: ج1/ص5؛ السخاوي، الضوء اللامع: ج8/ص51؛ ابن إياس، بدائع الزهور:26/3.
(4) الصيرفي، إنباء الهصر، ص 60، 61 .
(5) ابن إياس، بدائع الزهور: ج273/2، 275؛ قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص 67.

الحافظ محمد بن محمد بن المدعو بالفرغل، والأمير مغلباي الشريفي الظاهر خشقدمي، وناصر بن مفتاح النويري المكي، وناصر بن يشبك الدوادار [1].

(1) السخاوي، الضوء اللامع: ج9/ص274؛ ج10/ص165، 197.

المبحث الثالث

سبل الوقاية ومعالجة الإصابة بوباء الطاعون

على الرغم من السعي الحثيث من قبل الدولة والعامة في آن واحد، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من انتشار وباء الطاعون والقضاء عليه، إلا أن تلك الإجراءات كانت عقيمة، ولم يبق أمامهم سوى الابتهال إلى الله والدعاء والتوسل إليه لرفع الطاعون عنهم، وغالباً ما كانوا ينتظرون ارتفاعه عنهم تلقائياً لاعتقادهم بعدم وجود علاج له، ولاسيما أنهم كانوا يفتقرون إلى الوسائل الوقائية كما في وقتنا الحالي كالحجر الصحي والعزل، وإبعاد الحيوانات خارج المدن وإغلاق المناطق الموبوءة لمنع انتشاره، لذلك كانت أساليبهم بدائية حسب ما هو سائد مع العصر الذي تقع فيه الكارثة.

لقد كان الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى في مثل هذه المحن شيء طبيعي، فكان هذا النوع من الإجراءات التي تقوم بها السلطة والعامة معاً في أوقات انتشار الطاعون، كما هو الحال سنة 822هـ/1419م، حيث نودي في الناس من قبل محتسب القاهرة أن يصوموا ثلاثة أيام ليخرجوا بعدها مع السلطان المؤيد إلى الصحراء ليدعوا الله في رفع الطاعون عنهم، حاملين الأعلام والمصاحف ومكبرين بأصوات مرتفعة، فضلاً عن خروج العلماء والفقهاء ومشايخ الصوفية، كما يتم تجهيز الأطعمة للفقراء من قبل السلطان، ويخرج مرتدياً ملابس بسيطة من الصوف وراكباً فرساً من دون زينة، وعليه علامات الخشوع والانكسار ومكثراً من التلاوة والتسبيح، وما إن يصل إلى مكان التجمع حتى ينزل عن فرسه مترجلاً، ويبسط يديه داعياً الله سبحانه وتعالى وهو يبكي والجميع يدعون الله ويتضرعون إليه، وبعد أن يكتمل الدعاء يركب السلطان وتسير العامة إلى حيث الأكل، فيأكل السلطان معهم، ثم يذبح السلطان بيده القرابين أمام الناس وتوزع على الفقراء، ومن الممارسات التي يقوم بها السلطان ورجال الدولة أيضاً التظاهر بالعدل ومحاربة الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى فيتولى السلطان الكثير من الأمور الإدارية، والنظر بأحوال الرعية بنفسه وماله كالحسبة [1].

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ ص 41 -42، 78 -79.

كما أمر الخطباء بان ينزلوا عن المنبر درجة، عندما يصلوا في الدعاء إلى ذكر اسمه ليكون اسم الله والرسول في مكان أعلى من المكان الذي يذكر فيه اسمه [1]، وكثيراً ما كان يأمر بالتنفيس عن المكروبين عسى الله أن ينفس كربتهم من خلال منع قضاته وحجابه وغيرهم من القيام بحبس المديونين نهائياً [2]، كما اتخذ السلطان برسباي إجراء آخر في أثناء طاعون سنة 833هـ/1429م، فأفرج عن جميع المسجونين من أرباب الجرائم وأغلق السجون بالقاهرة ومصر، فكان لهذا القرار من لدن السلطان آثاره السلبية بدلاً من الانتفاع منه، إذ أدى إلى انتشار جرائم السرقة والفساد، كما كان الإكثار من الصدقات وعمل الإحسان في أوقات الطاعون التي ينجم عنها مجاعات من الأمور التي يقوم بها السلطان وأرباب الدولة، فذبح السلطان المؤيد بنفسه في طاعون سنة 822هـ/1419م (150) كبشاً سميناً قرابين لله تعالى، فضلاً عن(10) بقرات سمان وجاموستين وجملين ووزعت على العامة، كما أمر بتوزيع (28000) رغيف من الخبز [3].

وعلى ما يبدو أن الدولة لم تتوقف عند ذلك بل كانت تقوم باتخاذ إجراءات اقتصادية عديدة كتوفير المواد الغذائية وتسعيرها ومحاربة الاحتكار ورفع الضرائب والمكوس، كما حدث في طاعون سنة819هـ/1416م، ولاسيما بعدما اخذ الغلاء يتزايد في مدينة القاهرة وضواحيها فأرسل السلطان المؤيد أميره الطواشي مرجان الهندي الخازندار إلى الوجه القبلي ومعه الكثير من الأموال لشراء القمح وجلبه إلى القاهرة لمساعدة الناس في التغلب على الأزمة، كما رفع الضرائب والمكوس، ووضع تسعيرة للبضائع ومنع احتكار التجارة [4]، وأمر القضاة والمحتسبين والأمراء بمراقبة سير التسعيرة ومعاقبة المخالفين [5]، وفي كثير من الأحيان تكون النتيجة عكسية، حيث تختفي البضائع من الأسواق، فتضطر الدولة لإلغاء التسعيرة [6].

(1) حسن المحاضرة : ج2/ص309.
(2) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص435.
(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص 79؛ج15/ص94.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 14/41 -42؛ ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص77؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص85-86.
(5) قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص 70.
(6) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 33؛ السلوك: ج1/ ص706.

أما الإجراءات التي اتخذتها الدولة بحق العامة في أوقات تفشي وباء الطاعون فكان عديدة، منها دعوتهم للتوبة والدعاء ورفع المظالم، وإزالة المنكر كالزنا والخمر لاعتقادهم أنها سبباً في حدوث الأزمات كنوع من العقاب الإلهي[1]، ففي أثناء تفشي طاعون سنة 841هـ/1437م هاجمت الدولة جميع أوكار الفساد والخمر والحشيش[2]، كما اخذ القضاة والأمراء بحث الناس على الإقلاع عن المعاصي، والإكثار من الطاعات، فضلاً عن منع النساء من الخروج إلى المقابر وتوعدوا المخالفات منهن بالموت، كما منعن من الخروج إلى الطرقات مطلقا ظناً منهم أن بمنعهن يرتفع الطاعون، وأخذ والى القاهرة والحجاب في مراقبة الطرقات، وعاقبوا المخالفات منهن [3].

وفي كثير من الأحيان كان السلطان ورجال الدولة يتشبثون بأية معالجة تطرح كحل للخروج من المأزق حتى وإن كان خرافياً، كما حدث عندما أشار كاتب السر على السلطان العزيز بجمع أربعين شريفاً اسم كل منهم محمد ويتم توزيع الأموال عليهم، ويقوموا بتلاوة ما تيسر من القرآن بعد صلاة الجمعة بالجامع الأزهر، وعندما تقترب صلاة العصر يقوموا بالدعاء والتكبير، والناس حولهم، فصعد الأربعون إلى السطح، فأذنوا العصر جميعاً معناً، ثم انفضوا بعد ذلك، إلا أن ذلك لم يزد الطاعون إلا كثرة وشدة [4]، وكان هذا ما نصحهم به به بعض الأعاجم الذين قالوا إن هذا العمل أُقيم ببلاد الشرق في أثناء طاعون حدث عندهم، فارتفع عنهم عقيب ذلك [5].

وعلى ما يبدو أن موافقة السلطان على هذا الرأي، على الرغم من انه كان من بعض تقاليد العجم واعتقاداتهم كان بسبب إدراكه لجسامة الطاعون الذي شكل حملاً ثقيلاً على كاهله.

ومن الإجراءات الوقائية الصحية التي كان يقوم بها العامة عند انتشار وباء الطاعون لتجنب الإصابة به، عدم الدخول إلى الأماكن الموبوءة وحمامات الأسواق والابتعاد عن التجمعات، وهذا ما كان ينصح به العلماء والحكماء آنذاك[6].

(1) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3 / ص439؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص93.
(2) قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص 70.
(3) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ ص 439 ؛ ابن تغري بردي، لنجوم الزاهرة: ج15/ص93.
(4) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص438.
(5) المقريزي، السلوك: ج7/208؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص343.
(6) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص440، 444.

المبحث الرابع

اثر الطاعون على مدينة القاهرة في العصر المملوكي

من الطبيعي أن يكون لانتشار الأمراض ولاسيما الوبائية منها كالطاعون آثار سلبية على مجريات الحياة في المجتمع، ولا تقتصر هذه الآثار على جانب معين دون غيره، بل عصفت بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية في البلاد الموبوءة،الا أنها تباينت من جانب إلى أخر من حيث الشدة، ومن وباء إلى آخر.

أولا :اثر الطاعون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

إن حدوث الطاعون يؤدي إلى شل الحياة الاقتصادية في البلاد الموبوءة، ويتسبب في كثير من الأحيان بخلق أزمات غلاء تودي بحياة الكثير من السكان، نتيجة لقلة المواد الغذائية أو رداءتها إن توفرت في الأسواق، يقابلها ارتفاع كبير في الأسعار، لذلك يضطر السكان إلى أكل لحوم الميتة وجيف الحيوانات كالقطط والكلاب وغيرها، وأشارت بعض المصادر إلى أن ((الكلب السمين صار يباع بخمسة دراهم والقطة بثلاثة دراهم))[1]، ويتعداه في بعض الأحيان إلى أكل لحوم البشر، كما حدث في سنة696هـ/1269م و697هـ/1297م[2]، فيؤدي إلى إضعاف المناعة عندهم ولا يقوون على مقاومة وباء الطاعون وغيره من الأوبئة التي تنتشر بالتزامن مع الفقر والبؤس، فتكثر نسبة الوفيات، وتنتشر الجثث في الطرقات لعدم وجود من يقوم بدفنها[3].

كما كانت الأسواق تضطرب في مثل هذا الظروف، كما حدث في السنوات 694هـ/1267م [4] و784هـ/1382م[5]، ولاسيما بعد أن قل وجود الكثير من المواد الغذائية فيها لكثرة الطلب عليها كمادة مفيدة للموبوءين كالبطيخ الصيفي، وهذا ما حدث في سنة

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج1/ص133.
(2) النويري، نهاية الأرب: ج29/ص82؛ المقريزي، السلوك: ج1/ص808؛ إغاثة الأمة، ص37-38؛ السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص291-292.
(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 76-77؛ أ. اشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى (دار قتيبة، دمشق: 1985م)، ص 396.
(4) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ج2/ص233؛ السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص301.
(5) السيوطي، المصدر نفسه: ج2/ص306.

816هـ/1413م، إذ بيعت خمس بطيخات بألفي درهم أي ما يعادل ثمانية مثاقيل من الذهب ثم وصل ثمن النصف بطيخة إلى خمسمائة درهم أي ما يعادل مثقالي ذهب، كما عز وجود الماء فارتفعت أسعار السقاية، فبلغ سعر الراوية الواحدة من الماء خمسة عشر درهماً[1].

وتكررت المجاعة التي رافقت تفشي الطاعون مرة أخرى في سنة819هـ/1416م، فكانت الآثار السلبية على الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر وضوحاً، حيث ارتفعت أسعار القماش الذي يكفن به الأموات، كما ارتفعت أسعار الأدوية ارتفاعاً ملحوظاً، وزادت أرباح العطارين والأطباء فبلغت إرباح احد العطارين من الأدوية في أحد الأوبئة ((في يوم واحد اثنان وثلاثين ألف درهم، كذلك بلغ متوسط المكسب اليومي للطبيب حوالي مائة درهم)) [2]، فضلاً عن ارتفاع سعر كل ما يحتاج إليه المرضى من السكر والكمثرى والبطخ على الرغم من قلة من يعالج بالأدوية من الموبوءين، ولاسيما أن أكثرهم من فقراء العامة فتكون وفاتهم سريعة [3] لعدم قدرتهم على شراء الأدوية والأغذية بسبب انخفاض مستواهم المعيشي والصحي، فيصبحوا طعماً لهذا الوباء [4]، وفي مقابل ارتفاع أسعار بعض البضائع يؤدي تفشي الطاعون إلى كساد بضائع أخرى بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطة كالبضائع النسائية من ثياب وعطور وغيرها بسبب منعهن من الخروج، فضلاً عما نزل بهن من موت أولادهن وأقاربهن، كما أن احتكار البضائع والسلع من لدن كبار رجال الدولة كان يزيد من الطين بلة ويسهم في تفاقم المجاعة، كما حدث في طاعون سنة 864هـ/1459م، حيث أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة بسبب الأوبئة إلى انعدام الأمن إلى انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة، كظاهرة الفساد وحوادث السرقة والسلب في الأزقة والشوارع، فلم يعد الشخص قادراً على الخروج من داره بعد أذان العشاء لأداء صلاة الجماعة ولو كان جار المسجد، لانشغال رجال الدولة بممارسات فاسدة [5]، كما أن انتقال الطاعون إلى الحيوانات يؤدي إلى الإضرار بالثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل الزراعية، كما حدث في طاعون سنة 833هـ/1429م و841هـ/1437م الذين ماتت فيهما أعداد

(1) المقريزي، السلوك : ج6/ص348؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص8.
(2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 35-36.
(3) المقريزي، السلوك: ج7/208؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص340 - 342.
(4) ابن أيبك، كنز الدرر: ج8/ص383.
(5) المقريزي، السلوك: ج7/ص350؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص95، 136، 145.

كبيرة من الأبقار التي يستخدمها الفلاحين في أعمال الزراعة [1]، فضلاً عن موت أعداد كبيرة من الفلاحين خلال تفشي الوباء، وهجرة القسم الآخر خشية الإصابة به، مما جعل الأراضي تبقى بوراً من دون زراعة، وبالتالي يقل الإنتاج الزراعي ((ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن ازدراعها لغلو البذر وقلة المزارعين)) [2]، مما يؤثر سلباً على الجانب الاجتماعي والمعيشي للفرد بسبب عدم وجود دخل كافي نتيجة لتوقف أعمال الزراعة، كذالك الحال بالنسبة للتجارة، فإنها كانت تعاني من كساد كبير في مثل هذه الظروف بسبب قلة البضائع الواردة والمصدرة بسبب خشية التجار من الإصابة بالطاعون، إذ ما قدموا، وهذا احد أسباب تدني المستوى المعيشي للفرد [3].

كما لم يقتصر اثر الوباء على الطبقة الفقيرة، وإنما تعداه إلى الأغنياء وجال الدولة على الرغم من تمتعهم بمستوى اقتصادي واجتماعي عالي، إذ توفي الكثير منهم في الطواعين التي ضربت القاهرة كأبناء السلاطين وبناتهم وزوجاتهم وأمرائهم [4].

ثانياً: اثر الطاعون على الجانب السياسي والعلمي

لقد كان وباء الطاعون ذا اثر سلبي كبير على الحياة السياسية والعلمية في القاهرة في العصر المملوكي، فعلى صعيد الحياة السياسية كانت الفوضى السياسية والفتن تنتشر، بسبب الفساد الإداري، فيضطر السلطان إلى استبدال الموظفين والأمراء غير الكفوئين بآخرين أو انتقال سلطات ذلك الموظف إلى السلطان ذاته، وهذا ما حدث عندما قام السلطان بتقييد سلطات محتسب القاهرة، الذي عزل عن من لدن السلطان المؤيد في أثناء طاعون سنة 822هـ/1419م، وانتقلت صلاحياته إلى السلطان شخصياً إلى درجة أنه لم يدع له أي سلطة تذكر بسبب سوء تدبيره [5]، فضلاً عن قيام السلطان بعزل جميع نواب القضاة الأربعة البالغ عددهم مائة وستة وثمانين قاضياً في القاهرة وحدها، وجعل لكل قاض من

(1) المقريزي، المصدر نفسه: ج7/ص349، 358؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج15/ص92؛ السيوطي، حسن المحاضرة: ج2/ص309 .
(2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص41.
(3) عطا، الأزمات الاقتصادية، ص 58؛ قاسم، عصر سلاطين المماليك "التاريخ السياسي والاجتماعي(عين للدراسات والبحوث والإنسانية، القاهرة: 1998م)، ص 253-254.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص233؛ حوادث الدهور: ج1/ص50؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج7/ص261.
(5) قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص50.

قضاة المذاهب الأربعة ثلاثة نواب فقط [1]، كما أن وفاة الكثير من الأمراء والموظفين الكفوئين بسبب الإصابة بالطاعون جعل مناصبهم شاغرة، لعدم وجود من هو قادر على تحمل أعبائها والأمثلة على ذلك كثيرة كقاضي العسكر الشيخ شمس الدين الذي توفي في طاعون 749هـ/1348م[2]، وكاتب السر صلاح الدين بن نصر الله الذي توفي في طاعون سنة 841هـ/1437م، والأمير تمرباي التمربغاوى رأس نوبة النوب في سنة 582هـ/1448م[3] وغيرهم كثير قد تم ذكرهم ضمن نطاق هذا الفصل.

أما الحياة العلمية فكانت تتأثر كثيراً نتيجة لتوقف الدروس والحلقات بسبب عدم إمكانية التجمع، خشيةً من الإصابة بالطاعون من ناحية، وتوقف الرحلة في طلب العلم من والى البلد الموبوء من ناحية أخرى، فضلاً عن وفاة الكثير من العلماء والفقهاء من ذوي الاختصاصات المختلفة بسبب تفشي الطاعون كالإمام محمود بن أبي القاسم بن محمد الأصبهاني الذي توفي في طاعون 749هـ /1348م، وكان إماماً بارعاً في الفنون وله الكثير من المصنفات، وشرع في تصنيف التفسير، إلا أنه لم يكمله بسبب وفاته [4]، والفقيه شرف الدين محمد بن عبد الواحد بن أبي بكر بن إبراهيم بن محمد السنقاري[5]، وعبد اللطيف بن محمد بن محمد المعروف بابن الشحنة الذين توفي في طاعون سنة 833هـ/1429م[6]، وغيرهم ممن ورد ذكرهم آنفاً.

(1) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج3/ص90؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص41 -42.
(2) أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان (عالم الكتب، بيروت: 1407هـ):ج9/ص97-98.
(3) المقريزي، السلوك: ج7/ص357؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص103، 392.
(4) السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر (مكتبة وهبة، القاهرة: 1396هـ):ج1/ص282.
(5) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص575.
(6) السخاوي، الضوء اللامع: ج4/ص338.

الفصل الثامن

المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر

الفصل الثامن

المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر

قبل البدء بتناول دور المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي،الذي فرض على مصر آنذاك، وكان الشغل الشاغل لسلطنة المماليك الجراكسة، لابد لنا من الإشارة إلى الموقع الجغرافي لمصر، ودوره المؤثر في مجريات الأحداث السياسية لكونه من الثوابت التي لا تتغير بتغير الحقب التاريخية، ولما له من أهمية كبيرة تساعد على فهم الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة في البلاد.

لذا فقد شغلت مصر موقعاً إستراتيجياً متميزاً اكسبها أهمية كبيرة، ولاسيما من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية[1]، فهي تقع ضمن الإقليم الثالث الذي يبدأ من الشرق إلى الشمال، ابتداءً من بلاد الصين والهند والسند وكابل وكرمان وسجستان وبلاد فارس والعراق وبلاد الشام ومصر[2]، وبهذا الموقع المميز فنها تمثل حلقة وصل تربط بين كل من قارتي آسيا وأفريقيا [3]، فيحدها من جهة الشمال (البحر المتوسط) ومن جهة الجنوب بلاد السودان، في حين تحدها الصحراء الليبية الكبرى من جهة الغرب، أما حدودها الشرقية فتمتد بمحاذاة البحر الأحمر [4]، وهذا الموقع جعل مصر ترتبط بعلاقات سلمية وحربية في آن واحد عن طريق البحر المتوسط شمالاً [5] والبحر الأحمر شرقاً [6]، وهذا التعدد في أنواع البحار التي تطل عليها مصر قد فرض على حاكميها اتخاذ سياسة خاصة

(1) فهمي، طرق التجارة، ص140.
(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص60؛ القزويني، آثار البلاد، ص137.
(3) أبو الفداء، تقويم البلدان (د. م.، باريس: 1840 م)، ص103؛ خولة حمدون عبد الله الصواف، مصر في عهد عمرو بن العاص، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب(جامعة الموصل: 1999م)، ص15.
(4) الاصطخري، المسالك والممالك، ص39؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص126؛ البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص66-67.
(5) ترتبط مصر عن طريق البحر المتوسط بالشام والمغرب العربي وأوربا للمزيد ينظر: احمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام في عصري الأيوبيون والمماليك (دار الأحد البحيري، بيروت: 1972 م): ج2/ص201.
(6) أما بالنسبة إلى البحر الأحمر وأهميته في تأمين الاتصال ببلاد الحجاز واليمن والمحيط الهندي وتجارة المشرق ينظر: العبادي، المرجع نفسه: ج2/ص201.

تتفق مع كل جهة من الجهات البحرية المختلفة المطلة على تلك البحار حتى يؤمنوا مسيرة المواصلة في المواجهات التي تتعرض لها.

لاشك أن دولة المماليك الجراكسة كانت من ابرز القوى الإسلامية آنذاك بعد القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي، والتي شغلت مكانة سياسية واقتصادية استطاعت من خلالها أن تبقى مسيطرة على المنطقة لمدة تزيد على(138) سنة، وبهذه المكانة اهتمت الدولة المملوكية بالجانب التجاري التي ساعدها في نمو قوتها البحرية والبرية من خلال فرض الضرائب على المراكب الداخلة والخارجة من الموانئ المصرية والشامية، إلا أن تلك القوة والسيطرة لم تبق مستمرة بل انتابها الضعف بسبب الأزمات والتمردات الداخلية، في عهد السلاطين الضعفاء،مما أدى بدوره إلى تمكن القراصنة الصليبيون من القيام بأعمال القرصنة الصليبية وفرض الحصار الاقتصادي على الدولة المملوكية، لذا سنركز في هذا الفصل على الدور الجركسي في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر، وابرز الوسائل التي استخدمتها لإفشال ذلك الحصار، وكذلك ابرز القوى الصليبية التي كانت تفرض ذلك الحصار ابتداءً بالقبارصة والروادسة والارغون والكتلان والجنويين، وانتهاءاً بالبرتغاليين التي كانت من اخطر القوى تهديداً لاقتصاد الدولة المملوكية، والذي كان يشكل العمود الفقري لها.

تعود بدايات الصراع بين المماليك والصليبيين في البلاد العربية إلى الحقبة الأخيرة من عصر الحروب الصليبية [1] التي سعت فيها القوى الغربية جاهدة للسيطرة على خيرات البلاد العربية عن طريق موانئ البحر المتوسط وموانئ بلاد الشام أو موانئ البحر الأحمر على الساحل المصري، وقد ساعد ذلك الغزو عوامل عدة مختلفة منها اقتصادية ودينية وسياسية [2].

(1) لقد أخذت الحروب الصليبية مسارين من حيث الامتداد الزمني، الأول شمل ما سبق القرن الحادي عشر الميلادي من الأحداث وما تلا تحرير عكا سنة 690هـ/1261م، مما أطلق على ذلك تسمية الحروب الصليبية المتأخرة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، أما الثاني ينبع من ازدياد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمناطق الحضارية لما لها من تأثير في توجيه الحملات الصليبية. للمزيد ينظر: رنيه كروسيه، الحروب الصليبية الصراع بين الشرق والغرب، ترجمة احمد أيبش (دار قتيبة، دمشق: 2002م)، ص7.

(2) للمزيد عن تلك التفاصيل عن تلك العوامل ينظر: كاهن، الشرق والغرب، ص36-37.

تعرضت دولة المماليك الجراكسة منذ تأسيسها لأول تهديد اقتصادي في سنة 790 هـ / 1388 ممن لدن القراصنة الصليبيين المقيمين في قبرص على سواحل مصر وبلاد الشام، فقد تم الاستيلاء على مركب تجاري تابع للدولة الجركسية قادم من ميناء طرابلس الشام باتجاه ميناء دمياط في مصر، وكان يحمل عدداً من التجار، فضلاً عن أخت السلطان برقوق وولده وابن عمه، وإزاء ذلك الموقف أصدر السلطان أمراً بإلقاء القبض على جميع التجار الأوربيين المتواجدين في الموانئ المصرية والشامية [1].

وبعد وفاة السلطان برقوق وتعين ابنه الناصر فرج (801 -815 هـ / 1398-1412م)[2] اتخذت العلاقات المصرية القبرصية طابعاً سلمياً حتى سنة 808 هـ /1405 م، إذ قام القبارصة بفرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية متخذين سياسة القرصنة على المراكب التجارية القادمة إلى الموانئ المصرية من اجل إضعاف دولة المماليك الجراكسة اقتصادياً، إلا أن المعالجة الجركسية لمواجهة ذلك كان سريعاً أذ تم حجز التجار والقناصل الأوربيين كافة في ميناء الإسكندرية [3]، ونتيجة لتوتر العلاقة بينهما طلب القبارصة المساعدة من بلاد الحبشة [4] والقوى الأوربية الأخرى بهدف توحيد الجهود للقضاء على الدولة المملوكية عن طريق فرض حصار اقتصادي كلي عليها [5].

وعلى الرغم من التوتر الساخن الذي اتسمت به العلاقات المصرية القبرصية في عهد السلطان الناصر فرج، إلا أن عهد السلطان الشيخ المحمودي (815 -824 هـ / 1412 – 1421 م) [6] شهد علاقات ودية تمثلة بالتبادل الدبلوماسي، فقد أرسل السلطان الجركسي مبعوثه اقبغا

(1) ناصر الدين محمد بن الفرات، تاريخ ابن الفرات (مطبعة حداد، البصرة: 1976 م): مج9/ ق33/11؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص266؛ ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص138

(2) للمزيد من التفاصيل عن حياة الناصر فرج ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج13/ص20، 154؛ عبد الله الشرقاوي، تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين موجود بهامش كتاب أخبار الأول فيمن تصرف من أرباب الدول للإسحاقي (المطبعة الأزهرية، مصر: 1892 م)، ص41؛ صامويل برنار، وصف مصر الحياة الاقتصادية في القرن الخامس عشر الموازين والنقود، ترجمة: زهير الشايب (مكتبة مدبولي، مصر: 1980 م)، ص65 – 66.

(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 /617؛ تدمري، تاريخ طرابلس: ج 2/ص166.

(4) تعود بدايات العلاقات المصرية الحبشية إلى بداية العصور الوسطى حيث كانت ذات طابع ديني بعد أن تأكدت الكنيسة الحبشية بتبعيتها للكنيسة المصرية 0 للمزيد ينظر: عاشور، قبرص والحروب الصليبية، ص352- 358

(5) سعيد عاشور، بحوث ودراسات، ص 31

(6) أبو النصر الشيخ المحمودي السلطان الثالث والعشرين من ملوك الترك الرابع من ملوك الجراكسة جلب إلى مصر، وأصبح مملوكاً عند السلطان برقوق للمزيد عن حياته ينظر المقريزي، السلوك: ج4/

النظامي سنة 818 هـ/ 1415 م إلى حاكم قبرص للتفاوض معه في مسألة أَطلاق سراح الأسرى، فيذكر ابن حجر العسقلاني قائلا:((فانه وجد هنالك {المبعوث } خمسمائة أسير ففداهم بثلاثة عشر ألف دينار، وانه أوصل للفرنج المبلغ الذي كان جهز معه وهو عشرة الاف دينار، وسمح له متملك قبرص بالباقي وحمل منهم {الأسرى} إلى مصر مائتي أسير وفرق الباقي في سواحل الشام)) [1].

وتعزيزاً لتلك العلاقة الودية حاولت دولة المماليك الجراكسة أن تدعم تلك المفاوضات ببعض المقترحات لتضمن سلامة موانئها، ووصول المراكب التجارية إليها لكونها لا تملك القوة البحرية الكافية للتصدي لأي اعتداء من قبل القراصنة القبارصة، لذلك اقترحت دولة المماليك الجراكسة بان تتعهد قبرص بعدم السماح للقراصنة من سائر الدول الذين يكيدون العداء لها في الدخول إلى جزيرتهم أو تقديم أي مساعدة عسكرية يكون الهدف منها فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية بطريق الاستيلاء على المراكب التجارية الداخلة والخارجة إلى الموانئ الشامية والمصرية أثناء تجارتها في البحر المتوسط [2].

على ما يبدو أن تلك المفاوضات كانت حبراً على ورق، وهذا ما أكده الحقد الصليبي ضد دولة المماليك الجراكسة من جانب القبارصة الذين قاموا في سنة 825 هـ/1420 م بالاستيلاء على مركب تجاري في ميناء الإسكندرية الذي كان محملاً بالكثير من الرجال ومبلغ من المال قدر بحوالي مئة ألف دينار [3]، وفي سنة 826 هـ/1422م قام القبارصة بالاشتراك مع مجموعة من القراصنة البسقاوية [4] والجنوية والكتلانية [5] بالهجوم على مركبين تجاريين قرب ميناء دمياط تحمل عدد من التجار، فضلاً عن السلع

ق1/ 245- 255؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 1/14؛ الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: ج2/ص880.

(1) ابن حجر العسقلاني، ابناء الغمر: ج3/ص53.

(2) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 /ص 325؛ ج4 /ق2 /ص617.

(3) المقريزي، السلوك: ج4/ ق2 /617ص /؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 14/ ص249 – 250.

(4) البسقاوية: شعب مجهولة الأصل يسكنون مناطق البرانس (البيرينية) في شمال غرب اسبانيا، والبسقاوية نسبة إلى إقليم الباسك ، ينظر منير، بعلبك، المورد (دار العلم للملايين، بيروت: 2004 م)، ص 91؛

Encyclopedia Britannica " BasQue" (London:1966): vol. 3/p.251

(5) تدمري، تاريخ طرابلس: ج2/ص 166 .

والبضائع فتم الاستيلاء عليهما[1]، أما عن موقف دولة المماليك الجراكسة لم تواجه ذلك الاعتداء بالرد عسكرياً، وإبعاد الخطر الصليبي بل استخدمت أسلوب المصادرة والتهديد، إذا أمر السلطان الجركسي بحجز جميع أموال التجار الأوربيين المتواجدين في الموانئ المصرية والشامية وإخراجهم منهم [2].

بعد كل تلك المواجهات تمكنت الدولة المملوكية بقيادة سلطانها برسباي [3]، أن تتخلص من الخطر القبرصي بفتحها للجزيرة بعد ثلاث حملات عسكرية [4]، وفي أثناء ذلك ظهر خطر آخر هدد الاقتصاد الجركسي، إلا وهو القراصنة الرودسة ففي سنة 869 هـ/1164م الذين تمكنوا من الاستيلاء على ثلاث مراكب تجارية كانت تبحر بالقرب من جزيرة رودس، وكانت محملة بالبضائع للتجار المراكشيين منطلقة من ميناء الإسكندرية إلى المغرب العربي، فضلاً عن ذلك أخذت القوة البحرية الرودسية تفرض سيطرتها وحركتها في البحر المتوسط وهذا ما يؤدي إلى عرقلة حركة السفن التجارية المتوجهة إلى الموانئ المصرية والشامية ومما انعكس على الاقتصاد الجركسي[5]، ورداً على ذلك جهزت الدولة المملوكية لذلك الأمر بإرسال حملة بحرية من اجل وضع حد لتلك الانتهاكات من قبل القراصنة الرودسة، لذلك اصدر السلطان خشقدم أمرا بإلقاء القبض على تجارهم وقناصلهم ومؤيديهم من التجار الأجانب، ومما هو جدير بالذكر أن القوات البحرية البندقية قامت بالهجوم على جزيرة رودس، وتمكنت من إعادة المراكب الثلاثة وفرض غرامة مالية عليهم [6]، إلا أن المواجهة الجركسية للرودسة في عهد السلطان قايتباي استمرت، ولاسيما عندما قام الرودسة بالهجوم على الموانئ المصرية ومنها الإسكندرية، وفرض حصار

(1) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، تحقيق: لويس شيخو اليسوعي (د.م.، بيروت: 1898 م)، ص219 – 220 ؛ المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 / ص665؛
E . B " BasQue": Vol. 3/p. 251

(2) المقريزي، السلوك: ج 4 / ق2 /ص 966 .

(3) برسباي، جركسي الجنس ويعد السلطان الثاني من سلاطين الدولة الجركسية للمزيد عن حياته ينظر: شرف الدين يحيى بن القر بن الجيعان ، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (مكتبة الكليات الأزهرية، مصر: 1974م)، ص 11 – 66؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج 7/ص238

(4) عن سير الحملات العسكرية الثلاث ينظر: فائز علي بخيت، العلاقات المصرية الأوربية في عصر المماليك الجراكسة (784 – 922 هـ/ 1382 – 1516 م) دراسة سياسية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب(جامعة الموصل 2005)، ص46 – 69.

(5) فهمي، طرق التجارة، ص51.

(6) سليم، عصر سلاطين المماليك: ج1/ص51.

اقتصادي على الميناء ومنع وصول المراكب التجارية إليه،وهذا ما حفز السلطان على المواجهة بطريقة تحصين الموانئ بالقوة البحرية العسكرية لحمايتها من أعمال القرصنة [1].

إن السياسة العدائية للروادسة لم تتوقف ففي عهد السلطان قانصوة الغوري [2] قام القراصنة الروادسة بالهجوم على المراكب التجارية المملوكية في موانئ الإسكندرية ودمياط وصور، وبالمقابل لم يكن رد الدولة المملوكية رداً عسكرياً بل اتخذ من سياسة التهديد لمعالجة الموقف، إذ فرضت غرامة مالية على جميع التجار الصليبيين من دون أي استثناء، وتم سجن عدد كبير منهم [3] لم تجد الإجراءات التي اتخذتها الدولة المملوكية اي نفع، اذ قام القراصنة الروادسة بالاستيلاء على سبعة عشر مركباً تجاريا محملة بالمؤن والأخشاب التي كانت الدولة المملوكية بحاجة إليها،لأنها أرادت تعويض ما فقدته في موقعة ديو Diu سنة 914هـ/1508 م [4]، وبهذا واجهت الدولة المملوكية ذلك الموقف بإصدار السلطان أمرا بإلقاء القبض على جميع رجال الدين في مدينة القدس الشريف واعتقال كل شخص أوربي في الموانى المصرية والشامية، وكذلك فقد أمر السلطان بإحضار خمسة وعشرين راهباً أمرهم بكتابة الرسائل إلى ملوك أوربا من اجل إعادة المراكب التجارية التي استولى عليها القراصنة الجركسية، فضلاً عن ذلك فقد قام السلطان بتوجيه إنذار ينص على إغلاق كنيسة القيامة وتنفيذا لأمره أغلقت سنة 917 هـ / 1511 م [5].

واستمراراً لسياسة الحصار الاقتصادي من قبل القراصنة الصليبيين والمواجهة من لدن الدولة المملوكية التي كانت تتخذ عدة أساليب كان من أبرزها التهديد والمصادرة في حالة عجزها عسكرياً، ففي سنة 836هـ/1432م واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً آخر

(1) عبد الرحمن محمود عبد التواب، قايتباي المحمودي (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1978 م)، ص138 – 139.

(2)) السخاوي، التبر المسبوك، ص323؛ إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر المماليك الجراكسة (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1960 م)، ص112.

(3) Lane – pool , A History of Egypt , p. 339.

(4) موقعة ديو: تقع ديو في الإطراف الجنوبية لشبه جزيرة كتاوة وفيها دارت معركة بين القوات البحرية الجركسية والبرتغالية في المحيط الهندي. للمزيد من التفاصيل ينظر:
E. B. "Diu"(No p. London:1966): vol.7/p.505

(5) سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر: 1967 م)، ص 126؛ طرخان، مصر في عصر، ص114؛ احمد شلبي، الموسوعة الإسلامية (لجنة التاليف، القاهرة: 1967 م): ج5 /ص209؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية : ج2/ص1236

على اقتصادها وهو الخطر الكتلوني [1]، إذ قاموا بالهجوم على ميناء الإسكندرية بالاشتراك مع القراصنة من الجنويين فاستولوا على عدة مراكب تجارية محملة بالبضائع، فضلاً عن استيلائهم على مركب آخر قادم من دمياط ، إلا أن مواجهة ذلك الاعتداء جاءت عن طريق إتباع سياسة التهديد والضغط على التجار الأجانب، فأصدر السلطان أمراً يقضي بحجز الأموال العائدة للتجار الجنويين والكتلانيين داخل الدولة المملوكية، وهذا ما أشار إليه المقريزي قائلاً:((بإيقاع الحوطة على أموال الفرنج الجنوية والقطلان دون البنادقة، فأحيط بأموالهم بالشام والإسكندرية)) [2]، ونتيجة لموقف دولة المماليك الجراكسة بهذا الرد أرسل الملك الكتلوني كتاباً يحذر فيه السلطان الجركسي برسباي من سوء معاملة رعاياه الموجودين في داخل موانئ الدولة المملوكية الجركسية ، ويوضح للسلطان الجركسي أنه لن يسمح لتجار دولته بشراء بضائع السلطان، إلا أن رد الدولة المملوكية على السفير الكتلاني كان رداً قاسياً ورادعاً[3].

وانتقاماً لهذا الرد على السفير الكتلاني، فضلاً عن سياسة القرصنة والاستيلاء على المراكب التجارية المملوكية ، قام القراصنة الكتلان بالهجوم على ساحل بيروت في سنة 837هـ/1434م، فاستولوا على خمسة مراكب تجارية محملة بالبضائع والرجال، ولم يكتفوا بذلك بل قام ملكهم بإرسال كتاب إلى والي دمياط ليوصله بدوره إلى سلطان مصر يذكر فيه ((جفاء ومخاشنة في المخاطبة بسبب إلزام الفرنج أن يشتروا الفلفل المعد للمتجر السلطاني،فغضب السلطان لما قرئ عليه ومزقه)) [4].

ورداً على ذلك الكتاب أمر السلطان الجركسي بتجهيز حملة بحرية متجهة إلى ميناء دمياط لغرض التصدي للمراكب الصليبية، فتحركت الحملة نحو ساحل بيروت فسيطرت على مراكب تابعة لدول مختلفة منها البندقية والجنوية والكتلونية [5] ، وقد كانت تلك الحملة

---

(1) تعد كتالونيا إحدى المناطق الاسبانية التي تضم أربع مدن (برشلونة و جيرونة و ليريدا وتراكونة)، وتقع في الشمال الشرقي لإسبانيا يحدها من الشمال أندورا وفرنسا ومن جهة الغرب الاراغون، ويحدها من الجنوب، فالنسيا ومن جهة الشرق البحر المتوسط:

E.B." Catalonia":vol.5 /p.59.

(2) السلوك: ج4 / ق2 /ص 88؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج3 /ص249.

(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص 885؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ص3/ص253.

(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج4/ق2/ص914؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر:ج 3/ص815؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج3/ص285.

(5) المقريزي، المصدر نفسه: ج4 م ق2/ص919؛ الصيرفي، المصدر نفسه: ج3/ص290.

بمثابة إنذار إلى كافة القوى الأوربية التي تحاول القيام بأعمال قرصنة ضد المراكب التجارية القادمة إلى الموانئ المصرية والشامية من اجل المحافظة على انسيابية الاقتصاد الجركسي، ولاسيما الجانب التجاري الذي يعد المورد الأساس لكيان الدولة.

ويبدو أن سياسة دولة المماليك الجراكسة في مواجهة إعمال القرصنة التي كانت تشكل خطراً على اقتصادها كان له رد فعل عكسي من قبل القراصنة الكتلان الذين كانوا يحاولون الاستيلاء على كافة المراكب التجارية الواردة إلى الموانئ المصرية والشامية من اجل إنهاك الاقتصاد الجركسي وإضعاف دولتهم عسكرياً كي يتسنى لهم السيطرة على المنطقة، ولاسيما مصر التي كانت بمثابة حلقة وصل بين الشرق والغرب وسيطرتها على التجارة الدولية آنذاك، ففي سنة 840 هـ / 1434 م قام القراصنة الكتلان بالهجوم على ميناء أبي قير الواقع خارج مدينة الإسكندرية، فتمكنوا من الاستيلاء على مركبين تجاريين [1].

واستمر التصعيد العدائي بين الجانبين وصولاً الى عهد السلطان قايتباي الذي انتهج سياسة أسلافه في مواجهة القراصنة الكتلان ففي سنة 875 هـ /1470 م استولى القراصنة الكتلان على مركب تجاري بالقرب من السواحل المصرية ، ورداً على ذلك اصدر السلطان أمر إلقاء القبض على التجار الكتلانيين كافة وأدخلهم السجن، فضلاً عن ذلك إبلاغه بعدم إطلاق سراح أسراهم إلا بعد إطلاق سراح أسرى الدولة المملوكية ومراكبها التجارية [2].

لم تتوقف دولة المماليك الجراكسة عند تلك الإجراءات بل قامت بإتباع سياسة الحرب الاقتصادية ضد التجار الكتلانيين للتخلص من خطر القراصنة الكتلان عن طريق إبلاغ الجاليات الأجنبية كافة بمقاطعة تجار كتالونيا [3]، إلا أن ذلك الإجراء الذي اتخذته دولة المماليك الجراكسة لا يعني إيقاف التهديد الكتلوني ضد الاقتصاد الجركسي ففي سنة 916هـ/1510م قام القراصنة الكتلان بالاستيلاء على مركب تجاري في ميناء الإسكندرية، وقتل الأمير محمد بيك، وبهذا الفعل ردت الدولة المملوكية باتخاذها سياسة التهديد والوعيد ضد القراصنة الكتلان، إذ أمر السلطان قانصوة الغوري بإحضار رهبان كنيسة القيامة،

(1) المقريزي، السلوك: ج4/ق2 /ص 994.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص 64.
(3) أن هذا الإجراء الذي اتخذته الدولة الجركسية قد حفز الكتلانيين على إقامة تحالف مع قشتالة لإنهاء الحكم الإسلامي في مملكة غرناطة (893 هـ / 1487 م) ولهذا الموقف طلب حاكمها الأمير عبد الله المساعد من الدولة الجركسية لإيقاف التهديد الاسباني للمزيد من التفاصيل عن ذلك ينظر: فهمي، طرق التجارة، ص64-66.

وكانوا عشرين راهباً فتكلم معهم على لسان السلطان ترجمانه كمؤرخ تغري بردي المعاصر للأحداث قائلاً: ((كاتبوا ملوك الفرنج، بأن يردوا ما أخذه الفرنج من المراكب والسلاح وان لم يردوا ذلك هدمت القمامة { كنيسة القيامة} واشنق الرهبان)) [1] ، وبهذه السياسة حصلت الدولة المملوكية ما كانت تصبو إليه من إيقاف التهديد الكتالوني.

وبانتهاء الخطر الكتالوني واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً آخر أثر على اقتصادها، ألا وهو القراصنة الجنويين الذين أكثروا من الهجمات على الموانئ المصرية والشامية ومنع وصول المراكب التجارية إليها بهدف إنهاك الدولة المملوكية اقتصادياً ومن ثم إسقاطها،لذا قام الجنويون بالاشتراك مع قراصنة من القباصة والروادسة بالقيام بحملة واسعة على سواحل بلاد الشام، وكان ذلك سنة 806 هـ / 1403 م، إلا أن كثرة تلك الهجمات على الموانئ لم يمنع الدولة المملوكية من المواجهة بل كانت ترد على ذلك بالمثل سواء كان عسكرياً أم سياسياً أم عن طريق التهديد والضغط على تجارهم المقيمين في الدولة المملوكية [2].

وبعد أن أدرك القراصنة الجنويون انه لا جدوى من الهجمات على الموانئ المصرية والشامية وعدم تمكنها من الاستيلاء على اكبر عدد من المراكب التجارية، وذلك لما كانت تلاقيه من مواجهة بحرية جركسية، لذا اعتمد القراصنة الجنويين سياسة مغايرة من السياسة العسكرية الحربية ألا وهي سياسة الحرب الاقتصادية اي ان القوات البحرية الجنوية تقوم بالاستيلاء على كافة المراكب التجارية الأوربية المتجهة إلى موانئ الدولة المملوكية وتنفيذاً لسياستهم الجديدة فقد استولوا على مركب يعود لتجار البنادقة كان عائداً إلى ميناء بيروت [3]

إن السياسة التي انتهجها القراصنة الجنويون لم تحقق هدفهم فلم يبق امامهم غير الانتقال الى الحل السلمي المؤقت لكي يعيدوا تشكيل قواتهم للاستمرار في محاصرة الدولة المملوكية لذلك سعوا إلى طلب عقد الصلح مع السلطان الناصر فرج وتم ذلك سنة 810هـ/1407 م، ونص الصلح على ان تتعهد جنوه بدفع مبلغ من المال يقدر بحوالي ثلاثين ألف دينار تعويضاً عما سببته من تخريب للموانئ التابعة للدولة الجركسية، وفي حالة

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ ص 195.
(2) المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص1114، 1116؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج2/ص 258.
(3) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص34؛ تدمري، تاريخ طرابلس: ج 2/ص 164.

تكرار أعمالها العدائية ومحاصرة الدولة المملوكية فسيتم إلقاء القبض على جميع الصليبيين بمصر وبلاد الشام [1].

والحقيقة أن وجود التجار الجنويين وغيرهم من بعض الدول في الموانيء المصرية الشامية كان له مردود ايجابي وسلبي، فالايجابي هو استفادة الدولة الحركسية من فرض الضرائب على البضائع التي يتاجرون بها هؤلاء التجار، فضلاً عن ذلك كانت دولة المماليك الجراكسة تستعملهم كورقة ضغط في حالة عجزها عسكرياً في الرد على القراضنة الذين يحاولون منع وصول المراكب التجارية إلى الموانئ المصرية والشامية،أما فيما يخص المردود السلبي فقد كان هؤلاء التجار بمثابة عيون (جواسيس) لدولهم فكانوا من خلال عملهم في التجارة ينقلون المعلومات العسكرية والسياسية ووضع دولة المماليك الجراكسة من ناحية القوة والضعف، وهذا ما بينته الأحداث عندما أراد الجنويين من الصلح لحين وصول المعلومات من قبل التجار عن مدى إمكانية الدولة المملوكية البحرية حتى يتمكنوا من فرض حصار اقتصادي على الموانئ ولما قاموا بمحاصرة ميناء دمياط فوجئوا بالقوة البحرية الجركسية التي أرغمتهم بالانسحاب والتوجه إلى منطقة اخرى تسمى الطينة القديمة، فاستولوا عليها يذكر المقريزي إزاء تلك الأحداث قائلاً ((ثم مضوا إلى دمياط، فتكاثر المسلمون على الفرنج، واخذوا منهم غراب { مراكب صغيرة وسريعة} المسلمين بعد قتال شديد، وقتلوا منهم إفرنجيين واخذوا { سلاحاً } فانهزم بقيتهم، وحمل الرأسان والسلاح إلى السلطان)) [2].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة المملوكية كانت تواجه القراصنة في جهات عدة، فكانت بعض الأحيان تلجأ إلى القوة البحرية العسكرية لإبعاد الخطر وأحياناً أخرى تميل إلى أسلوب المهادنة بالتهديد والضغط حسب ما تقتضيها ظروفها الداخلية وإمكانيتها العسكرية، إلا أن في هذه المرة واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً أكثر تهديداً لاقتصادها ألا وهو الخطر البرتغالي[3]، مما يؤكد ذلك الخطر قيام الملك عمانوئيل بإرسال رسالة الى البابا

(1) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص40؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص153.
(2) السلوك: ج4 / ق1 / ص 143.
(3) أن ابرز الأسباب لغزو البرتغال للمنطقة العربية الإسلامية هو العامل الاقتصادي وهو البحث عن الذهب الغيني Gunea Gold والتوابل ولعل هذا ما عبر عنه فاسكو دي جاما عندما سأله حاكم كاليكوت عن سبب مجيئه إلى الشرق أجابه " المسيحية والتوابل " ينظر:
Auguste Toussant , History of the Indian Ocean(London: 1966) ,P.93

بولس الثاني في سنة 911 هـ/1505 م قائلاً: ((إنه ليس عازماً على المضي في قتل التجارة المملوكية، بل سيقاتل في سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفاً لمدافعهِ وجنوده)) [1].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة المملوكية كانت مسيطرة على منفذين رئيسين من منافذ التجارة العالمية هما البحر الأحمر والخليج العربي اللذان كانا ممرين لمعظم تجارة أوربا في نهاية العصور الوسطى، وهذا ما كان يثير القلق لدى الصليبيين الذين كانوا يحاولون فرض حصار اقتصادي يؤدي إلى إضعاف الدولة المملوكية ومن ثم القضاء عليها باعتبارها كانت صاحبة السيادة في ذلك الوقت [2] ، وهكذا بدأت النوايا البرتغالية من فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية عن طريق اكتشافهم طريق جديد وهو ما يسمى بطريق (رأس الرجاء الصالح) الذي مكنهم من السيطرة على تجارة الشرق وحل محل الطريق التجاري الذي كان تحت سيطرة الدولة المملوكية [3].

لقد بدأت القوات البحرية البرتغالية عملياتها الأولى باعتمادهم سياسة التهديد والمحاصرة، ففي سنة 904 هـ/1498م عسكر القائد البرتغالي بأسطوله عند مدخل البحر الأحمر لغرض منع دخول السفن الأوربية إلى الموانئ المصرية والشامية [4]، فضلاً عن ذلك أنهم هددوا بغزو بلاد الحجاز وقطع كل اتصال بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وتحويل متاجر الشرق بالقوة إلى أسواق لشبونة [5].

من خلال سير الأحداث تبين ان الخطر البرتغالي اخذ يهدد الاقتصاد الجركسي من خلال السيطرة على المداخل الرئيسة للمراكب التجارية، لذا فلم يبقى أمام السلطان قانصوة الغوري شيء يستخدمه للحفاظ على مصدر قوة دولته واقتصادها غير انه وجد نفسه أمام

---

(1) محمد محمود السورجي، أولى الانتصارات العربية في العصر الحديث طرد البرتغاليين من عمان (1658 م)، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1990 م): ع41- 42 / ص47؛
E.B."Portugal": vol.18/p.280

(2) طارق نافع الحمداني، التحدي البرتغالي للوطن العربي ووسائل التخلص منه، بحث منشور في مجلة الوثيقة (البحرين: 1995 م : (ع28، 83 – 84؛ طرخان، البرتغاليون في غرب أفريقيا بحث منشور في مجلة كلية الآداب (القاهرة: 1967م) : مج 25 / ع1 / ص19؛ عاشور، بحوث ودراسات، ص314-315.

(3)George E. Kirk , A short History of Middle East (No. p. ,London: 1964) ,P.65.

(4) عبد العزيز عوض، الاحتلال البرتغالي لموانئ الجزيرة العربية، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1986 م): ع29 / ص18؛ محمد عبد السيد راقد وآخرون، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي (مطبعة م. ك، الإسكندرية: 1972 م)، ص121

(5)) إبراهيم حسن سعيد، البحرية في عصر السلاطين المماليك (دار المعارف، الإسكندرية: 1983 م)، ص182؛ دراج، المماليك والفرنج، ص132.

أمرين لا محال منهما فتارة يستخدم التهديد وتارة أخرى يستخدم المهادنة [1]، فأرسل إلى ملوك الصليبيين يحذرهم من استمرار البرتغاليين في موقفهم العدائي في مياه المحيط الهندي، عندئذ سوف تتخذ الدولة المملوكية إجراءات بحق رعاياها المقيمين في مصر وبلاد الشام سواء كانوا تجاراً أو رهباناً، فضلاً عن إعلانه بأن الدولة المملوكية سوف تقوم بغلق كنيسة القيامة في مدينة القدس [2]، إلا أن تلك التهديدات لم توقف المشروع الصليبي في فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية، إذ قامت السفن البرتغالية بمطاردة السفن التابعة لتجار الدولة المملوكية والاستيلاء عليها رغم إغراق قسماً منها عن طريق ضربها بالمدفعية [3].

مما أدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للدولة الجركسية ولمواجهة ذلك الموقف قام السلطان الجركسي باتصال سراً بملك قاليقوط (السامري) في الهند للعمل معاً في محاربة الأسطول البرتغالي [4]، إلا أن تلك المبادرة الحركسية لم يكتب لها النجاح لعدم امتلاك الجهة المرسل اليها قوة تمكنهم من مقاومة الاسطول البرتغالي، لذلك اعتمد السلطان في هذه المواجهة سياسة الضغط والتهديد، إذ أرسل رهبان الفرتسبيسكان فرامورد دوسان ومعه اثنين من أقرانه بالذهاب إلى أوربا [5] لغرض التفاوض في مسألة الحصار الذي فرضته البحرية البرتغالية على الدولة المملوكية، مما أثر على اقتصاد الدولة سلبيا، وإبلاغهم أيضا أن لم تتوقف حملة اضطهاد المسلمين في الأندلس وإرغامهم على اعتناق النصرانية فإنه سيقوم مضطراً ومكرهاً بقتل جميع التجار والرهبان النصارى بدولته فضلاً عن إغلاقه كنيسة القيامة[6].

---

(1) سعيد، البحرية في عصر، ص128؛ العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية، ص266؛
Philip K. Hitti ,History of the Arabs(No. p., London: 1977) , P.58

(2) دراج، الممالك والفرنج، ص134؛
Kirk , A short ,P.65

(3) محمد رزوق، صفحة من صفحات التاريخ المشترك بين المغرب والخليج العربي خلال القرن السادس عشر (الغزو البرتغالي كنموذج)، بحث منشور في مجلة حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (القاهرة: 1985 م): ع2 /127 – 128؛
Kirk , A short ,P. 65 .

(4) الخربوطلي، الإسلام في حوض البحر المتوسط ((دار العلم للملايين، بيروت: 1970 م)، ص163 سعيد، البحرية في مصر، ص182.

(5) انطلقت البعثة من مصر إلى أوربا مبتدئين بدوق البندقية ومن ثم البابا جوليوس الثاني وفرديناند وإيزابيلا ملكي أرغون وقشتالة، بخيت، العلاقات المصرية الأوربية، ص167.

(6) دراج، المماليك الفرنج، ص134؛

والذي يمكن ملاحظته من خلال سير الأحداث أن البعثة التي أرسلها السلطان الجركسي لم تحقق نتيجة على الصعيد السياسي، فبقيت البحرية البرتغالية مسيطرة على التجارة التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجركسي، وقد علق ابن إياس على الضرر الذي لحق بدولة المماليك الجراكسة قائلاً: ((وصاروا { البرتغاليون } يعبثون على مراكب الهند ويقطعون عليهم الطريق في الأماكن المخيفة، ويأخذون ما معهم من بضائع حتى عز وجود الشاشات {القماش} والأرز من مصر وغيرها من البلاد)) [1].

إذاً كيف عالجت دولة المماليك الجراكسة ذلك الموقف وما نوع المواجهة ؟ على ما يبدو كان الخيار العسكري هو الحل الوحيد لدى المماليك بعد فشل سياسة الضغط والتهديد، ولذا جهز السلطان حملة عسكرية [2] منطلقاً من مصر إلى ميناء جدة والتي التقت بالأسطول البرتغالي فأرغمته على الانسحاب من البحر الأحمر [3]، فتبعهم الأسطول المملوكي متجهاً إلى ميناء سواكن ومن ثم إلى الشواطئ الهندية، وبذلك تمكنت البحرية المملوكية من إنزال هزيمة بالأسطول البرتغالي في موقعة شول على الشاطئ الغربي للهند في سنة 914 هـ/1508م لكن تلك الخسارة لم تضعف البحرية البرتغالية بل اتخذت إجراء آخر ضد الدولة المملوكية، ألا وهو إجبار أمراء المسلمين في الهند على عقد معاهدة تلزمهم باقتصار التجارة مع البرتغاليين دون دولة المماليك الجراكسة [4] ، وبهذه السياسة التي اتخذتها البحرية البرتغالية اصبح موقف المماليك صعباً لأن الغزاة اخذوا يفرضون سيطرتهم على أهم المراكز التجارية هذا من جانب، ومن جانب آخر موقف البنادقة السلبي الذين رفضوا مبدأ التعاون مع الدولة المملوكية في مواجهة الغزاة الصليبيين (البرتغاليون)، علماً أنهم كانوا يشكلون دعماً سياسياً واقتصادياً للجراكسة عندما كانت تشكل اكبر قوة إسلامية قبل مجيء البرتغاليين، لذلك لم يبق أمام السلطان سوى طلب المساعدة من الدولة

Kirk , A short , P.65.

(1) بدائع الزهور: ج4/ص 109.

(2) لقد أشار ابن إياس في كتابة بدائع الزهور في وقائع الدهور أن السلطان قانصوة الغوري جهز ثلاث حملات الأولى أرسلها الى عكا بسبب التمرد الذي قام به يحيى بن السبع والثانية توجهت نحو الكرك لمقاتلة المتمردين من عربان لام (العنزة) والثالثة انطلقت إلى الهند لمقاتلة البرتغاليين ينظر: ج4/ص82، 106، 119

(3) ابن إياس، بدائع لزهور: ج4 /ص142؛ الخربوطلي، الإسلام في حوض، ص163.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4 / 142؛ إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار (المطبعة الأميرية ، بيروت: 1986 م)، ص36

العثمانية بناءً على معاهدة الصلح بينهما والتي تم عقدها سنة 898هـ/1492 م، فاستجاب السلطان العثماني با يزيد لذلك الطلب، فأرسل ثلاثين مركباً وثلاثمائة مدفع ومائة وخمسين شراعاً وثلاثين ألف سهم وألفي مجذاف وبارود يقدر بحوالي (40) قنطاراً ونحاساً وحديداً (1).

وبناءً على تلك الإمدادات جهز السلطان أسطولا من اثنين وعشرين مركباً وانفق الكثير من المال على الحملة يقدر بحوالي أربعمائة ألف دينار، فعند انطلاق الحملة ووصولها إلى ميناء جدة انسحب الأسطول البرتغالي إلى شواطئ الهند (2) ، واستمراراً للمواجهة جهز السلطان في سنة 920 هـ / 1514م حملة بقيادة سليمان العثماني وتعد الحملة الأخيرة للمواجهة مع القوات البحرية البرتغالية، إذ تمكنت الحملة من الوصول إلى جزيرة كمران(3) ، ومقاتلة البرتغاليين (4)

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4 / ص201.
(2) بدائع الزهور: ج4 /ص381.
(3) جزيرة كمران: جزيرة تقع بالقرب من الشواطئ الهندية وهي محصنة لمن ملك. للمزيد ينظر: يافوت الحموي ،معجم البلدان: ج2/ ص39.
(4) بدائع الزهور: ج4 / ص381 -383؛ سيد، البحرية في مصر، ص184؛
Chronicles , Hadrami , The Portuguese Of The South Arabian Coast (No. P. , Oxford , 1963) ,P.16.

الفصل التاسع

العلاقات المملوكية ـ القبرصية

(785- 922هـ/1383- 1516م)

الفصل التاسع

العلاقات المملوكية ـ القبرصية

(785- 922هـ/ 1383- 1516م)

ومما هو معلوم ان حوض البحر المتوسط اشتمل على ثلاثة أقسام، الأول منها جزر البحر المتوسط الشرقي ويشمل قبرص ورودس، أما القسم الثاني فيسمى بالأوسط ويشمل صقلية وقوصرة ومالطة، والقسم الأخير المعروف بالحوض الغربي يتكون من جزر البليار وسردينيا وقورسيقة [1]، وعلى وَفْقِ التقسيم الثلاثي، فأن القسم الأول سيكون موضوع بحثنا، ولاسيما جزيرتا قبرص ورودس، اللتان كانتا تشكلان ملجأً آمناً لبقاء الوجود الصليبي.

إن دراسة موقع جزيرة قبرص [2] يشغل مكانة هامة كونه يحدد مكان الجزيرة استراتيجياً في تلك الحقبة، ويعد الموقع من العوامل الطبيعية التي تؤثر في أهمية المنطقة، وما يترتب على ذلك الموقع من نتائج سياسية واقتصادية وعسكرية، وعلى الرغم من إن الموقع الجغرافي لأي مدينة ثابت لا يتبدل، إلا أن الأهمية السياسية والإستراتيجية عرضة للتغير [3]، وعلى هذا فان جزيرة قبرص تقع في الركن الشمالي من البحر المتوسط وهي لا تبعد كثيراً عن سواحل بلاد الشام، وتعد ثالث جزيرة من حيث المساحة بعد جزيرتي صقلية وسردينيا [4]، وتساوى جزيرة اقريطش من حيث المساحة [1]، وبذلك الموقع فقد اكسبها

(1) طرخان، المسلمون في أوربا العصور الوسطى (سجل العرب، القاهرة: 1966م)، ص 79.

(2) لقد كانت جزيرة قبرص محطة بحرية على طرق التجارة بين شرق البحر المتوسط وغربه، فضلاً عن كونها ملجأً للتجار الذين قد يتعرضون إلى خطر مملوكي أو عثماني، كما أنها كانت سوقاً لتجمع البضائع الشرقية التي تنقل إلى أوربا، ومن ابرز موانئها ميناء فاماجوستا. ينظر: الجنزوري، الحروب الصليبية،ص 267.

(3) سعدي محمد علي كصبان، العلاقات العربية البيزنطية في جزر شرق البحر المتوسط للفترة (28-355هـ/648-965م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2003)، ص 12.

(4) علي بن الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: يوسف اسعد داغر (دار الأندلس، بيروت: 1965م): ج3/ص135؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 184؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج5/ص305.

أهمية سياسية وتجارية [2]، ونظراً لتلك الأهمية فقد تنازعت عليها بالتناوب الدولة العربية الإسلامية تارة والدولة البيزنطية تارة أخرى [3]، واستمر ذلك الأمر إلى أن نشأت دولة المماليك الجراكسة، التي وقع على عاتقها تحرير الجزيرة بعد صراع طويل [4].

قبل تناول العلاقات سواء كانت سلمية ام عدائية بين الجراكسة والصليبيين في جزيرة قبرص، لابد من معرفة بدايات الاستيطان الصليبي في الجزيرة، الذي يعود إلى زمن الحملة الصليبية الثالثة التي تم السيطرة فيها على الجزيرة بقيادة ريتشارد قلب الأسد ملك إنكلترا سنة 587هـ/1191م [5] لتصبح قاعدة للمد الصليبي من أجل السيطرة على الشرق [6]، وبعد نجاح المماليك البحرية في عهد السلطان الاشرف خليل من طرد الصليبيين من بلاد الشام، وتدمير آخر معقل لهم في عكا سنة690هـ /1291م [7]، ونتيجة لما حصل ألم بهم اتجهوا إلى ثلاث مناطق هي قليقيا الواقعة في جنوب شرق الأناضول، التي عرفت بمملكة أرمينية الصغرى آنذاك [8]، والى جزيرة قبرص اتجه آل لوزنيان، أما إلى جزيرة رودس، فقد اتجه إليها فرسان الاسبتارية [9]، ومكثوا فيها حتى منتصف القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي،

---

(1) الاصطخري، المسالك والممالك، ص 71.

(2) طه خضر عبيد، قبرص بين العرب والبيزنطيين (28-355هـ / 648-965م)، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين (الموصل: 1999م): ع 32 / ص 76.

(3) طرخان، المسلمون في أوربا، ص 79-81.

(4) سعيد عاشور، الحركة الصليبية: ج 1/ ص 435.

(5) لقد كانت جزيرة قبرص تحت السيطرة البيزنطية قبل دخول الصليبيين إليها. للمزيد ينظر: هانز ابرهارد ماير، تاريخ الحروب الصليبية، تحقيق: عماد الدين غانم (مطبعة ادنيار،ـ ليبيا: 1990م)، ص 345.

(6) الخربوطلي، الإسلام في حوض، ص 150؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية: ج 2/ص1223؛ شلبي، الموسوعة الإسلامية: ج 5/ ص208، 209؛ فيليب حتي، تاريخ العرب المطول (مطبعة الغندور، د.م.: 1965م):ج3/ص824؛

Lane - Pool , A history Of The Egypt , p. 217.

(7) عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني (دار المعارف، مصر: 1961م)، ص 75.

(8) اللهيبي، مملكة أرمينية الصغرى، ص 20.

(9) هيئة الفرسان الإسبتارية Kinghts , Hospitallr: تعد هيئة الفرسان الاسبتارية من أقدم الهيئات الدينية الحربية التي شهد الوجود الصليبي في بلاد الشام قيامها، ويعود الفضل في تأسيسها إلى مجموعة من تجار امالفي Amalfi، وهي إحدى المدن الرئيسة في منطقة غرب البحر المتوسط، وتقع على بعد حوالي (34كم) إلى جنوب غرب مقاطعة سالرنوه Salerno في ايطاليا، وذلك عندما قامت في سنة 473هـ/1080م بإنشاء مستشفى للعناية بالحجاج النصارى الأوربيين القادمين إلى الأراضي المقدسة. ينظر: محمد مؤنس عوض، تاريخ الحروب الصليبية التنظيمات الدينية الحربية في مملكة بيت المقدس

هذا بدوره شكَّلَ خطراً مستمراً على الدولة المملوكية من الناحتين السياسية والاقتصادية [1]، ولاسيما الجانب التجاري الذي يعد المورد الرئيس لدولتهم [2].

لم يكن تحرير عكا نهاية الوجود الصليبي في الأراضي العربية الإسلامية في أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، بل أخذ شكلاً آخراً من رموز المقاومة التي استمرت قرنين من الزمن الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين[3] ومن الجدير بالذكر إن جزيرة قبرص كانت متحالفة مع الصليبيين من اجل القضاء على كل مقاومة إسلامية تقف أمام مصالحهم [4]، ولتحقيق ذلك سعوا إلى محاربة مصر اقتصادياً من اجل قطع الشريان الحيوى المتمثل بالتجارة، وحرمانها من أعظم مورد مالي كان لها [5].

وعلى ما يبدو أن عمليات القرصنة التي يقوم بها القراصنة القبارصة ضد الموانئ المصرية لم تكن عمليات منفردة بهم، بل شاركهم في أغلب الأحيان قوات أوربية أخرى متمثلة بالكتلانيين [6] والجنويين متخذين من جزيرة قبرص قاعدة لهم، لتنفيذ أعمالهم العدائية بشكل مباشر ضد الموانئ المصرية، ولذلك اتهمت الدولة المملوكية القبارصة لقيامهم بالاعتداءات على الموانئ بحكم موقعها الجغرافي القريب من السواحل الشامية

اللاتينية القرنيين 6-7هـ/12-13م (دار الشروق، عمان: 2005م)، ص 31، 63؛ كروسيه، الحروب الصليبية، ص 100؛

Stevenson , The Crusaders , p. 136.

(1) يوشع براور، عالم الصليبيين، ترجمة: قاسم عبده قاسم وآخرون (مطبعة عين، الإسكندرية: 1999م)، ص 179؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية: ج2/ص1232.

(2) Lane – Pool , A history of the Egypt , P. 336.

(3) براور، عالم الصليبيين، ص 179.

(4) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (دار الثقافة، القاهرة: 1976م)، ص 78؛ الجنزوري، الحروب الصليبية، ص 263؛ سليم ، عصر سلاطين: ج 8/ ص121.

(5) سعيد عاشور، الحركة الصليبية: ج2/ص1206-1207؛ سالم، تاريخ الإسكندرية، ص 75، واستناداً إلى القرارات البابوية التي قد حذرت فيها بمنع القبارصة من المتاجرة مع المسلمين، فضلاً عن ذلك إن ملوك قبرص شجعوا التجارة بين جزيرتهم وموانئ آسيا الصغرى منذ بداية القرن السابع الهجري / الثالث الميلادي من اجل تحويل أنظار التجار الأوربيين عن موانئ مصر وبلاد الشام. ينظر: اسطفانوس الدويهي، تاريخ الازمنة، ترجمة فردينان نوئل اليسوعي (المطبعة الكاثوليكية، بيروت: 1951م) ، ص 202.

(6) الكتلانيون: جنس من الفرنج يقتسمون مملكة المرا مع صاحب القسطنطينية، التي تشتمل على جزء من ساحل بحر الروم، وتمتد بمحاذاة خليج القسطنطينية من جهة الغرب ينظر:

E. B. " Catalonia ": Vol. 5 /p. 59-60.

والمصرية[1]، وهذا ما شجع سلاطين الجراكسة إلى اتخاذ إجراءات لازمة لوضع حد لتلك التجاوزات القبرصية،التي كانت تثير القلق لدولتهم، لذلك قررت القضاء عليهم من اجل تأمين مرور المراكب التجارية في البحر المتوسط [2].

وبعد قيام دولة المماليك الجراكسة وتولي السلطان برقوق عرش السلطة خَيَّمَ الهدوء والاستقرار على العلاقات المملوكية - القبرصية، وتمخض عن ذلك نشاط سياسي مؤداه إرسال ملك قبرص الهدايا إلى السلطان برقوق، وتهنئته بتولي السلطة في دولته الجديدة [3] مقابل ذلك رَحَّبَ السلطان، وأرسل مسئول الأموال السلطانية محمود الدين بن الاستيادار [4] إلى قبرص لتوطيد العلاقة بين الجانبين، فأثمر ذلك عن جلب معدن النحاس الأحمر [5]، [5]، وعلى الرغم من كل ذلك التقارب الودي في العلاقات المملوكية - القبرصية، إلا أن هذه هذه العلاقات لم يكتب لها أن تستمر، وذلك لعدائية الأسلوب الذي اتبعه القراصنة القبارصة تجاه دولة المماليك الجراكسة، فتارةً تعتمد الهجوم المباشر عند استقرار الجزيرة داخلياً، وتارةً أخرى تعتمد أسلوب التهديد والمصادرة في حالة عدم تمكنها من القيام بأعمال هجومية ضدهم، وهو عندهم اضعف السبل الهجومية، ويثبت ذلك تَعرض دولة المماليك الجراكسة [6] بعد عام من قيامها (785هـ / 1383م) لأعمال عدوانية من لدن القوات الصليبية في قبرص على سواحل مصر وبلاد الشام واستمر الحال حتى سنة 827هـ/1423م، مّما ترتب على ذلك أمر سلبي طال الوضع الداخلي والاقتصادي للدولة الجراكسية[7]، فقد استولى القبارصة سنة 790هـ/1388م على مركب تجاري تابع للدولة الجركسية قادم من ميناء طرابلس الشام باتجاه ميناء دمياط، فكان يحمل عدداً من التجار، فضلاً عن أخت

(1) تدمري، تاريخ طرابلس: ج2 /ص 166؛ العبادي، تاريخ البحرية، ص 329.
(2) طرخان، مصر في عصر ، ص 95؛ الجنزوري، الحروب الصليبية، ص 276.
(3) الصيرفي، نزهة النفوس: ج2/ص68.
(4) الاستيادر: لفظ فارسي معناه وكيل الخراج أو المُؤن، أما معناه في دولتي المماليك هو وظيفة من وظائف أرباب السيوف، والاستيادارية وموضوعها التحدث في أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب خاناه. ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ج4/ص21.
(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 71.
(6) لم تكن الاعتداءات القبرصية هي الأولى على دولة المماليك الجراكسة بل سبق ذلك اعتداء على دولة المماليك البحرية، وتم عقد معاهدة بينهما سنة (772هـ / 1370م) لكن القبارصة لم يلتزموا بذلك، للمزيد من التفاصيل ينظر: تدمري، تاريخ طرابلس: ج2/ص166؛ احمد دراج، المماليك والفرنج، ص 22.
(7) المقريزي، السلوك: ج3/ ق2/ص487-488، ينظر: الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 71.

السلطان برقوق وولده وابن عمه ورداً على ذلك اصدر السلطان أمراً بإلقاء القبض على التجار الأوربيين كافة المتواجدين في الموانئ الجركسية نتيجة لذلك الاعتداء[1].

لقد اتضح من خلال سير الأحداث بان العلاقة القبرصية الجركسية كانت تتأرجح بين العداء والسلم، إلاّ أن الطابع الحربي غلب على تلك العلاقة، ومن الجدير بالذكر أن تلك الأعمال العدوانية لم تكن بشكل مستمر بل كانت تتخذ طابع الهدوء حسب التطورات السياسية للدولة الجركسية، لأنها كانت بحاجة إلى الاستقرار وهي في بداية قيامها، لذلك كانت حريصة في علاقتها مع قبرص.

وبعد وفاة السلطان برقوق وتعيين ابنة الناصر فرج [2] سلطاناً على مصر، اتخذت العلاقة القبرصية الجركسية طابعاً سلمياً، ففي سنة 803هـ/1400م أرسل ملك قبرص حنا الثاني آل لوزنيان (801-836هـ / 1398-1432م) وزيره إبراهيم كُرّي وملك الماغوصة [3] يحملان رسالة إلى السلطان الجركسي، مضمونها بان يسمح لهم بتجهيز المراكب لقتال تيمورلنك [4]، وتوثيقاً للعلاقة بينهما أقرت السلطة الجركسية السماح للمسيحيين الغربيين بزيارة كنسية القيامة [5] مقابل أن يدفع حاكم الجزيرة تعويضات كاملة عن كل ما حصل من تدمير للموانئ المصرية والشامية ثم أن تدفعَ مبلغاً من المال سنوياً لها، واستمر ذلك الاتفاق حتى سنة806هـ/1403م[6] علماً ان العلاقة المصرية القبرصية اتخذت مساراً ودياً على الرغم من

(1) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: ج9/ ق1/ص33؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، تحقيق: جمال محمد محرز واخر (الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر: 1971م): ج14/ص266؛ ابن شاهين، زبده كشف الممالك، ص 138.

(2) لقد اتصف عهد السلطان فرج بعدم الاستقرار فقد كانت مدة حكمه منقسمة إلى مرحلتين الأولى سنة (801-808هـ/ 1398-1405م) خُلِعَ بعدها وعُيّنَ شقيقه عبد العزيز لمدة شهرين، أما المرحلة الثانية فكانت سبع سنوات. للمزيد من التفاصيل عن سيرته وسياسته الداخلية ينظر: المقريزي، السلوك: ج3/ق3/ص 959؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت (الهيئة المصرية العامة للتاليف والترجمة والنشر – مصر: 1970م): ج 13/ص20، 154؛ الشرقاوي، تحفة الناظرين، ص41؛ العليمي، الأنس الجليل: ج2/ص 95؛ برنار، وصف مصر الحياة الاقتصادية، ص 65-66.

(3) الماغوصة: اسم أطلقه العرب المسلمون على مدينة فاماجوستا الواقعة على الشاطئ الشرقي لجزيرة قبرص. ينظر: المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص1039.

(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج2 / 3 /ص 1039؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج12/ص234.

(5) كنيسة القيامة: من أشهر الكنائس وجوداً، بنتها هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين، ويعد أول إمبراطور أمر بنشر المسيحية وجعلها ديناً رسمياً لبلاده. للمزيد ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج7 /ص162.

(6) Lane – Pool , A history Of The Egypt , . P. 336.

العداء الذي كان بينهما بسبب الخطر التيموري القادم من الشرق والذي كان يهدد المنطقة، فضلاً عن ذلك فقد تعرضت جزيرة قبرص لاعتداء خارجي من قبل الجنويين واستيلائهم على مدينة الماغوصة، وهذا ما دعاهم إلى عقد تحالف جركسي قبرصي ضد الغزو التيموري والخطر الجنوي [1]، وبناءاً على ما تم الاتفاق عليه من تعويضات وفرض جزية والتحالف الذي بينهما،إلاّ أن الجانب القبرصي لم ينفذ ذلك الاتفاق بسبب توقف الخطر التيموري، وتفكك دولته الأمر الذي أعطى القبارصة فرصة لتجديد الروح العدائية [2] ضد دولة المماليك الجراكسة، فقاموا بهجوم على الموانئ المصرية سنة 808هـ/ 1405م، ورداً على ذلك تم حجز التجار والقناصل الاوربيين كافة في ميناء الإسكندرية [3]، ونتيجة لتأزم الموقف بينهما فقد شجع ذلك القبارصة عن طلب المساعدة من الحبشة [4]، والقوى الأوربية بهدف توحيد الجهود والقضاء على الدولة المملوكية [5]. وعلى ما يبدو أن طلبهم لم يقبل، فبقيت العلاقات متباينة بين العدائية تارة والسلمية تارة أخرى.

وبعد التوتر الساخن في العلاقات المصرية القبرصية في عهد السلطان الناصر فرج إلا ان عهد السلطان الشيخ المحمودي [6] اتسمت العلاقات بالودية ومما يدل على ذلك التبادل الدبلوماسي بينهما، فقد أرسل السلطان الجركسي مبعوثه اقبغا النظامي سنة

(1) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 55؛
Fischer J. ,Welter, Ibn Khaldon In Egypt (United States Of America – California: 1967): part. I / p. 43-44.

(2) لقد قام القبارصة بالاعتداء على الموانئ المصرية سنة 692هـ / 1292م حيث اشترك معهم مجموعة من الروادسة والأوربيين بقيادة هنري الثاني ملك قبرص، وفي سنة 767هـ / 1365م تعرض ميناء الإسكندرية إلى اعتداء آخر من قبلهم أسفر عن تدميره وإحراقه. للمزيد من التفاصيل ينظر:المقريزي،السلوك:ج3/ ق1/ص413-432.

(3) المقريزي، السلوك: ج4/ ق1/ص325؛ ج4 / ق2 /ص617؛ تدمري، تاريخ طرابلس: 2/ص166.

(4) تعود بدايات العلاقة المصرية الحبشية إلى بداية العصور الوسطى وكانت ذات طابع ديني بعد أن تأكدت الكنيسة الحبشية بتبعيتها للكنسية المصرية، وقد استمر في العلاقة الودية حتى عهد دولة المماليك الجراكسة. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد عاشور، قبرص والحروب الصليبية، ص 352-358.

(5) سعيد عاشور، بحوث ودراسات، ص 314.

(6) أبو النصر الشيخ المحمودي، يعد السلطان الثامن والعشرين من ملوك الترك، والرابع من ملوك الجراكسة، أصله من طائفة يقال لها (لاملوك) من أشراف الجراكسة، حيث جلب إلى مصر، وأصبح مملوكاً عند السلطان برقوق، للمزيد ينظر: المقريزي، السلوك: ج4/ق1/ص245-255؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص1؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج 2/ص88؛ مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلاد فلسطين (دار الطليعة، بيروت: 1981م)، ص 127-129.

818هـ/1415م إلى حاكم جزيرة قبرص للتفاوض معه في مسألة إطلاق سراح عدد من المسلمين الذين تم أسرهم في الغزوات القبرصية السابقة، واستمراراً للتفاوض وما تم الاتفاق عليه فقد أرسل المبعوث الجركسي إلى سلطان مصر يعلمه بما نتج عن المفاوضات، فيذكر ابن حجر العسقلاني قائلاً ((فانه وجد هنالك (المبعوث) خمسمائة أسير فافتداهم بثلاثة عشر ألف دينار، وانه أوصل للفرنج المبلغ الذي كان جهز معه وهو عشرة آلاف دينار، وسمح له متملك قبرص بالباقي، وحمل منهم (الأسرى) إلى جهة مصر مائتي أسير وفرّق الباقي في سواحل الشام))[1] وتعزيزاً للعلاقات الودية حاولت دولة المماليك الجراكسة أن تدعم تلك المفاوضات ببعض المقترحات لتضمن السلامة لموانئها من الخطر القبرصي، لكونها لا تملك القوة البحرية الكافية للتصدي لأي اعتداء من قبلهم، لذلك فقد اقترحت بان تتعهد قبرص بعدم السماح للقراصنة من سائر الدول الذين يكيدون العداء للدولة الجركسية في الدخول إلى جزيرتهم أو تقديم أية مساعدة عسكرية للقوى الأوربية الأخرى لغرض القيام بالأعمال ذاتها، وان تمنع رعاياها من شراء البضائع من القراصنة، وعدم الاستيلاء على المراكب التجارية المتوجهة إلى الموانئ المصرية والشامية أثناء تجارتها في البحر المتوسط [2].

وعلى الرغم من كل ذلك فقد شهدت العلاقات المصرية القبرصية نوعاً من الفتور بينهما، لأن قبرص لم تكن مستقرة داخلياً آنذاك، فضلاً عما أصاب الجزيرة من ظروف صعبة كالكوارث الطبيعية والأوبئة [3]، وكل هذا كان له تأثير في أضعاف قوة الجزيرة سياسياً وعسكرياً [4] لكن على الرغم من المعاناة التي كانت تعانيها جزيرة قبرص، فقد قام قام القبارصة بالاستيلاء على مركب تجاري في ميناء الإسكندرية سنة 825هـ /1422م والذي كان يحمل عدداً من الرجال ومبلغاً من المال يقدر بحوالي مئة ألف دينار[5]، واستمراراً للأعمال العدوانية ففي سنة 826هـ/1422م قام القبارصة وبالاشتراك مع مجموعة

(1) أنباء الغمر: ج3/ص53.
(2) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1/ص325؛ ج4/ق2/ص617.
(3) لقد تعرضت جزيرة قبرص إلى الوباء مرات عدة في سنوات متقاربة، أولها كان سنة 795هـ / 1392م،والذي استمر لمدة سنة كاملة، مّما أدى إلى موت أناس كثيرين، وثانيها كان سنة 812هـ / 1409م، والذي بقى لمدة ثلاث سنوات وثالثها حدث سنة 823هـ / 1420م، وانتهى في السنة ذاتها، للمزيد. ينظر: سعيد عاشور، قبرص والحروب، ص 86.
(4) المرجع نفسه، ص 86.
(5) المقريزي، السلوك، ج4 / ق2 /ص 617؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 14 /ص 249-250.

من القراصنة البسقاوية والجنوية والكتلانية [1] بالهجوم على مركبين بالقرب من ميناء دمياط يحمل بضائع وعدد من التجار فتم الاستيلاء عليهما [2]، وتمادى القبارصة اكثر من ذلك، فاستولوا على مركب محمل بالهدايا أرسله السلطان الجركسي برسباي إلى السلطان العثماني مراد الثاني (824-855هـ/1421-1415م) [3]، فضلاً عن ذلك نقضهم للمعاهدة المعقودة منذ سنة817هـ / 1414م [4] إزاء كل ذلك لم ترد دولة المماليك الجراكسة هجومياً بل استخدمت أسلوب المصادرة والتهديد، إذ أمر السلطان الجركسي بحجز أموال جميع التجار الأوربيين المقيمين بالموانئ المصرية والشامية واخراجهم منها [5]، إلا أن فكرة الرد على تلك الاعتداءات من قبل سلاطين الجراكسة منذ قيام دولتهم لم تكن بعيدة عن أذهانهم لكن انشغالهم بخطر أهم وهو الغزو التيموري الذي كان يهدد المنطقة بأكملها، ناهيك عن انشغالهم بتثبيت أركان الدولة، مّما جعلهم يتخذون موقف الدفاع بدلاً من الهجوم في أغلب الأحيان، وهذا ما جعل ملك قبرص يتمادى في القيام بأعمال عدوانية مستمرة وذلك الأمر حدا بالسلطان برسباي أن يتخذ قراراً بالهجوم بدلاً من الدفاع معالجة للأمر [6]، فضلاً عن حادثة الإسكندرية التي كان لها الأثر النفسي على سلاطين الجراكسة [7] علماً أن الرد على الحادثة لم يحصل إلا بعد ستين سنة من تأريخ الاعتداء [8].

وبعد استقرار الوضع الداخلي للدولة الجركسية انصرف السلطان برسباي إلى الاهتمام بالسياسة الخارجية من اجل إيقاف تلك التهديدات التي كانت تعانيها دولته من قبل القبارصة،ومن ابرز الأحداث الخارجية التي ساعدت السلطان الجركسي بصد الهجمات القبرصية المتكررة، هو انهيار دولة تيمورلنك القوية بوفاته سنة 808هـ/1405م، والتي كانت تشكل خطراً مباشراً على دولته، لذا لم يبقَ امام دولته سوى القبارصة [9]، الذين كانوا

(1) تدمري، تاريخ طرابلس، ص 166.
(2) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 219-220؛ المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص665 ؛
E.B. " BasQue " : Vol. 3 / p. 251.
(3) ابن شاهين، زبدة كشف، ص 138؛ ماهر، البحرية في مصر الإسلامية؛ مؤلف مجهول، " قبرص في ظل الإسلام " منشور على شبكة الانترنيت: WWW.tarbawi.Com / Printartical , p. 5-7.
(4) ابن شاهين، المصدر نفسه، ص 138؛ العبادي، تاريخ البحرية، ص 337.
(5) المقريزي، السلوك، ج4 / ق2 /ص966.
(6) الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 72-73.
(7) ماهر، البحرية في مصر، ص 121؛ العبادي، تاريخ البحرية، ص 329.
(8) العبادي، المرجع نفسه ، ص 329.
(9) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي (المكتب الاسلامي، بيروت : 2000م): ج 7 /ص 78.

يشكلون خطراً للدولة الجركسية منذ قيامها [1] عندئذٍ بدأ الاستعداد والتهيؤ لقمع ذلك الخطر الخطر فقد أمر السلطان برسباي بتجهيز المراكب [2] والزم كل أمير [3] أن يعد عشرة من جنوده استعداداً لهذا الأمر، وكانت الخطوة الأولى هي إرسال عددٍ من الجند إلى ثغري الإسكندرية ودمياط، لغرض التمهيد للحملة العسكرية، فضلاً عن اتخاذ الاستعدادات اللازمة من احتمال قيام القبارصة بالهجوم المباشر على السواحل المصرية [4]، وهذا ما أشار إليه ابن تغري بردي قائلاً ((وفي هذه الأيام كَثُرت الأخبار بحركة الفرنج فخرج عدَّة من الأمراء والمماليك لحراسة الثَّغور))[5].

يتبين من النص أن دولة المماليك الجراكسة كانت حريصة على وصول المعلومات الكاملة إليها عن تحركات القوات المعادية ضد دولتهم، ناهيك عن أن فتح جزيرة قبرص لم يتم إلا بثلاث حملات بحرية خلال ثلاث سنوات متتالية، إذ كانت الحملة الأولى سنة827هـ/1424م، فتم تجهيز مركبين أحدهما من الإسكندرية والآخر من دمياط بالأسلحة والجنود يقدر عددهم بثمانين مقاتلاً، فتحركت الحملة من ساحل بولاق حتى وصلت مدينة الماغوصة فاستقبلهم حاكمها فدخلوها دون أي مقاومة تذكر، وهذا ما شجع القوة البحرية الجركسية في سيرها قدُماً للوصول إلى ميناء ليماسول[6]، وفي أثناء ذلك التقت الحملة بمركب قبرصي محمل بالبضائع، فتم السيطرة عليه دون مقاومة عسكرية [7]، وبناءاً على تلك الانتصارات التي حققتها الحملة الجركسية، وعلى الرغم من أنها كانت حملة بسيطة التكوين من عدد وعدة، إلا أن تأثيرها المعنوي كان كبيراً، لذلك اتخذ القبارصة إجراءات

(1) علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة لمدنها وبلادها القديمة والشهيرة (مطبعة دار الكتب، مصر: 1969م): ج1/ص120؛ الدباغ، الموجز في تاريخ، ص 130؛ دائرة المعارف الإسلامية، نهايم، مادة (برسباي): ج7/ص53-54.

(2) لقد كان هنالك نوعان من المراكب هما: الطرائد والاغربه، وهما عبارة عن سفن صغيرة وسريعة السير، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص275.

(3) أن من ابرز الأمراء الذين تم إرسالهم هو اقبغا التمرازي أمير مجلس. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص255.

(4) المصدر نفسه: ج14/ص275.

(5)المصدر نفسه: ج14/ص273.

(6) ليماسول: وهو أحد موانئ قبرص على الشاطئ الجنوبي، ويقع على مسافة (85كم) جنوب غرب نيقوسيا، ويعد احد موانئ قبرص التجارية المهمة. ينظر:
E.B. " Limassol " : Vol. 14 / p. 31-32.

(7) المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص671-672؛ ابن حجر العسقلاني، ابناء الغمر:ج3/ص330؛ ابن شاهين، زبده كشف، ص 138.

أمنية تقضي بإخراج سكان ميناء ليماسول من اجل الحفاظ على أرواحهم من احتمالية سيطرة القوات البحرية الجركسية على الميناء هذا من ناحية[1]. أما من ناحية الجانب العسكري فقد أمر الملك جانوس حاكم الجزيرة بالاستعداد براً وبحراً [2]، فتم تجهيز قوة عسكرية مؤلفة من ثلاثة مراكب تحمل ثلاثة مائة وسبعين مقاتلاً بقيادة فيليب بكوني حاكم الميناء وبذلك تمكنت البحرية الجركسية من القضاء على تلك المراكب القبرصية وقتل من كان فيها [3].

بعد التقديم الكبير الذي أحرزته القوات البحرية الجركسية استطاعت السيطرة على جزء من ميناء ليماسول والقضاء على الحامية العسكرية التي كانت بقيادة حاكم الميناء الذي تمكن من الهرب [4]. أما بخصوص ما يعود للجزء المتبقي من الميناء، والذي على ما يبدو انه كان شديد المقاومة، ويحتاج إلى وقت طويل للسيطرة عليه [5]، فان القوات الجركسية اكتفت بما أحرزته من استيلائها على عدد كبير من الغنائم، وبعدها انسحبت الحملة من الميناء بعد إضرام النيران في عدة جهات منه [6]، وعادت إلى مصر، وفي أثناء انسحابها التقت بمركبين قادمين من جورهيجورس الساحلية التابعة لمملكة أرمينية الصغرى، وأشعلت النار في أحدهما وسيطرت على المركب الآخر [7]، ويلاحظ أن الحصيلة النهائية لتلك الحملة كان إنذاراً أولياً لحاكم قبرص لتوقفه على حقيقة إمكانية الدولة المملوكية بالقيام بحملة أخرى، وانها قادرة على الدخول إلى الجزيرة وقت ما تشاء، ومن ناحية أخرى فأنها أعطت انطباعاً للسلطان برسباي عن ضعف مقاومة قوات جزيرة قبرص، بدليل أن الحملة تمكنت من السيطرة على عدد كبير من الغنائم وتدمير وحرق عدد أكبر من المراكب القبرصية هذا من جانب، ومن جانب آخر أثبتت مدى القوة التي تمتلكها البحرية العسكرية الجركسية، فضلاً عن كشفها للتعاون المشترك بينها وبين القوة الأوربية الأخرى الذين كانوا يسعون من اجل الوصول إلى مطلب واحد هو القضاء على القوة

(1) المقريزي، السلوك: ج4/ ق2/ص 672.
(2) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: 3 / 346.
(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2/ص672؛ ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج3/ص346.
(4) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 220؛ ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر:ج3/ص346.
(5) ابن يحيى، المصدر نفسه ، ص 220.
(6) المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص695؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص279.
(7) عاشور، قبرص والحروب، ص 91.

المتواجدة في المنطقة المتمثلة بدولة المماليك الجراكسة، كما أن الحملة أشبه ما تكون بحملة استكشافية أوقعت المسؤولية على جزيرة قبرص في قيامها بالاعتداءات المستمرة على الموانئ التابعة للدولة الجركسية، وبهذا عادت الحملة إلى مصر سنة 828هـ/1424م، والتي أطلق عليها اسم (الغزوة الصغرى) [1].

ونتيجة لما حققته الحملة الأولى [2] من نجاح شجع السلطان برسباي على القيام بتجهيز حملة ثانية بعد سنة من تلك الحملة أي في سنة 828هـ/1425م، لغرض عدم إعطاء القبارصة فرصة كافية لإعادة تنظيم قواتهم أو احتمال وصول مساعدات مادية إلى الجزيرة، ولهذا حرص السلطان على زيارة دار صناعة المراكب ببولاق يومياً والاشراف المباشر على سير العمل فيه [3] علماً أن عدد المراكب فيه كان أربعين مركباً خصص من أجل التوجه إلى قبرص [4].

وقد اتخذت دولة المماليك الجراكسة مبدأ التعاون المشترك بينها وبين الدويلات العربية الإسلامية أساساً في سياستها الخارجية لغرض توحيد الجهود ومقاومة الأعداء القراصنة، وبناءاً على تلك السياسة أرسل سلطان تونس عدداً من المراكب إلى الدولة المملوكية لغرض اشتراكها في الحملة العسكرية ضد قبرص [5]، وممَّا زاد من حماسة السلطان لفتح جزيرة قبرص هو استمرار اعتداءات القبارصة على الموانئ المصرية، فقد هاجمت أربعة مراكب قبرصية مركباً عائداً للدولة الجركسية كان يسير بالقرب من اللاذقية يحمل مجاذيف مرسلة إلى مصر،فتم الاستيلاء عليه وقتل ملاحيه واشعال النار فيه [6].

لقد استعدت دولة المماليك الجراكسة لإرسال حملة عسكرية ثانية وذلك سنة 828هـ/ 1425م، فجهزت بالمراكب والرجال وعُيَّنَ عليها الأمير جرباش الكريمي، إلا أنها كانت

---

(1) العبادي، تاريخ البحرية، ص 330؛ عبد المنعم ماجد، العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى (مكتبة الجامعة العربية، بيروت: 1966م)، ص 210.

(2) يذكر المقريزي ان الحملة حققت نتائج طيبة منها ((قتل فارس وعدة رجال، وحرق ثلاثة أغربة، وإغرق ثلاثة اغربة، وعاثوا فيما وجدوه من ظروف العسل والسمن وغير ذلك، واسروا ثلاثة وعشرين رجلاً وغنموا جوخاً كثيراً، رفع للسلطان منه مئة وثلاث قطع ...)) . السلوك : ج4/ ق 2/ص672.

(3) المقريزي، السلوك، ج4/ ق2/ص694 ؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص342؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة : ج14/ص276.

(4) Lane – pool , A history of the Egypt , P. 336.

(5)ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 3 / 303؛ العبادي، تاريخ البحرية، ص 331.

(6) المقريزي، السلوك: ج4/ ق2/ص689.

أكبر قوة وعدداً من الحملة الأولى [1]، ويذكر ابن تغري بردي عن استعداد الدولة لتلك الحملة ودعمها مادياً ومعنوياً قائلاً: ((ثم نودي: من أراد الجهاد فليحضر لاخذ النفقة، وقام السلطان في الجهاد أتم قيام، وقد شرح الله صدرَهُ له)) [2]، وبالمقابل بدأت السلطة الحاكمة في قبرص بتجميع قواتها العسكرية، والاستعداد للبدء بالهجوم على الموانئ التابعة للدولة الجركسية [3] وبالفعل أرسل جانوس حاكم قبرص مركبين إلى ميناء صور لغرض القرصنة، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل نتيجةً للمقاومة التي واجهتها القوات الغازية من أهل الميناء، مّما أدى إلى انسحاب الحملة والعودة إلى قبرص، ومن ثم عاود ملك قبرص الهجوم على الموانئ المصرية، لكن المراقبة الشديدة لتحركات القراصنة من قبل البحرية الجركسية، والتي استطاعت إفشال ذلك الهجوم والسيطرة على بعض من المراكب، أما البقية الأخرى من المراكب، فقد تمكنت من الهرب [4]، ولكثرة الاعتداءات المتواصلة على الموانئ المصرية أرسل السلطان الجركسي قوة عسكرية لحراسة الموانئ في طرابلس وبيروت والإسكندرية حفاظاً عليها من الهجمات المفاجئة من القراصنة القبارصة [5].

لقد اعتمدت الدولة المملوكية في حملتها الثانية ضد قبرص سياسة الحوار الدبلوماسي وذلك لمنع نشوب الحرب بين الجانبين، فأرسل قائد الحملة جرباش مبعوثه إلى حاكم قبرص يطلب منه الاستسلام والطاعة للدولة الجركسية، وابلغ مبعوثه بان يغادر من بيروت في حين تنطلق الحملة إلى ميناء طرابلس وتنتظر هنالك ثمانية أيام لمعرفة ردّ حاكم قبرص[6] الذي أعلن مبدأ الرفض والمواجهة، وهكذا لم يبق أمام السلطان برسباي سوى الحرب فقد تحركت الحملة من ميناء الإسكندرية سنة 828هـ/1425م إلى بيروت ومن ثم طرابلس لغرض تزويدها بمراكب أخرى[7]، وبدأ الاستعداد الكامل للحملة بالتوجه إلى ميناء قرباص Korbass الواقع على الساحل الشمال الشرقي لقبرص، ومنه تحركت الحملة حتى استقرت

(1)المقريزي، السلوك، ج4 / ق2/ص690؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 14/ص275؛ طرخان، مصر في عصر، ص 100؛ الخربوطلي، الإسلام في حوض، ص 115.
(2) النجوم الزاهرة: ج14/ص276.
(3) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر : ج3/ص 304؛ ابن شاهين، زبده كشف ، ص 139.
(4) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص305؛ ابن شاهين، زبده كشف، ص 139.
(5)ابن حجر العسقلاني ، المصدر نفسه: ج3/ص309؛ ابن شاهين، المصدر نفسه، ص 138.
(6) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 221؛ ابن حجر العسقلاني ، المصدر نفسه: ج3/ص345.
(7) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 221؛ ابن شاهين، زبده كشف، ص140؛ ماهر، البحرية في مصر، ص ص 121؛ عاشور، الحركة الصليبية: ج2/ص1229.

بالقرب من ميناء فاماجوستا، الذي كان تابعاً للحكم الجنوي، وعندما علم حاكم الميناء بوصول القوة البحرية الجركسية وجد في نفسه ضعفاً لا يقاوم، فأرسل إلى قائد الحملة الأمير جرباش يطلب منه الأمان ويخبره بتقديم الطاعة والولاء له، ومن ثم بيّن له حالة الوضع الداخلي للجزيرة قائلاً ((فبلغهم تهيئ صاحب قبرص للقائهم، واستعداده لمحاربتهم)) [1]، وبذلك استقرت الحملة في مكانها لمدة أربعة أيام، ومن ثم توجهت إلى غرب الجزيرة للسيطرة على المدن التابعة لها، فتمكنت من الحصول على غنائم كثيرة وأسر الكثير من سكان تلك المدن، وبعدها واصلت الحملة سيرها نحو ساحل الملاّحة، وفي أثناء ذلك هاجمت بعض القوات القبرصية تلك الحملة ودار بينهما قتالٌ شديدٌ تمخض عنه إحراز النصر لمصلحة القوات الجركسية [2] التي أبلت بلاءاً حسناً فحققت من ورائه الانتصارات التي كان لها على ما يبدو دورٌ في إضعاف قوة قبرص من خلال السيطرة على المدن والموانئ التابعة لها [3].

وعلى الرغم من كل الخسائر التي لحقت بالقوات القبرصية، إلا أنهم لم يقبلوا الاستسلام وأصروا على المقاومة، فقاموا بتهيئة أسطولٍ بحري مكون من ثلاثةَ عشرَ مركباً لمواجهة البحرية الجركسية في أثناء سيرها باتجاه العاصمة قبرص نيقوسيا [4]، وعلى ما يبدو أنهم حاولوا الإيقاع بالقوة الجركسية بحيلة الفرار إلى وسط البحر لتفريقهم، إلا أن القوات البحرية الجركسية استقرت على ساحل البحر [5]، وبهذا فشلت خطه الملك جانوس التي كانت ترمي إلى إضعاف القوة البحرية الجركسية عن طريق إبعادهم عن الإمدادات التي قد تصل إليهم فلجأ عندئذٍ إلى إرسال أخيه لملاقاة الأسطول الجركسي للحيلولة دون الوصول إلى البر [6]، فضلاً عن ذلك وصول المعلومات إلى قائد الحملة الأمير جرياش عن عن طريق أحد الأسرى الهاربين من الجزيرة، وإبلاغه بوصول مساعدات عسكرية من قبل

(1)ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص 365؛ ابن شاهين، زبده كشف، ص 140؛ ماهر، البحرية في مصر، ص 121، عودات، تاريخ المغول، ص 121.

(2) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 222؛ المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص694؛ ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج3/ص347.

(3) من المدن التي سيطرت عليها الحملة هي (لارناكا، كيتي، مازوتوس). ينظر: عاشور، قبرص والحروب، ص ص 98.

(4) ابن يحيى، تاريخ بيروت ، ص 222.

(5)عاشور، قبرص والحروب ، ص 99.

(6)ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 3 / 347.

الجنويين متكونة من ثلاثة وأربعين صندوقاً محملاً بالسيوف والخوذ وكميات من الرماح، لكن البحرية الجركسية استطاعت أن تتدارك الموقف من خلال إنزال قوة مؤلفة من ألف جندي، والذين بدورهم تمكنوا من مقاتلة الخيالة القبارصة والقضاء عليهم وهروب القسم الآخر[1].

وبعد الانتصارات التي حققتها البحرية الجركسية على القوات القبرصية، عاودت هذه القوات إلى ميناء ليماسول لفتح الجزء المتبقي منه في أيدي القبارصة، ولاسيما القلعة التي كانت شديدة التحصين، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد تمكنت من فتحها ورفع الراية السلطانية على القلعة[2].

وفي غضون هذه الأحداث كان السلطان برسباي يترقب بشغف وصول أخبار عمّا حققته الحملة من نتائج، وبالفعل فقد تلقى السلطان رسالة من نائبه بطرابلس (قصره) مرسلة من قائد الحملة الأمير جرباش الكريمي تبلغه بالنصر الذي حققته على القوات القبرصية إلا أنها لم تستطع السيطرة التامة على الجزيرة وخاصة عاصمتها نيقوسيا، ومما يؤكد هذا القول ما ذكره المقريزي ((ثم أن العسكر خاف من متملك قبرص، فانه كان قد جمع واستعد، فرأى جرباش أن يعود بهم فسار حتى ارسى على الطينة قريباً من قطيا، ومن دمياط))[3].

ومما هو جدير بالذكر أن الحملة الثانية قد أفرزت نتائج سياسية واقتصادية ترتب عليها أمور عدة منها: أنها استطاعت أن تثبت للقبارصة مدى القدرة العسكرية للدولة الجركسية، وان لديها الإمكانيات في مواصلة حربها ضد قبرص، هذا من ناحية الجانب السياسي. أما ناحية الجانب الإداري فقد اثبت الحملة أيضاً أنها استطاعت أن تحد من الاعتداءات القبرصية على المراكب التجارية الداخلة إلى الموانئ الجركسية، فضلاً عن انها حصلت على عدد كبير من الغنائم وعدد اكبر من الأسرى القبارصة [4].

---

(1) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 224؛ ابن شاهين، زبدة كشف، ص 141، 355.
(2) ابن يحيى، المصدر نفسه، ص 224؛ ابن شاهين، المصدر نفسه، 141؛ الغياثي، التاريخ الغياثي، ص 355؛ ماهر، البحرية في مصر، ص 122.
(3) السلوك، ج4 / ق2 /ص 695.
(4) لقد بلغ عدد الغنائم أربعين بغلاً وعشرة جمال محملة بالصناديق التي فيها آلات الحرب والأواني فضلاً فضلاً عن الأسرى الذين بلغ عددهم ألف وستين أسيراً، فأمر السلطان ببيع الأسرى مع مراعاة ألا يفرق بين الأولاد وآبائهم ولا بين قريب وقريبة، وقد كلف السلطان الأمير أينال الشمشاتي بعملية البيع، للمزيد. ينظر: المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص 696.

وعلى الرغم من كل النتائج الإيجابية والإنجازات التي حققتهما الحملتان الأولى والثانية سواء من الناحية المادية ام المعنوية، إلا أنها لم تقنع السلطان برسباي، لأنها لم تشبع رغبته الهادفة في السيطرة على جزيرة قبرص بشكل كامل، لغرض تأمين السواحل الجركسية من التهديدات المستمرة من جهة قبرص، لكن بالمقابل يمكن القول إنه لو كان في نية السلطان في هجوم قواته على الجزيرة السلب والنهب فقط، لما جهز حملة أخرى لفتح تلك الجزيرة التي كانت تشكل خطراً مباشراً على دولته، إلا أن الحقيقة تميط اللثام عن نواياه في السيطرة التامة على الجزيرة وجعلها إمارة تابعة لدولته، وبهذا بقي السلطان برسباي مصراً على إتباع سياسية الحرب ضد قبرص، ولم يتوقف طموحه تجاه هذا الشيء، واخذ يفكر في إرسال حملة ثالثة لتحقيق هدفه المنشود، وممّا شجعه على ذلك عاملان اولهما: استنجاد حاكم قبرص بملوك أوربا سنة829هـ/1425م، وثانيهما: الروح الجهادية لدى المقاتلين الجراكسة، فيذكر ابن تغري بردي قائلا: ((بل كان الشخص إذا وقف في مجلس السلطان ينظر رؤوس النواب تتهارب من المماليك السلطانية الذين يريدون اخذ الدستور [الإذن والتصريح] من السلطان للتوجه للجهاد، والسلطان يأمرهم بعدم السفر، ويعتذر انه لم يبق مراكب تحملهم، وهم يتسارعون في ذلك مرة بعد أخرى ... وما أرى هذا إلا أن الله [تعالى] قد شرح صدورهم للجهاد وحببهم في الغزو وقتال العدو، ليقضي الله أمرا كان مفعولا ...)) [1]، وذلك طلباً للمساعدة منهم بما حّل بالجزيرة نتيجة للهجمات المتكررة عليها من قبل القوات الجركسية، إلا أن طلبه لم يلق قبولاً، وذلك لانشغال الدول الأوربية بمشاكلها الداخلية فلم يصله غير إمدادات ملك الكتلان الذي أرسل ابن أخيه مصحوباً بالمراكب والمقاتلين[2]، وعلى هذا الأساس فان الاندفاع الصليبي قد تلاشى[3]، ومقابل ذلك وصل إلى مصر مبعوث صاحب اسطنبول (القسطنطينية) بدوره حاملاً هدية للسلطان، وقام بدور الوسيط من أجل إيجاد حلٍّ مناسبٍ للجانبين، إلا أن هذا الأمر لم يجدِ نفعاً ولا ضراً، وبقي الحال على ما عليه ولم يصل إلى نتيجة حاسمة [4]، وبدأ القلق يتسرب إلى نفس الحاكم القبرصي نتيجة لقلة المساعدات التي وصلت إليه، عندئذٍ قرر طلب

(1) النجوم الزاهرة: ج14 /ص 286-287.
(2) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص366.
(3) عاشور، قبرص والحروب، ص 104.
(4) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 / ص718؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص276-286؛ طرخان، مصر في عصر، ص 100.

المساعدة من فرسان الاسبتارية الحاكمين في جزيرة رودس، وكان الرد إيجابياً فزوده حاكم رودس بالمقاتلين وبعض المراكب، فضلاً عن ذلك أرسل على بك كرمان عدداً من المقاتلين الذين انخرطوا في صفوف جيشه لمساعدتهم وتقوية عزائمهم[1].

ومن الجدير بالذكر أن سبب إرسال جزيرة رودس المساعدات لحاكم قبرص، لخشيتها من عاقبة السيطرة الجركسية على قبرص، وما سيحل بها إذ استمر الزحف الجركسي إليها وعندئذٍ تصبح تابعة لهم، وممّا هو مذكور يتبين ان هناك أسباباً خاصة للحملة الثالثة منها: تشجيع الجنويين للسلطان برسباي على فتح جزيرة قبرص، وذلك ليوجهوا ضربة لجانوس لأنه قام بمهاجمة ميناء فاموجوستا الذي كان تحت سيطرتهم، فضلاً عن وصول المساعدات التي وصلت إلى جزيرة قبرص لغرض حمايتها [2]، إن هذا ما شجع السلطان بالاستعداد الكامل لتلك الحملة تحاملاً لما حصل سابقاً من مأساة الإسكندرية، لذلك أرسل إلى بلاد الشام [3] يطلب منهم تجهيز المراكب، وتنفيذاً لطلب السلطان جُهِّزَ مركبان وتم إرسالهما إلى الموانئ المصرية [4]، وإعلان الجهاد في جميع أنحاء مملكته [5].

إلا أن ما يميز هذه الحملة أنها كانت من اكبر الحملات الجركسية من حيث التشكيل والتكوين فهي مكونة من عدة وعدد لا بأس به، فقد بلغ عدد المراكب المشاركة في تلك الحملة ما يقارب المائة مركب، أما ما يتعلق بالتشكيل فهي مقسمة إلى قسمين: القسم البري بقيادة الأمير تغري بردي المحمودي، والقسم الثاني بحري بقيادة الأمير أينال الاجرود [6].

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص294؛ عاشور، قبرص والحروب، ص 105.
(2) لقد سيطر الجنويين على ميناء فاماجوستا بناءاً على المعاهدة التي عقدت بينهما سنة812هـ/1409م. عاشور، قبرص والحروب، ص 104.
(3) لقد كان المماليك يرون أن بلاد الشام هي امتداد طبيعي لمصر وقاعدة عسكرية لهم يستطيعون منها أن يؤمنوا حدود مصر الشرقية ضد أي اعتداء خارجي، للمزيد. ينظر: خاشع المعاضيدي وآخرون، تاريخ الوطن العربي والغزو الصليبي (دار الكتب، الموصل: 1981م)، ص 11؛ ارشيبالد لويس ، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (1500-1100م) ترجمة: احمد محمد عيسى (مؤسسة فرانكلين، نيورك: م1960)، ص 89.
(4) العبادي، تاريخ البحرية، ص 333؛ عاشور، قبرص والحروب، ص 105.
(5) العبادي، تاريخ البحرية ، ص 333.
(6) أينال الاجرود: هناك شخصان يحملان الاسم نفسه، فقد لقي احدهما مصرعه بأمر من السلطان الناصر فرج سنة (811هـ / 1408م) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: 2/ص205، أما الشخص الثاني وهو المقصود هنا فاسمه أينال العلائي الظاهري، الاجرود، فقد ولاه السلطان برسباي نيابة غزة سنة

أما بخصوص انطلاق الحملة فإنها اتجهت مباشرة إلى قبرص وذلك اختصاراً للوقت وعدم إعطاء الوقت الكافي للقبارصة لتجميع قواتهم، وذلك الأمر عكس ما حصل للحملتين السابقتين اللتين انطلقتا من مصر إلى بلاد الشام ومن ثم إلى قبرص [1].

وكانت الحملة تضم أعداداً كبيرة من المقاتلين والمراكب التي تحطم بعض منها أثناء انطلاقها لسوء الأحوال الجوية آنذاك، الأمر الذي دعا السلطان أن يرسل أحد الأمراء ليتحقق من هذا الخبر، وقد تبين له أن الأمر لا يستحق السؤال لان المراكب تم إصلاحها على الفور [2]، وعلى اثر ذلك كتب كاتب السلطان بدر الدين بن مزهر للسلطان قائلاً: ((يا مولانا السلطان ان كان في أوله كسر يكون في أخره جبر)) [3].

وبعد ذلك واصلت الحملة سيرها باتجاه الجزيرة والتقت بعدد كبير من المراكب القبرصية ودار بينهما قتالٌ عنيفٌ انتهى بترجيح كفة القوة البحرية الجركسية على كفة البحرية القبرصية والحاق الهزيمة بهم [4] ثم استمرت في سيرها حتى وصلت إلى لنديا التي تبعد عدة أميال عن ميناء ليماسول فحاولت القوات البحرية الجركسية دخولها واقتحامها، إلا أن حصانتها وقوة مقاومتها حالت دون افتتاحها [5]، فارتأت القوات الجركسية محاصرتها فترة من الزمن، وبالفعل فان ذلك الوقت قد أنهك المدينة من الداخل، مّما سهل على القوات الجركسية تحقيق مبتغها، فدخولها بعد ذلك وسيطروا عليها ورفعوا الراية السلطانية فوقها [6].

وكان من المعتاد عند القوات الجركسية عندما تقوم بالسيطرة على مدينة ما وتفتحها، أن يقوم قائد الحملة بإرسال رسالة إلى حاكم قبرص يدعوه فيها إلى الاستسلام وعدم القتال، وهذا ما حصل بعد فتح مدينة لنديا فطلبوا منه أن يسلم المدينة إليهم وتصبح تابعة لدولتهم، إلا أن هذا الطلب لم يلقَ أذاناً صاغيةً، لان ملك قبرص أمر بإحراق الرسالة والاستعداد

831هـ/1427م، ثم تولى السلطة بمصر سنة 857هـ/1453م ز ينظر: الصيرفي، نزهة النفوس: ج3/ص143.

(1) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص366؛ ابن شاهين، زبدة كشف، ص 142.
(2) ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر: ج3/ص366.
(3) المصدر نفسه: ج 3/ص 367.
(4) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 / ص374؛ ابن حجر العسقلاني ، المصدر نفسه: ج 3/ص367.
(5) ابن حجر العسقلاني ، المصدر نفسه: ج 3 /ص 367.
(6) العبادي، تاريخ البحرية، ص 334.

للقتال [1] مقابل ذلك أصرت القوات الجركسية في مواصلة سيرها لتحقيق الهدف الأكبر وهو فتح العاصمة القبرصية نيقوسيا والقضاء على كل مقاومة تمهيداً لذلك الهدف.

وبهذا أثبتت القوات البحرية الجركسية بأنها صاحبة السيادة في البحر لما حققته من نتائج إيجابية، مقارنة مع القوات البرية التي أحرزت تقدماً في عملية الفتح، إذ توجهت إلى المكان الذي يتحصن فيه حاكم قبرص، وممّا سَهّل مهمة القوات الجركسية تزويد البنادقة لهم بالمعلومات التي وضحوا فيها بان القبارصة على استعداد كامل لمقاتلة الحملة الجركسية، وإنهم قد جهزوا قوة مؤلفة من خمسة آلاف فارس وسبعة آلاف مقاتل لهذا الغرض [2].

بعدها شعر الملك جانوس بتأزم الوضع واقترب الخطر منه فقرر عندئذٍ الانسحاب إلى مدينة خيروكيتا kherokita الواقعة إلى الشمال الشرقي من ميناء ليماسول وعسكر فيها وفي المقابل استمرت القوات الجركسية بالتقدم إلى المكان الذي يتحصن فيه حاكم قبرص [3].

وعلى ما يبدو أن القوات الجركسية كانت تستخدم المراسلة مع الأعداء لغرض إعطاء اقل الخسائر للطرفين، وبناءاً على ذلك أرسل قائد الحملة الجركسية إلى الملك جانوس يقترح عليه الصلح، وان يتعهد بعدم الاعتداء على الأراضي التابعة للدولة الجركسية، مع تعهده بالانسحاب عن الجزيرة بعد التوقيع على معاهدة الصلح [4]، فلم يكن الرد ايجابياً من قبل حاكم الجزيرة الذي رفض الطلب، بل انه أقدم على قتل المبعوث الجركسي [5]، لذلك لم يبقَ أمام القوات الجركسية خيار آخر سوى القتال، إلا أن تصاعد الأحداث بينهما أدى بدوره إلى أن يقدم الأمير جرباش اقتراحاً بفصل القوات البحرية عن القوات البرية وهذا الذي رفضه الأمير تغري بردي المحمودي وأصر على الهجوم الموحد لغرض إحراز النصر بأسرع وقت ممكن[6] وعلى هذا باشرت الحملة سيرها حتى وصلت

(1) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3 /ص367؛ ابن شاهين، زبدة كشف، ص 142.
(2) ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر: ج3/ص367.
(3) طرخان، مصر في عصر، ص 100؛ الخربوطلي، الإسلام في حوض، ص 115؛ لين بول، سيرة القاهرة، ترجمة: حسن إبراهيم حسن وآخرون (مطبعة الشبكتي، مصر: 1954م)، ص210.
(4) ماهر، البحرية في مصر، ص 122؛ سعيد عاشور، قبرص والحروب، ص 108.
(5) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر : ج3/ص367؛ ابن شاهين، زبدة كشف، ص 142.
(6) ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر: ج3 /ص367.

مدينة أماثوس الواقعة بين ميناء ليماسول وساحل الملاحة، ومما زاد في حماسة قوات الحملة قول أحد أمراء العشرة وهو ابن القان قائلاً لهم ((يا وجوه العرب ويا آل جركس: إن أبواب الجنان فتحت، وان متم كنتم شهداء، وان عشتم عشتم سعداء، بيضوا وجوهكم واخلصوا العمل لله))[1]، ومن ثم التقت الحملة بقوات الملك جانوس ودارت بينهما معركة تمكنت فيها القوات الجركسية من إنزال خسائر فادحة أودت بحياة الكثير منهم وإيقاع البقية الباقية في الأسر [2]، وتأكيداً لتلك الحادثة فقد ذكر المقريزي معلقاً عليها:((فأوقع في الأسر عده من فرسانه، فأكثر المسلمون من القتل والأسر، وانهزم بقية الفرنج)) [3]، وبعد كُلّ الجهود المبذولة من قبل رجال الحملة الجركسية وصولاً إلى تحقيق هدفهم في تحطيم الجزء الأكبر من جزيرة قبرص وشعورهم بغمرة الفرح خاصةً بعدما أوقعوا بملك قبرص أسيراً من دون ان يعلموا انه الملك لولا أن صرَّحَ هو بذلك خوفاً من قتلهِ من أحد مقاتلي الجراكسة [4]، وبذلك أصبحت جزيرة قبرص تحت السيطرة الجركسية بقيادة الأمير تغري بردي المحمودي باستثناء العاصمة نيقوسيا، وقد نظمت قصائد تشيد بذلك النصر مطلعها:

بنو ترك فكم تركوا قتيلاً شجاعاً كان يخشى في الطلائع

شراكسة ليوث الحرب فازوا بنصر الله والظفر المتابع

تجمع فيهم أصلان أكرم بذي الأصلين في الحرب الممانع[5]

عندئذ لم يبق أمام القوات الجركسية غير فتح العاصمة نيقوسيا التي كانت تحت زعامة أخي الملك جانوس، إلا أن هذا الفتح تطلب جهداً غير عادي لكون العاصمة محصنة تحصيناً محكماً، فضلاً عن اتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة للقبارصة بعد الخسارة

(1) أنباء الغمر: ج3 /ص 368.
(2) لقد وجد ما بين الأسرى عدد من المقاتلين التركمان، الذين أرسلهم حاكمهم علي باك قرمان، للمزيد. ينظر: المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص722.
(3) المصدر نفسه: ج4/ق2/ص722.
(4) بهاء الدين ابن شداد، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية المعروف بسيرة صلاح الدين، تحقيق: جمال الدين الشيال (الدار المصرية، مصر: 1964م)، ص 82؛ حاشية رقم (1)؛ الشرقاوي، تحفة الناظرين، ص 144؛ ابن إياس، بدائع الزهور: ج 3/ص326؛ العصامي، سمط النجوم: ج4/ص 39؛ ابن العماد؛ شذرات الذهب: ج 7 /ص239؛ ماير، تاريخ الحروب، ص 355؛
Lane – Pool , A history of the Egypt , . P. 337.
(5) ابن شاهين، زبدة كشف، ص 142.

التي لحقت بقواتها سابقاً، وعلى الرغم من ذلك واصلت الحملة سيرها من الساحل إلى العاصمة، في حين وصلت بقيت القوات البحرية بقيادة الأمير أينال لحماية القوات البرية من جهة البحر[1]، وفي أثناء وصولها أطراف المدينة التقت بأربعةَ عشرَ مركباً قبرصياً، إلا أن الإصرار والعزيمة التي كان يمتلكها جنود الجراكسة مكنتهم من تحقيق النصر، على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبدتها القوات القبرصية [2].

وبعد تمكن القوات الجركسية من الدخول إلى العاصمة القبرصية نيقوسيا هرب حاكمها وعائلته إلى مدينة كيرينا الواقعة بالقرب من العاصمة القبرصية، أما سائر سكان العاصمة فقد احتموا بفندق البنادقة، علماً أنهم كانوا على علاقة ودية مع الجراكسة، وهم أول من شجعهم على دخول العاصمة القبرصية [3]،وهذا ما دعا الأهالي ومنهم الرهبان والقساوسة في المنطقة إلى طلب الأمان من الأمير تغري بردي قائد الحملة، فاستغل بدورة هذا النصر الذي كان نتيجته حصول اعتراف أهالي الجزيرة بالتبعية الجركسية، ومن ثم إعلان طاعتهم له وانتشر الخبر في جميع أنحاء قبرص [4]‘وبهذا فقد أعطى فتح قبرص مكانة مشرفة للدولة الجركسية بعد أن كانت تشكل خطراً سياسياً واقتصادياً للمنطقة [5]، وقد وقد نظم احدهم في فتح العاصمة نيقوسيا شعراً مطلعه.

بُشْـراك يـا مَلـكَ المُلُـوك الأشْـرفي بفـتح قَبْـرصَ بالحُسَـام المَشـرْفي

فـتحٌ بِشَـهْرِ الصَّـوم تـم قِتَـالُه مـن أشْـرفٍ فـي أشْـرفٍ فـي أشـرفي

فتـح تفتحـت السـموات العـلا مـن اجلـه بالنصـر واللطـف الخفـي [6]

وبعد فتح جزيرة قبرص بشكل نهائي، استقرت الحملة يومين فقط ومن ثم تحركت باتجاه ساحل الملاَّحة وأقامت سبعة أيام هناك، ومن خلال ذلك دارت محادثات بين قائدي الحملة حول الإقامة أو المطالعة بما وقع من فتح، وقد تضاربت الآراء في ذلك، فغلب

(1) المقريزي، السلوك، ج4 / ق2 /ص965؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3 /ص 368 –369.
(2) المقريزي، المصدر نفسه، ج4 / ق2 /ص722؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص294؛
E.B. “ Egypt “: Vol. 8 / p. 63 .
(3) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص369؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص295.
(4) سعيد عاشور، قبرص والحروب، ص 114؛ العبادي، تاريخ البحرية، ص 339 –340.
(5) Hitti , History , p. 697-699.
(6) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3 /ص371؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 14/ص 296؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج7 /ص187.

الرأي الذي يقضي بالعودة واصطحاب الغنائم والأسرى، ومن جملة ما كان من غنائمهم أسر عظيم قبرص ـ جانوس، الذي قِيدَ ذليلاً بالسلاسل عند مثوله أمام السلطان برسباي مُقَبِلاً الأرض معفراً وجهه في التراب أمام حشد كبير من وفود السلطان أمثال أمير مكة ورسل ملك عثمان ورسل ملك تونس والكثير من رسل أمراء الشام [1].

لقد أعطى هذا المشهد للجميع تصوراً لمدى القوة السياسية والعسكرية للدولة الجركسية بمجرد مثول حاكم قبرص أمامهم، ناهيك عن تصور الفرح العارم إزاء ذلك متمثلاً بقول ابن تغري بردي:((كاد أن يطير [برسباي] ولقد رأيته يبكي من شدة الفرح وبكى الناس لبكائه))[2] في حين يذكر المقريزي واصفاً تلك الحالة قائلاً ((فكان يوماً عظيماً لم ندرك مثله))[3] يتبين من خلال النصين أن القبارصة كانوا دائماً يشكلون قلقاً للدولة الجركسية، لذلك كان لفتح جزيرة قبرص فرحة كبيرة غمرت قلوب الدولة والشعب.

وتواصلاً لسياسة الدولة التي أبدت استعدادها بإطلاق سراح الملك جانوس مقابل فدية من المال قدرت بخمسة مائة ألف دينار، تم إحضاره أمام السلطان فابلغه بذلك فرد الملك بقوله:((مالي إلا روحي وهي بيدكم وأنا رجل أسير لا املك الدرهم الفرد من أين تصل يدي إلى مال أعطيه لكم)) [4]، وعلى اثر ذلك اخذ الملك ينشد الشعر قائلاً:

يـــا ملكـــاً ملـــك الـــورى بحســـامه انظـــر ألـــي برحمـــة وتعطـــفِ

وارحـــم عزيـــزاً ومـــنعن بالـــذي أعطـــاك هـذا الملـك والنصـر الـوفي

أن لـــم تـــؤمني وتـــرحم عبرتـــي فـيمن ألـوذ ومـن سـواكم لـي يفـي [5]

يذكر ابن شاهين أن الملك جانوس قال تلك الأبيات بنفسه وان له معرفة باللغة العربية[1] في حين يذكر ابن تغري بردي انه كان أعجمياً ليس بإمكانه التحدث بتلك اللغة

(1) المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص721؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ص296؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص295.
(2) النجوم الزاهرة: ج 14/ص296.
(3) السلوك: ج4 / ق2 / ص725.
(4) ينظر: المقريزي، المصدر نفسه: ج4/ق2/ص726؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص302.
(5) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3/ ص370.

وانما نسبت إليه [2]، إلا أن ابن حجر العسقلاني يذكر أن الملك نظم الشعر بلغته ومن ثم ترجمت إلى العربية بوساطة ترجمان [3].

والأرجح بين هذه الروايات هي الرواية الأخيرة أي انه رُبَّما نظم الشعر بلغته أو قال بلغته كلام للسلطان دون نظم ومن ثم ترجم إلى العربية ونظمه الشعراء فيما بعد لإظهار قوة السلطان ومدى هيبته وتخضع العظماء له أو انه كلف أحد أتباعه، فنظمت تلك الأبيات لأن الملك جانوس ليس له معرفة باللغة العربية.

وبعد ذلك تكلم الترجمان مع الملك وأخبَرهُ ((فيما يفدي نفسه من المال والا يقتله السلطان)) [4]، وعندئذٍ تدخل وفود السلطان لإنقاذ حياة الملك فتعاهدوا بدفع المال المفروض عليه، ولذلك قاموا بتخفيض الفدية المطلوبة منه بعد إجراء المفاوضات إلى مائتي ألف دينار شرط أن يدفع نصف المبلغ. أما النصف الآخر فيدفعه بعد وصوله إلى بلاده مع الاحتفاظ بدفعه في كل سنة عشرين ألف دينار جزية [5] وألف ثوب صوف تقدر قيمته بعشرين ألف دينار [6]، ومقابل ذلك طلب الملك جانوس من السلطان برسباي أن يوفر الحماية لجزيرته من البنادقة والكتلان، وقد حصل على موافقة السلطان في هذا الشأن [7].

بعد أن تمت الموافقة على الشروط ودفع المبلغ الذي فرض عليه، قرر السلطان برسباي إطلاق سراحه سنة 831هـ/1427م[8]، والتوجه إلى جزيرته التي كانت تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وبعد وصوله إلى الجزيرة تمكن من إعادة النظام إليها وأعلن رسمياً تبعيته السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة الجركسية [9].

وعلى ما يبدو أن الدولة المملوكية كان لها عدة أسباب تكمن وراء إطلاق سراح الملك جانوس في الوقت الذي كان يشكل خطراً عليها، منها ما هو سياسي وهو إبقاء قبرص

---

(1) زبدة كشف، ص 144.
(2) النجوم الزاهرة: ج14/ ص303، 306.
(3) أنباء الغمر: ج 3/ ص370.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص303؛ احمد بن يوسف بن احمد القرماني ، اخبار الدول واثار الأول في التاريخ (عالم الكتب، بيروت: د.ت.)، ص 212؛ الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص 203.
(5) ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج3/ص370؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ ص305.
(6) ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج3/ص370.
(7) المقريزي، السلوك، ج4 / ق2 / 726؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج14/ص304.
(8) بعد أن تم إطلاق سراح الملك جانوس أُركِبَ فرساً وتجول في القاهرة، وقام بزيارة احد الكنائس للمزيد عن ذلك ينظر: المقريزي، المصدر نفسه: ج4 / ق2 /ص738، 743.
(9) عاشور، قبرص والحروب، ص 121.

تابعة لها وهذا ما يشكل نصراً سياسياً كبيراً، ومنها ما هو اقتصادي وهو ضمان دولة المماليك الجراكسة تبعية جزيرة قبرص لها، وهذا بحد ذاته يؤمن وصول المراكب التجارية إلى الموانئ المصرية من دون أي عائق كالتعرض لأعمال القرصنة وخاصة أن قبرص تتمتع بموقع جغرافي متميز على الطرق التجارية، أما السبب الثالث: وهو من أهم الأسباب لأنه يخص الجانب العسكري فان الدولة المملوكية أرادت أن تجعل من قبرص قاعدة لها للقضاء على الصليبيين المتواجدين في جزيرة رودس، فضلاً عن ضمانها وصول المعلومات الدقيقة عن تحركات القراصنة الذين يكيدون العداء للدولة الجركسية، والدليل على ذلك إرسال حاكم الجزيرة الملك جانوس سنة 831هـ/1427م الجزية المفروضة على جزيرته والتي قدرت بحوالي خمسين ألف دينار، فضلاً عن إرساله رسالة تحذير للسلطان برسباي يعلمه فيها عن وجود مركبين للقراصنة الكتلان وقد توجها نحو ميناء الإسكندرية، وقبل وصولهما استعد أهل الميناء بناءاً على توجيهات السلطان من اجل التصدي لهما ودفعهما إلى الهرب [1].

لقد كانت دولة المماليك الجراكسة حريصة على استمرار علاقتها مع جزيرة قبرص وجعلها تابعة لها سياسياً، وبعد وفاة الملك جانوس سنة 836هـ/1432م أرسل السلطان برسباي بعثة إلى قبرص في السنة ذاتها مكونة من ستين مملوكاً وكان تحمل رسالة من السلطان برسباي إلى الملك جوان بن جانوس تضمنت مطالبته بدفع الجزية المتأخرة على أبيه ومقدارها أربعة وعشرون ألف دينار، وما تعهد به في كل سنة يقدر بخمسة آلاف دينار [2].

لقد كان الهدف من إرسال البعثة هو اخذ الولاء والعهد والأمان من ملك قبرص الجديد وإعلان تبعيته لهم فعند وصول البعثة استقبلهم وزير الملك، فدخلوا على الملك وابلغوه رسالة السلطان، فاستجاب لهم بالسمع والطاعة وقال: ((أنا مملوك السلطان ونائب عنه، وقد كنت على عزم أن أرسل التقدمة فبلغني قدومكم فأمسكت عن ذلك)) [3]، وتأكيدا

(1) المقريزي، السلوك: ج4/ق2/ص780؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3 /ص 397، 405.
(2) لقد انطلقت البعثة من ميناء دمياط متجهة إلى ساحل الملاحة ومن ثم واصلت سيرها نحو العاصمة القبرصية نيقوسيا. ينظر: المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص874؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة:ج14/ص363.
(3)المقريزي، المصدر نفسه: ج4 / ق2 / ص883؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج3 /ص481؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14 /ص 365.

لكلامه طلبت البعثة منه القسم على تقديم الولاء لهم، فاستجاب لذلك الطلب وأدى القسم أمامَ القساوسة، عندئذٍ منحته البعثة مكانة التشريف السلطاني المُعّد له [1] ومقابل ذلك أعطى الملك جوان كتاباً رسمياً يؤكد ولاءَهُ وطاعته للسلطان برسباي بقوله: ((وانه في طي علمه وانه من جملة مماليكه))، فضلاً عن إهدائه سبعة مائة ثوب صوف قدر قيمته بعشرة آلاف دينار هدية للسلطان الجركسي تأكيداً لحسن نيته في الطاعة والولاء له [2]، وتنفيذاً لذلك استمر الملك جون بدفع الجزية السلطانية إلى دولة المماليك الجراكسة على الرغم مّما تعرضت إليه جزيرته من اضطرابات سياسية [3]، وبهذا بقيت العلاقة ودية بين الجراكسة والقبارصة حتى وفاة السلطان برسباي، وتولى من بعده ابنه العزيز يوسف (841-842هـ / 1437-1438م) الذي لم يحكم سوى عدة أشهر، وذلك لاعتماده على السياسية المالية القائمة على إعطاء المال لبعض الفرق المملوكية مّما أثار حنق عامة الشعب ضده [4]، لذلك خلع وتولى من بعده السلطان أبو سعيد جقمق سنة (842-857هـ / 1438-1453م) وحكم لمدة خمس عشرة سنة، وكان يحكم على هدى وسياسة سلفه في علاقته مع القبارصة الذين أعلنوا ولاءَهم للسلطان الجديد وتعاونهم معه والدليل على ذلك إرسال السلطان حملة سنة 844هـ/ 1440م منطلقة من دمياط باتجاه قبرص، وفي أثناء وصولهم استقبلهم ملكها الذي ابدى تعاونه مع تلك الحملة [5]، وانه متمسك بعهده للدولة الجركسية باستمراره بدفع الجزية السنوية المفروضة على جزيرته وهي عبارة عن مجموعة من أثواب الصوف أرسلت من جزيرة قبرص إلى بيروت ومن ثم نقلت بمراكب إلى القاهرة، وهذا يُعُّد دليلاً على استمرار حسن العلاقة الجركسية القبرصية، وكان هذا في سنة 847هـ/1443م [6]، وبناءاً على ما اتفق عليه كون الجزيرة تابعة للدولة الجركسية سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن القوة التي امتلكتها البحرية الجركسية خلال عهد السطان جقمق، ولهذا السبب لم يتجرأ حاكم قبرص على القيام باي

(1)المقريزي، المصدر نفسه: ج4 / ق2 /ص 883؛ ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص365؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج3/ص251.
(2)ابن تغري بردي، المصدر نفسه: ج14/ص365-366؛ الصيرفي، المصدر نفسه: ج3/ص251.
(3)الصيرفي، المصدر نفسه: ج3/ص338.
(4)سرهنك، حقائق الاخبار: ج2/ص184.
(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة : ج15/ص343 .
(6) السخاوي، التبر المسبوك، ص 63.

عمل عدائي تجاه الجراكسة، ولذا بقيت العلاقات ودّية بين الجراكسة والقبارصة حتى نهاية عهد السلطان جقمق.

ومما هو ملاحظ من سياق الأحداث أن العلاقات الجركسية القبرصية كانت غير مستقرة تماماً فانها تتأرجح بين العداء والسلم، ففي عهد السلطان أينال شهدت العلاقة سلماً واستقراراً أكثر من ذي قبل، وذلك بسبب عدم الاستقرار في قبرص وتقلب الأوضاع فيها، وبالذات بعد وفاة ملكها حنا الثاني وتولية ابنته الحكم من بعده والنزاع الذي حصل بينها وبين اخيها على الحكم، وهذا ما حفز أخوها إلى السفر لمصر سنة 864هـ/1459م لطلب المساعدة من السلطان الجركسي لحسم النزاع بينه وبين أخته، وبذلك رد السلطان الجركسي على طلبه، وأرسل معه الأمير تغري بردي الطياري لحسم النزاع وتوليته الحكم، ومقابل ذلك فقد أيدت الاسبتارية في جزيرة رودس الملكة شارلوت في توليته الحكم، إلا ان كفة جيمس تغلبت في النهاية على كفة اخته، والسبب هو التأييد الجركسي الذي حصل عليه جيمس والذي حسم الموقف لمصلحته في توليه الحكم سنة 865هـ/1460م [1]، ومن الناحية الأخرى تعرضت الجزيرة إلى أخطار خارجية وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، متمثلاً بالدولة العثمانية في عهد سلطانها محمد الفاتح (855-886هـ/1451-1481م) عند فتحه لمدينة القسطنطينية [2]، وبهذا قامت الدولة العثمانية بالتوسع على حساب الدول المجاورة عندها أرسل حاكم قبرص إلى الدولة المملوكية يطلب المساعدة في إيقاف ذلك التهديد، ورداً على ذلك الطلب أرسل السلطان الجركسي كتاباً إلى السلطان العثماني يوضح فيه بان قبرص تابعة له ويطلب منه عدم الاعتداء عليها، فاستجاب السلطان العثماني لذلك الطلب، وأوقف اعتداءاته على الجزيرة [3].

ونتيجة لاستمرار تلك التهديدات التي كانت تتعرض لها الجزيرة من قبل القوى الأوربية الأخرى المتمثلة بقراصنة الجنويين والكتلانيين، جعلت الدولة المملوكية تتخذ جانب الحرص تجاه جزيرة قبرص إزاء تلك التهديدات الموجهة إليها، وهذا ما حدث فعلاً

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16 /ص 132-134، 147.
(2) القسطنطينية: تعد من أهم المدن العالمية آنذاك، وقد أسست في سنة (330م) على يد الإمبراطور البيزنطي قسطنطين الأول، وكان لها موقع عالمي حتى قيل عنها ((لو كانت الدنيا مملكة واحدة لكانت القسطنطينية أصلح المدن لتكون عاصمة لها)). للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية وعوامل النهوض وأسباب السقوط (دار ابن كثير، دمشق: 2003م)، ص 154.
(3) فهمي، طرق التجارة، ص 23.

في سنة 863هـ/1458م حين تعرضت الجزيرة إلى اعتداء خارجي من قبل بعض الأوربيين، ورداً على ذلك أرسلت الدولة المملوكية قوة عسكرية بقيادة يونس الدوادار الذي تمكنت قواته من حسم الموقف [1]، وبعد سنتين من تواجدها في قبرص انسحبت إلى مصر، وأثناء توجهها فوجئت بسوء الأحوال الجوية فتفرقت المراكب وغرق بعضها، ووصل عدد قليل منها إلى ساحل الطينة [2].

وبهذا أصبحت الجزيرة معتمدة على دولة المماليك الجراكسة بحكم موقعها ضمن نطاق حدودها الإدارية، وهذا ما أضعفها سياسياً وعسكرياً، ففي عهد السلطان أحمد بن إينال كانت العلاقة سلمية عندما وصل كتاب جانبك الأبلق الظاهري من قبرص في سنة 865هـ/1460م شارحاً فيه للسلطان أن المماليك المتواجدين في الجزيرة يقومون بالتعاون مع القبارصة وتمكنوا من فرض السيطرة على مدينة شرينة التي أعلنت عصيانها بعد محاصرة قلعتها باف [3].

وفي غضون ذلك ذهبت أخت حاكم قبرص صاحبة المدينة المتمردة نحو جزيرة رودس طالبةً المساعدة، ورداً على طلبها أرسلت لها قوة عسكرية من عدة مراكب، لكن القوة البحرية الجركسية تمكنت من السيطرة على المراكب واعتقلت حوالي مئة مقاتل كانوا فيها، ودعماً لذلك قامت الدولة المملوكية بإرسال قوات إضافية تعزيزاً للقوات المتواجدة هناك لغرض السيطرة الكاملة على المنطقة [4].

وعلى الرغم من ذلك لم تستطع دولة المماليك الجراكسة أن تحصل على ما في نفسها من طمع في مدينة شرينة، وذلك لقصر فترة حكم السلطان أينال التي لا تتجاوز السنة.

لكننا نلمح من سير الأحداث وتولي السلطان خشقدم أن العلاقة الجركسية القبرصية بقيت محافظة على الطابع الودي، وهذا يعود إلى انشغال السلطان بالأمور الداخلية لقبرص وبالذات حول تولي العرش، فضلاً عن الاعتداءات الخارجية عليها، المتمثلة بالقراصنة الجنويين، وهذا ما دعا السلطان أن يرسل حملة في سنة 865هـ/1460م للدفاع عن الجزيرة

(1) سليم، عصر سلاطين: ج2/ص259.
(2)ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص152-153.
(3) قلعة باف: اسم أطلق على مدينتين قديمتين في القسم الجنوبي لجزيرة قبرص. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج16/ص 224 حاشية رقم (3).
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 16 / ص224.

وبالفعل سيطرت الحملة على مدينة الماغوصة المتمردة وقلعتها الحصينة وعينت جانبك الأبلق أميراً عليها [1].

وعلى الرغم من تلك الأحداث بقيت العلاقات تحمل الطابع الودي حتى في عهد السلطان قايتباي مع انه قد حصل بعض من التجاوزات من قبل القبارصة، إلا أن هذا لم يغير من طبيعة العلاقة الودية وذلك للأحداث التي استجدت داخل الجزيرة منها: زواج حاكم الجزيرة من كاترين كونارد Catharine Cornaro وهي ابنة أحد أعيان البنادقة التي أصبحت جزيرة قبرص تحت حكمها بإشراف من البنادقة بعد وفاة زوجها سنة 878هـ/ 1473م، وقد ايد السلطان قايتباي ذلك الأمر إلا انه حذرهم من تأخير دفع الجزية، وانه قد يلجأ إلى القوة أن لم يتم هذا الأمر في الموعد المحدد، وهذا ما أرعب حاكمة الجزيرة وجعلها تتخذ قراراً يقر بالتنازل عن حكم الجزيرة للحاكم البندقي في سنة 895هـ/1489م الذي تعهد بدوره للدولة الجركسية بالولاء والتبعية لهم، وبدفع الجزية بانتظام، وبهذا أصبحت جزيرة قبرص تابعة للبنادقة إدارياً وسياسياً مع العلم أنها واقعة ضمن نطاق حدود دولة المماليك الجراكسة، والذي يتحتم عليها الولاء سياسياً واقتصادياً للدولة الجركسية، وهذا ما جعل السلطان يرسل رسالة إلى حاكم الجزيرة الجنوي ويوصيه بمراعاة سكان الجزيرة والحفاظ على أسلوب التعامل الودي معهم لكونهم من ضمن رعاياه وان أي اعتداء عليهم يُعُّد اعتداءاً على الدولة المملوكية [2].

وعلى الرغم من العلاقة الودية بين الجانبين إلا أن الروح العدائية لدى القبارصة لم تنته، إذ قامت بشن هجمات قرصنة على سواحل مصر الشمالية وخاصة على ميناءَي دمياط والإسكندرية، ففي سنة 880هـ/1475م قامت مجموعة من القراصنة بالهجوم على ميناء الإسكندرية فأسروا من تجاره الكثير ومن بينهم أقارب السلطان، فكان رد فعل الدولة المملوكية على هذا العمل العدائي إصدار أمر من السلطان يقضي بإرسال حملة بقيادة الأمير قيت الساقي إلى ميناء الإسكندرية وابلغه بإلقاء القبض على جميع التجار الفرنج عامة والقبارصة خاصة الموجودين داخل دولته، إلا إنه بعد ذلك تم عقد المفاوضات لانهاء

(1) المصدر نفسه: ج 16/ص261، 285.
(2) ابن إياس، بدائع الزهور: ج3/ص150؛ فهمي، طرق التجارة، ص 28 – 29.

تلك الأحداث، فأرسل السلطان من جانبه مبعوثه قيت الساقي إلى قبرص الذي تمكن من التوصل إلى اتفاق بعدم الاعتداء على الموانئ المصرية من قبل الجانب القبرصي [1].

أما عهد السلطان قانصوة الغوري، فقد اتسمت العلاقات بالتباين بين السلمية والعدائية، ذلك لما شهدته المنطقة من متغيرات سياسية آنذاك أبرزها الخطر البرتغالي الذي اقلق دولة المماليك الجراكسة، وهذا ما شجع القبارصة على الاستمرار باعتداءاتهم على الموانئ المصرية،ففي سنة 911هـ/1505م أرسل السلطان مبعوثه تغري بردي الترجمان يحمل كتاباً يحذرهم فيه من الاعتداء على الموانئ المصرية [2]، ومن بعد ذلك التاريخ لم تقم جزيرة قبرص بأي اعتداء ضد الدولة المملوكية.

وعلى ما يبدو أن جزيرة قبرص كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة بسبب وضعها الداخلي غير المستقر الذي استمر حتى السيطرة العثمانية عليها.

وبعد هذا الاستعراض الذي اطلعنا عليه بانت فيه استماتة الدولة المملوكية في السيطرة على جزيرة قبرص وإحراز النصر الكبير عليها نخرج بنتائج سياسية واقتصادية أفرزتها الأحداث.

1. لقد كان لفتح قبرص دورٌ مهمٌ في تأمين الجانب السياسي لدى دولة المماليك الجراكسة ، فضلاً عن إثبات مكانتها السياسية في المنطقة، وإنها قادرة على مواجهة الأعداء.
2. ما يتعلق بالجانب التجاري الذي يعد المورد الرئيس للدولة الجركسية، فقد تمكنت البحرية الجركسية من القضاء على القراصنة القبارصة الذين كانوا يهددون انسيابية الاقتصاد الجركسي في البحر المتوسط.
3. تمكنت القوات الجركسية من القضاء على بقايا الصليبيين في المنطقة، لذلك لم يبق أمامها سوى الخطوة الأخيرة للقضاء عليهم بشكل نهائي في السيطرة على جزيرة رودس التي شكلت بدورها أيضاً قلقاً لدى الدولة الجراكسية بشكل مستمر.

---

(1) المصدر نفسه: ج3/ص114، 119؛ سليم، عصر سلاطين: ج2/ص260؛ج7/ص196؛
Spuler , The Muslim , Part. II , p. 76.

(2) سرهنك، حقائق الأخبار: ج2/ص188-189؛ سليم، عصر سلاطين: ج2/ص214.

الفصل العاشر

أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة

الفصل العاشر

أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة

لقد كان لموقع مصر الجغرافي أهمية كبيرة، مما مكّنها من السيطرة على أغلب الطرق التجارية التي تربط بين الشرق والغرب، وما ترتب على ذلك من رخاء اقتصادي ودور سياسي لدولة المماليك الجراكسة لمدة تزيد على مائة وأربع وثلاثين سنة من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الهجري وحتى نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي [1]، وعلى الرغم من تلك السيطرة، لم تكن نهايتها وانهيارها كالنهاية التي حصلت لدولة المماليك البحرية التي سبقتها، ونتيجة لأسباب كثيرة ومؤثرة كان أبرزها، السبب الاقتصادي المتمثل بظهور البرتغاليين[2]، والسبب السياسي المتمثل بالدولة العثمانية وسياستها التوسعية، فضلاً عن سياسة الاحتكار التي مارسها سلاطين المماليك وكانت خاتمة أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة.

أولاً: ظهور البرتغاليين

لقد أدّت الأطماع الاقتصادية والدينية والسياسية إلى القيام باستكشافات جغرافية من لدن الأسبان ومن ثم البرتغاليين، وذلك ما حفز كولومبس وهنري الرابع، إذ حاول الأخير القيام بحملات صليبية ضد المسلمين في شمالي أفريقيا في سنة 818هـ/1415م [3]، وكان الهدف من ذلك أمرين، أولهما: الوصول إلى أسواق الهند والشرق، وثانيهما الوصول إلى مملكة القديس يوحنا في شرقي أفريقيا، وهي مملكة مسيحية لذلك أراد الأوربيون السيطرة

(1) عبد الوهاب حمودة ، صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي (مطبعة دار المعارف، مصر: 1965م)، ص7؛ محمد يحيى الحداد، مقاومة العرب للنشاط البرتغالي البحري بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح في الهند، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1993م): ع 45/ص21-22.

(2) البرتغال: مدينة تقع في جنوب غرب أوربا، تحدها أسبانيا من جهتي الشمال والشرق، ومن جهة الغرب والجنوب المحيط الأطلسي. ينظر: مصطفى فاخوري، الاقطار والبلدان (دار المعرفة الجامعية، بيروت: 2003م)، ص 100؛

E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p. 274.

(3) Bury , The Cambridge: Vol. VII / p. 581.

على تلك المملكة لجعلها قاعدة لهم من أجل القيام بأعمال حربية ضد الدول الإسلامية التي تحتكر تجارة الشرق [1].

تعود نشأة مدينة البرتغال إلى أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وقد تناوب على حكمها عدة أُسر لذلك تميزت الفترة (759-785هـ/1357-1383م) باضطرابات داخلية نتيجةً للحرب الأهلية، أما في بداية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، فأخذت مدينة البرتغال بالاستقرار، وتمكنت من إنشاء قوة بحرية لها مما جعلها تقوم بإعمال توسعية ابتداء بمدينة سبته[2]، سنة 818هـ/1415م في عهد جون الأول، ولاسيما أنها استمرت بأعمالها العدائية، فأرسلت البعثات الاستكشافية إلى السواحل الأفريقية لأغراض تجارية من جهة، ولمحاربة المسلمين من جهة أخرى [3].

لقد كان لمدينة البرتغال دورٌ مهمٌ في انهيار دولة المماليك الجراكسة، ولاسيما بعد أن تمكنوا من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي أدى إلى تغيير مسار القوافل التجارية من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وذلك مما مكنهم من السيطرة على تجارة الشرق، ونقل البضائع مباشرةً إلى أوربا من دون المرور بموانئ دولة المماليك الجراكسة [4].

---

(1) لقد تمكن البرتغاليون من السيطرة على سبعة مناطق مهمة في منطقة الشرق، الأولى منها: يمتد من رأس الرجاء الصالح إلى البحر الأحمر، وهذا يضم جميع ساحل شرق أفريقيا، والثانية: جنوب بلاد العرب ومدخل الخليج العربي، والثالثة: تبدأ من الخليج العربي إلى مصب نهر السند، والرابعة: تشمل جزءاً من الساحل الشرقي للهند حتى البنغال، والخامسة: تضم الساحل الغربي للهند حتى رأس كومورن Comorine ، والسادسة: تشمل الساحل الغربي لجنوب شرق آسيا والنصف الغربي لأرخبيل الملايو، والسابعة: وتشتمل على جزر التوابل في مولاكاس Moluccas والجزر المنتجة لخشب الصندل، وهي فلورس Flores . ينظر: أمين، دراسات في نشاط ، ص 81؛
E. B. " Portugal " : Vol. 18 / p. 279.

(2) مدينة سبته: مدينة ساحلية تقع في أقصى شمال المغرب الأقصى بين شبه جزيرة أيبيريا والبر المغربي. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج 3 /ص 182-183؛ القزويني، آثار البلاد، ص 201؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 132.

(3) اليوسف، العصور الوسطى الأوربية (المكتبة العصرية، بيروت: 1967م)، ص 342-343؛ مفيد كاصد الزيدي، موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (دار أسامة، الاردن: 2004م): ج2/ص406-407.

(4) هـ. أ. ل. فشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الاوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: زينب عصمت راشد وآخرون (دار المعارف، مصر: 1962م)، ص 2؛ جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة: فؤاد السيد (مطبعة المدني، مصر: 1988م)، ص 38؛ محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914م (مطبعة تكنوبرنت، القاهرة: 1985م)، ص 104؛ سليم، عصر سلاطين:ج 2/ص260؛

وبذلك شهدت نهاية العصور الوسطى حركة استعمارية لتحقيق التوسع الأوربي على حساب الشرق عامةً ودولة المماليك الجراكسة خاصة، والتي وقع على عاتقها مقاومة الغزو البرتغالي الذي قام بعمليات الاستكشافات الجغرافية [1]، المتمثلة بالطرف الشمالي الغربي من الساحل الأفريقي للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، والمياه العربية الجنوبية للبحر الأحمر والخليج العربي [2]، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على تلك السلع في أوربا [3].

وعلى ما يبدو ان التوجه البرتغالي نحو المنطقة العربية الإسلامية كان له أسبابه من أبرزها العامل الاقتصادي، وهو البحث عن الذهب الغيني Ginia Gold والتوابل هذا من ناحية، ولعل هذا ما عبر عنه فاسكو دي جاما عندما سأله حاكم كاليكوت عن سبب مجيئه إلى الشرق، أجابه ((المسيحية والتوابل))[4]، ومن ناحية أخرى التطورات الاقتصادية التي حصلت داخل المجتمع الإقطاعي الأوربي الذي اتسم بالضعف مع نشوء الرأسمالية التي أدّت بدورها إلى زيادة نفوذ التبادل الأوربي مع زيادة رأس المال التجاري، الأمر الذي شجع على العمل بالتجارة الخارجية والاهتمام بها، فضلاً عن ذلك كله كانت النزعة الصليبية تراودُ عدداً كبيراً من رجال البحرية البرتغالية [5]، التي ورثوها من تاريخهم الماضي [6]، ومقابل ذلك اضطراب الوضع السياسي في المنطقة العربية الإسلامية، المتمثل

David Ayalon , Gunpowder and firarms in the Mamluk Kingdom (Great Britain , London: 1956) , p. 98 ; Toussant , History , p. 94.

(1) لم يكن البرتغاليون هم أول من قام بتلك الاستكشافات الجغرافية بل سبقهم إلى ذلك الجنويون، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل. ينظر:

Toussant , History , p. 95.

(2)إبراهيم خليل احمد، بدايات التوجه العثماني نحو منطقة الخليج العربي، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1999م):ع43/ص 25-26؛ فشر، أصول التاريخ، ص 79؛ الزيدي، موسوعة تاريخ: ج2 /ص 409.

(3) أمين، دراسات في النشاط، ص 51.

(4)Toussant , History , p. 93.

(5) في سنة (894-895هـ/1488-1489م) قام احد الملاحة البرتغاليين، ويدعى بيرو دي كوفلها بالإبحار من أجل البحث عن بلاد التوابل، فوصل إلى عدن ومن ثم توجه إلى جزر الكنار وكلكتا وهرمز وسفالة وبعد ذلك توجه غرباً نحو القاهرة وعاد بعد ذلك إلى هرمز. ينظر: صالح اوزبران، الأتراك العثمانيون والبرتغاليين في الخليج العربي (1534-1581م)، ترجمة: عبد الجبار ناجي (مطبعة الإرشاد، بغداد: 1979م)، ص 17-18.

(6) عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي (دار الكتب، بغداد: 1980م)، ص74؛ اوزبران، الاتراك العثمانيون، ص 17؛ أمين، دراسات في النشاط ، ص 7.

في الصراعات المستمرة بين القوى الإسلامية أي المماليك والصفويين والعثمانيين [1]، هذا فضلاً عن سيطرة دولة المماليك الجراكسة على منفذين رئيسين من منافذ التجارة العالمية، هما البحر الأحمر والخليج العربي اللذان كانا ممراً لمعظم تجارة أوربا في نهاية العصور الوسطى، وهذا ما اثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد الأوربي [2]، الذي شكل قلقاً لدى القوى الأوربية وخاصة البرتغاليين منهم الذين أدركوا بأنه لا جدوى من الحرب العسكرية ضد الجراكسة، لذلك اتبعوا سياسة مغايرة تختلف عن السياسة العسكرية، وهي محاربه دولة المماليك الجراكسة اقتصادياً لأنها تعد من اكبر القوى الإسلامية في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي [3]، لذلك بدأت الجهود البرتغالية لاكتشاف طريق جديد يمكنها منه السيطرة على تجارة الشرق ويحل محل الطرق التجارية المسيطر عليها من لدن القوة البحرية الجركسية [4]، عندئذ بدأ الرحالة البرتغالي هنري الملاح [5] برحلته التجارية نحو الشرق، والذي تمكن من اكتشاف جزر خليج الرأس الأخضر ومصب السنغال وغامبيا وأقام هناك قواعد حربية وتجارية لهم، وبذلك استطاع من الوصول إلى ثلث الساحل الأفريقي الغربي[6]، ومن ثم توقفت الاستكشافات الجغرافية البرتغالية بسبب الحرب بينها وبين الأسبان في سنة (880-884هـ/1475- 1479م) لكنهم عاودوا نشاطهم في سنة 893هـ/1487م عندما أرسل الملك يوحنا الثاني بعثة استكشافية يرأسها الملاح برثليمو دياز، وكان هدفها الوصول إلى الهند عن طريق البحر مباشرة، وبالفعل وصلت البعثة إلى خليج الجو في أجواء عاصفة وعلى اثر ذلك سماه خليج الزوابع، وبعد عودته إلى بلاده رأى الملك ان يغير اسم الخليج إلى (الرجاء الصالح) لأنه بعث الرجاء في كشف الطريق

(1) سليم، عصر سلاطين: ج 1/ص9، صبري فالح حمدي، البحرين خلال السيطرة البرتغالية 1507-1602م ، بحث منشور في مجلة الوثيقة (البحرين: 1998م):ع 34 /ص 30-31.

(2)الحمداني، التحدي البرتغالي للوطن العربي: ع28 / ص 83-84؛ طرخان، البرتغاليون في غرب افريقيا: مج 25/ع1/ص 19.

(3) عاشور، بحوث ودراسات، ص 314-315.

(4)Kirk; , A short , p. 65.

(5) هنري الملاح: الابن الثالث للملك البرتغالي يوحنا الأول، كان مهتماً منذ صغره بالجغرافيا والفلك، ودرس الخرائط الجغرافية والإجرام السماوية والطرق البحرية، وحركة الرياح التي تساعد الملاحة والملاحين، هذا فضلاً عن اهتمامه ببناء السفن مما ساعد على تطور الملاحة البرتغالية. للمزيد ينظر: الزيدي، موسوعة تاريخ: ج2/ص406.

(6) عاشور، بحوث ودراسات، ص 314-315؛ أوربا العصور الوسطى (مكتبة الانجلو المصرية، مصر: 1972م): ج 1/ص572؛

E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p. 280.

البحري المباشر إلى الهند [1]، وبذلك تحقق أمل البرتغالين في اكتشافهم الطريق المهم لتجارة التوابل[2]، ويذكر:((إن الفلفل الفينيسي قد عجز عن مواجهة الفلفل البرتغالي حتى نهاية القرن السادس عشر))[3]، فبدأوا في إرسال الأساطيل ذات القوة الفعالة المزودة بالأسلحة لغرض السيطرة الكاملة على الطرق التجارية[4]، وهكذا تمكنوا من السيطرة على تجارة الشرق بدلاً من دولة المماليك الجراكسة [5]، وبذلك أصبحَ البرتغاليون أصحابِ السيادة التجارية والبحرية بين الشرق والغرب، فقاموا بنقل السلع والمنتجات الشرقية بأسعار رخيصة، الأمر الذي أدّى إلى حرمان الجراكسة من أعظم مصدر اقتصادي لها، وخاصة عند فرض الضرائب على بضائع الشرق المتجهة إلى ميناء جدة أو التي كانت تمر بالموانئ المصرية ومنها إلى أوربا [6]، فعدَّ ذلك الاكتشاف تهديداً لاقتصاد دولة المماليك الجراكسة، بل وأثر سلباً على الممالك الإيطالية أيضاً كجنوة والبندقية وكل السواحل الهندية الغربية واليمن، علماً انه لم يكن ذلك الاكتشاف اكتشافاً جغرافياً فحسب، بل عُدَّ أيضاً اكتشافاً اقتصادياً مهماً [7]، ولذلك عمل البرتغاليون طوال تلك الفترة من أجل توطيد أقدامهم في الهند متخذين من منطقة Cochin قاعدة رئيسة لهم، وتدخل في الخط التجاري الممتد بين مصر والهند [8]، وكل ذلك كان له مردودٌ عكسيٌ على دولة المماليك الجراكسة، لأنها لم تعد مركزاً رئيساً للتجارة كما كان سابقاً، فأخذت القوافل التجارية تسير من الشرق إلى الأسواق الأوربية مباشرةً من دون المرور بموانئها، ممّا انعكس على واردتها من ناحية

(1) الزيدي، موسوعة تاريخ: ج2/ص 408؛
E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p. 279-280.
(2)little , Modern Egypt, p. 25.
(3) History , p. 93.
(4) راغب حامد عبد الله البكر، الصليبيون والبحر الأحمر في العهدين الايوبي والمملوكي، بحث منشور في في مجلة آداب الرافدين (جامعة الموصل: 1997م): ع30 / ص124؛
Ayalon , Gumponder , p. 50.
(5) يوسف، التاريخ الاقتصادي، ص 102.
(6) العبادي، تاريخ البحرية، ص 266؛ شلبي، الموسوعة الإسلامية: ج5/ص9؛ سعيد، البحرية في عصر، ص181.
(7) فوزي جرجيس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (مطبعة الدار المصرية لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1958م)، ص 15؛ جلال يحيى، مصر الحديثة 1517- 1805م (منشأة المعارف، الإسكندرية: د. ت.)، ص 57.
(8) Chronicles , The Portuguese , p. 15 ; Toussaint , History , p. 93.

فرض الضرائب على البضائع الشرقية فكان ثمن قنطار [1] الفلفل مابين (2,5)، و(2) دوكة في قاليقوط، وبعد نقله إلى ميناء الإسكندرية يبلغ سعره(80) دوكه، في حين أصبح يباع في أسواق لشبونة بعد الاستكشافات الجغرافية بسعر يتراوح ما بين(20-40) دوكه [2].

وهكذا بدأت البحرية البرتغالية بسياسة التهديد والمحاصرة، ففي سنة 904هـ/1498م عسكر القائد البرتغالي بأسطوله عند مدخل البحر الأحمر لغرض منع دخول السفن الأوربية إلى الموانئ المصرية [3]، وفي السنة ذاتها يذكر Hitti عن عودة السفن البرتغالية إلى أوربا، وهي محملة بالبهارات ذات الجودة العالية والأثمان الباهظة [4]، فضلاً عن أنهم هددوا غزو الحجاز وقطع كل اتصال بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وتحويل متاجر الشرق بالقوة إلى أسواق لشبونة[5]، ومما يؤكد تلك التهديدات قيام الملك عمانوئيل بإرسال رسالة إلى البابا بوليس الثاني في سنة 911هـ/1505م قائلاً: ((انه ليس عازماً على المضي في قتل التجار المملوكية، بل سيقاتل في سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفاً لمدافعه وجنوده)) [6].

بعد أن تحقق هدف البرتغاليين في سيطرتهم على التجارة بين الشرق والغرب والتي مثلت المورد الرئيس بالنسبة للدولة الجركسية، فلم يبقَ أمام السلطان قانصوة الغوري شيء يستخدمه للحفاظ على مصدر قوة دولته وثروتها، غير انه وجد نفسه أمام أمرين لا محال منهما فتارةً يستخدم التهديد، وتارةً أخرى يتخذ أسلوب المهادنة السلمية [7]، فأرسل إلى ملوك الصليبيين يحذرهم من استمرار البرتغاليين والأسبان [8] في موقفهم العدائي في مياه

(1) القنطار معيار قيل وزن أربعين أُوقية من الذهب، ويقال ألف ومائة دينار، وقيل أيضاً مئة وعشرون رطلاً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ج 5/ص118 (مادة قنطار).

(2) راقد، الغزو العثماني، ص 126؛ فهمي، طرق التجارة، ص 30؛ دراج، المماليك والفرنج، ص 132؛ Chronicles , The Portuguese , p. 15.

(3) عوض، الاحتلال البرتغالي: ع 29 / ص 18؛ راقد، الغزو العثماني، ص 121.

(4) Hitti , Near East in history A 5000 Year Story (United States of America – New York: 1961) , p. 323.

(5) سعيد، البحرية في عصر، ص 182؛ دراج، المماليك والفرنج، ص 132.

(6) السورجي، أولى الانتصارات العربية:ع41،42/ص 47؛ E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p.280 .

(7) العبادي، تاريخ البحرية، ص 266؛ سعيد، البحرية في عصر، ص 128؛ حمودة، صفحات من تاريخ،ص7؛ Philip , History , p. 697

(8) تلبيةً لطلب البابا تمكن البرتغاليون والأسبان من عقد اتفاقية في سنة (900هـ/1492م) باقتسام منطقة الشرق بينهما، لذلك كان الوضع غير المستقر في الشرق مشجعاً لهم، فضلاً عن تجارة الشرق التي كانت تمر بطريقين أساسيين إلى أوربا هما بحري وبري، فالأول سيطرت عليه الدولة العثمانية بعد سقوط مدينة القسطنطينية، والثاني سيطرت عليه دولة المماليك الجراكسة عبر البحر الأحمر. للمزيد

المحيط الهندي، عندئذ سوف تتخذ دولة المماليك الجراكسة إجراءات بحق رعاياهم المقيمين في مصر سواء كانوا تجاراً أم رهباناً، فضلاً عن إعلانه بأنه سيغلق كنيسة القيامة [1]، إلا أن تلك التهديدات لم ترعب الدول الأوربية عامة والبرتغاليين خاصة الذين استمروا في سياستهم التوسعية البحرية [2] لذلك لم يبقَ أمام السلطان الغوري سوى أن يقابل القوة بالقوة إذ ما تمكن من ذلك [3].

لقد اتصفت السياسة البرتغالية تجاه دولة المماليك الجراكسة بالعدائية، فاتخذت شكلاً خاصاً خلال محاربتها اقتصادياً، ولاسيما من الناحية التجارية، فبدأت السفن البرتغالية بمطاردة السفن التابعة لتجار دولة المماليك الجراكسة والاستيلاء عليها، وأغرقت قسماً منها عن طريق ضربها بالمدفعية، وكذلك فقد تمكنت القوة البحرية من السيطرة على المداخل الرئيسة للتجارة عند مدخل البحر الأحمر والمحيط الهندي [4]، ممّا أدّى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي لمصر خاصة والممالك الإيطالية عامة، وذلك ما شجع السلطان الغوري على الاتصال بالبنادقة سراً، كما اتصل بالسامري ملك قاليقوط للعمل معاً في محاربة الأسطول البرتغالي [5]، إلاّ أن هذا الأمر لم يجدِ نفعاً، فلم يبق أمام دولة المماليك الجراكسة خيارٌ آخر للرد على الغزو البرتغالي سوى سياسة الضغط والتهديد بعد أن عجزت عسكرياً عن مقاتلتهم، لذلك كلف السلطان الغوري رئيس رهبان الفرنسسكان فرامورد دوسان برناردينو ومعه اثنان من أقرانه بالذهاب إلى أوربا لغرض التفاوض في مسألة الغزو البرتغالي مبتدئين بدوج البندقية، ومن ثم البابا جوليوس الثاني وفرديناند وإيزابيلا ملكي أرغون وقشتالة وفرديناند ملك البرتغال، بإبلاغهم ان لم تتوقف حملة اضطهاد المسلمين بالأندلس وإرغامهم على اعتناق النصرانية من جهة، وان يكف البرتغاليون عن العمل

من التفاصيل ينظر: علي غنام، كيف نجحت دولة أوربية صغيرة في استعمار بلدان كبيرة، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1987م): مج 19، ع1، 18-19.

(1) دراج، المماليك والفرنج، ص 134؛ Kirk , A short , p. 56.

(2) Lane – Pool , A history of the Egypt , p. 352.

(3) سعيد، البحرية في عصر، ص 182.

(4) محمد رزوق، صفحة من صفحات التاريخ المشترك بين المغرب والخليج العربي خلال القرن السادس عشر (الغزو البرتغالي كنموذج)، بحث منشور في مجلة حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (القاهرة: 1985م):ع 2/ص 127-128؛ الحداد، مقاومة العرب، ع 45، ص 22؛ Kirk , A short , p. 65.

(5) الخربوطلي، الإسلام في حوض،ص163؛ حاطوم، تاريخ العصر، ص394؛ سعيد، البحر في عصر، ص 182.

العدائي في مياه المحيط الهندي ضد دولة المماليك الجراكسة من جهة أخرى، فانه سيقوم مضطراً ومكرهاً بقتل جميع الصليبيين المقيمين بدولته تجاراً ورهباناً، فضلاً عن إغلاق كنيسة القيامة [1].

بعد أن حملَ المبعوثان الرسالة التي كلفهم بها السلطان الجركسي، وصلوا إلى مدينة البندقية في سنة 910هـ/1504م، واطلع دوق البندقية على ما في الرسالة، فضلاً عن إعلامه بما حل بتجارتهم من تدهور جراء احتكار البرتغاليين للتجارة الدولية، إلا أن الدوق أوضح للمبعوثين عجز مدينته عن اتخاذ أي إجراء يخدم الجراكسة من حيث تزويدهم بالمساعدات الحربية، وكذلك عدم قدرته على القيام بدور الوسيط باصلاح ذات البين بينهم وبين البرتغاليين،وبهذا يتبين أن لذلك الموقف السلبي لدوق البندقية مبرراً وهو مخافة الدوق من ان يتهم بالخيانة من لدن الدول الأوربية إنْ فعل ذلك الأمر[2]، والواقع أن ذلك التحفظ الذي اتخذه البنادقة يمكن وصفه سياسياً بأنه ذو مكيالين، إذ حاولت من جهة أن تكون علاقاتها مع دولة المماليك الجراكسة بصورة غير علنية، وفي الوقت ذاته سعت إلى إبقاء الأهداف الصليبية سارية المفعول، لذلك قدمت المقترحات فقط إلى السلطة الجركسية من اجل القضاء على الخطر البرتغالي بإرسالها بعثة بقيادة سفيرها برناردينو جيوفا Bernardino Giove إلى السلطان الغوري يعرض عليه مشروع حفر قناة السويس [3]، وان يرسل إلى امراء الهند ويحثهم على إغلاق موانئهم أمام الغزو البرتغالي، فضلاً عن تخفيض أسعار التوابل حتى يتمكن تجار البنادقة من منافسة البرتغاليين في الأسواق الأوربية [4]، فأوضح السلطان لبعثة البنادقة انه لابد من قيام تعاون مشترك بينهما، وذلك عن طريق إمدادهم له بالأخشاب والأسلحة اللازمة لبناء أسطولاً لكي يواجه به الخطر البرتغالي في المحيط الهندي، فبذلك عادت البعثة تحمل المقترح السلطاني لدولتهم [5].

(1) دراج، المماليك والفرنج، ص 134؛ راقد، الغزو العثماني، ص 122-123؛ يحيى، مصر الحديثة، ص 58؛ Kirk , A short , p. 65.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص 30؛دراج،المماليك والفرنج،ص134؛Ayalon , Gunmponder , p. 50.

(3) سرهنك، حقائق الاخبار، ص 36؛ دراج، المرجع نفسه، ص 135؛ سعيد، البحرية في عصر،ص182.

(4) الخربوطلي، الإسلام في البحر، ص 163؛ حاطوم، تاريخ العصر، ص 394؛ Ayalon , Gunmponder , p. 50.

(5) دراج، المماليك والفرنج، ص 133؛ جرجيس، دراسات في تاريخ، ص 15.

وعلى ما يبدو أن البنادقة حاولوا استغلال الظروف السياسية التي تمر بها دولة المماليك الجراكسة، فأرادوا التخلص من الرسوم الكمركية، والحفاظ على مصالحهم التجارية التي أخذت تفقدها، وخاصة بعد أن سيطر البرتغاليون على الموانئ الهندية الرئيسة واكتشاف الطريق الجديد للتجارة، فقد اخذت سفن البندقية تحمل نصف الكمية التي كانت تحملها قبل السيطرة البرتغالية على تجارة الشرق، مما اضطر تجارهم إلى التوجه إلى اسواق لشبونة لغرض شراء التوابل بسعر اقل وكمية اكبر [1]، على الرغم من الموقف المتذبذب من الجانب البندقي، إلا أن البعثة استمرت في رحلتها من اجل التحاور مع كل الأطراف صاحبة العلاقة وصولاً إلى البابا وإبلاغه فحوى رسالة سلطان مصر التي كانت تضم في طياتها التهديد الواضح الذي أقلقه،ودعاه إلى وجوب التدخل لحماية حجاج الافرنج والسعي على ان تبقى كنيسة القيامة مفتوحة للزائرين،عندئذ كتب البابا رسالتين إلى كل من ملكي اسبانيا والبرتغال طالباً من ملك البرتغال خاصة إيقاف تهديده للدولة المملوكية، فأجابه أنَّهُ لا داعي لتلك التهديدات الجركسية فهي لا تشكل خطراً على الدول الأوربية، وانه يطلب من ملوك أوربا توحيد الجهود لكي يتحقق المشروع الصليبي من اجل استعادة الأراضي المقدسة [2].

وفي غضون ذلك وانشغال البعثة في إيجاد حلٍّ لإيقاف الخطر البرتغالي وصلت الأخبار إلى السلطان الجركسي بان قائد الأسطول البرتغالي فاسكو دي جاما هاجم سفينة تابعة لدولة المماليك الجراكسة أمام ساحل مالا بار وعلى متنها عددٌ كبيرٌ من الحجاج الهنود ومحملةً بمادة البهار [3]، وبذلك أرسل السلطان قانصوة الغوري مبعوثه تغري بردي الترجمان إلى بلاد الفرنج (الصليبيون)، وخاصة بعد أن تزايد خطر البرتغاليين وسيطرتهم على السواحل والاستحواذ على أموال التجار [4]، إلا أن البعثة التي أرسلها السلطان الجركسي، قد فشلت في مسعاها، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الدولة المملوكية بحق التجار الصليبيين وخاصة البنادقة، الذين فرض عليهم السلطان شراء مادة البهار بأثمان مرتفعة، غير أن قائد سفن البنادقة رفض ذلك القرار، فوجد ان الهروب هو

(1) الزيدي، موسوعة تاريخ: ج 2 /ص410.
(2) دراج، المماليك والفرنج، ص 135-136.
(3) حاطوم، تاريخ العصر، ص 334؛ دراج، المرجع نفسه، ص 132.
(4) على ما يبدو ان تلك البعثة التي أرسلها السلطان لم تثمر سوى إطلاق سراح عدد من الأسرى المغاربة بمبلغ يقدر بخمسين ألف دينار. ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور: ج 4/ص 91، 164.

خير وسيلة لسفنه، فأبحرت من ميناء الإسكندرية من دون موافقة السلطات الجركسية، فحاولت البحرية الجركسية إيقافهم لكن من دون جدوى، أما سائر تجار البنادقة وقنصلهم فقد القي القبض عليهم، كما أمر السلطان بمصادرة بضائعهم في كل من مصر وبلاد الشام [1].

بعد أن استنفذ السلطان كل الوسائل لإيقاف الزحف البرتغالي تحتم عليه صد ذلك الغزو، الذي شكل تهديداً مباشراً لكيان دولته، وحفاظاً على بقائها جهز حملة[2] في سنة911هـ/1505م بقيادة الأمير حسين الكردي، وبصحبته عددٍ من البنائين والصناع وزهاء خمسين مركباً للإبحار من السويس إلى ميناء جدة لإنشاء الأبراج اللازمة لصد الهجمات البرتغالية، وعند وصول الحملة أمر قائدها إنشاء سورٌ وعددٌ من الأبراج حول المدينة مقابل ذلك تمكنت البحرية البرتغالية المتكونة من عشرين مركباً الاستيلاء على جزيرة سوقطرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر، حيث أقاموا أوّلَ محطة تجارية لهم، ثم عبرت باب المندب متجهة إلى ميناء عدن ومن ثم إلى سواكن لغرض الاتصال بملك الحبشة من اجل الاتفاق معه على تحويل مجرى نهر النيل، الذين كانت لهم الرغبة أيضاً في القضاء على دولة الجراكسة، وقد علق ابن إياس على الضرر الذي لحق بدولة المماليك الجراكسة من جراء السيطرة البرتغالية على المنطقة التجارية قائلاً: ((وصاروا يعبثون على مراكب الهند ويقطعون عليهم الطريق في الأماكن المخيفة ويأخذون ما معهم من بضائع حتى عز وجود الشاشات والأرز من مصر وغيرها من البلاد)) [3]، وأثناء تلك التداعيات من الأحداث التي كانت تواجهها الدولة المملوكية وصلت إلى القاهرة بعثة عثمانية بقيادة كمال، الذي أوضح للسلطان الجركسي قائلاً: ((بأنه لا يكل ولا يمل من الجهاد في الفرنج ليلاً ونهاراً حتى أعيى الفرنج آخره)) [4]، فبعد الانتصار البرتغالي على الأسطول المملوكي قامت الملكة

(1) دراج، المماليك والفرنج، ص 136.
(2) لقد أشار ابن إياس في كتابه بدائع الزهور إلى أن السلطان قانصوة الغوري قد جَهّزَ ثلاث حملات الأولى أرسلها إلى مكة بسبب التمرد الذي قام به يحيى بن السبع أمير الينبع، والثانية توجهت نحو الكرك لمقاتلة المتمردين من عربان لام (العنزة)، والثالثة انطلقت إلى الهند لمقاتلة البرتغاليين. للمزيد من التفاصيل عن تلك الحملات ينظر: بدائع الزهور: ج4/ص82، 106، 119.
(3) ابن اياس، بدائع الزهور: ج 4 /ص109.
(4) المصدر نفسه: ج 4 / ص84، 85، 109.

هيلانة ملكة الحبشة بالتعاون مع البرتغاليين لتحقيق الهدف الصليبي، فأرسلت الملكة هيلانة بعثة إلى قائد الأسطول البرتغالي المدعو الفونسو، والمقيم في ميناء دابل، فاستقبلهم وهم يؤكدون رغبة ملكتهم بالانضمام إليهم وتوحيد الجهود من أجل الاستيلاء على مصر والحجاز [1]، واستمراراً لرغباتهم التوسعية، فقد توجهوا إلى ميناء جدة لغرض التمركز على شاطئ الحجاز، إلا أنهم التقوا بالأسطول المملوكي في ميناء جدة، مما اضطروا إلى الانسحاب من البحر الأحمر [2]، فتبعهم الأسطول المملوكي متجهاً إلى سواكن، ومن ثم إلى شواطئ الهند وبذلك تمكنت القوات البحرية الجركسية من إنزال الهزيمة بالأسطول البرتغالي في موقعة شول Chaull على الشاطئ الغربي للهند في سنة 914هـ/1508م، فاسروا منهم سبعة وعشرين رجلاً، وأرسلوهم إلى السلطان قانصوة الغوري ففرح بذلك الانتصار [3]، ويعلق ابن إياس على ذلك النصر((ورجع الأمير حسين تخفق على هامته وعلى سواري أسطوله رايات الظفر وإعلان النصر فاقام بميناء ديو [4] عدة شهور حتى انقضى فصل الأمطار وأرسل إليه السامري ملك قاليقوط أربعين غراباً [مراكب صغيرة وسريعة الحركة] لتكون في خدمته)) [5].

وعلى الرغم من الخسارة التي تلقتها البحرية البرتغالية، واصلوا سياستهم الاستعمارية بالسيطرة على أجزاء من ساحل الهند فعسكروا بقواتهم البحرية هناك من اجل إخضاع أمراء المسلمين في الهند وإجبارهم على عقد معاهدات تلزمهم باقتصار التجارة على البرتغاليين، فكان لذلك الإجراء رد فعل قوي من جانب الأمراء الهنود باستغاثتهم

---

(1)ابن إياس، بدائع الزهور : ج4/ص84-85، 109؛
Chronicales , The Portuguese , p. 15.

(2)ابن إياس بدائع الزهور : ج4 /ص142؛ الحداد، مقاومة العرب، ص 23؛ الخربوطلي، الإسلام في حوض، 163.

(3)ابن إياس، المصدر نفسه: ج 4/ص142، 146؛ دراج، المماليك والفرنج، ص 137؛
Chronicales , The Portuguese , p. 15.

(4) ديو Diu: احد موانئ المحيط الهندي الساحلية المهمة، وكان سوقاً عالمياً ترد اليه منتجات العالم المختلفة ويوفد إليه تجار الشرق ومن الهند نفسها، فضلاً عن ذلك كان الميناء يصدر الخيول. ينظر: عثمان تجارة المحيط، ص 7؛
Taussainto , History , p. 104.

(5) بدائع الزهور: ج 4/ص142.

بسلطان مصر المملوكي، وتلبيةً لطلبهم أعدت الدولة المملوكية أسطولا ضخماً لمقاتلة البرتغاليين، الذين تمكنوا بقيادة قائدهم فرانسيسكوا الميدا نائب ملك البرتغال في الهند من محاصرة حاكم مدينة كوجين Cochin، فضلاً عن انتصاره على الأسطول الجركسي في موقعة ديو في سنة 915هـ/1509م [1]، وبعد ذلك ترك القائد البرتغالي فرانسيسكو حامية بقيادة فونس دي البوكركو[2]، وبذلك الانتصار تمكن البرتغاليون من فرض حصار شديد على جميع السفن الهندية المتجهة نحو البحر الأحمر ومنعوا الاتصال البحري بين الموانئ الهندية وميناء جدة، وتعزيزاً لذلك استولوا على القواعد التجارية التي تتحكم في تجارة الشرق، وذلك ما جعل ملوك الهند [3] يوفدون رسلهم إلى دولة المماليك الجراكسة طالبين المساعدة من السلطان قانصوة الغوري ان يرسل لهم حملة عسكرية إلى بلادهم من أجل إيقاف الخطر البرتغالي الذي اخذ بالتزايد والتوسع [4] في البلاد [5]، إلا أن السلطان الجركسي لم يرسل حملة بل أرسل بعثة بقيادة الطوشي بشير حاملاً كتاب السلطان إلى ملوك الهند، والذي أوضح فيه((بان يكونوا مع السلطان عونه على قتال الفرنج [البرتغاليين] الذين صاروا يتعبثون بسواحل بلاد الهند، وقد كثر منهم الفساد هناك، وبلغت عدة المراكب التي يعبثون في السواحل نحو من خمسين مركباً، والأمر إلى الله في ذلك)) [6].

ومن الجدير بالذكر أن عدم إرسال السلطان الجركسي حملة عسكرية واكتفاءه بإرسال بعثة، انه أراد اخذ الضمانات الكافية من ملوك الهند في التعاون معه لمحاربة البرتغاليين، وعلى ما يبدو ان تلك المراسلات لم تحقق شيئاً بدليل استمرار القوات البحرية البرتغالية بالتوسع والاستيلاء، فقد استولوا على ميناء ملقا [7]، قرب سنغافورة سنة

(1)ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص156؛ يحيى، مصر الحديثة، 58؛ شاكر، التاريخ الإسلامي: ج89/7؛ سرهنك، حقائق الأخبار، ص 36؛ الزيدي، موسوعة تاريخ: ج 2/ص410؛
Chronicales , The Portuguese , p. 15 –16 ; E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p.280.

(2)E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p.280.

(3) عن العلاقات المملوكية الهندية. ينظر: المشهداني، العلاقات المصرية، ص 25 وما بعدها.

(4) لقد كان لذلك التوسع الاستعماري البرتغالي في المنطقة وقعاً سيء على المستوين الرسمي والشعبي حتى أن قاضي القضاة الشافعي خص موضوع خطبة الجمعة عن الغزو البرتغالي وخطره وسيطرته على سواحل اليمن . ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور، 4 / 307 –308.

(5)المصدر نفسه: ج 4 /ص 182-183.

(6) ابن إياس، بدائع الزهور : ج4 /ص 185.

(7) ميناء ملقا: يقع في جنوب شرق آسيا، وتتجمع فيه منتجات الصين والهند وجزر الهند الشرقية. ينظر: دراج، المماليك والفرنج، ص 138.

917هـ/1511م [1]، وبعد ذلك تمكنوا من السيطرة على جزر قمران [2]، وحاصروا مدينة سواكن سنة 919هـ/1513م[3]، الأمر الذي حفز السلطان قانصوة الغوري بإرسال الأمير حسين والأمير خشقدم شاد الشوان إلى جدة من اجل التأكد من حقيقة ما وصل إليه الفرنج البرتغاليين من سيطرة وتوسع ومحاصرة مدن [4].

لقد أصبح موقف السلطنة الجركسية حرجاً، فالغزو البرتغالي اخذ يتوسع ويفرض سيطرته على المراكز التجارية المهمة هذا من جانب، ومن جانب آخر موقف البندقية السلبي التي رفضت مبدأ التعاون مع دولة المماليك الجراكسة ضد الغزو البرتغالي، علماً أنها كانت تشكل دعماً سياسياً واقتصادياً لدولة المماليك، لذلك لم يبق خيار أمام السلطان الغوري غير طلب المساعدة من الدولة العثمانية بناءً على معاهدة الصلح بينهما والتي تم عقدها سنة 898هـ/1492م، فاستجاب السلطان العثماني بايزيد لذلك الطلب، والذي ردَّ بدوره بان على العثمانيين مسؤولية مساعدة الجراكسة، ولاسيما الدفاع عن الأماكن الإسلامية المقدسة [5]، فأرسل ثلاثين مركباً وثلاثمائة مدفع ومائة وخمسين شراعاً وثلاثين ألف سهماً والفي مجذاف وبارود يقدر بحوالي (40) قنطاراً ونحاس وحديد وغير ذلك مما تحتاجه المراكب، وقد وصلت تلك الإمدادات إلى بولاق ومن بعد ذلك نقلت إلى القلعة [6]، ومقابل ذلك أرسل السلطان الجركسي مبعوثه مالا علي يونس العادلي إلى الدولة العثمانية ليشتري ما تحتاجه دولته من أخشاب وحديد، إلا أن السلطان العثماني رفض اخذ المال، فجهزه مرة ثانية بناءاً على طلب سلطان دولته [7]، وعلى الرغم من عدم وصول تلك الإمدادات وما نتج نتج عن موقعة ديو من خسارة، إلا أنها لم تضعف من عزيمة السلطان الغوري بل صمم على إرسال حملة ثانية للانتقام من البرتغاليين، بالرغم مما كانت تعانيه دولته من أخطار خارجية متمثلة بقراصنة فرسان الاسبتارية، لذلك جهز أسطولاً مكوناً من اثنين وعشرين

(1) الزيدي، موسوعة تاريخ: ج2 /ص 410؛ سعيد، البحرية في عصر، ص 184؛
E. B. " Portugal ": Vol. 18 / p.280.

(2) قمران: جزيرة في البحر الأحمر تقع قبالة زبيد في اليمن، وتعد محطة بحرية مهمة بين ميناء عدن وجدة. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج 4/ص387.

(3)ابن إياس، بدائع الزهور: ج 4/ ص 307، 331.

(4)ابن إياس، المصدر نفسه: ج 4 /ص 308.

(5) راقد، الغزو العثماني، ص 123؛ فهمي، طرق التجارة، ص 30؛
Ayalon , Gunmponder , p. 51.

(6) ابن إياس، بدائع الزهور: ج 4/ص201.

(7)المصدر نفسه: ج4 /ص201؛ Ayalon , Gunmponder , p. 51.

مركباً، وانفق الكثير من المال على الحملة يقدر بحوالي أربعمائة ألف دينار، فضلاً عن حضوره أثناء تحرك الحملة من البحر الأحمر فبعد وصولها إلى ميناء جدة انسحب الأسطول البرتغالي إلى شواطئ الهند [1]، وتعزيزاً لتلك الحملة طلب قائد الحملة الجركسية الأمير حسين الكردي قوة إضافية من السلطان قانصوة الغوري قائلاً له: ((وان الفرنج قد زاد تعبثهم بسواحل الهند وملكوا كمران من ضياع جهات الهند... إرسال تجريدة [حملة] بسرعة قبل أن تملك الفرنج سواحل الهند وربما يخاف على جدة من أمر الفرنج)) [2]، وبناءاً على ذلك الطلب جهز السلطان في سنة920هـ/1514م حملة بقيادة سليمان العثماني، وتعد هذه الحملة هي الأخيرة، وبعد سنة من تجهيزها تحركت باتجاه الشواطئ الهندية تمكنت من الوصول إلى كمران ومقاتلة البرتغاليين [3]، وعلى الرغم من قوتها إلا أنها لم تحقق نصراً حاسماً على البحرية البرتغالية، وذلك يعود إلى:

1. قوة الأسطول البرتغالي المجهز من حيث العدد والعدة.
2. بعد الأسطول المملوكي عن وصول الإمدادات إليه.

تمكنت البحرية المملوكية من إبعاد الخطر البرتغالي عن البحر الأحمر، ومن ثم عادت الحملة إلى ميناء جدة، نتيجة لما حققته الحملة من إبعاد الخطر البرتغالي عن مياه البحر الأحمر، وإعادة السيطرة على ميناء عدن، فذلك النجاح الذي تم إحرازه لم يدم طويلاً بسبب حصول خلاف بين قائدي الحملة، والاهم من ذلك ظهور الخطر العثماني الذي اخذ يهدد دولة المماليك الجراكسة وانتصارهم على الجيش المملوكي [4] في معركة مرج دابق [5]، ونتيجة لتلك الأحداث التي شغلت دولة المماليك الجراكسة، استغلت البحرية البرتغالية الفرصة للقضاء على البحرية الجركسية المتواجدة في ميناء جدة، فتصدت لهم القوة الجركسية سنة 922هـ/1516م، فتمكنت من إيقاف التهديد البرتغالي، وإبعاد خطرهم للمرة الثانية عن البحر الأحمر عائدين إلى بلاد الهند، وبذلك أصبحت مياه البحر الأحمر تحت

(1) ابن إياس، المصدر نفسه: ج 4/ص381.
(2)المصدر نفسه: ج 4/ص383.
(3) ابن إياس، بدائع الزهور: ج 4/ ص381-383؛ سعيد، البحرية في عصر، ص 184؛
Chronicales , The Portuguese , p. 16.
(4) ابن إياس، المصدر نفسه: ج 4 /ص 207-208؛ راقد، الغزو العثماني، ص 126؛ سعيد، المرجع نفسه، ص185.
(5) مرج دابق: المرج المكان الواسع فيه نبات كثيف، ودابق: قرية قرب حلب بينهما أربعة فراسخ. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج2 /ص 416-417؛ ج 5/ص100.

السيادة المملوكية إلى إن سيطر العثمانيون على مصر، وعلى الرغم من السيطرة على الطرق التجارية، الا انها فشلت في القضاء على التفوق البحري البرتغالي [1].

وقد ترتب على الصراع الجركسي البرتغالي في مياه المحيط الهندي، ضعف النشاط التجاري في الموانئ المصرية بسبب توقف المراكب التجارية التي تنقل منتجات الشرق إلى مصر، وهذا ما أدى بدوره إلى توجه تجار الصليبيين من أسواق دولة المماليك الجراكسة في مصر وبلاد الشام إلى الأسواق الأوربية، ويذكر ابن إياس عن الأزمة المالية التي حلت بمصر سنة 920هـ/1514م قائلاً: ((وبندر جدة خراب بسبب تعبث الفرنج على التجار في بحر الهند، فلم تدخل المراكب بالبضائع إلى بندر جدة نحو من ست سنين)) [2]، ويذكر أيضاً بمناسبة زيارة السلطان الغوري ميناء الإسكندرية في السنة ذاتها ((لم يكن بثغر الإسكندرية يومئذ من أعيان التجار لأمن المسلمين والفرنج، وكانت المدينة في غاية الخراب بسبب ظلم النائب وجور القُباض [المسئولين عن الضرائب]، فإنهم صاروا يأخذون من التجار العُشر عشرة أمثال، فامتنع تجار الفرنج والمغاربة من الدخول إلى الثغر، فتلاشى أمر المدينة وآل أمرها إلى الخراب)) [3].

وهكذا كانت الأقدار أقوى من عزيمة السلطان قانصوة الغوري الذي كان أمله تحقيق الانتصار على البرتغاليين، الذين نجحوا في حرمان دولة المماليك الجراكسة من مصدر ثرائها وقوتها الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى انهيارها تدريجياً وصولاً إلى سقوطها.

ثانياً: الدولة العثمانية وسياستها التوسعية

تعد الدولة العثمانية من القوى السياسية المهمة التي قامت في منطقة الشرق، بعد أن هاجرت من أواسط آسيا قبيل بداية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي من جراء الضغط المغولي متجهه غرباً حتى استقرت بآسيا الصغرى [4]، إلا أن انهيار سلطنة سلاجقة الروم بقونية سنة 707هـ/1307م أتاحت لهم الفرصة بالتوسع سريعاً على حساب الإمارات والقبائل التركمانية من جهة والدولة البيزنطية والإسلامية من جهة أخرى، واستمرت في تقدمها وتوسعها من دون الاصطدام بقوى أخرى حتى نهاية القرن الثامن الهجري/الرابع

(1) سعيد، البحرية في عصر، ص 186-187؛ الزيدي، موسوعة تاريخ: ج 2 /ص 410.
(2) بدائع الزهور: ج4/ص 359.
(3) المصدر نفسه: ج4/ص 424.
(4) الصلابي، الدولة العثمانية، ص 42

عشر الميلادي[1]، وفي بداية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي تعرضت الدولة العثمانية لمواجهات من جانب المغول بقيادة تيمورلنك عندما اجتاح معظم آسيا، وتمكن من إنزال هزيمة ساحقة بالجيش العثماني في موقعة أنقرة سنة 805هـ/1402 التي تم اسر السلطان بايزيد فيها [2]، علماً أن منطقة الشرق تقاسمتها ثلاث قوى رئيسة تمثلت بالصفويين والعثمانيين والمماليك [3].

فقد كان برنامج الدولة العثمانية هو القضاء على الدولة الصفوية[4] أولاً، وضم دولة المماليك الجراكسة ثانياً، ومقاتلة البرتغاليين ثالثاً، وبالفعل تمكنت القوات العثمانية من تحقيق هدفها الأول سنة 920هـ/1514م بانتصارها على القوات الصفوية بقيادة إسماعيل الصفوي في موقعة جالديران [5]، اما الهدف الثاني، وهو ضم دولة المماليك الجراكسة، على الرغم من انه كان هناك علاقات سياسية قائمة منذ بداية قيام دولة المماليك الجراكسة مع العثمانيين، وتحديداً في القرنين الثامن والتاسع الهجريين / الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وكانت صفة تلك العلاقة ودية نوعاً (ما) خاصة أثناء عهد السلطان العثماني مراد الأول (761-791هـ/1360-1389م) حيث قام بإرسال وفداً قبيل انتهاء حكمه بسنة إلى

(1) الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 9-12.

(2) المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص1091؛ احمد بن محمد بن عبد الله ابن عرب شاه، عجائب المقدور في أخبار تيمور (المطبعة العامرة العثمانية، مصر: 1905م)، ص 123-132؛ الصيرفي، نزهة النفوس:ج2 /ص 149؛ Lane – Pool , A history of the Egypt, p. 66.

(3) لقد حكمت الدولة الصفوية القسم الشرقي من الأناضول والعراق وإيران، أما الدولة العثمانية، فسيطرت على قسماً من أوربا والقسم الأكبر من الأناضول في آسيا، أما دولة المماليك الجركسة، فكانت تحكم مصر وبلاد الشام والحجاز. ينظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية (جامعة الدول العربية، القاهرة: 1957م)، ص 38؛ يحيى، مصر الحديثة، ص 59.

(4) الدولة الصفوية: يرجع نسب الصفويين إلى الشيخ صفي الدين الاردبيلي (650-735هـ/ 1252-1334م) الجد الأكبر للشاه إسماعيل الصفوي، مؤسس الدولة الصفوية. للمزيد من التفاصيل عن تكوين الدولة ونشأتها. ينظر: الصلابي، الدولة العثمانية، ص 190-199؛ عماد الجواهري، صراع القوة السياسية، ص 49؛ عمر، تاريخ المشرق، ص 66-67.

(5) لقد نتج عن تلك الموقعة أمور كثيرة منها:
أولاً: ضم شمالي العراق وديار بكر للدولة العثمانية.
ثانياً: تمكنت الدولة العثمانية من تامين حدودها الشرقية.
ثالثاً: أيقنت الدولة العثمانية بضرورة القضاء على دولة المماليك الجراكسة.
رابعاً: سيطرة البرتغاليون على البحار الشرقية، وفرضوا حصاراً كاملاً على الطرق التجارية بين الشرق والغرب. ينظر: الصلابي، الدولة العثمانية، ص 190-198.

السلطان برقوق[1]، محملاً بالهدايا، وكذلك ينبهه من التحركات التيمورية المنطلقة من تبريز [2] نحو الغرب مما شكل خطراً على كيان الدولتين المملوكية والعثمانية [3]، وقد استقبل الوفد بالتكريم والحفاوة من لدن السلطان الجركسي، واظهر استعداده للتعاون والتفاوض معهم لصد الخطر التيموري، إلا انه كان متحفظاً من السياسة التوسعية للدولة العثمانية التي أخذت تهدد حدود دولته، وهذا ما توضح لنا من سياق قوله ((لا أخاف اللنك [تيمور لنك] فان كل احد يساعدني عليه، وإنما أخاف من ابن عثمان)) [4]، ونستشف من وراء كلام السلطان برقوق انه يستطيع بسهولة جمع كل القوة السياسية الإسلامية لمقاتلة التيموريين جرياً على ما اعتاد عليه المماليك ضد أي تحرك مغولي قادم من الشرق، إلا أن الدولة العثمانية اختلف الأمر معها لكونها بعيدة نوعاً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد اتخذ الأمراء العثمانيين مبدأ الجهاد في سبيل الله لمحاربة الإفرنج منهجاً لهم، وهذا ما ينسجم مع مبادئ السياسة المملوكية التي تنص على استمرار مسيرة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين ومن هنا جاءت مخاوف السلطان برقوق [5].

ولم تلبث الأحداث ان اثبتت مخاوف السلطان برقوق، إذ هجم بايزيد الأول (791-805هـ / 1389-1402م) على إحدى المناطق التابعة لدولة المماليك الجراكسة، وهي إمارة بني قرمان في سنة 794هـ / 1391م، وتم القبض على صاحب المدينة [6]، إلا أن العلاقة بين الجراكسة والعثمانيين عادت إلى طابعها الودي بحكم اقتراب الخطر التيموري من المنطقة لذلك سارع السلطان العثماني إلى عقد اتفاق جديد مع دولة المماليك الجراكسة لصد ذلك الغزو[7]، ورداً على ذلك أرسل السلطان برقوق في سنة 797هـ / 1494م بعثة إلى

(1) لقد حصل تمرد وعصيان ضد السلطان برقوق حيث خرج نائب ملطية الأمير تمربغا الافضلي المعروف بمنطاش ونائب حلب الأمير يلبغا الناصري زعيم المماليك الأتراك اليلبغاوية وانظم إليهما سائر نواب الشام وأمير إمارة (ذو الغادر) التركمانية وأمير عربان بادية الشام، لذلك أرسل السلطان حملتين عسكريتين من مصر، إلا أنهما فشلتا في القضاء على تلك التمردات. للمزيد ينظر: المقريزي، السلوك: ج3 / ق2/ ص593 - 594، 600؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج1/ص 188-189، 192.

(2) تبريز: أشهر مدن أذربيجان ذات أسوار وقلاع محكمة، وفي وسطها عدة انهار جارية وبساتين محيطة بها. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج2/ص 13.

(3) المقريزي، السلوك: ج3 / ق2 /ص574؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج1/ص349؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج1/ص167.

(4) ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج1/ص492؛ ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: ج 11/ص148.

(5) الزهيري، العثمانيون في السياسة ، ص 34.

(6) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: ج9 / ق2 / ص339؛ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر: ج 1/ص453.

(7) المقريزي، السلوك: ج3 / ق2 /ص791.

السلطان العثماني بايزيد لتوثيق أواصر العلاقات بينهما فرحب السلطان بالبعثة ثم قامت البعثة بتقديم التشريف السلطاني له متمثلاً بالسيف ورد السلطان على ذلك التقليد قائلاً بأنه: ((مملوك السلطان ومهما رسم فعلى الرأس والعين)) [1]، فضلاً عن ذلك فان البعثة كانت بمثابة حل لمسألة الخلاف الحدودي بين الجانبين، لذا فقد اختار العثمانيون بنو قرمان الأقرب جغرافياً لهم وقبل المماليك بعودة مملكة الروم وضعها السابق فهي الأقرب جغرافياً لهم أيضاً [2]. ومما هو معلوم أن الدولة العثمانية كانت لديها تصوراً واضحاً في أن مصر تعد مركز الخلافة الإسلامية فعليها إذاً أن تكون دائمة الاتصال بمصر، لذلك بقيت على ذلك الحال عن طريق إرسال البعثات إليها، وبالفعل أرسل السلطان العثماني بعثة لإخبار السلطان الجركسي بانتصار قواته على القوات الأوربية في موقعة نيقوبوليس سنة 799هـ / 1396م [3].

وبعد وفاة السلطان برقوق، توترت العلاقات بينهما لان السلطان بايزيد الأول استغل حالة الضعف والاضطراب السياسي الذي حل بالدولة المملوكية في عهد السلطان الناصر فرج، لذا تحركت القوات العثمانية بحملة تقدر بعشرين ألف مقاتل نحو ملطية [4]، وبعدها دخلت إمارة (ذو الغادر) التركمانية استعداداً للتوجه نحو بلاد الشام [5].

وهذا ما ثار قلق الدولة المملوكية من تطلعات العثمانيين بالتوسع في أراضيهم، وعلى ذلك عقدوا اجتماعاً على الفور في القصر السلطاني وبحضور الأمراء والقضاة، وتم الاتفاق على إعلان الحرب على بني عثمان، فسارعوا بإرسال مرسوم سلطاني مملوكي بيد الأمير سودن الطيار يقضي فيه تجهيز العساكر الشامية لقتال العثمانيين [6].

(1) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: ج9 / ق 2 /ص 339.
(2) كي لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس واخر (مطبعة الرابطة، بغداد: 1954م)، ص 16.
(3) نيقوبوليس: مدينة تقع شمال البلقان، وفيها حدثت معركة بين القوات العثمانية والقوات الصليبية، فتمكن فتمكن العثمانيون من إحراز النصر، فعلق السلطان بايزيد إزاء ذلك النصر أن يستفتح ايطاليا ويطعم حصانه الشعير في مذبح القديس بطرس بروما. ينظر: الصلابي، الدولة العثمانية، ص 68.
(4) ملطية: بلدة من بلاد الروم تقع بمحاذاة بلاد الشام. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج5/ص192-193.
(5) المقريزي، السلوك: ج3/ ق 3/ص965-971؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج2 /ص 55-56.
(6) المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص1031.

وفي خضم تلك الأحداث والعلاقات المتوترة بين الجانبين المملوكي والعثماني أدرك السلطان العثماني خطر تحركاته العدائية ضد الجراكسة، فأراد تدارك الموقف، فأرسل على الفور بعثة إلى السلطان الجركسي يطلب منه تصفية الخلافات بينهما وتوحيد الجهود من اجل التخلص من خطر التيموريين، لتصبح الأراضي العربية الإسلامية اكثر امناً واستقراراً [1]، إلا إن ذلك الطلب العثماني لم ينفذ، ولم يلق قبولاً عند الدولة المملوكية، فكان الرد على لسان احد أمرائهم ((ذاك الآن صار صاحبنا، وعندما مات أستاذنا الملك الظاهر برقوق، مشى على بلادنا واخذ ملطية من عملنا فليس هو لنا بصاحب، يقاتل هو عن بلاده، ونقاتل نحن عن بلادنا ورعيتنا))[2].

وعلى ما يبدو ان عدم تصفية الخلافات وحلها دبلوماسياً وكون الدولة المملوكية عاشت اثنتي عشرة سنة من 803هـ/1400م وحتى سنة 815هـ/1412م في فوضى سياسية وصراعات مستمرة على السلطة، كل ذلك أنهكها سياسياً وعسكرياً مما اضعف سيطرتها على مناطق نفوذها المباشرة وغير المباشرة في الأناضول، مقابل ذلك أيضاً فقد تعرضت الدولة العثمانية إلى عدة هجمات تيمورية أثرت على سياستها التوسعية [3]، وقد منحت تلك الاضطرابات والاختلافات بين المماليك والعثمانيين الفرصة للتيموريين بان يتقوى نفوذهم ليصل إلى حد تهديد كيان الدولتين، وبالفعل قاموا بانزال هزيمة ذريعة بالقوات العسكرية المملوكية قرب دمشق وذلك في سنة 803هـ/1400م، وبعد سنتين من ذلك الهجوم تمكنوا من إنزال هزيمة أخرى بالدولة العثمانية وإحراز نصراً عليها [4].

وبعد تلك الأحداث انقلبت الأوضاع وشهدت العلاقات المملوكية العثمانية تطوراً كبيراً نحو السلم والتقارب، إذ استعادت الدولتان عافيتهما بعد ما حل بهما، واهم ما ميز تلك الفترة انه كان هناك توازن بين القوتين المملوكية والعثمانية، وتشابه الصفات الشخصية لحاكميهما من حيث الحزم والشجاعة والرغبة في التوسع، فعند تولي السلطان (الشيخ المؤيد) السلطنة بمصر، لذا بدأت كل من الدولتين في السعي لتحقيق أهدافهما، وأصبحت منطقة الأناضول هدفاً إستراتيجياً لهما، وذلك لتثبيت نفوذهم السياسي على الإمارات

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 12/ص180.
(2)ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج12/ص216-217.
(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 56 وما بعدها.
(4) المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص 1031-1051؛ ابن عرب شاه، عجائب المقدور، ص 85-90.

التركمانية، والتي كانت تعد حماية لدولة المماليك الجراكسة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً [1]، وعلى هذا فان الخطر التيموري كان سبباً في التقارب الودي في العلاقات بين الجراكسة والعثمانيين، ومما هو معلوم أن دولة المماليك الجراكسة كانت تعاني تدهوراً اقتصادياً منعها من بناء أسطول بحري يحمي دولتها من الهجمات الخارجية عليها، لذا التجأت إلى الدولة العثمانية لما لها من ثقل سياسي وعسكري في المنطقة، وبهذا توطدت العلاقات بينهما ولاسيما في عهد السلطان العثماني محمد الأول وتحديداً في سنة 816هـ/1413م الذي قام بدوره بتقديم المساعدات المتضمنة سفناً محملة بالأخشاب والحديد والسلاح ومعدات أخرى، وفي السنة ذاتها أرسل السلطان العثماني بعثة يرأسها الطنبغا وجانبك الصوفي تعزيزاً للعلاقات بينهما [2].

وتواصلاً لتلك العلاقات أرسل السلطان العثماني مراد الثاني بعثة محملة بهدايا نفيسة إلى السلطان الجركسي الاشرف برسباي وتهنئة بتوليه عرش السلطنة المملوكية، وبالمقابل قدم السلطان الجركسي هدية للسلطان العثماني في سنة 827هـ/1423م، واستمراراً للسياسة الودية بين الدولتين أرسل السلطان العثماني مراد الثاني بعثة إلى السلطان الجركسي برسباي يبلغه مبشراً له بفتح قلعة كوكر جنيلك على نهر الدانوب سنة 831هـ/1427م [3].

وعلى ما يبدو ان التقارب الودي في العلاقات المملوكية العثمانية في عهد السلطان برسباي، يعود إلى انشغال دولة المماليك الجراكسة بخطرين مهمين، الأول: الصليبيين، والثاني: التيموريين، ومن هنا فقد حتم الظرف السياسي على المماليك أن ينظروا إلى العثمانيين كقوة صديقة أو حليفة لهم في هذه المرحلة هذا من جانب، ومن جانب آخر جاء ذلك الانسجام والتوافق في العلاقات نتيجة لتوجه كلا الدولتين نحو تحقيق أهداف تنسجم مع الأهداف السياسية الأخرى، أو لا تتعارض معها، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: توجه الدولتين بفتوحاتهما نحو بلاد الإفرنج (الصليبيون)، وبالتالي اتسمت جهودهما بمعاني الجهاد وإعلان كلمة الإسلام، فالمماليك كانوا يقاتلون في قبرص وجزيرة رودس والعثمانيين يجاهدون في أوربا.

(1) المقريزي، المصدر نفسه: ج3/ ق3/ص585؛ وينظر: الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 25.
(2) دراج، المماليك والفرنج، ص 148؛ الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 209
(3) الحصري، البلاد العربية، ص 20؛ E. B. " Murad II ": Vol. 22 / p. 592.

ثانياً: كانت الأناضول ساحة للتنافس والصراع بينهما، لذلك لم تشهد تلك الفترة (825-838هـ/1421-1434م) أية أحداث سياسية بين الدولتين [1]، وبهذا كانت العلاقات في غاية الودية والانسجام طيلة ثلاث عشرة سنة.

وتمضي الأحداث وتستمر العلاقات الودية بين الطرفين وصولاً إلى عهدي الظاهر جقمق والاشرف أينال اللذان سارا على نهج سياسة السلطان برسباي الودية، وبهذا أصبحت العلاقات أكثر وثوقاً وتعززت بزواج السلطان جقمق من الأميرة العثمانية شاه زادة [2]، وهكذا بقيت العلاقات محافظة على هدوئها واستقرارها تتوجها الهدايا والمراسلات [3]، عن طريق البعثات، وفي غضون ذلك احتفلت القاهرة بفتح القسطنطينية في سنة 857هـ/1453م [4]، وقد علق ابن تغري بردي على ذلك الحدث قائلاً: ((فَسُرَّ السلطان والناس قاطبة بهذا الفتح العظيم سروراً زائداً ودقت البشائر لذلك، وزينت القاهرة بسبب ذلك أياما)) [5].

إلا أن تلك العلاقات لم تدم طويلاً على هذا المنوال فبعد سنة 865هـ/1460م إذ أصابها الفتور ومن ثم التوتر من جراء عوامل مستجدة منها التغيير المفاجئ الذي طرأ على شخصية السلطان محمد الفاتح الذي أصابه حب العظمة، وأشعره بأنه قادر على كل شيء واستصغاره لدولة المماليك الجراكسة، وكذلك حدث فتح القسطنطينية والتوغل في البلقان في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي الذي رفع من معنويات الدولة العثمانية، وجعلها دولة عظمى ووجه أنظارها نحو الشرق، وخاصة في آسيا الصغرى من اجل السيطرة على الإمارات التركمانية التي كانت تشكل خطاً دفاعياً من جهة شمال الشام والعراق[6]، وذلك ما أثار قلق الدولة المملوكية، وخاصة حينما بدأت الدولة

(1) الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 76-77.
(2) أرملة السلطان برسباي، وقد أنجبت من السلطان جقمق ولداً اسمه احمد توفي في سنة 856هـ/1402م. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج15/ص464.
(3) من الهدايا التي أرسلها السلطان العثماني خمس من الجواري وكمية كبيرة من الحرير وخمسين أسيرا، وذلك على اثر انتصاره على جيش لادسلاس Ladislas ملك المجر وهنيادي Hunyadi نائب ترانسلفانيا في موقعة فارنا سنة 848هـ/1444م، وقد قصد السلطان العثماني من إرسال الأسرى إلى دولة المماليك الجراكسة إظهار ما كان يقوم به العثمانيون من خدمات للإسلام. ينظر: المصدر نفسه: ج15/ص395.
(4)المصدر نفسه: ج15 / ص395؛ حسن، مصر في العصور، ص 339؛ سعيد عاشور، مصر والشام، ص 366-367؛ الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 89-90.
(5) ابن تغري بردي المصدر نفسه: ج 16 /ص 71.
(6) شاكر، التاريخ الإسلامي: ج7 /ص90؛ ماجد، علاقات بين الشرق، ص 240؛ سليمان البستاني، عبر وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق: خالد زياد (دار الطليعة، بيروت: 1978م)،

العثمانية بالتدخل في شؤون الإمارات التركمانية التابعة سياسياً للدولة المملوكية، فقد كانت تلك الإمارات تعيش في حالة من الاضطراب السياسي نتيجة للتنازع على الحكم، وذلك ما جعل الدولة العثمانية تؤيد وتساعد بعض من الأطراف المتنازعة على الحكم على حساب الإمارة الأخرى، وبالمقابل تدخلت دولة المماليك الجراكسة لمساعدة الطرف الآخر الذي كان يرغب في توليته على الإمارات التركمانية، وهذا ما ولد حالة من التصادم غير المباشر بين الجراكسة والعثمانيين[1]، عندها شعر المماليك بالخطر العثماني المتزايد من جراء سياستهم التوسعية، ففي عهد السلطان قايتباي أخذت العلاقات تزداد توتراً بين البلدين لأسباب منها: قضية الاستيلاء على الهدايا المرسلة من ملك الهند إلى السلطان بايزيد الثاني من جانب نائب جدة هذا ما أضفى على العلاقات جواً من التوتر والاضطراب بينهما، وكذلك لجوء الأمير جم [2] إلى الدولة المملوكية وترحيب السلطان المملوكي به [3]، فضلاً عن ذلك سيطرة الدولة المملوكية على مدينة (اطنة) [4] التي كانت تحت السيادة العثمانية [5]، وكل تلك الأسباب دعت الدولة العثمانية إلى مد يد العون للأمير علاء صاحب إمارة ذو الغادر الذي خرج على السلطنة المملوكية سنة 888هـ/1483م، وتمثل ذلك بإرسالها الجنود من اجل الهجوم على المدينة التي سيطرت عليها القوات المملوكية، وبالمقابل سيطرت الدولة العثمانية على بعض القلاع والمدن التابعة لدولة المماليك الجراكسة، وهذا ما شعر به السلطان قايتباي بتأزم الأوضاع، لذلك حاول التخفيف من وطأة الأمر وذلك بطلبه عقد الصلح مع الدولة العثمانية، بإرساله مبعوث إلى السلطان العثماني فرد قائلاً: ((أنا ما أخذت

ص 8؛ حمادة، الوثائق السياسية، ص 78؛ الصلابي، الدولة العثمانية، ص 90-120؛ سعيد عاشور، مصر والشام، ص 206؛

Lane – Pool , A History of the Egypt , p. 347.

(1)Lane – Pool , A History of the Egypt, p. 347.

(2) عند وفاة محمد الفاتح كان ولداه بايزيد وجم خارج اسطنبول، فكان الأول حاكماً في أماسيا، والثاني في قونية حاكماً على ولاية قرمان، وقد قام حاكم قرمان بإبلاغ الابن الأكبر بايزيد بالذهاب إلى اسطنبول بعد وفاة والده، وفي الوقت ذاته أرسل إلى الأمير جم يطلب منه الذهاب أيضاً. للمزيد من التفاصيل ينظر: الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 142-146؛ E. B. " Bayezid II ": Vol. 22 / p. 593.

(3) ابن إياس، بدائع الزهور: ج5 / ص 215؛ يحيى، مصر الحديثة، ص 65؛ شاكر، التاريخ الإسلامي: ج7 /ص90؛ E. B. " Egypt ": Vol. 8 / p. 63

(4) اطنة أو ادنة: مدينة بالشام بينها وبين المصيصة اثنا عشر ميلاً. ينظر:الحميري،الروض المعطار،ص20.

(5) مبارك، الخطط التوفيقية: ج1/ص126؛ سليم، عصر سلاطين: ج1/ص54؛ الاشرف قانصوة الغوري (دار مصر، مصر: د. ت.)، ص 31.

هذه القلاع إلا بالسيف وما أردهم إلا بالسيف، وانه ما هو راجع عن التوجه إلى حلب والشام وحدثت نفسه بأخذ مصر)) [1]، إلا أن الدولة العثمانية لم تصغِ لطلب السلطان الجركسي، ظناً منها إضعاف الدولة المملوكية عسكرياً واقتصادياً بإتباعها سياسة المد والجزر والهدف في النهاية هو القضاء على دولة المماليك الجراكسة [2].

بعد وفاة السلطان قايتباي وتولي ابنه الناصر محمد (901-904 هـ/1495-1498م)، اتسمت العلاقات الجركسية العثمانية بالهدوء نسبياً وأصبحت أكثر استقراراً من ذي قبل والتي استمرت إلى سنة918هـ/1512م في عهد السلطان العثماني سليم الأول [3]، إلا أن تولي السلطان سليم كان أمرا مخيفاً لدولة المماليك الجراكسة، وذلك لما عرف عنه من قوة وصلابة وبطش، فكان يلقب بـ (ياوز) أي الرهيب [4]' إذ احدث بمجيئه تغييراً جذرياً في السياسة العثمانية بعد ما وصلت إليه من التوسع، فما المطلوب منه أن يفعل ؟ هل سيكتفي بهذا القدر من التوسع ؟ أم يستمر بالتوسع الإقليمي في أوربا ؟ أم يتجه نحو المشرق الإسلامي؟ إلا انه قرر التوجه إلى الشرق، وذلك لسببين هما:

إنقاذ العالم الإسلامي عامة، والمقدسات الإسلامية، خاصة من الخطر الصليبي المتمثل بالأسبان في البحر المتوسط، والبرتغاليين في المحيط الهندي والبحر الأحمر.

الحد من سياسة الدولة الصفوية في إيران، وذلك لمحاولتها لبسط المذهب الشيعي في العراق واسيا الصغرى [5].

وبعد ذلك تم القضاء على الدولة الصفوية في شمال وغرب إيران [1]، حينها لم يبق أما السلطان سليم الأول سوى دولة المماليك الجراكسة، وكانت لرغبة العثمانيين في القضاء على المماليك أسباب منها:

---

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص483.

(2) سعيد عاشور، مصر والشام، ص 368-369؛ العصر المماليكي، ص 188؛ الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 152.

(3) لقد كان السلطان الجديد يشبه إلى حد كبير جده السلطان محمد الفاتح، الذي كان مغرماً مثله بقراءة سيرة القادة كالاسكندر المقدوني ويوليوس قيصر، ولذلك سار على نهج جده، ومصمماً على مواصلة أهدافه في بناء إمبراطورية عالمية. ينظر: الزهيري، العثمانيون في السياسة، ص 214-215.

(4) كراموز، مادة " سليم الأول ": ج12/ص121-131.

(5) يحيى، مصر الحديثة، ص 63-64؛ الصلابي، الدولة العثمانية، ص 189-190؛ الدباغ، الموجز في تاريخ، ص 154؛ جرجيس، دراسات في تاريخ، ص 100؛

Litti , Modern Egypt , p. 22 ; Hassan Abdullah , The Hand Book of Egypt (Printing House Cairo , Cairo: 1966) , p. 23.

تأييد دولة المماليك الجراكسة لبعض المتمردين على الدولة العثمانية، ومنهم الأمير احمد اخو السلطان سليم الأول.

الخلاف الحدودي بين الدولتين في منطقة طرسوس الواقعة بين الطرف الجنوبي الشرقي لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام.

تشجيع علماء الدين للسلطان سليم بضم مصر وبلاد الشام والمناطق الإسلامية المقدسة وتقديم الدعم له.

التحالف المملوكي ـ الصفوي ضد الدولة العثمانية هذا من جانب [2]، وخاصة عندما استقبل السلطان قانصوة الغوري مبعوث الشاه إسماعيل الصفوي، الذي كان يحمل كتاباً إلى سلطان مصر موضحاً فيه أن الاعتداءات التي شنتها قواته ضد المناطق التابعة لدولة المماليك لم يكن له علماً بها [3]، ومن جانب آخر كانت دولة المماليك الجراكسة تعاني من تدهور أصاب الوضع الداخلي والخارجي، تمثل بإتباع السلاطين الجراكسة سياسة احتكارية، فضلاً عن كثرة التمردات الخارجة على الدولة، والاهم من كل ذلك هو الخطر الخارجي المتمثل بالبرتغاليين [4].

وبعد تهيأ الأسباب للدولة العثمانية، قامت بأول أعمالها التوسعية، وذلك باستيلائها على الجزيرة الفراتية وإمارة ذو الغادر سنة 921هـ / 1515م الأمر الذي جعل السلطان الغوري يشعر بالخطر العثماني الذي بدأ يهدد كيان دولته [5]، ولذا قام باتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة التي ستمكنه من الدفاع عن دولته، وبذلك اصدر السلطان أمراً يقضي بإعداد عدة الحرب وتحصين قلعة قايتباي بالإسكندرية، وفي غضون تلك الاستعدادات حصل تمرد من الجلبان، وذلك بسبب تأخر رواتبهم وأثناء ذلك أيضاً وصل إلى مصر الأمير قاسم العثماني ابن أخ السلطان سليم هارباً من عمه بعد أن قتل السلطان أباه [6].

---

(1) على ما يبدو أن دولة المماليك الجراكسة اتخذت موقف الحياد حيال الصراع العثماني ـ الصفوي على اعتبار أن علاقة السلطان المملوكي كانت سيئة بالشاه إسماعيل الصفوي، وبالمقابل أنها لا تقل سوءً عن العلاقة مع الدول العثمانية. للمزيد ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص395.

(2) للمزيد من التفاصيل عن تلك الأسباب ينظر: الصلابي، الدولة العثمانية، ص 199-201.

(3)ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص 123.

(4) Harris J. R. , The lagucy Egypt (Great Britain , oxford: 1972) , p. 463.

(5)ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص396، 462-463؛ حسن، مصر في العصور ص 340.

(6) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص473؛ العريني، المماليك، ص 263؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص 188؛ مصر والشام، ص 255.

وهكذا بدأت بوادر الحرب تلوح في سماء دولة المماليك الجراكسة، ولاسيما بعد وصول الأخبار إلى السلطان الجركسي قانصوة الغوري عن الحشود والاستعدادات التي يعدها السلطان العثماني سليم قرب الحدود المصرية، الأمر الذي حفز السلطان الغوري بان يستعد هو أيضاً لمواجهة التهديد العثماني، وفي تلك المرحلة الحرجة وصلت رسالة من نائب حلب خاير بك يوضح فيها انه لم تكن في نية العثمانيون الهجوم على دولتهم بل كانت تستهدف الدولة الصفوية، علماً أن نية نائب حلب لم تكن صادقة لأنه أراد إبعاد السلطان عن حقيقة الأمر[1]، وهكذا كان لعامل الخيانة دوراً مهماً في انهيار دولة المماليك الجراكسة، وبهذا انكشف النقاب عن حقيقة خيانة خاير بك، الذي كان له علاقة بالعثمانيين منذ وقت مبكر، ذلك ما شّكل خطراً على دولة المماليك الجراكسة، بحيث سهل مهمة القوات العثمانية في السيطرة على بلاد الشام،فضلاً عن اتصاله بالأمير سيباي نائب الشام وطلب منه أن يطمئن السلطان الغوري،فكتب سيباي بدوره إلى السلطان يصف له حالة البلاد السيئة من الناحية الاقتصادية ولا تتحمل مجيء الجيش، ولاسيما وان العثمانيين لم يتحركوا نحو بلادهم قائلاً: ((وان كان العدو متحرك فنحن له كفاية)) [2].

وفي الحقيقة أن نائب الشام لم يكن يعلم النية السيئة التي كان يخفيها الأمير خاير بك من وراء ذلك، بدليل انه عندما تم القبض عليه فجأة أدرك خيانة الأمير خاير بك، فقام على الفور بإرسال رسالة إلى السلطان الجركسي يعلمه حقيقة الأمر، قائلاً: ((يا مولانا السلطان إذا أردت الله أن ينصرك على عدوك، فاقتل هذا الخائن)) [3]، وبعد ذلك تدخل بعض الأمراء فتم الإفراج عنه، ولم يهتم السلطان الغوري بذلك الأمر بل عزم على عقد مجلساً حربياً لمشاورة أمرائه من اجل إيجاد حل لذلك الخطر، وبعد المشاورات قاموا بإرسال حملة كبيرة إلى حلب يقودها السلطان بنفسه [4]، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر نائب حلب في خيانة دولته، فبعد وصول الجند إلى الريدانية سنة 922هـ/1516م استعداداً للخروج إلى بلاد الشام، وصلت رسالة إلى السلطان الغوري من خاير بك أوضح فيها ان السلطان العثماني يرغب

(1) ابن إياس، المصدر نفسه: ج5 / ص7؛ أنيس، الدولة العثمانية، ص 111، احمد اسعد طلس، عصر الانحدار يشتمل على تاريخ العراق وبلاد الشام ومصر (دار الأندلس، بيروت: 1963)، ص 76.
(2) ابن إياس، المصدر نفسه: ج5/ص26؛ مبارك، الخطط التوفيقية: ج1/ص131.
(3) أنيس، الدولة العثمانية، ص 110.
(4) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص435؛ محمد علي داهش، العلاقات المغربية العثمانية 1510-1912م(منشورات اتحاد المؤرخين العرب، د. م: 2002م)، ص 14؛ طلس، عصر الانحدار، ص76.

بعقد صلح، إلا أن التحركات العثمانية والتدخل في الشؤون الداخلية للإمارات التابعة للجراكسة، جعلت السلطان قلقاً من السياسة التوسعية للدولة العثمانية التي أخذت بالتوجه نحو مصر [1]، وقد كان قلقه في محله لأنه أدرك حقيقة رغبة العثمانيين من السيطرة على بلاده، فلذا أرسل مبعوثه لغرض عقد اتفاق سلمي معهم، لكن الرد كان عكسياً فقيل لمبعوث السلطان ((قل لأستاذك يلاقينا على مرج دابق)) [2].

وهكذا بدت الحرب أمام الجانبين أمراً لا مفر منها، فبدأت القوات العثمانية بالاستيلاء على ملطية وكركر[3] وبهسنا [4] مقابل ذلك تحرك الجيش الجركسي شمالاً لملاقاة العثمانيين في مرج دابق شمال حلب [5]، فالتقى الجيشان سنة 922هـ/1516م، فأبلى الجيش الجركسي بلاءاً حسناً، مما اضطر الجيش العثماني إلى الانسحاب لإعادة تنظيم صفوفه [6]، وبعدها استأنف القتال بينهما، وأثناء ذلك انتشر خبر يقضي بان السلطان الغوري أمر جنده بعدم التقدم لحين صدور أوامر منه، فضلاً عن أساليب خاير بك في زعزعة الثقة بين المقاتلين، وذلك بقيامه ببث أخبار كاذبة منها أن السلطان قتل في المعركة [7]، وعلى ما يبدوا كان هدف خاير بك من ذلك الإجراء الذي قام به أراد أن يزعزع عزيمة الجيش المملوكي وبالتالي خسارتهم في المعركة، وهذا ما جعل السلطان قانصوة الغوري يدرك حقيقة خيانة نائب حلب، واستمر القتال بين الجانبين، إلا أن العثمانيون كثفوا هجومهم على صفوف الجيش المملوكي، مما أربكهم وجعل السلطان يسقط من على ظهر جواده أثناء المعركة، فارداه قتيلاً [8]، وبهذا انتهت معركة مرج دابق، وهي المعركة الفاصلة بين المماليك

(1) ابن اياس، المصدر نفسه: ج4/ص435؛ طلس، عصر الانحدار، ص 76؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص 190-191.
(2) مبارك، الخطط التوفيقية: ج1/ص131؛ عاشور، العصر المماليكي، ص 191.
(3) كركر: مدينة أنشأها انو شروان، وتقع بالقرب من مدينة ملطية وحصن الران. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4/ص452-453.
(4) بهسنا: قلعة حصينة بالقرب من مرعش وسميساط. ينظر: ياقوت الحموي، المصدر نفسه: ج1/ص516.
(5) Hitti , Near , p. 324.
(6) الدباغ، الموجز في تاريخ، ص 154؛ داهش، العلاقات المغربية، ص 14.
(7) الدباغ، الموجز في تاريخ، ص 154؛ حسن، مصر في العصور، ص 140؛ طلس، عصر الانحدار، ص110.
(8) قطب الدين محمد بن احمد المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني (دار اليمامة، الرياض: 1967م)، ص 24؛ مبارك، الخطط التوفيقية: ج1/ص131؛
Gabriele , A Short , p. 100.

والعثمانيين، ونتج عنها وفاة السلطان الغوري، وانسحاب بقايا الجيش المملوكي إلى حلب ومنها إلى دمشق ومصر [1].

وتداركاً لذلك الموقف الصعب الذي عاشته دولة المماليك الجراكسة، وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة، تولى عرش السلطنة طومان باي آخر سلاطين السلالة الجركسية، الذي لم يحكم سوى بضعة شهور، فكان ذلك سنة 922هـ/1516م ولقب بلقب الاشرف [2]، ووصف بشجاعة[3]، إلا انه لم يلق تأييداً من أمراء دولته لشعورهم بالإحباط التام نتيجة للخطر المحيط بدولتهم[4]، وبالمقابل فان سيطرة العثمانيين على بلاد الشام جعلت الموقف اكثر صعوبة، لأنهم طلبوا من السلطان الجركسي اعترافاً بالسيادة لهم، وان يكون هو نائباً للسلطان العثماني في حكم البلاد والقيام بسك العملة باسمه، إلا ان الرفض كان جواب السلطان الجركسي، غير مهتم بما حل بالقوات الجركسية في موقعة مرج دابق [5]، لكنة قام بتجهيز حملة لمقاتلة العثمانيين في بلاد الشام، إلا أن مستشاريه لم يشجعوه على ذلك الفعل متحججين بأعذار واهية، خوفاً مما حصل في معركة مرج دابق، فضلاً عن طلبهم منه أموال باهظة جداً،مما اضطر السلطان أن يجند ما يمكن تجنيده من اجل الخروج إلى الريدانية لمحاربة العثمانيين والتخلص من خطرهم [6]، وكذلك فقد قام بتجهيز ما يحتاجه جيشه من مدافع وبنادق من تجار البندقية، فضلاً عن إقامة خط دفاعي عند الصالحية [7].

(1) عاشور، العصر المماليكي، ص 193؛ يحيى، مصر الحديثة، ص 82؛
Gabriele , A Short , p. 100 ; Hitti , History , p. 703.

(2) شمس الدين محمد بن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ـ تاريخ مصر والشام ـ، تحقيق: محمد مصطفى (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة وللطباعة، القاهرة: 1962م): ج2 /ص 24؛ الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص 235؛ الدباغ، الموجز في تاريخ، ص 157؛ طلس، عصر الانحدار،ص 111.

(3) رونالد Roland: إحدى الشخصيات الأسطورية المعروفة لدى الشراكسة الذي كان يوصف بأنه كان كان يجابه الصعوبات والمحن. ينظر:
P. M. Holt , studies in the History of the near East (Great Britain , London: 1973) , p. 153.

(4) سعيد عاشور، مصر والشام، حسن، مصر في العصور، ص 341.

(5) الجواهري، صراع القوة، ص 262؛
Ayalon , Gunponder , p. 51.

(6) عاشور، مصر والشام، ص 262؛ سليم، عصر سلاطين: ج7/ص198.

(7) بكري شيخ أمين، مطالعات في الشعر المملوكي (دار الآفاق الجديدة، بيروت: 1972م)، ص 42؛ الجواهري، صراع القوى، ص 73.

وفي سنة 923هـ/1517م، وصلت رسالة أخرى من السلطان العثماني سليم الأول يذكر فيها ((انك مملوك تباع وتشترى ولا تصح لك ولاية الملك)) [1]، وطالباً منه ان يكون نائباً عنه في مصر، وهدده بأنه إذا رفض ذلك فانه سيدخل مصر ويقتل جميع من فيها من المماليك، فضلاً عن إرساله رسالة إلى أمراء مصر يرغبهم في الدخول تحت طاعته [2]، وبناءاً على تلك التهديدات التي تلقاها السلطان الجركسي، خرج بمن معه إلى الريدانية بالقرب من العباسية[3]، متخذاً منها مركزاً للدفاع عن دولته من الخطر العثماني، إلا أن العثمانيين وصلوا عن طريق الشرقية محاولين دخول القاهرة، والتقوا مع القوات المملوكية، فدارت معركة بينهما، فتمكنت القوات العثمانية من السيطرة على أجواء المعركة، مما جعل سائر الجيش المملوكي ينسحب مضطراً، وأثناء الانسحاب من المعركة تعرض الجيش المملوكي لهجمات من البدو الأعراب، وهذا ما أدى إلى انهيار الجيش المملوكي بالكامل، ودخول القوات العثمانية إلى مصر [4]، وبذلك تمكن السلطان سليم الأول من السيطرة على مصر ووضع جميع أقاليمها تحت السيادة العثمانية [5]، إلا أن جيوب المقاومة بقيت مستمرة من قبل السلطان طومان باي ومن بقي معه محاولين إخراج القوات العثمانية، لكن من دون جدوى، لكن القوات العثمانية أحكمت السيطرة على مصر بصورة تامة، وقضت على كل رموز المقاومة، ولذلك وجد السلطان الجركسي نفسه عاجزاً تماماً عن مقاتلتهم، وبعد ذلك تمكنت القوات العثمانية من إلقاء القبض عليه، عندها قال السلطان العثماني ((الآن ملكنا ملك مصر)) [6].

---

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج5/ص125؛ عاشور، العصر المماليكي، ص 195.

(2) سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص 196.

(3) العباسية: بلدة بأرض مصر، وهي أول ما يلقي القاصد لمصر من الشام من الديار المصرية، وتبعد عن عن القاهرة خمسة عشر فرسخاً(الفرسخ ما يعادل 6كم تقريباً). ينظر: فالتر هنتس المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي (مطبعة القوات المسلحة الأردنية، عمان: 1970م)، ص 94، و سميت بتلك التسمية نسبة إلى عباسة بنت احمد بن طولون. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج4/ص75؛ القزويني، آثار البلاد، ص 220.

(4) القرماني، أخبار الدول، ص 144؛ المكي، البرق اليماني، ص 240؛ الشرقاوي، تحفة الناظرين، ص 153-154؛

Wilfred Cantweel smith , Islam in Modern Egypt , Fourth Printing (united States of America , London: 1966) , p. 167 ; E. B. " Selim I ": Vol. 22 / p. 593.

(5) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص 270؛

Harris , The lagucy , p. 463 ; Fisher , the Middle , p. 145.

(6) مبارك، الخطط التوفيقية: ج1/ص147؛ لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (دار التقدم، موسكو: 1971م)، ص 7.

ويمكن أن نجمل أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة، ودخول القوات العثمانية إلى مصر بعدة نقاط أبرزها:

تطور المعدات الحربية العثمانية، واستحداث طرق جديدة في القتال، وهذا ما أوقع الرعب في صفوف الجيش المملوكي، وحدا بان يقال: ((ومن يطيق هذا الأمر المهلك [السلاح] لا يقاتل هؤلاء إلا مجنون)) [1].

صفة الخيانة التي تفشت بين أمراء الجيش المملوكي والتي كشفت خططهم وتدابيرهم.

اضطراب الوضع الداخلي لدولة المماليك الجراكسة وانتشار الفتن التي أضعفت قوتهم وزعزعت ثقتهم بأنفسهم.

الخطر العثماني الذي هدد دولة المماليك الجراكسة من الجهة الشمالية،فضلاً عن ذلك عدم امتلاك السلطان الغوري خبرة في السياسة الخارجية، وكيفية التعامل من أعدائه، وخاصة إذ كانت دولته مهدده من جهات عدة، وكذلك العجز المالي الذي كانت تعاني من دولته بسبب الحرب الفاشلة مع البرتغاليين [2].

كل تلك الأسباب قادت الدولة المملوكية إلى الهاوية وكسرت شوكتها، ومكنت الدولة العثمانية من استغلال تلك الظروف، لتكون هي في النهاية سيدة الموقف في مصر.

(1) المصدر نفسه : ج1/ص131؛

Hitti , Near , p. 324.

(2) Pertold , the Muslim: Part. II / p. 79.

ثالثاً: سياسة الدولة الاحتكارية

بدأ التدهور الاقتصادي يصيب دولة المماليك الجراكسة ابتدءاً من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، ويعود ذلك إلى كثرة الأخطاء وتراكمها في سياسة السلاطين الجراكسة، وكما هو معلوم أن الجانب الاقتصادي يتكون من ثلاث قطاعات الزراعي والحرفي والتجاري، فالزراعي كان مهملاً بحيث أدى إلى قلة إيرادات الدولة، مما جعلها تبحث عن مصدر بديل لسد النقص الحاصل في إيرادتها، فلم تجد أمامها سوى الاعتماد على التجارة الخارجية من خلال إتباع سياسة الاحتكار بفرض الضرائب على البضائع التجارية [1].

اتبع سلاطين المماليك الجراكسة سياسة أسهمت في ازدهار التجارة الخارجية لمصر وهي السياسة الودية المعتدلة مع التجار الأوربيين، فضلاً عن قيامهم بإنشاء الفنادق وإعطاء بعض التجار امتيازات خاصة مثل التجار البنادقة والفلورنسيين، لكن بالمقابل كان للإطماع الشخصية لبعض السلاطين الجراكسة باتخاذهم سياسة الاحتكار لغرض جمع الأموال بأسهل الطرق، وبهذه السياسة التي كانت عاملاً مهماً في انهيار دولة المماليك الجراكسة، وما ترتب عليها من نتائج سلبية، وهي عدم قدرة التجار الأوربيون من شراء البضائع، ولاسيما الأساسية كالتوابل والبخور، وهذا ما أدى إلى تذمر التجار من جراء تلك السياسية [2]، فضلاً عن ذلك أدت تلك السياسة إلى اضطراب الوضع الداخلي لدولة المماليك الجراكسة، فحصلت بعض التمردات، وتحديداً في سنة 908هـ/1502م متمثلة بالتمردات التي قام بها العربان من الجهة الشرقية والغربية وجهة الصعيد، حتى كادوا أن يسيطروا على البلاد، لذلك أرسل السلطان قوة مؤلفة من عدة أمراء، فأرسل طراباي إلى الجهة الغربية، أما الأمير قاني باي قرا أمير آخور اتجه إلى الشرقية، وخاير بك وقانصوة ابن اللوقا أرسلا إلى جهة الصعيد [3].

---

(1) سليم، عصر سلاطين: ج2/ص262؛ عبد الفتاح محمد وهيبة، الجغرافية التاريخية، دراسة أصولية إقليمية (منشأة المعارف، الإسكندرية: د. ت.)، ص 308.

(2) Walteg Fisehel , the Spice – trad in Mamluk Egypt , Journal of the Economic and Social History of The Orient , (Leiden , Brill: 1960): Vol. I , par. 2 / p p. 172-173.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ص52 –53، 273.

كما كان لبعض السلاطين أطماع مادية بحتة لإشباع رغباتهم الشخصية وحاجتهم الخاصة من الرقيق والفراء والخيول ولا يلقون بالاً للمصلحة العامة، وقد وضح المقريزي ذلك ذاكراً ((ويحصل لسلطان مصر من عشور التجار مال كبير... فانه يأخذ من التجار الواردين من الهند عشور بضاعتهم)) [1]، الأمر الذي أدى إلى الأضرار بطبقة التجار، وهذا ما خلق أزمة مالية ترتب عليها انخفاض النشاط التجاري المعتمد على التبادل النقدي [2]، ومن الأمور الأخرى إهمالهم لوسائل الإنتاج الأساسية كالزراعة والصناعة، وهذا ما أدى إلى تدهور الاقتصاد الجركسي، علماً أن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح كان له دور مهم في القضاء على التجارة المملوكية، لذلك اضطر السلاطين على إتباع سياسة الاحتكار وإجبار التجار الأوربيين على المرور عبر أراضيهم من دون إتباع طرق تجارية أخرى [3].

لدراسة أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة بصورة عامة، لابد من التركيز في بادئ الأمر على الوضع الداخلي المتمثل بسياسة السلاطين وما نتج عنها من آثار سلبية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فكانت البداية منذ عهد السلطان الشيخ المؤيد، عندما وصل التجار الأوربيون إلى الموانئ المصرية سنة 815هـ/1412م، فعرض عليهم البضائع بسعر مرتفع حددته الدولة، فامتنعوا من الشراء وعادوا إلى بلادهم من دون بضائع، وبعد سنة من ذلك أمر السلطان الجركسي احد تجار دولته الشيخ علي الكيلاني بالذهاب إلى الهند لشراء مادة الفلفل بقيمة خمسة آلاف دينار، لغرض خزنها في متجره الخاص [4]' واستمراراً لتلك السياسة فقد ازدادت أكثر سوءاً في عهد السلطان برسباي، لأنه اعتمد تلك السياسة لتعويض ما حل بدولته من خسائر نتيجة الحروب المستمرة مع القوى الصليبية في جزر البحر المتوسط، فضلاً عن اختلاف النظام الإقطاعي لدولته، وعلى ما يبدو كان الهدف من تلك السياسة الحصول على المال بأسهل الطرق، ومن أكثر السلع المحتكرة لدى السلاطين الجراكسة التوابل والبخور،وذلك ما أدى إلى ارتفاع أثمانها، الأمر الذي أصاب التجار

(1) السلوك، ج4 / ق4 /ص 929.
(2) عبد الرحيم، نشوء الراسمالية المحلية في مصر في العهد العثماني (1517-1789) استناد إلى المحاكم الشرعية المصرية بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (القاهرة: 1985م): مج 5 / ع18 / ص 48.
(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 / 226.
(4) ابن إياس، بدائع الزهور: ج1 /ص 354-355.

بالضرر من جراء تلك السياسة فضلاً عن تغيير العملة [1] في عملية التبادل التجاري مما زاد من تذمر تجار غرب أوربا، لذلك قاموا بسلك طريق آخر غير طريق البحر الأحمر من اجل الوصول إلى الهند والحصول على منتجات الشرق عن طريق المحيط الأطلسي [2].

وتطبيقاً لسياسة الاحتكار فقد اصدر السلطان برسباي أمراً يقتضي بمنع بيع مادة البهار إلى التجار الصليبيين مباشرةً، بل تخزن في متجر السلطان [3]، لغرض رفع سعر البضاعة، ففي سنة 832هـ/1428م ارتفع سعر البضائع من مائتين وعشرين درهماً للإردب إلى ثلاثمائة[4]، ومن ثم تباع لهم إجباراً بسعر يقدر بما يقرب من مئة وعشرون دينار، في الوقت

الذي كان فيه سعر الفلفل ثمانين دينار [5]، واستمراراً لسياسة الاحتكار فقد اصدر السلطان الجركسي في سنة 833هـ/1429م أمراً يقضي بإحضار التجار أمامه فطلب منهم بان لا يبيع احد منهم شيئاً من أصناف البضائع التي تجلب من الهند كالفلفل خاصة إلى التجار الأوربيين، فضلاً عن تشكيله لجنة من التجار يقومون بشراء البضائع من منشئها وجلبها إلى مصر، ومن ثم يقوم ببيعها إلى التجار الأوربيين بالسعر الذي يحدده [6]، ويعلق ويعلق المقريزي على ذلك قائلاً: ((والزم الفرنج بشراء الحمل من الفلفل بمائة وثلاثين ديناراً، وهذا سعره بالقاهرة خمسون دينارا ...)) [7]، وقد كان حصيلة تلك السياسة الاحتكارية التي اتبعها السلطان برسباي أن يقدم التجار الايطاليين، ولاسيما البنادقة بمراسلة السلطان الجركسي سنة 836هـ/1432م طالبين منه تخفيض الضرائب عنهم، لكن السلطان لم

(1) لقد هدف السلطان برسباي من إتباع تلك السياسة تقليل قيمة العملة الأجنبية، فقد كان سعر الدينار الافرنتي بمئتي وثلاثين ديناراً، فبعد استبداله بالعملة الوطنية أصبحت قيمة الدينار الافرنتي مائتي وعشرين ديناراً، مما أدى إلى كساد تجاري. ينظر: المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 /ص 396-397.

(2) الحجي، الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ في سلطنة المماليك (815-823هـ/ 1412-1420م) بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (القاهرة: 1989م):مج9/ع52/36؛

Boaz Shoshan , Exchang Rate Policies in Fifteen the Century Egypt , Journal of the Economic and Social History of The Orient , Netger Lands (Leiden , Brill: 1986): Vol. XXIX. Part. I / pp. 28-29.

(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص823، ابن حجر العسقلاني، انباء الغمر: ج 3 /ص547 .

(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج4 / ق2 / ص 824.

(5) المقريزي، السلوك: ج4 / ق 2 /ص 824، 967؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج 3 /ص473؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج 3 /ص 145، 155.

(6) ابن حجر، العسقلاني، المصدر نفسه : ج 3 /ص 423؛ الصيرفي، المصدر نفسه: ج 3 /ص 145-146، 146، 341.

(7) المقريزي، السلوك: ج 4 / ق 2 /ص 801.

يستجب لهم، مما اضطرهم إلى مقاطعة دولة المماليك الجراكسة، وذلك ما جعل السلطان أن يعدل عن قراره، ويفرض شروط تخدم الجانبين[1]، وتكرر الأمر أيضاً مع التجار الكتلانيين، فقد رفضوا شراء البضائع، فادى ذلك إلى مقاطعة دولة المماليك الجراكسة تجارياً، محاربتهم عن طريق أعمال القرصنة [2]، إلا أن تلك الأعمال لم تغير سياسة السلطان الاحتكارية، ففي سنة 839هـ/1435م بلغ السلطان أن تجاراً قاموا بنقل الفلفل من دمشق إلى جدة، فغضب لذلك الأمر، فاصدر مرسوماً أوضح فيه ((إن من اشترى بهاراً بجدة يحمله إلى القاهرة سواء كان المشتري كائناً ما كان: شامي، مصري، عراقي، هندي، رومي)) [3]، ويذكر المقريزي أيضاً عن تلك السياسة الاحتكارية قائلاً ((تقدم مرسوم للسلطان بمنع التجار من بيع الفلفل، وان الفرنج لا تشتريه إلا من الديوان السلطاني))[4].

ومما هو جدير بالذكر أن تمكن السلطان برسباي من إتباع سياسة الاحتكار يعود إلى استقرار الدولة المملوكية، وسيطرتها على التجارة الخارجية، وإتباع السلاطين سياسة تقر أن المصلحة الشخصية فوق المصلحة العامة، ومن ناحية أخرى فان لتلك السياسة الاحتكارية مردوداً ايجابياً لسلاطين الدولة، من حيث جمعهم للأموال عن طريق فرض ضرائب باهظة الثمن على البضائع، بالمقابل فان ذلك الأمر كان له تأثير سلبي على التجارة الخارجية لدولة المماليك الجراكسة، لكون التجار الأوربيون تذمروا من تلك السياسة الأمر الذي شجعهم على البحث عن طريق آخر يوصلهم إلى بضائع الشرق، فكان اكتشاف رأس الرجاء الصالح هو الأسلم لتجارتهم، وان اجتماع كل تلك الأمور أدت إلى انهيار دولة المماليك الجراكسة تدريجياً للنقص الحاصل في وردائها التجارية، ومن ثم آلت إلى السقوط بأيدي الدولة العثمانية [5].

في حين يذكر أن أسباب انهيار دولة المماليك الجراكسة يعود إلى سببين أساسيين الأول هو فتح القسطنطينية على يد الدولة العثمانية سنة 857هـ/1453م، ووصول الغزاة

(1) ابن حجر، العسقلاني، إنباء الغمر: ج 3/ص483؛ سالم، تاريخ الإسكندرية، ص 167؛ دائرة المعارف الاسلامية، نهايم، مادة " برسباي ": ج7 /ص 153؛
Lane – pool ,A history of the Egypt , p. 340.

(2) طرخان، مصر في عصر، 289؛ الحجي، علاقات بين سلطنة، ص 340.

(3)المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص965؛ الصيرفي، نزهة النفوس : ج3 /ص338.

(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج4 / ق 2 /ص967.

(5) Little , Modern , p. 25-26.

البرتغاليين إلى المحيط الهندي سنة 904هـ/1498م ثانياً [1]، إلا أن ذكر عن سبب انهيار دولة المماليك الجراكسة هو السياسية الاحتكارية التي اعتمدها بعض السلاطين الجراكسة، وخاصة السلطان برسباي، الذي فرض قيود التداول التجاري بين التاجر والدولة [2].

(1) History , p. 93.
(2) The Muslim: Part. II / p. 78.

الملاحق

ملحق رقم (1)

سلاطين دولة المماليك البحرية

(648 هـ / 1250 م - 784 هـ / 1382 م)

ت	السلطان	التاريخ
1	المعز عز الدين ايبك الركماني	648 هـ / 1250 م
2	المنصور نور الدين	655 هـ / 1257 م
3	المظفر سيف الدين قطز	657 هـ / 1258 م
4	الظاهر ركن الدين بيبرس	658 هـ / 1258 م
5	السعيد ناصر الدين بركه خان	676 هـ / 1277 م
6	العادل بدر الدين سلامش	678 هـ / 1279 م
7	المنصور سيف الدين قلاوون	678 هـ / 1279 م
8	الأشرف صلاح الدين خليل	689 هـ / 1290 م
9	الناصر ناصر الدين محمد	693 هـ / 1293 م
10	العادل زين الدين كتبغا	694 هـ / 1294 م
11	المنصور حسام الدين لاجين	696 هـ / 1296 م
12	الناصر ناصر الدين محمد	698 هـ / 1298 م
13	المظفر ركن الدين بيبرس	708 هـ / 1308 م
14	الناصر ناصر الدين	709 هـ / 1309 م
15	المنصور سيف الدين أبو بكر	741 هـ / 1340 م
16	الأشرف علاء الدين كجك	742 هـ / 1341 م
17	الناصر شهاب الدين أحمد	742 هـ / 1341 م
18	الناصر عماد الدين اسماعيل	743 هـ / 1342 م

ت	السلطان	التاريخ
19	الكامل سيف الدين شعبان	746 هـ / 1345 م
20	المظفر سيف الدين حاجي الأول	747 هـ / 1346 م
21	الناصر ناصر الدين حسن	748 هـ / 1347 م
22	الصالح صلاح الدين صالح	752 هـ / 1351 م
23	الناصر ناصر الدين حسن	755 هـ / 1354 م
24	المنصور صلاح الدين محمد	762 هـ / 1360 م
25	الأشرف ناصر الدين شعبان	764 هـ / 1362 م
26	المنصور علاء الدين علي	778 هـ / 1376 م
26	الصالح صلاح الدين حاجي	783 هـ / 1381 م

ملحق رقم (2)

سلاطين دولة المماليك الجراكسة

(784 - 923هـ / 1382-1517 م)

أسم السلطان	سنوات حكمه	ملاحظات
الظاهر سيف الدين أبو سعيد برقوق	(784-791هـ/1382-1388م)	7 سنوات / خلع
الصالح صلاح الدين □اجي بن شعبان	(791-792هـ/1288-1389م)	من سلاطين المماليك البـ□رية
الظاهر سيف الدين أبو سعيد برقوق	(792-801هـ/1389-1398م)	للمرة الثانية 9سنوات / توفي
الناصر فرج بن برقوق	(801-808هـ/1398-1405م)	7 سنوات / خلع
المنصور عبد العزيز بن برقوق	(ربيع أول-جمادى 808هـ/1405م)	(ثلاثة اشهر) / قتل
الناصر فرج بن برقوق	(808-815هـ/1405-1412م)	للمرة الثانية (7 سنوات) قتل
المؤيد أبو النصر شيخ المـ□مودي	(815-824هـ/1412-1421م)	(9 سنوات) / توفي
المظفر □مد بن شيخ	(مـ□رم-شعبان 824هـ/1421م)	(عدة اشهر) / خلع
الظاهر سيف الدين أبو الفتح ططر	(شعبان-ذي الـ□جة824هـ/1421م)	(94يوماً) / توفي
الصالح محمد بن ططر	(824-825هـ/1421-1422م)	(44يوماً) / خلع
السلطان الأشرف برسباي	(825-841هـ/1442-1438م)	(16 سنة) / توفي
السلطان العزيز يوسف بن برسباي	(841-842هـ/1438م)	(94يوماً) / خلع
السلطان الظاهر جقمق	(842-857هـ/1438-1453م)	(15 سنة) توفي
الأشرف أينال العلائي	(857-865هـ/1453-1461م)	(7 سنوات) / توفي
الظاهر خشقدم الرومي	(865-872هـ/1461-1467م)	(7 سنوات) / توفي
الظاهر تمريغا الرومي	(872هـ/1461م)	(57 يوماً) / خلع
الأشرف قايتباي	(873-901هـ/1468-1496م)	(29 سنة) / توفي
الأشرف محمد بن قايتباي	(901-904هـ/1496-1498م)	(سنة و□دة) / خلع
الناصر محمد بن قايتباي	(902-904هـ/1496-1498م)	للمرة الثانية (سنتان) / خلع
الظاهر قانصوة الاشرفي	(904-905هـ/1498-1500م)	(سنة) / خلع

السلطان الأشرف جانبلاط	(905-906هـ/1500-1501م)	(ستة اشهر) / قتل
الأشرف قانصوة الغوري	(906-922هـ/1501-1516م)	(17سنة) / قتل
الأشرف طومان باي الثاني	(922-923هـ/1516-1517م)	(اقل من سنة) / قتل

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية

1. ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن (ت:630 هـ/ 1232م).

- الكامل في التأريخ، ج3، دار صادر، بيروت: 1965م.

- الكامل في التاريخ، تحقيق: خليل مأمون شحا، د.م.، بيروت: 2002م.

احمد المكي، قطب الدين محمد (د.ت.).

- البرق اليماني في الفتح العثماني، دار اليمامة، الرياض: 1967م.

2. الإصطخري، إبراهيم بن محمد (ت:341هـ/952م).

- المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال، مراجعة: محمد شفيق غربال، دار القلم، القاهرة: 1961م.

3. الأنصاري، شمس الدين أبي عبد الله (ت: 728هـ/1327م).

- نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، د.م.، لا يبزك: 1923م.

4. ابن إياس، محمد بن احمد (ت: 930 هـ/ 1325م).

- بدائع الزهور في وقائع الدهور، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر: 1894م.

- بدائع الزهور في وقائع الشهور، مطابع الشعب، القاهرة: 1960م.

5. البغدادي ، عبد اللطيف (ت: 739هـ/1338م).

- الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، مطبعة التعليم العالي، بغداد: 1987م.

6. بولو، ماركو(ت: 725هـ/ 1324م).

- رحلات ماركو بولو، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1977م.

7. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (297هـ/909م).

- سنن الترمذي: تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون،دار إحياء التراث، بيروت: د.ت.

8. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت: 874هـ/ 1372م).

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطابع كوستاتسوماتس، القاهرة: د.ت.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج14، تحقيق: جمال محمد محرز وآخر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر: 1971م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج13، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر: 1970م.

- مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، دار الكتب المصرية ، القاهرة:1997م.

- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق:احمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: 1956.

- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج3، تحقيق: محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة، مصر: 1984م.

- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، عالم الكتب، القاهرة :1990م.

9. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (429هـ/1037م).

- لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الابياري وآخر، دار إحياء الكتب، القاهرة: د.ت.

10. الجاحظ، أبو عثمان بن بحر (255هـ/868م).

- الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة:1945م.

11. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (ت: 911هـ / 1505م).

- تاريخ عجائب الآثار، د.م.، بيروت: د.ت..

12. ابن جبير، محمد بن احمد (ت: 614هـ/1217م).

- رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت: 1964م.

13. الجرماني، بيشوفي (ت:ق19م).

- تحفة الأنباء في تاريخ حلب الشهباء، د.م.، بيروت: 1880م.

14. جيعان، شرف الدين يحيى بن القر (ت: 902هـ/1469م).

- التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر: 1974م.

15. ابن حجر العسقلاني،أبو الفضل احمد بن علي بن محمد(ت:852 هـ/1448م).

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعين خان، ط2، حيدر آباد، الدكن: 1972م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج4، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني، مصر: د.ت.

- إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة: 1969م.

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت:2005م.

16. ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي (ت:367هـ/977م).

- صورة الأرض، مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه، بيروت: د.ت..

17. خانجي، أنطوان (ت:ق19).

- مختصر تواريخ الأرمن، مطبعة دير الآباء الفرنسيسكانيين، أورشليم (القدس): 1868م.

18. ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي (ت: 808 هـ/1405م).

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت: 1979م.

- مقدمة ابن خلدون، ط5، دار القلم، بيروت: 1984م.

19. الدواداري، أبو بكر بن عبد الله ابن أيبك (ت:732هـ/1239م).

- كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: هانس روبرت رويمر (القاهرة:1960م).

- كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور،مطبعة عيسى البابي، القاهرة، 1971م).

20. الدويهي، اسطفانوس (ت: 1116هـ/1704م).

- تأريخ الأزمنة، ترجمة: فردينان نوئل اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت:1951م.

21. الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (748هـ/1347م).

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، د.م. بيروت: 2005م.

- سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، د.م.، بيروت: 1985م.

- دول الإسلام، المطبعة الوطنية القطرية، الدوحة: 1988م.

22. الرازي، محمد بن أبي بكر (ت:721هـ/1321م).

- مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت: 1995م.

23. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: 902هـ/1496هـ).

- التبر المسبوك في الذيل على السلوك، مطبعة الاوفست، بولاق:1896م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت: د.ت.

- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، د.م.، بيروت: 1993م.

24. السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ / 1505م).

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، دار إحياء الكتب، بيروت: 1968م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، القاهرة: 1968م.

- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر:1952م.

- طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة: 1396هـ.

25. أبو شامة، شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل (ت:665هـ/1266م).

- الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، دار الجليل، بيروت: د. ت..

26. ابن شاهين، غرس الدين (ت:783هـ/1467م).

- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق بولس راميس، المطبعة الجمهورية، باريس: 1893م.

27. ابن شداد، بهاء الدين (ت:632هـ/1234م).

- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية المعروف بسيرة صلاح الدين، تحقيق: جمال الدين الشيال، الدار المصرية، مصر: 1964م.

28. ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت:684هـ/1285م).

- تاريخ الملك الظاهر،اعتناء:احمد حطيط، مطابع مركز الطباعة الحديثة،بيروت:1983م.

29. الشرقاوي، عبد الله (ت: 1227هـ/1812م).

- تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، موجود بهامش كتاب أخبار الأول فيمن تصرف من أرباب الدول، للإسحاقي، المطبعة الأزهرية، مصر: 1892م.

30. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت: 764هـ/1362م).

- الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر، دار إحياء التراث، بيروت: 2000م.

31. الصيرفي، علي بن داود (ت: 900 هـ / 1494م).

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل ألازمان، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة: 1970م.

- إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق: حسن حبشي، د.م.، القاهرة:1970م.

32. الطباخ، محمد بن راغب بن محمود (د.ت).

- أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، المطبعة العلمية، حلب: 1924م.

33. ابن طولون، شمس الدين محمد (ت: 953هـ/1546م).

- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ـ تأريخ مصر والشام ـ، تحقيق: محمد مصطفى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة وللطباعة، القاهرة: 1962م.

34. ابن عبد الظاهر، محيي الدين (ت:692هـ/1294م).

- تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة: 1961.

-الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق:عبد العزيز الخويطر، د.م،الرياض:1976م.

35. ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي (ت: 683هـ/1284م).

- تأريخ الزمان، ترجمة: اسحق أرملة، دار المشرق، بيروت: 1991م.

- تأريخ مختصر الدول، ط2، المطبعة الكاثوليكية، بيروت: 1958م.

36. ابن عرب شاه، احمد بن محمد بن عبد الله (ت: 854 هـ/1441م).

- عجائب المقدور في أخبار تيمور، المطبعة العامرة العثمانية، مصر: 1905م.

37. العليمي، مجير الدين الحنبلي (ت:928هـ/1521م).

- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمان:1999م.

38. ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن احمد الحنبلي(ت: 1098هـ/1686م).

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب،تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا،.د.م.،بيروت:1998م.

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب،تحقيق:عبدالقادر الارنؤوط،دار بن كثير،دمشق:1406هـ.

39. العمري، شهاب الدين أبو العباس احمد بن يحيى بن فضل الله (ت:749هـ/1338م).
- التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، مصر: 1952م.
40. العيني، بدر الدين محمود (ت: 825 هـ/1421م).
- عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، د.م.، مصر:1989م.
- السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة، تحقيق: إيمان عمر شكري، د.م.، القاهرة: 2002م.
- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد الشيخ المحمودي، تحقيق: محمد شلتوت وآخرون، دار الكتاب العربي، القاهرة: 1967 م.
41. الغياثي، عبد الله بن فتح (ت: 874 هـ /1469م).
- التاريخ الغياثي، تحقيق: طارق نافع الحمداني، مطبعة اسعد، بغداد: 1975 م.
42. أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل(ت:732هـ/1321م).
- المختصر في أخبار البشر، تحقيق: محمود ديوب، د.م. بيروت: 1997م.
- المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، القاهرة: 1325هـ.
- تقويم البلدان، د. م.، باريس: 1840 م.
43. ابن الفرات، ناصر الدين محمد (ت:807هـ/1404م).
- تاريخ ابن الفرات (مطبعة حداد، البصرة: 1976 م).
44. فهد المكي، أبو الفضل تقي الدين محمد (د.ت.).
- لحظ الألحاظ ذيل طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت..
45. ابن الفوطي، أبي الفضل عبد الرزاق (ت: 723هـ/1323م).
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، تحقيق: مصطفة جواد، مطبعة الفرات، بغداد: 1951
46. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (ت: 851هـ/1447م).
- طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت: 1407هـ.
47. ابن قرة، سنان بن ثابت (د.ت.).
- الذخيرة في علم الطب، المطبعة الأميرية، القاهرة:1928م.
48. القرماني، احمد بن يوسف بن احمد، (ت: 1019هـ/1610م).

- أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، عالم الكتب، بيروت: د. ت.
49. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (682هـ/1283م).
- آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت،1960م.
50. القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي (ت:821هـ/1418م).
- صبح الأعشى في صناعة الانشا، علق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت: 1987م.
51. الكتبي، محمد بن شاكر (ت: 746 هـ / 1345م).
- عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر، دار الحرية، بغداد: 1980م.
- عيون التواريخ، تحقيق: نبيلة عبد المنعم وفيصل السامر، دار الحرية ، بغداد: 1991م.
52. ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت: 774 هـ / 1372م).
- البداية والنهاية، تحقيق: احمد بن شعبان وآخر، د.م.، القاهرة: 2003م.
53. المسعودي، علي بن الحسن بن علي (ت: 346 هـ / 957م).
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: يوسف اسعد داغر، دار الأندلس، بيروت: 1965م.
54. المفضل، ابن ابي الفضائل (ت: 672هـ/1273م).
- النهج السديد والعقد الفريد في تاريخ ما بعد ابن العميد، تحقيق: بلوشيت، د.م، باريس: 1932م.
55. المقدسي، شمس الدين محمد بن احمد (ت: 380هـ / 990م).
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن: 11906م.
56. المقريزي، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي(ت: 845 هـ /1441م).
- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت: 1997م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1/ق1، صححه ووضع حواشيه: محمد مصطفى زيادة (دار الكتب المصرية، القاهرة: 1972م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مطبعة الاوفست، بيروت: د.ت.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1957م.

57. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم(ت: 711هـ / 1311م).
- لسان العرب ((دار صادر - بيروت: 1994م)
58. النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت:733هـ/1332م).
- نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت: 2004م.
59. الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (ت:718هـ/1318م).
- جامع التواريخ، ترجمة: فؤاد عبد المعطي الصياد، دار النهضة العربية ، بيروت: 1983م.
60. ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (749هـ/1348م).
- تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت: 1996م.
61. اليافعي، عبد الله بن اسعد بن علي (ت: 768هـ/1366م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: 1993م.
62. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت: 626 هـ / 1228م).
- معجم البلدان، ط2، بيروت:1995م.
63. ابن يحيى، صالح (ت: 840 هـ / 1436م).
- تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، تحقيق: لويس شيخو اليسوعي ، د.م.، بيروت: 1898 م.
64. اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد بن أحمد (726هـ/1325م).
- ذيل مرآة الزمان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد: 1961م.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة

1. ارنولد، السير توماس.
- الخلافة، ترجمة: جميل معلى، د. م: د. ت.
- تراث الإسلام، دار الطليعة، بيروت: 1972م.
2. استارجيان، ل.أ.
- تاريخ الأمة الأرمنية، مطبعة الاتحاد الجديد، الموصل: 1951م.
3. اشتور، أ..
- التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار قتيبة، دمشق: 1985م.

4. أنيس، محمد.
- الدولة العثمانية والشرق العربي(1514-1914م)، مطبعة تكنوبرنت، القاهرة: 1985م.
5. اوزبران، صالح.
- الأتراك العثمانيون والبرتغاليين في الخليج العربي (1534-1581م)، ترجمة: عبد الجبار ناجي، مطبعة الإرشاد، بغداد: 1979م.
6. بالاس، ب. س..
- رحلات الى الأقاليم الجنوبية الشركسية من الإمبراطورية الروسية (1793-1794م)، ترجمة: فهمي شما، د.م.، عمان: 1982م.
7. براور، يوشع.
- عالم الصليبيين، ترجمة: قاسم عبده قاسم وآخرون، مطبعة عين، الإسكندرية: 1999م.
8. برنار، صامويل.
- وصف مصر الحياة الاقتصادية قي القرن الخامس عشر الموازين والنقود، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة مدبولي ، مصر:1980 م.واصلو
9. بروكلمان، كارل.
- تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس وآخر، دار العلم للملايين، بيروت: 1977م.
10. البستاني، سليمان.
- عبر وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق: خالد زياد، دار الطليعة، بيروت: 1978م.
11. البعلبكي، منير.
- المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 2004م.
12. تدمري، محمد عبد السلام -
- تأريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور عصر دولة المماليك، المؤسسة العربية، بيروت: 1981م.
13. توراو، بيتر.
- الظاهر بيبرس، ترجمة: محمد جديد، د.م.، عمان: 2002م.

14. جرجيس، فوزي.
- دراسات في تأريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، مطبعة الدار المصرية لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1958م.
15. الجنزوري، علية عبد السميع.
- الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1999 م.
16. الجواهري، عماد.
- صراع القوى السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتى الحكم العثماني، مطابع التعليم العالي، الموصل: 1990م.
17. جومار.
- وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة: فؤاد السيد، مطبعة المدني، مصر: 1988م.
18. الحاج قاسم، محمود.
- الطب الوقائي النبوي، بحث منشور ضمن كتاب بحوث الندوة القطرية الرابعة لتاريخ العلوم عند العرب، دار الكتب، الموصل: 1989م.
19. حاطوم، نور الدين.
- تاريخ العصر الوسيط، دار الفكر الحديث، بيروت: 1967م.
20. حتي، فيليب.
- تاريخ العرب المطول،مطبعة الغندور، د.م.: 1965م.
21. الحجي، حياة ناصر.
- العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الاسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجري / الرابع عشر والخامس الميلادي، دراسة وثائقية، مطبعة كويت تايمز، كويت:1980م.
22. الحريري، سيد علي.
- الأخبار السنية في الحروب الصليبية، ط2، مطبعة النيل، مصر:1911م.
23. حسن، علي إبراهيم.
- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني، مطبعة السعادة، مصر: 1964م.
24. الحصري، ساطع.

- البلاد العربية والدولة العثمانية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957م
25. حفندوقة، محمد خير.
- الشركس اصلهم تاريخهم عاداتهم تقاليدهم هجرتهم الى الاردن، د.م.، عمان: 1982م.
26. حمادة، محمد ماهر.
- الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي (656-922هـ / 1258-1516م) دراسة ونصوص، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت: 1980م.
27. حمودة، عبد الوهاب.
- صفحات من تأريخ مصر في عصر السيوطي، مطبعة دار المعارف، مصر: 1965م.
28. الخربوطلي، علي حسني.
- الإسلام والخلافة، د.م.، بيروت: 1969م.
- الإسلام في حوض البحر المتوسط، دار العلم للملايين، بيروت: 1970 م.
29. الخفاف، عبد علي.
- جغرافية العالم الإسلامي أسس عامة في المحيطين الطبيعي والبشري، دار الشروق، الأردن: 2003م.
30. داهش، محمد علي.
- العلاقات المغربية العثمانية1510-1912م،منشورات اتحاد المؤرخين العرب،د. م:2002م.
31. الدباغ، مصطفى مراد.
- الموجز في تأريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلاد فلسطين، دار الطليعة، بيروت. 1981م.
32. دراج، احمد.
- المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري ـ الخامس عشر الميلادي، دار الفكر العربي، القاهرة: 1961م
33. الدسوقي، محمد كمال.
- الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة: 1976م.
34. الديب، محمد محمد إبراهيم.
- الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، المطبعة الفنية، مصر: 1973م.

35. راقد، محمد عبد السيد.
- الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مطبعة م. ك،الإسكندرية:1972م.
36. رحماني، لويس.
- مختصر تاريخ القرون الوسطى، دير الآباء الدومينيكيين، الموصل: 1877م.
37. الرحيباني، مصطفى السيوطي.
- مطالب أولي النهى ،المكتب الإسلامي، دمشق:1961م.
38. رزق، علاء طه.
- دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث والإنسانية، القاهرة: 2008م.
39. رنسيمان، ستيفن.
- تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: الباز العريني، ط2، دار الثقافة، بيروت: 1980م.
40. رياض، زاهر.
- استعمار أفريقيا، الدار القومية – القاهرة: 1965م.
41. زابوروف، ميخائيل.
- الصليبيون في الشرق، ترجمة: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو: 1986م.
42. زكار، سهيل.
- تاريخ العرب منذ ما قبل المبعث وحتى سقوط بغداد، بيروت: 1975م.
43. زيادة، محمد مصطفى.
- تاريخ الحضارة المصرية، د.م.، القاهرة: د.ت..
44. الزيدي، مفيد كاصد.
- موسوعة تأريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار أُسامة، الأردن: 2004م. - موسوعة التاريخ الإسلامي، د.م.، الأردن:2003م.
45. سالم، عبد العزيز.
- تأريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، دار المعارف، مصر: 1961م.
46. سرهنك، إسماعيل.

- حقائق الأخبار عن دول البحار،المطبعة الأميرية ، بيروت: 1986م.
47. سرور، محمد جمال الدين.
- دولة بني قلاوون في مصر،مطبعة الاعتماد، مصر: 1947م.
48. سعد، احمد صادق.
- تأريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي، دار الغد، بيروت: 1979م.
49. سعيد، إبراهيم حسن.
- البحرية في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، الإسكندرية: 1983م.
50. سعيد عاشور، عبد الفتاح.
- العصر المماليكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية القاهرة: 1976م.
- الحركة الصليبية، مطابع سجل العرب، القاهرة: 1971م.
- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة:1992م.
- مصر في عصر دولة المماليك البحرية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: د.ت..
- مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك، د.م، بيروت:1970م.
- بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، مطبعة الأحد، بيروت: 1977م.
- الظاهر بيبرس، مطبعة مصر، القاهرة: د.ت.
- قبرص والحروب الصليبية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة: 1957م.
- حضارة ونظم أوربا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت: 1976م.
- أوربا العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1972م.
51. سلطان، طارق فتحي.
- التاريخ الإسلامي في العصر العباسي 334-656هـ/945-1258م، مطبعة ابن الأثير، موصل:2006م.
52. سليم، محمود رزق.
- عصر سلاطين المماليك، دار المحامي للطباعة، القاهرة: 1965م.
- الاشرف قانصوة الغوري، دار مصر، مصر: د.ت.
53. شاكر، محمود.
- التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت: 2000م

54. شلبي،احمد.
- الموسوعة الإسلامية، لجنة التاليف، القاهرة: 1967 م.
55. شيخ أمين، بكري.
- مطالعات في الشعر المملوكي، دار الآفاق الجديدة، بيروت: 1972م.
56. شيشولم، ج. ج..
- الجغرافية التجارية، ترجمة: قلم الترجمة العلمية، مطبعة المعارف، مصر: 1912م.
57. صبرة، عفاف سيد.
- دراسات في تأريخ الحروب الصليبية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة: 1986م.
58. الصلابي، محمد علي محمد.
- الدولة العثمانية وعوامل النهوض وأسباب السقوط، دار ابن كثير، دمشق: 2003م.
59. الصياد، فؤاد عبد المعطي.
- المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت: 1980م.
60. ضومط، أنطوان خليل.
- الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري،ط2،الدار الحديثة،بيروت:1982م.
61. أبو طالب، حسن.
- علاقات مصر العربية 1970-1981 مرحلة السادات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1998م.
62. طرخان، إبراهيم علي.
- مصر في عصر المماليك الجراكسة،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1960 م.
- المسلمون في أوربا العصور الوسطى، سجل العرب، القاهرة: 1966م.
63. طلس، احمد اسعد.
-عصر الانحدار يشتمل على تأريخ العراق وبلاد الشام ومصر،دار الأندلس،بيروت:1963 م.
64. العبادي، احمد مختار.
- في التأريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت: 1971م.

- قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت: 1969م.
- تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام في عصري الأيوبيين والمماليك، دار الأحد البحيري، بيروت: 1972 م.
65. عباس، إحسان.
- تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك، مطبعة الجامعة الأردنية ، عمان: 1998م.
66. عبد التواب، عبد الرحمن محمود.
- قايتباي المحمودي،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1978 م.
67. عبد الدايم، عبد العزيز محمود.
- مصر في عصري المماليك والعثمانيين، د.م. القاهرة: 1996م،
68. عبد السيد، حكيم أمين.
- قيام دولة المماليك الثانية، الدار القومية، القاهرة:1966م.
69. عثمان، شوقي عبد القوي.
- تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (41-904هـ/661-1498)، مطابع السياسة، الكويت: 1990م.
70. العجلاني، منير.
- عبقرية الإسلام في أصول الحكم، د.م.، دمشق: د.ت.
71. العريني، الباز.
- الشرق الأوسط والحروب الصليبية،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة:1963م.
- المماليك، دار النهضة العربية، د.م.: 1967م.
72. عزت، يوسف.
- تاريخ القوقاز، تعريب: عبد الحميد غالب، مطبعة عيسى البابي، استانبول:1912م.
73. العسلي، بسام.
- فن الحرب الإسلامي أيام الحروب الصليبية، دار الفكر، بيروت:1988م.
74. عطا، عثمان علي محمد.

- الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: د.ت..

75. عطية الله، احمد

- القاموس الإسلامي، ط3، دار النهضة العربية، مصر: 1968م.

76. عمر، عمر عبد العزيز.

- تاريخ المشرق العربي 1516-1922م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 1984م.

77. عمر، فاروق.

- تأريخ الخليج العربي في العصور الإسلامية الوسطى، الدار العربية، بغداد: 1986م.

78. عوض، محمد مؤنس عوض.

- تأريخ الحروب الصليبية التنظيمات الدينية الحربية في مملكة بيت المقدس اللاتينية القرنيين 6-7هـ/12-13م ، دار الشروق، عمان: 2005م.

79. غزالة، حبيب.

- جزيرة رودس جغرافيتها وتاريخها واثارها، د. م. - د. م.: د. ت..

80. فاخوري، مصطفى.

- الأقطار والبلدان، دار المعرفة الجامعية، بيروت: 2003م.

81. فشر، هـ. أ. ل..

- أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: زينب عصمت راشد وآخرون، دار المعارف، مصر: 1962م.

82. فايد عاشور، حماد.

- العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى، دار المعارف، القاهرة: 1974م.

83. فهمي، عبد السلام عبد العزيز.

- تاريخ الدولة المغولية في إيران، دار المعارف، القاهرة: 1981م.

84. فهمي، نعيم زكي.

- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة: 1973م.

85. قاسم، قاسم عبده.
- النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة:1978م.
- عصر سلاطين المماليك "التاريخ السياسي والاجتماعي، عين للدراسات والبحوث والإنسانية، القاهرة:1998م.
- في تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث والإنسانية،القاهرة: 2007م.
86. قلعجي، قدري.
- صلاح الدين، دار العلم للملايين، بيروت: 1947م.
87. كاهن، كلود.
- الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة: احمد الشيخ، د.م.، القاهرة، 1995م
88. كروسيه، رنيه.
-الحروب الصليبية الصراع بين الشرق والغرب،ترجمة: احمد أيبش،دار قتيبة،دمشق:2002م.
89. كوك، ريجارو.
- بغداد مدينة السلام، ترجمة: فؤاد جميل، مطبعة شفيق، بغداد: 1962م.
90. لسترانج، كي.
- بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وآخر، مطبعة الرابطة، بغداد: 1954م.
91. اللهيبي، فتحي سالم حميدي.
- دراسات في علاقة الأرمن والكرج بالقوى الإسلامية في العصر العباسي، دار الكتب العلمية، بيروت: 2013م.
92. لوتسكي.
- تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو: 1971م.
93. لويس ، ارشيبالد.
- القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (1500-1100م) ترجمة: احمد محمد عيسى، مؤسسة فرانكلين ـ نيويورك: 1960.
94. لين بول، ستانلي.
- سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون،مطبعة الشبكتي، مصر: 1954م.

- طبقات سلاطين الإسلام، ترجمة: مكي ظاهر الكعبي، دار منشورات البصرة، البصرة:: 1968م.

95. ماجد، عبد المنعم.

- العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مكتبة الجامعة العربية، بيروت: 1966م.

96. ماهر، سعاد.

- البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر: 1967 م.

97. ماير، هانز ابرهارد.
- تأريخ الحروب الصليبية، تحقيق: عماد الدين غانم، مطبعة ادنيار ـ ليبيا: 1990م.
98. مبارك، علي.
- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة لمدنها وبلادها القديمة والشهيرة، مطبعة دار الكتب، مصر: 1969م.
99. مجموعة مؤلفين.
- الموسوعة الطبية الحديثة، ترجمة: احمد عمار وآخرون، ط2(مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1970م.
100. محمد أمين، عبد الأمير.
- دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوربي في آسيا (1600-1800م)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان: 1987م.
101. محمود، علي السيد علي.
- العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية: 1996م.
102. المدور، مروان.
- الأرمن عبر التاريخ، منشورات دار الحياة، بيروت: 1982م.
103. المعاضيدي، خاشع.
- تاريخ الدويلات العربية الإسلامية في المشرق والمغرب، مطبعة الحرية، بغداد: 1979م.
- تأريخ الوطن العربي والغزو الصليبي، دار الكتب، الموصل: 1981م.
104. موسى باشا، عمر.
- تاريخ الأدب العربي في العصر المملوكي، د.م.، بيروت: 1989م.
105. النقاش، زكي.
- العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية، دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1957م.

106. هنتس، فالتر.
- المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، مطبعة القوات المسلحة الاردنية، عمان: 1970م.
107. وهيبة، عبد الفتاح محمد.
- الجغرافية التاريخية، دراسة أصولية إقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية: د. ت..
108. يحيى، جلال.
- مصر الحديثة 1517- 1805م ، منشأة المعارف، الإسكندرية: د. ت..
109. اليوزبكي، توفيق سلطان.
- تأريخ تجارة مصر البحرية في عصر المماليك، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: 1975م.
110. يوسف، جوزيف نسيم.
- علاقات مصر بالممالك التجارية الإيطالية في ضوء وثائق صبح الأعشى، د.م.، الإسكندرية: 1971م.
111. اليوسف، عبد القادر احمد.
- علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، منشورات المكتبة العصرية، بيروت: 1969م.
- العصور الوسطى الأوربية، المكتبة العصرية، بيروت: 1967م.
112. يوسف، عبد القادر الجبوري.
- التاريخ الاقتصادي، دار الكتب، بغداد: 1980م.

ثالثاً: الموسوعات ودوائر المعارف

1. دائرة المعارف الإسلامية، كراموز، مادة (سليم الأول)، ج12
2. دائرة المعارف الإسلامية، نهايم، مادة (برسباي)، ج7
3. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت:1971م)
4. موسوعة الحضارة العربية الإسلامية،" بعض مظاهر الحياة اليومية في مصر في عصر سلاطين المماليك "،د.م.، بيروت: 1995م.

رابعاً:الرسائل والاطاريح الجامعية

1. آل صالح بك، عمر سلهم صديق.
- الحركة الصليبية في ساحل شرق أفريقيا (669-950هـ/1270-1534م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2001م).
2. بخيت، فائز علي.
- العلاقات المصرية الاوربية في عصر المماليك الجراكسة (784 – 922 هـ/ 1382 – 1516 م) دراسة سياسية اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب(جامعة الموصل 2005م).
3. الجاسم، عبد الرزاق ذنون.
- العلاقات السياسية والاقتصادية بين المماليك وبلاد النوبة (644-923هـ/1250-1517م) دراسة في التاثيرات الحضارية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 1980م).
4. الدوري، غامس خضر حسن.
- الكوارث الطبيعية وآثارها في العراق حتى نهاية الدولة العباسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب (جامعة بغداد: 1996م).
5. دوينغ، عادل محمد.
- الحياة العلمية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2003م).
6. الزهيري، حنان جاسم.
- العثمانيون في السياسة المملوكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2002م).
7. صواف، خولة حمدون عبد الله.
- مصر في عهد عمرو بن العاص (أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب(جامعة الموصل:1999 م)
8. كصبان، سعدي محمد علي.

- العلاقات العربية البيزنطية في جزر شرق البحر المتوسط للفترة (28-355هـ / 648-965م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2003م).

9. اللهيبي، فتحي سالم حميدي.

- مملكة ارمينية الصغرى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب (جامعة الموصل: 2000م).

- مملكة جورجيا دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاداب (جامعة الموصل: 2005م).

10. المشهداني، ياسر عبد الجواد حامد ال، العلاقات المصرية - الهندية (648-923هـ/ 1250-1517م) دراسة في الجوانب السياسية والحضارية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (جامعة الموصل: 2000م)

خامساً: البحوث

1. إبراهيم، محمد كريم .

- العلاقات التجارية بين عدن والهند خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني والثالث عشر الميلاديين، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1987م)، ع33.

2. احمد، إبراهيم خليل.

- بدايات التوجه العثماني نحو منطقة الخليج العربي، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1999م)،ع43.

3. الاطرقجي، رمزية.

- نشاط العرب في حوض البحر المتوسط، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد:1989م)، ع 39.

4. البكر، راغب حامد عبد الله.

- الصليبيون والبحر الأحمر في العهدين الايوبي والمملوكي، منشور في مجلة آداب الرافدين (جامعة الموصل: 1997م)، ع30.

5. الحجي، حياة ناصر.

- الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ في سلطنة المماليك (815-823هـ/ 1412-1420م)، منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (القاهرة: 1989م)، مج9 / ع36.

6. الحداد، محمد يحيى، مقاومة العرب للنشاط البرتغالي البحري بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح في الهند، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1993م)، ع 45.

7. الحمداني، طارق نافع.

- التحدي البرتغالي للوطن العربي ووسائل التخلص منه، منشور في مجلة الوثيقة (البحرين: 1995 م)، ع28.

حمدي، صبري فالح.

- البحرين خلال السيطرة البرتغالية 1507-1602م ، منشور في مجلة الوثيقة (البحرين: 1998م):ع 34.

8. السورجي، محمد محمود.

- أولى الانتصارات العربية في العصر الحديث طرد البرتغاليين من عمان (1658 م)، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1990 م)، ع41- 42

9. طرخان، ابراهيم.

- البرتغاليون في غرب افريقيا، منشور في مجلة كلية الآداب (القاهرة: 1967 م)، مج 25،ع1

10. عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن.

- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني (1517-1789)، منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (الكويت: 1983 م)، ع19.

- نشوء الرأسمالية المحلية في مصر في العهد العثماني (1517-1789) استناد إلى المحاكم الشرعية المصرية منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (القاهرة: 1985م)، مج 5 / ع18.

11. ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي.

- تاريخ الدول السرياني، منشور في مجلة المشرق اللبنانية (بيروت: 1956م): ع51.

12. عبيد، طه خضر.

- قبرص بين العرب والبيزنطيين (28-355هـ / 648-965م)، منشور في مجلة آداب الرافدين(الموصل: 1999م)، ع32.

13. العس، محمد أبي الفرج.

- أخشاب من تربة خالد بن الوليد، بحث منشور في مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية (جامعة حلب: 1969م)، م19.

عوض، عبد العزيز.

- الاحتلال البرتغالي لموانئ الجزيرة العربية، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1986 م)، ع29.

14. غنام، علي.

- كيف نجحت دولة أوربية صغيرة في استعمار بلدان كبيرة، منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1987م)، مج 19، ع1.

15. غوانمة، يوسف درويش.

- الطاعون والجفاف وأثرهما على البيئة في جنوب الشام (الأردن وفلسطين) في العصر المملوكي، منشور في مجلة علوم فصلية (دمشق: 1983م)،ع13-14.

16. فليح، مناهل فخر الدين.

- التعليم في ظل المماليك، منشور في مجلة آداب الرافدين (الموصل:1979م)، ع10.

17. قداوي، علاء محمود خليل.

- التحالف المغولي الأرميني الصليبي لاحتلال مصر وبلاد الشام، منشور في مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة (الرباط: 1999م)، ع10.

18. محمد، رزوق.

- صفحة من صفحات التاريخ المشترك بين المغرب والخليج العربي خلال القرن السادس عشر (الغزو البرتغالي كنموذج)، منشور في مجلة حوليات كلية الآداب والعلوم الانسانية (القاهرة: 1985م)، ع 2.

19. مؤلف مجهول.

- قبرص في ظل الإسلام " منشور على شبكة الانترنيت

سادساً: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Abdullah , Hassan.

- The Hand Book of Egypt , Printing House Cairo , Cairo: 1966.

2. Ashtor , Aliyahu.

- Studies On The Levantine Trade In The Middle Ages , Great Britain , London: 1978.

3. Ayalon , David.

- Gunpowder and firarms in the Mamluk Kingdom , Great Britain , London: 1956.

4. Bury , J. B..

-The Cambridge Medieval History , Great Britain , London: 1964.

5. Davis , R. H.C..

- A History Of Medieval Europe , Great Britain ,London: 1966.

6. Der Nersessian.

- Sirape , The Armenians, No. p. , Paris: 1977.

7. Encyclopedia Britannicn ,No. p. , London:1966.

- Art " BasQue":vol. 3.

- Art " Catalonia":vol.5.

- Art "Diu":vol.7.

- Art "Portugal":vol.18.

- Art " Bayezid II ": Vol. 22.

- Art " Egypt " Vol. 8.

- Art " Limassol " , Vol. 14.

- Art " Murad II ": Vol. 22.

- Art " Selim I " Vol. 22.

8. Fisher , Syduey Netteton.

- The Middle East A history , Great Britain , London: 1960.

9. Hadrami , Chronicales.

- the Portuguese Of The South Arabian Coast ,No. P.,Oxford:1963.

10. Harris J. R..

- The lagucy Egypt , Great Britain ,No. p. , Oxford: 1972.

11. Hitti , Philip K..

- History of the Arabs ,No. p., London: 1977.

- History of Arabs , No. p., London: 1960.

- Near East in history A 5000 Year Story , United States of America , New York: 1961.

12. Holt , P. M..

- studies in the History of the near East,Great Britain , London:1973.

13. Hottinger , Arnold.

- The Arabs their history Cultuer and plece in the Modern World , Great Britain , London: 1960.

14. Howorth , H. H..

- The History Of The Mongols From " 9th To 19th " Century , No. p. , London: 1989.

15. Khowaiter , Abdul Aziz.

- Baibars the First , The Green Mountain Press , London, 1978.

16. Kirk , George E..

- A short History of Middle East , No. p. ,London: 1964.

17. Lane - Pool , Stanley ,

- A history Of The Egypt In The Middle Ages , Fourth Edition , No. p. , London: 1968.

18. Lang , D..

- Armenia Cradle Of Civilization , No. p., London: 1970.

19. Little , Tom.

- Modren Egypt , Great Britain , London: 1967.

20. Mirepoix , Camille.

- the Missle East the Arab States , No. p., London: No. D..

21. Pirnne.

- Economic and the Social History of Medieval Europe , Great Britain, London: 1966.

22. Sanjian , A. K..

-The Armenian Communities In Syria Under Ottoman Dominion , No. p. ,Cambridge: 1965.

23. Setton ,Kenneth M..

- A History of the crusades , No. p. , Pennsylvania, 1955.

24. Shoshan , Boaz.

- Exchang Rate Policies in Fifteen the Century Egypt , Journal of the Economic and Social History of The Orient , Netger Lands , Leiden , Brill: 1986 , Vol. XXIX. Part. I

25. smith , Wilfred Cantweel.

- Islam in Modern Egypt , Fourth Printing ,united States of America , London: 1966.

26. Spule , Bertold.

- The Muslim World , No. p. , Leiden: 1960.

27. Stevenson , W.B..

- The Crusaders in the East , No. p. , Iondon:1965.

28. Syedon , Fatima.

- Baybars I of Egypt , The Paramount Press , Pakispan, 1965.

29. Toussant , Auguste.

- History of the Indian Ocean , No. p. ,London: 1966.

30. Welter , Fischer J..

- Ibn Khaldon In Egypt , United States Of America , California:1967.